الدكتور
محمد عبد الكريم عكاشة
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بكلية التربية ـ جامعة عدن

قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت ١٨٣٩ ـ ١٩١٨

دار الرشيد
١٩٨٥

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	٣٠	قعطيطي	القعيطي
١٢	٢	الساحات	المساحات
١٥	٥	ترمي	تريم
١٩	١٤	المخاصمة	المحاصصة
١٩	٦	ويعتبره	ويعتبر
٢٠	١	مركزمتقدم	مركزا متقدما
٢٠	٢٠	وساعدهم	وساعدهم
٢٤	٢١	اخرى	آخرون
٢٤	٢٣	بالضعاء	بالضعفاء
٢٥	٣	الجارى	التجارى
٤٦	٧	بث	ببث
٥٧	٤	بحرق	بحق
٥٨	٥	الاشراع	الاسراع
٦٤	١٠	يعطوا	يعطلوا
٦٨	١١	الحديد	الحديدة
٦٨	٢١	والصوان	والعنوان
٦٨	٢٧	على الساحة	على الساحل
٦٩	٧	٢٦٥هـ	١٢٦٥هـ
٧٠	٧	والسياسية	والسياسه
٧١	٥	ترميم	تريم
٧٣	٢٢	اوام القوات	ادام القوت
٨٦	١٢	مائة وعشرون الف ريال	١٢٠ الف ريال
٨٩	٥	مقاومة	مقادمة
٩٠	٧	بمائة وخمسون الفا	١٥٠ الفا
٩٠	٩	بمائةوعشرون الفا	١٢٠ الفا
٩١	١١	(١٠)	(٧٠)
٩٢	٢	بأن في	بأن اليافعية في
٩٢	١٥	وضح	رضخ
٩٢	٢٤	(١١)	(٧١)
١٠٨	٢٣	المهرب	المهرى
١١٦	٥	السياسه	تلك السياسه
١١٦	٩	وبينما	وبينها
١١٧	٢٨	ادرت	ادركت
١٢٠	٢٧	في تلك	في فلك
١٢٣	٦	وضح	ومنع
١٢٥	٢٠	منهما	كل منهما
١٣١	١٧	ورحل	ووصل
١٣٢	١٠	انيلقى	ان يلقى مسؤولية الخلافعلى الاخر من خلال الرسائل العديدة.
١٣٣	١٤	القعيطي	القعيطي
١٣٣	١٤	الساحات	المساحات
		ترمي	تريم
١٤٢	٢٧	المخاصمة	المحاصصة
١٥٢	٨	ويعتبر	ويعتبر
١٥٣	١٠	مركزمتقدم	مركزا متقدما
١٥٣	٢٢	وساعدهم	وساعدهم
		اخرى	آخرون
١٨٠	٢٠	بالضعاء	بالضعفاء
		الجارى	التجارى
		بث	ببث
		بحرق	بحق
		الاشراع	الاسراع
		يعطوا	يعطلوا
		الحديد	الحديدة
		والصوان	والعنوان
		على الساحة	على الساحل
		٢٦٥هـ	١٢٦٥هـ
		والسياسية	والسياسه
		ترميم	تريم
		اوام القوات	ادام القوت
		مائة وعشرون الف ريال	١٢٠ الف ريال
		مقاومة	مقادمة
		بمائة وخمسون الفا	١٥٠ الفا
		بمائةوعشرون الفا	١٢٠ الفا
		(١٠)	(٧٠)
		بأن في	بأن اليافعية في
		وضح	رضخ
		(١١)	(٧١)
		المهرب	المهرى
		السياسه	تلك السياسه
		وبينما	وبينها
		ادرت	ادركت
		في تلك	في فلك
		وضح	ومنع
		منهما	كل منهما
		ورحل	ووصل
		انيلقى	ان يلقى مسؤولية الخلافعلى الاخر من خلال الرسائل العديدة.
١٨١	١	بموافقتها	بموافقتها
١٨١	١٢	منفوا	منفذوا
١٨١	١٧	واختلاقها	واختلاق
١٩٩	١٣	من النزل	من النزول
٢٠٠	٧	خاضعا للحكوه	خاضعا للحكومة
٢٠٣	٧	وخاصة	وخاصته
٢٠٣	الاخير	من القرب	من الغرب
٢٠٤	١٢	صوب قارب الكلا	صوب قارة المكلا
٢٠٦	١٩	ومقاومتها (من مقاومة)	ومقادمتها (من مقادمة)
٢١٤	٢٥	وورثتها	وورثتهما
٢١٥	٢٢	في ضربة	في حربة
٢١٥	الاخير	رقم (١١)	رقم (٩)
٢٢٢	٩	المتضربين	للتفريسن
٢٢٨	١٦	لت	لم
٢٣١	٢١	حكمها	حكمهما
١٣٢	٢١	السادات	الكسادى
٢٣٥	١٦	وثيقة بها	وثيقة يعترفون بها
٢٣٦	٢٧	وجعلت	وحطت
٢٤٦	٢٥	واضبط الاتراك	واضطر الاتراك
٢٥٣	الاول	المؤرخ اليمني	المؤرخ اليمني

(((تنويه)))

قطت سهوا الملاحق من رقم ١٢ = ٣٠ وسيتم الحاقها

الدكتور محمد عبد الكريم عكاشة
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بكلية التربية ـ جامعة عدن

قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت ١٨٣٩ ـ ١٩١٨

دار ابن رشد

دار ابن رشد للنشر والتوزيع

جبل اللويبدة ـ ص.ب ٩٩١١ هاتف ٦٥٢١٢٦
عمان / الاردن

□ الناشر:

دار ابن رشد للنشر والتوزيع
ص.ب ٩٩١١ هاتف ٦٥٢١٢٦
المدير العام: علي حسين خلف
ص.ب ٩١٠٢٩٨ هاتف ٦٥٥٧٩٨
جبل اللويبدة ـ عمان ـ الاردن

□ التنضيد:
مركز غنيم للتصميم
ص.ب ٩٢٥٨٤٦ هاتف ٦٤٢١٤٣

□ الغلاف:

الوكالة العامة للاعلان
ص.ب ١٣٥ هاتف ٦٣٦١٣٣ ـ ٦/٦٥٢٩٣١

□ الاشراف الفني:

«النورس» للخدمات المطبعية

□ الطبعة الاولى ١٩٨٥
□ حقوق الطبع محفوظة
□ رقم الايداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية ٤٨/١/١٩٨٥

المقدمـــة

تردّدت كثيراً قبل أن أُقدم على اختيار هذا البحث موضـوعاً لرسـالة جامعية، ولم أشأ أن أقحم نفسي في موضوع، قد تكون فيه المصادر نادرة، والمؤلفات شحيحةٍ، إلا أن هذا التردد بدأ يخفت وأنا أتردد على مكتبة الشعب (السلطانية سابقا) بالمكلا لاستجلاء ما تضمه المكتبة من مخطوطات ومؤلفات عن تاريخ حضرموت، خاصة وأنني عملت مدرساً لمادة التاريخ بثانوية المكلا فترةً امتدت الى ما يزيد عن سبع سنوات، نسجت خلالها علاقات جيدة مع مثقفي وادباء وشباب تلك المدينة الجميلة والذين شجعوني كثيراً على اختيار هذا البحث بابدائهم الاستعداد لمساعدتي كل حسب امكاناته،

أمام هذا وغيره، وجدت نفسي أختار هذا البحث، ادراكاً مني لأهميته بما يلقيه من ضوء على الحالة السياسية في منطقة هامة من الشطر الجنوبي لليمن.

ادت الأوضاع السياسية والصراع الطائفي في حضرموت، الى خلق ظروف ملائمة استغلها الاستعماريون البريطانيون خير استغلال لمد نفوذهم وبسط هيمنتهم في منطقة حضرموت، متخذّين من عدن قاعدة وثوب جيدة.

ان هذه الدراسة المتواضعة، قد تسهم في سد نقص واضح في التاريخ الحديث لهذه المنطقة، والذي تعاني منه المكتبة التاريخيـة لليمن وبشكل واضح.

ركزّت في البحث على الجانب السياسي وتطوره، ومع ذلك، فان موضوع البحث يعتبـر من المـواضيـع التي تتـطلب ابـراز الواقـع الاجتمـاعي والاقتصادي بهدف تفسير ذلك الجانب السياسي وتطوره. وهنا أشير الى انني لم أتطرق الى الواقع الاجتماعي والاقتصادي الا بالقدر الذي يسهم في فهم الموضوع الأساسي للبحث، ذلك أنني خشيت ان توسعت في توضيح الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الفترة التي يتناولها البحث، أن يكون ذلك على حساب البحث الأساسي الذي هـدفت اليه دراستي، ولرغبتي في أن تكـون دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي في تاريخ حضرموت الحـديث مجال بحث خاص لأهميته.

ونظراً لطول الفترة الزمنيـة التي يتناولهـا موضوع البحث، فقد اقتضى مني أن افكر في أفضل منهج يعالج الموضوع معالجة علمية، فقمت بتقسيم الدراسة الى خمسة فصول، تناولت في الفصل الأول دراسة تسمية حضرموت وجغرافيتها والواقع الاجتماعي والاقتصـادي مع اعـطاء نبذة تاريخية لتطور منطقة حضرموت سياسياً.

في الفصل الثاني، ركزت على الصراع القبلي الكثيري ـ اليافعي الذي كان محتدماً في حضرموت ومشكلاً ظاهرة بارزة في تاريخ المنطقة. كما تحدثت في هذا الفصل عن البدايات الأولى لتأسيس السلطنة القعيطية، وأشرت الى المحاولة التركية الأولى للتدخل في الصراع القبـلي بحضرمـوت بهدف مـدّ سيادتها على المنطقة. وتطرقت في هذا الفصل الى قيام آل كثير بالسيطرة على الشحر وانهائهم الامارة البربكية اليافعية. وأخيراً تحدثت في هذا الفصل عن قيـام الحلف اليافعي الكسـادي ـ القعيطي ونجـاحه في احتـلال الشحـر وخضوعه للسيادة القعيطية، ومحاولة الحلف القيام بحملة على حضرموت الداخل بهدف انهاء الحكم الكثيري فيه.

أما الفصل الثالث، فقد تحدثت فيه عن المطامع الاستعمارية البريطانية في جنوب اليمن واحتلال الانجليز لعدن، ورأيت أنه من الأهمية تـوضيح السياسة الاستعمارية لبريطانيا في جنوب اليمن. وفي هذا الفصل، أوضحت الاهتمام البريطاني والتركي بمسألة الصراع الطائفي في حضرموت والذي اشتد كثيراً منذ الستينات من القرن التاسع عشر كما تطرقت في هذا الفصل الى الخلاف الكسادي القعيطي، ومحاولة الكسادي اقامة تحالف بينه وبين آل كثير والعولقي للتصدي للأطماع القعيطية، الا أن القعيطيين نجحوا في التصدي لأطراف التحالف الثلاثي.

وفي الفصـل الرابـع، تحـدثت عن الاهتمـامـات الجـديـة للسلطات البريطانية بمسألة الصراع القعيطي ـ الكسادي، وتدخلها المباشر لتستغل ذلك الصراع استغلالا بشعا يتفق ومصالحها الاستعمارية فاقحمت نفسها في ذلك الصراع تحت ستار الوساطة وانهاء الخلاف. وأعطت لنفسها ومن خلال دور الوساطة حقاً في التدخل، فانحازت الى جانب القعيطيين ضد خصومهم الكساديين، مبررّة ذلك بأن الكسادي طلب الحماية التركية مما دفع الانجليز للوقوف ضده واستخدموا القوة العسكرية معه لأكراهه عـلى ترك امـارته ولصالح قعطيطي، ولم يكن هذا التبرير صحيحاً ولا مقنعاً، فـالسلطات

البريطانية لم تقف الى جانب القعيطي الا لتجعل منه تابعاً جيداً لها من خلال تهديدها له في أملاكه بحيدر آباد اذا ما حاول الخروج على ارادتها.

وفي الفصل الأخير تحدثت عن السياسة البريطانية اتجاه السلطنة القعيطية، وقد تمثلت في فرض اتفاقية الولاء والصداقة ومعاهدة الحماية والتي سلبت السلطنة القعيطية استقلالها، وأصبحت تأتمر بامره المقيم السياسي في عدن. وفي هذا الفصل تطرقت الى الخلاف الاسري القعيطي على السلطة والذي كاد أن يعصف بهذه السلطنة لولا مساعدة ودعم السلطات البريطانية.

كما تناولت في هذا الفصل السياسة التوسعية في حضرموت الداخل والساحل، وتحدثت عن العلاقات القعيطية الكثيرية والتي انتهت في عام ١٩١٨ الى أن تكون بينهما معاهدة جعلت من حضرموت بسلطنيتها القعيطية والكثيرية خاضعة للحماية البريطانية. وأخيراً انتهت هذه الدراسة بالحديث عن الصراع البريطاني التركي حول الشطر الجنوبي من اليمن وتأثير ذلك على حضرموت.

أرى أنه من الضرورة الاشارة وبايجاز الى مصادر البحث ومستنداته فقد اعتمدت بدرجة أساسية على مخطوطات يمنية لم يسبق نشرها أفادتني كثيراً في التعرف على طبيعة الأوضاع القائمة في حضرموت، كما اعتمدت على مخطوطات منشورة، وعلى مقابلات شخصية اجريتها مع بعض الاخوة المهتمين بتاريخ حضرموت. كما رجعت الى عدد من المؤلفات المحلية وقد توخيت الحذر الشديد في اعتمادي على تلك المخطوطات والمؤلفات اليمنية المحلية، اذ ان اصحابها كانوا يتحيزون بقليل أو بكثير وبشكل مباشر أو غير مباشر، الى هذا الجانب أو ذاك من أطراف الصراع بحكم انتمائهم القبلي، وبذلت جهداً لتخليصها من نزعات التحيز وتصفيتها من شوائب الاثارة والتهويل.

كما اعتمدت على بعض المؤلفات الحديثة باللغتين العربية والانجليزية والتي تعرضت لتاريخ الشطر الجنوبي من اليمن متوخياً الحذر اثناء رجوعي اليها، وتطلب ذلك الحرص واليقظة والتي كان مبعثها هو اختلاف كتابها وتباين ثقافتهم وأهدافهم.

وقد اعتمدت على مجموعة الاتفاقيات والوثائق التي وجدت فيها معلومات قيمة عن الوضع السياسي القائم في حضرموت، كما اعتمدت على

الوثائق البريطانية الرسمية والتي قام المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف في عدن بتوفيرها، والمحفوظة أصولها بدار المحفوظات البريطانية العامة «Public Record Office» وبمكتبة وزارة الهند البريطانية بلندن «Indian Office Library and Records» وهي الوثائق المتعلقة بكل من وزارة الخارجية البريطانية من جهة، وشركة الهند الشرقية التي تحولت في عام ١٨٥٨ الى وزارة الهند البريطانية ـ من جهة أخرى.

كذلك اعتمدت على بعض الدوريات والتي كانت عاملاً مساعداً في ربط الأحداث بعضها ببعض.

وبالنسبة لملاحق البحث، فقد أثبتّ عدة ملاحق توضح المعاهدات والاتفاقيات والرسائل، وكذا شجرة الأسرة البربكية والاسرة الكسادية وشجرة الأسرة القعيطية الحاكمة. كما ارفقت مع الملاحق ثلاث خرائط جغرافية للمنطقة.

وأخيراً، أتقدم بالشكر لكل من أعانني في هذا البحث الذي آمل أن أكون قد وفقت فيه، ليكن حافزاً للكتابة لتوضيح مختلف الجوانب التاريخية في تاريخ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

د. محمد عبد الكريم عكاشة

الفصل الأول

- ☐ تسمية حضرموت وجغرافيتها
- ☐ الواقع الاقتصادي والاجتماعي
- ☐ نبذة تاريخية والتطور السياسي لحضرموت
- ☐ الهجرة الحضرمية في القرن التاسع عشر

١ ـ تسمية حضرموت وجغرافيتها:

تعددت الآراء التي قيلت في اسم حضرموت، وتعرضت كتابات المؤرخين والجغرافيين اليـونان والرومـان، وكتابـات الأخباريـين الاسلاميـين الى تسمية حضرموت بقليل أو كثير الى حد أنهم لجأوا الى خلط الحقيقة بالأسطورة والواقع بالخيال الى درجة لم نعد بقادرين على تبين الحقيقة والواقع من الأسطورة والخيال. وأدلى بعض المؤرخين المحـدثين بـدلوهم حول التسميـة وأخضعوا تحليـلاتهم وآراءهم الى الاجتهاد اللاموضوعي والذي لا ينسجم مع الحقائق العلمية او الأدلة المادية.

اذا ما تعرضنا، وبايجاز، الى تلك الآراء التي قيلت في اسم حضرموت، فنجد ان اسم حضرموت قد ورد في التوراة بترجمتها الانجليزية بلفظة حزرمافيت Haz-ramaveth وفي الترجمة العربية للتوراة وردت بلفظة حضرموت. ووردت ـ هذه اللفظة في التوراة على أنها اسم لشخص هو الابن الثالث (يقطان) هو حزرمافيت، أو حضرموت بن يقطان Joktan [١].

أما الرحالة والمؤرخون اليونان والرومان فقد أشاروا الى ان الاسم يعني (وادي الموت)، وأوعزوا سبب تلك التسمية الى كثرة الأفاعي السامة الموجودة بها (على حد رأي سترابو) Strapon أو الى الروائح الكريهة التي تعبق بها أجواءها فتعجل بفناء الانسان فيها، على رأي ديدروس Didoros .

ذكر الهمداني المؤرخ اليمني الكبير، بأن حضرموت هي الجزء الأصغر من اليمن وأنها نسبت الى حضرموت بن حمير الأصغر، فغلب عليها اسم ساكنها، كما قيل خيوان ونجران والمغني بلد خيوان وبلد نجران لأنه بهـولاء الرجال نسبت المواضع وكذلك سميت أكثر بلاد حمير وهمدان بأسماء مستوطنيها[٢].

واشار بعض المؤرخين الى أن حضرموت، كانت تـدعى قديمـاً الأحقاف، واستندوا في ذلك الى ما جاء في القرآن الكريم الآية « وأذكر أخا عاد اذ أنذر قومه بالأحقاف[٣] .

---

* تقع الاحقاف شمال حضرموت في محاذاة التاجية الشرقية ، كانت مكسوة بكثبان الرمال ، فسميت بالأحقاف .

ومن استند الى هذه التسميـة التي وردت في القرآن ذكـر بأنهـا سميت حضرموت لأن عامر بن قحطان كان أول من نزل الاحقاف، فكان اذا حضر حرباً اكثر من القتل، فصار يقال عند حضوره (حضـرموت) ثم أصبـح يلقب بذلك، وصارت الأرض التي بها قبيلته يقال لهـا أرض حضرمـوت، ثم عمت التسمية وأصبحت تطلق على البلاد بأسرها(٤).

جاء في دائرة المعارف البريطانية Encyclopaedia Britanica فيما يتعلق باسم حضرموت ما يلي: (ان اسم حضرموت ضارب في القدم، وقد ورد في سفر التكوين حزرمافيت بن يقطان) وتذكر المصادر اليونانية ان بلاد اللبان اسمها ادراميتا Adramytta وخادراموتيس Ghadramatites (٥)*.

وتطرق الدكتور جواد علي الى اسم حضرموت بما يلي (وكلمـة هزرمـاوت أو هزرمافيت الواردة في التـوراة على أنهـا الابن الثالث من ابنـاء «يقطان» تعني حضرموت، ومعناها اللغـوي دار الموت، وعـرفت في المصادر الأسـلامية كـذلك ووصلت الى الاسلام عن طريق أهل الكتاب فابن الكلبي قال: «اسم حضرموت في التوراة حاضـرميت، وقيل سميت بحضـرموت بن يقـطن بن عامـر بن شالخ». وأستطرد جواد علي قائلاً (ويذكر الاخباريون أن يعرب تولى الملك بعد قحطان، وكان ملكه باليمن، وقد غلب بقايا عاد ووزع اخوته في الأقطار، فأقر أخاه (حضرموت) على الأرضين التي عرفت باسمه فقيل لها حضرموت، وعيّن (عمـان) على أرض عمان، وولى (جرهما) على الحجاز(٦).

أشار بعض المؤرخين المعاصرين الى ان لفظ حضرموت، مركب تركيباً مزجياً كبعلبك، تنطق بفتح الحاء وسكون الضاد وفتح الراء والميم والبعض الآخر يقول بضم الميم، وان حضرموت أصلا هي اسم ملك من ملوك حمير، وبه سميت الناحية وسكنها بنوه(٧). وهناك من حاول الاجتهاد في تفسير كلمة حضرموت فقال بان اسم حضرموت مركب تركيباً مزجياً اذ هو مكون من كلمتي (حضرم) و (موت) وان ـ حضرموت هو الابن الأكبر للقبائل الحضرمية القديمة، وأنه هو المشار اليه في الاصحاح العاشر من سفر التكوين باسم هدرم Hadram ، أما كلمة مـوت فهي محرّفة من كلمة (متو) البابلية ومعناها الأرض أو المنطقة. ولا يخفى ما كان من

---

* انظر : Encyclopedia Britanica: Vol 11 P. 65

الصلات بين بابل والعربية الجنوبية. وبذلك فان اسم (حضرم موت) أي أرض حضرم أو منطقة حضرم حرفت عبر العصور الى الاسم المزجي المركب لحضرموت وهو حضرم متو ثم أدغم أحد الميمين فصارت مع تكرار التلفظ كلمة واحدة هي (حضرموت)[٨].

وقد سمي ابن خرداذ به حضرموت بـ (عبدل). فقد قال عند ذكر السكك بين مخاليف اليمن «... وبين مأرب وصنعاء سبع سكك وبين مأدب وعبدل وهي حضرموت على الابل تسع سكك»[٩].

من المؤرخين من يحلو له القول بأن التسمية قد أطلقت على الجماعات المتحضرة التي عاشت في أمن واستقرار حول الأودية والأنهر الموجودة في المنطقة.

امام هذه الاجتهادات وتعدد وتباين الآراء حول اسم حضرموت. لا يسعنا الا أن نتحفظ على ما ورد من تفسيرات واجتهادات، بسبب عدم وجود أدلة مادية أو آراء علمية. وتظل التسمية المأخوذ بها هي أنها سميت كذلك نسبة الى أحد أبناء يقطان، حتى تطالعنا الحفريات الأثرية بتفسير مادي نركن اليه ونطمئن الى صحته.

اختلفت الآراء ايضاً، في تحديد موقع حضرموت وتعيين حدودها. وجاء هذا الاختلاف لصعوبة تحديد الحدود القديمة لحضرموت. وفي رأينا أن سبب ذلك يعود الى ان حضرمت تعتبر جزءاً من اليمن الكبير حيث لا توجد حواجز طبيعية تحدد بصورة واضحة حدود منطقة حضرموت عن بقية اليمن، كما أن التنقلات البشرية داخل أقاليم اليمن، والمتغيرات السياسية المتمثلة في تعدد الكيانات التي سيطرت عليه، أضافة الى عمليات التوسع والانحسار تبعاً للتطورات السياسية وطبيعة تكوين المجتمع القبلي في حضرموت، الذي به يتحدد تبعية هذه القبيلة أو تلك تبعاً لقوة السلطة القائمة، وتبعاً للولاء الذي تبديه هذه القبيلة أو تلك أو التمرد ورفض الولاء للسلطة السياسية. كل ذلك عقّد عملياً امكانية تحديد حدود سياسية واضحة وثابتة لحضرموت.

من المؤرخين من حدّد موقع حضرموت تحديداً عاماً وذلك بوصفها بالمنطقة الواقعة في جنوبي الجزيرة العربية بين عمان شرقاً واليمن غرباً . وفي دائرة المعارف الاسلامية العربية Encyclopedie Arube وصف لما ذكره ياقوت الحموي

لاقليم حضرموت بأنه «ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف وقال ابن الفقيه ان حضرموت مخلاف من اليمن بينه وبين البحر رمال وبينه وبين صنعاء ٧٢ فرسخاً[١١].

ومنهم من ذكر بأن اقليم حضرموت يقع ما بين ظفار شرقاً وعدن غرباً والربع الخالي شمالاً من ذكر بأن اقليم حضرموت يقع ما بين ظفار شرقاً وعدن غرباً والربع الخالي شمالاً والمحيط الهندي جنوباً. ومن حددّها بالمنطقة الواقعة ما بين عين بامعبد* وتمتد الى ما يقارب سيحوت[١٢]. وهناك تحديد آخر أكثر وضوحاً، فقد حدد حضرموت بمنطقة ابين في الجنب الغربي وعمان في الجنوب الشرقي، وصَهَيْد الفاصل بين مأرب وحضرموت في الغرب الشمالي والصحراء الممتدة من منطقة العَبْر في الغرب الشمالي الى منطقة مَقْشَنْ في الشرق الشمالي[١٣].

وجاء في دائرة المعارف بأن حضرموت هي «أرض في جزيرة العرب في الجزء الشرقي من اليمن بين خطى طول ٤٧° و ٥٣° شرقا وخطي ١٥° و ١٩° شمالاً، ويحدها من الجنوب البحر ومن الجنوب الشرقي أرض المهرة ومن الشمال الشرقي والشمال الغربي الصحراء العربية الكبرى، ومن الجنوب الغربي أرض العوالق وأرض الواحدي»[١٤].

ومن تحدث من المؤرخين عن تاريخ حضرموت في فترة ما قبل البلاد أشار الى أن حضرموت كانت تمتد من ميناء عدن غرباً حتى حدود عمان شرقاً، ومن بحر العرب جنوباً حتى الربع الخالي شمالاً. ومن المؤرخين من ذكر بان اقليم حضرموت يقع في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة العرب المشرف على المحيط الهندي على الدرجة ما بين ١٤ ـ ١٧° عرضاً شمال خط الاستواء ودرجة ٤٨ ـ ٥٤° طولاً شرق جرينتش.[١٦]. وجاء في دائرة المعارف الاسلامية العربية «ان حضرموت اقليم من بلاد العرب الجنوبية واقعة على شواطىء البحر الهندي وحدودها غير مقررة تماماً والمعروف انه يحدها شمالاً الدهناء وهي صحراء رملية وشمالاً بشرق عمان وجنوب البحر، وغرباً باليمن، وخطها الساحلي يمتد الى الشمال الشرقي من طول ٤٥° الى ٦٣° شرقاً[١٦].

---

* عين بامعبد : تقع قريبا من الساحل في الجانب الغربي الجنوبي بين حضرموت واحور الواقعة على الساحل في محافظة أبين الحالية .

يمكن القول بأن حدود حضرموت وقبل أن تصبح جزءاً من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية* قد امتدت ما بين رمال الأحقاف شمالا والبحـر العربي جنوبا وما بين عين بامعبد غرباً وسيحوت شرقاً(١٧).

يقدر البعض مساحة حضرموت بنحو ٤٥,٠٠٠ كم٢ وتمتد من الساحل الى الداخل من عند رأس الكلب حوالي ٨٠ كم و ٢٠ كم عند الحدود الشرقية(١٩). وهناك تقدير آخر لمساحة حضـرموت مـا بين ٣٥,٠٠٠ ميـل أو ٤٠,٠٠٠ ميل مربع(١٩).

تمتلك حضرموت ساحلاً يشرف على بحر العرب والمحيط الهندي يبلغ طوله حوالي ٣٢٠ كم اوقرابة ٢٠٠ ميل وجاء في دائرة المعارف الاسلامية ان «حضرموت اقليم جبلي يخطه واد عظيم وعدة أودية كبيرة تتفرع منه، وتقوم بمحاذاة الساحل تلال تتبعها سلسلة مرتفعة من الجبال أعلاها جبل العرشة، وتتصل سلسلة ثانية من الجبال بالوادي الكبير الى الشمال وهذه تمتد حتى الصحراء الكبرى، ومعظم هاتين السلسلتين من الحجر الجيري وهما ممحلتان على الأغلب»(٢٠). وتتقسم حضرموت طبيعياً الى أقسام ثلاثة: القسم الأول وهو الاقليم الساحـلي وتكتنفه الرمال والحصى وتحيط به سلسلة جبلية، ويطلق أهالي حضرموت على هذا القسم اسم «حضرموت الساحل». توجد في هذا القسم مساحة من الأرض الصالحـة للزراعة كما تنتشر حول المدن الرئيسية فيه بعض المناطق الخصبة التي تتوفر فيها المياه. ويشمل هذا القسم المهره وظفار اضافة الى اقليم الشحر المنتهي بأبين في الغرب الجنوبي.

أما القسم الثاني ويعرف باسم الجول Jol (الهضبة) ويمتد الى مسافة ثلاثمائة ميل الى الشمال، وتعتبر الظهير القاحل للساحل، وهو عبارة عن مسطحات مرتفعة من الجبال تكونت في العصر الحجري الثالث المبكر. وتتفاوت الجبـال في ارتفاعها فتصل الى ما يزيد على ٢١٨٧ متراً عن سطح البحر(٢١).

---

* بعد أن نال الشطر الجنوبي من اليمن استقلاله في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ أطلق عليه اسم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية . ثم عدلت التسمية واصبحت تسمى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

أما القسم الثالث فهو القسم الداخلي ويسميه أهالي حضرموت باسم «حضرموت الداخل»*، وأحيانا يسمى «الوادي« نسبة الى وادي حضرموت الشهير، والذي يعتبر من أبرز المعالم الجغرافية في حضرموت، ويتراوح عرضه من ٢ ـ ٤ كم ويجري باتجاه غربي شرقي، ويمتد واديه الأخضر نسبياً الى مسافة مائة ميل تقريبا(٢٢). ويبعد وادي حضرموت عن الشاطىء ١٦٥ كم تقريباً أما طول الوادي فهو حوالي ٢٠٠ كم(٢٣). ويشتمل وادي حضرموت على شبوه والعبر وأودية عرمه ودهر ورخّيه والسّور وعمد ودوعن والعين ومنوب وسر وبن علي وجعيمة وعدم والمسيلة والحول، وتمتد هذه الأودية الى الشمال حتى تبلغ ٤٩,٥° طولا ثم تنعطف نحو الجنوب وتنتهي في سيحوت(٢٤).

---

* سنأخذ بهذه التسمية عند حديثنا عن المنطقة الساحلية والمنطقة الداخلية بقولنا حضرموت الساحل وحضرموت الداخل .

٢ ـ الواقع الاقتصادي والاجتماعي

تعتبر منطقة حضرموت الساحل قاحلة ووعرة الى حد ما، ما عـدا بعض الساحات المروية القليلة والصالحة للزراعة مثل البقرين والحرشيات والعيس وثلاه وفوه وميفعه وغيل باوزير والارض المجاورة للشحر. وتمون هذه المناطق المـدن الساحلية الرئيسية المكلا والشحر بما يلزمها من خضروات ومحاصيل زراعية. وتوفر الابار ومياه السيول الناجمة عن سقوط الامطار في فصلي الصيف والخريف الماء اللازم لزراعة التربة الغرينية الخصبة لوادي حضرموت. وتعتبر الزراعة في هذا الوادي الاساس الاقتصادي لسكانه بل ان الزراعـة تعد المـورد الطبيعي الرئيسي في حضرموت. ولا شك ان قسما صغيرا هو الصالح لزراعة المحاصيل من بين المساحة الاجمالية والتي تقدر بحوالي ٤٠,٠٠٠ ميل مربع.

كانت امكانيات الزراعة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين محدودة جدا. ولم تكن تلك المساحات الصغيرة المتمثلة بالواحات الساحلية الى جانب الأودية المختلفة، تستغل استغلالا جيدا كي تسهم في الاكتفاء الذاتي لسكان حضرموت من المحاصيل الزراعية، فيقدر ادولف ليدلمـير Adolf Leidlmair بأن ما كان ينتج من المحاصيل الزراعية كان يكفي فقط ربع السكان في حضرموت[٢٥]. فدفعتهم تلك الأحوال الزراعية الصعبة الى قيامهم بالهجرة الى الخارج، تلك الهجرة التي لم يكن سببهـا الظروف الاقتصاديـة فحسب بل ان الاوضاع السياسية والاجتماعية في حضرموت قد أسهمت أسهاما كبيرا ومباشرا في حدوثها.

يعتبر النخيل من المحاصيل الزراعية الأساسيـة في حضرمـوت. وتنتشر زراعته في وادي حضرموت والواحات الساحلية. كما يزرع التمباك في منطقة غيل باوزير والتي تعد مركزاً رئيسياً لزراعة النوع المعروف باسم «التمباك الحمي» وقد اشار تقرير هيلد Held الى امكانية نجاح زراعة التمباك في وادي ميفعه*.

---

* كتب هيلد Held تقريره سنة ١٩٢٥ ، وقد جاء الى حضرموت في بعثة ١٩١٩ بناء على طلب الحكومة القعيطية بغرض اعداد تقرير عن الزراعة .

تشتهر حضرموت بانتاج العسل، وتعتبر منطقة دوعن من مناطق انتاجه الرئيسيـة ويعتبر انتـاجه من المحـاصيل الرئيسيـة التي يعتمد عليهـا الانتاج الاقتصادي في حضرموت(٢٦).

تشكل الثروة السمكية أساسا للحياة المعيشية لكثير من سكان حضرموت الساحل. وقد اعطى طول الساحل والذي يبلغ حوالي ٣٢٠ كم فرصا كبيرة لعملية صيد الاسماك بمختلف انواعها. وكانت عملية الاصطياد تتم بوسائل واساليب بدائية ويستخرج زيت السمك بكميات جيدة خاصة في منطقة الشحر. كما ان نوعا من السمك يطلق عليه اسم «العيد» استخدمه المزارعون بعد تجفيفه كسماد جيد لزراعة التمباك. اما عن الثروة الحيوانية فان تربية الماشية (الجمال، البقر والغنم) موجودة بحضرموت، الا ان الانتاج الحيواني لا يكفي حاجة السكـان. وتمتلك القبائل الحضرمية معظم الثروة الحيوانية.

تعتبر مدينتا المكلا والشحر، من اهم مدن حضرموت الساحل، والشحـر اقدم في تاريخ وجودها من المكلا، وتبعد عن عدن الى الشرق مسافة ٢٧٥ ميلا، كما تبعد عن المكلا مسافة ٢٥ ميلا. وقد شهدت هذه المدينة احداثا هامة مع بداية التاريخ الحديث. كما انها كانت العاصمة الأولى للاسرة القعيطية في القرن التاسع عشر*. وتعد الشحر من المنافذ الرئيسية لسكان حضرموت الى الخـارج وتمتاز المدينة بمينائها الذي يتم عن طريقه استيراد ما تحتاجه حضرموت الداخل من مختلف السلع.

اما المكلا، فهي عاصمة السلطنة القعيطية منذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين. وهي مدينة ساحلية تقع شرقي عدن على مسافـة ٢٥٠ ميلا تقـريبا، ويحتضنها جبل قارات** Qarat الذي يكسب المكلا مناعة وللمدينة ميناء مفتوح

---

* كانت الشحر هي عاصمة القعيطيين منذ ان تم لهم السيطرة عليها في عام ١٨٦٧ وبعد ان تم لهم السيطرة على المكلا وطرد الكسادي منها وذلك بمؤازراة عسكرية بريطانية ، اتخذوا من المكلا عاصمة لهم وذلك في عام ١٩١٠ .

** يسميه سكان المكلا بالقارة .

يقع بين خليج فوه* ورأس مرباط ورأس مودار ورأس المكلا.

في الوقت الذي كان فيه ميناءا عدن والشحر يحتكران التجارة في جنوب الجزيرة العربية، كان ميناء المكلا يبدو اقل أهمية، وظل كذلك حتى القرن التاسع عشر عندما بدأت الحركة التجارية تنشط وتنمو في الميناء، وبدأت الشحر وهيمنتها على التجارة في حضرموت في التراجع امام منافسة ميناء المكلا[٢٧] فأصبح ميناء المكلا يحتل المرتبة الثانية في الأهمية بعد ميناء عدن في جنوب الجزيرة. ومن مميزات ميناء المكلا انه صالح للرسو طيلة اشهر السنة ما عدا الفترة الممتدة من يونية الى اغسطس والتي تهب فيها الرياح الجنوبية الغربية الموسمية الموجودة في المحيط الهندي، عندئذ يتم استخدام مرسى بروم الواقع الى غرب المكلا على مسافة عشرون ميلا تقريبا.

اعتمدت ثروة المكلا اساسا على التجارة وبناء المراكب الصغيرة. وكان التبادل التجاري يتم مع عدن والخليج العربي والهند واندونيسيا ومواني‌ء البحر الاحمر والصومال وزنجبار وتنقل البضائع بواسطة السنابيق (مراكب شراعية صغيرة) وبسفن تجارية يتم تأجيرها من الشركات الملاحية الكبرى او تلك التي يمتلكها بعض الارستقراطيين من الاسر الحاكمة والبرجوازية الحضرمية.

كانت تجارة الرقيق من اهم الواردات المزدهرة في مينائي المكلا والشحر في منتصف القرن التاسع عشر[٢٨]. ومن أهم الواردات الاخرى المواد الغذائية والمنسوجات والادوات المنزلية والمعدنية. ومن اهم الصادرات الجلود والتمور والتمباك والعسل واللبان والحجر الجيري. ومن المدن الهامة في حضرموت الساحل غيل باوزير وهي تبعد عن المكلا مسافة سبعة عشرة ميلا الى الشمال الشرقي وعن الشحر مسافة عشرة اميال الى الغرب. وتشتهر غيل باوزير بانتاج التمباك وبموقعها الاستراتيجي على الطرق الرئيسية التي تربط الداخل بالساحل.

اما عن منطقة حضرموت الداخل فمن اشهر مدنها تريم وسيئون وشبام والقطن، وتبعد تريم عن المكلا مسافة ١٨٥ ميلا تقريبا، وتبعد سيئون مسافة ١٧٥ ميلا وشبام ١٩٠ ميلا اما القطن فتبعد عن المكلا مسافة ٢٠٠ ميلا تقريبا[١].

---

* تبلغ المسافة من فوّة الى المكلا حوالي سبعة أميال .

* انظر الخارطة رقم ـ ٢ ـ

في سنة ١٨٨٦ قدر فان دين بيرج Van Den Berg عدد السكان في حضرموت كالتالي:

من شبام الى شبوه متضمنة أودية عرمه ودهر ورخية	٢٠,٠٠٠ نسمة
أودية عمد ـ دوعن والعين	٢٥,٠٠٠ نسمة
من شبام الى ترمي	٥٠,٠٠٠ نسمة
من تريم الى سيحوت	٦,٠٠٠ نسمة
من شمال وادي حضرموت الى الصحراء	١٥,٠٠٠ نسمة
من جنوب وادي حضرموت الى البحر	١٦,٠٠٠ نسمة
الشحر ومتعلقاتها	١٢,٠٠٠ نسمة
المكلا وملحقاتها	٦,٠٠٠ نسمة

وقد قدر فان بيرج عـدد سكان سيئـون ١٥,٠٠٠ نسمة وسكـان شبام ٢٠,٠٠٠ نسمة والغرفة ١,٥٠٠ وعينات ١,٠٠٠ نسمة وتريم ١٠,٠٠٠ نسمة[٢٩] وطبقا لتقديرات هنتر ١٩٠٩ Hunter بأن عدد القعيطيين يقدر بخمسين الفا بما فيهم البدو والقبائل الموالية لهم. وعدد الكثيرين بـ ٧,٥٠٠ رجل مسلح[٣٠].

اما فان دير ميلن Van Der Muelen فقد اعطى التقديرات التالية:

الشحر	٦,٠٠٠ نسمة
شحير	١,٥٠٠ نسمة
حريضة ـ العين وشبام	٨,٠٠٠ ـ ٩,٠٠٠ نسمة
تريم	١٢,٠٠٠ نسمة
سيئون	١٢,٠٠٠ ـ ١٥,٠٠٠ نسمة
عينات*	٥,٠٠٠ نسمة
القطن والقرى المجاورة	٥,٠٠٠ نسمة

ولم يتطرق الى عدد سكان المكلا وغيل باوزير وغيرهـا من المدن والقـرى الحضرمية وكذا عدد سكان القبائل[٣١].

---

* تبعد عينات عن تريم والى جهة الشرق بحوالي اثني عشر ميلا .

وفي التقرير المقدم من ليتل Little عن جغرافية وجيولوجيا المكلا قدر عدد السكان في المكلا عام ١٩٢٢ بحوالي ١٠,٠٠٠ نسمة[٣٢]. غير ان هيلد Held الذي رافق Little قدر عدد سكان المكلا بثلاثين الفا. وقدرت السلطات البريطانية في عدن سكان حضرموت وذلك في العشرينيات من القرن العشرين بثلاثمائة الف نسمة. اما انجرامز H. Ingrams فقد قدر عدد سكان حضرموت بمائتين وستين الفا[٣٣].

يمكننا ان نخلص من ذلك كله، الى ان المدن في حضرموت قد نشأت ـ بجانب القرى الزراعية في وادي حضرموت مثل مدن تريم وسيئون وشبام والقطن حيث كان السكان يمارسون النشاط الزراعي بواسطة الري الاصطناعي الذي يتطلب مراقبة واشراف دائميين، كذلك نشأت المدن في نقاط استراتيجية على خطوط التجارة الداخلية والخارجية مثل مدن المكلا والشحر وغيل باوزير، وفي هذه المدن الساحلية قامت الاسر الحاكمة (البريكية ـ الكسادية ـ القعيطية) ومعها جهازها الارستقراطي لمبادلة دخلها من المنتوج الفائض المستلب. وقد مارست هذه المدن ابتداء من الصف الثاني من القرن التاسع عشر وجودا طفيليا في وسط عملاء الحكام من البرجوازية الكمبرادورية، هذه المدن كالمكلا والشحر استطاعت فقط ان تعطي انتعاشا للبرجوازية الكمبرادورية والتي نمت على هامش المصالح الاقتصادية الاستعمارية. كانت المدن في حضرموت مركزا للملاكين العقاريين من جهة وللبرجوازية من جهة اخرى، ولذلك فقد لعب هؤلاء دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لقد كانت المدن في حضرموت نوعا من التكتل وبالرغم من انها قد تكون كبيرة الحجم مثل المكلا والشحر وتريم وسيئون، الا انها كانت تفتقد الى نفسية المدينة، كما وكانت تفتقد الى الاساس الانتاجي الحقيقي (مصانع ـ عمال) ولم تكن الا تعبيرا عن الهوة المرضية بين الاستهلاك الشره للاسرة الحاكمة والامكانية الانتاجية الفعلية للمجتمع.

كان المجتمع في حضرموت، وفي الفترة التي تتناولها الدراسة، مجتمعا قبليا وشبه اقطاعي، كما كان بالغ التعقيد، حيث تعددت الطبقات المتمايزة والتي ساعدت التطورات السياسية والاقتصادية في تكوينها. ويمكننا تقسيم تلك الطبقات من حيث وضعها الاجتماعي وتركيبها الطبقي الى قسمين: اولهما ويتكون من الارستقراطية شبه الاقطاعية الحاكمة، والارستقراطية الدينية من كبار السادة

العلويين. ومن فئة المشايخ وحملة السلاح من القبائل ومن البرجوازية الكمبرادورية والتي بدأت تتشكل منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبصفة خاصة في الشحر والمكلا. والقسم الثاني وتكون من التجار الصغار والحرفيين واشباه العمال الذين ظهروا وبشكل قليل نتيجة لنمو الحركة التجارية في مينائي المكلا والشحر، ومن المزارعين والفقراء الرقيق وغيرهم من فئات الشعب الكادحة.

تكونت الارستقراطية شبه الاقطاعية من الاسر الحاكمة والتي اقامت لها دويلات او سلطنات في حضرموت، وكانت تلك الدويلات او السلطنات من النمط القبلي حيث يسود نظام الوراثة والصراع على الحكم، وحيث يسود الايمان بان بقاءها متوقف على قوة العصبية القبلية وعلى متانة العلاقات التحالفية التي تقيمها مع القبائل الاخرى.

كان التناحر والصراع على السلطة بين الاسر الحاكمة وبين رؤساء القبائل المنافسين لها، سمة واضحة من سمات المجتمع الحضرمي في هذه الفترة. ولم يكن هذا الصراع والتناحر لمصلحة جموع المواطنين، لكنه كان تناحرا وصراعا يدور حول المصالح الضيقة لهذه الاسرة الحاكمة او تلك، فقد نظرت الارستقراطية الحاكمة الى المناطق التي تحكمها وبما عليها من سكان نظرة استغلالية استلابية تقوم على تسخير قوى الانتاج لخدمة مصالحها. وبعبارة اخرى فان الحكام كانوا ينظرون الى المناطق الخاضعة لهم وكأنها ضياع خاصة يسخر انتاجها لتحقيق مصالحهم دون الالتفات لمصالح المواطنين(٣٤).

شهدت حضرموت في هذه الفترة نمطا من الانتاج والذي يعتمد على علاقات القربى والانتماء القبلي، فما كان ينتجمن عمل فائض للوحدات العائلية كان يتم انتزاعه والاستحواذ عليه من قبل تلك الاسر الحاكمة ومن قبل كبار الزعماء في المجموعات القرابية. كما نجد ان تلك الاسر الحاكمة وكذا البرجوازية الكمبرادورية والذي تناسى وجودها مع التغلغل الاستعماري البريطاني في حضرموت منذ الربيع الاخير من القرن التاسع عشر، كانت تقوم بتقديم البضائع المستوردة، وفي ذات الوقت يقوم رجال الدين الكبار من السادة العلويين بتقديم خدماتهم الدينية بصفتهم المحتكرين للصلة بين افراد الجماعات القرابية وبين القوة الالهية: وعبر

ذلك النوع من التبادل سيطرت الاسر الحاكمة والبرجوازية الكمبرادورية وكبار رجال الدين على عملية اعادة انتاج الوحدات العائلية طالما ان الامداد بالبضائع المستوردة واقامة الصلة مع القوة الالهية يخلق نوعا من التوازن الديمغرافي بين العمل غير المنتج والاحتياجات الاستهلاكية. والذي نلاحظه هنا عدم التطابق بين علاقات الاستحواذ الفعلي من جانب وعلاقات الانتاج التي يتم من خلالها انتزاع عمل الفائض. وبهذا فقد استغلت الاسر الحاكمة ومعها البرجوازية الكمبرادورية وكبار رجال الدين ظاهرة الصراع القبلي التناحري والذي كان قائما في حضرموت استغلالا بشعا ولمصلحتها وعلى حساب القوى المنتجة الفعلية.

كانت الفوضى العشائرية ضاربة اطنابها في مناطق القبائل البدوية، كما كانت موجودة في المدن الرئيسية والمناطق المحيطة بها، علاوة على وجود الارستقراطية شبه اقطاعية التي تقيم في المدن والتي تولي اهتماما كبيرا لغرض نفوذها السياسي، واقامة الدويلات مما يسهم في زيادة حالة الفوضى، وفي ظل الصراع القبلي الذي كان محتدما والذي كان قائما على القاعدة التناحرية من عزبز[٣٥] والذي يعني ان قوة القبيلة يكمن بما تقيمه من تحالفات قبلية وبقوتها العددية وامكانياتها التي تسخرها في فرض نفوذها وسيادتها على القبائل الاخرى والاستحواذ على الاراضي لهذا لجأت الاسر الحاكمة الى اسلوب التحالفات القبلية مما ادى الى وجود قبائل تابعة او خاضعة حسب شروط التحالف وادت تلك التحالفات الى تعقد العلاقات الطبقية وعدم استقرار المجتمع الحضرمي، فكثيرا ما كانت تنشب الحروب القبلية بسبب الغارات القبلية او الصراع على السلطة والاستحواذ على اراضي جديدة. فكانت تلك الغارات والحروب القبلية من السمات البارزة في حياة المجتمع أدت الى انتشار الفوضى واضطراب الامن وتفشي ظاهرة قطع الطرق واعمال السلب والنهب، ليسهم ذلك في اعاقة التطور الطبيعي للحياة الاقتصادية والاجتماعية في حضرموت، وليسهم ذلك ايضا في الدفع بالكثيرين من سكان حضرموت الى الهجرة خارج الوطن طلبا للأمن وبحثا عن الثروات.

لقد استغلت الاسر الحاكمة هذا الصراع القبلي، فمن خلال وظيفة الحماية لرعاياها المحكومين او اللائذين بها من غارات القبائل المعادية، استطاعت تلك الاسر اكتساب سلطة سياسية واقتصادية، فتحت ستار تغطية نفقات هذه الوظيفة

وغيرها، كانت تلك الاسر تلجأ الى عملية استغلال بشعة للقوى المنتجة من خلال فرض الضرائب والحصول على قسم من المنتوج.

اما عن الارستقراطية الدينية فتمثلت في حضرموت بكبار رجال الدين من السادة العلويين نسبة الى علوي بن عبيد الله بن المهاجر احمد بن عيسى* وكانت كلمة علوي تطلق قبل ذلك على الطائفة التي تتعصب للأمام عـلي بن ابي طالب ويعتبره العلويون انفسهم أسمى الطبقات، بحكم انتسابهم الى فاطمة الزهراء، ولذلك فقد انغلقت هذه الطبقة على نفسها اجتماعيا فحصرت عملية التزاوج بين افرادها* وبسبب ذلك النسب وجدت الطبقات الاخـرى في المجتمع الحضـرمي نفسها مطالبة باعزاز وتقديس السادة العلويين وتقـديم فروض الطاعـة والولاء المعنوي والمادي لهم. وظل العلويون يعززون تمايزهم الاجتماعي بروافد قوية من النفوذ السياسي والاجتماعي وامتلاك العقارات والاراضي فبواسطة تلك الاموال التي تكدست لديهم وبوسائل مختلفة اقتنوا العقارات الضخمة ومن ثم اتجهوا نحو الاستحواذ على الاراضي الزراعية وعمل بعضهم على تقديم وسائل الانتاج للمزارعين متخذين من نظام المخاصمة اسلوبا انتاجيا وان كنا نجد بعض صغار العلويين يقومون بامتلاك مزارع يزرعونها بأنفسهم.

عزز العلويون تمايزهم الاجتماعي ايضا بروافد اقوى من الثقافة القائمة على الخرافات والشعائر والطقوس الدينية والتي كان بها يتم زرع الافكار الخاطئة ومستهدفين بذلك فرض هيمنتهم وبسط نفوذهم وخلق الشعـور بالولاء المـطلق والتصديق التام لكل ما يصدر عنهم قولا او عملا، وكان ذلك يتم بدون ضجيج ووفقا لمنهاج وتقليد معينين ومن الانصاف ان نشير الى ان عددا من العلويين قدموا اسهامات واضحة في مجال الادب والعلوم الاجتماعية والدينية**.

---

* يذكر محمد عبد القادر بامطرف في كتابه المعلم عبد الحق أن المهاجر احمد بن عيسى قدم الى حضرموت ٩٣٠م . وتزعم احدى الروايات التاريخية ان سبب مجيئه كان فرارا من القرامطة وبسبب ثورة الزنج في البصرة . وبمجيء المهاجر انتشر المذهب الشافعي بحضرموت وهذا لا يعني انه لم يكن بها شافعيا قبله (٣٦)

* كان بامكان العلوي أن يتزوج من غير العلوية ولكن لا يسمح للعلوية الزواج من غير العلوي .

** انظر كتاب الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي ، لمؤلفه سعيد عوض باوزير .

انشأت الارستقراطية الدينية لها مركز متقدم في المجتمع الحضرمي أساسه السلطة الروحية المستندة الى فكرة السلالة العلويـة وبذلت مجهـودات واسعة لتوطيد هذا المركز الروحي وتظاهرت بالصلاح والتقوى بهدف تغرير المواطنـين وتسميم افكارهم. وقد نجحت في ذلك الى درجة ان الحكام والمواطنين كانوا يتبركون ويتوسلون بها ويقبلون اياديها. ولم تكتف هذه الطبقة بهذا التضليل العقائدي، بل طمعت في السيطرة السياسية في بعض الفترات واثرت في تاريخ حضرموت الحديث سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ومذهبيا، فقد نظرت الى الثقافات الخارجية نظرة ارتياب وعملت على محاربتها والوقوف سدا امامها ومنع تسربها الى المنطقة من اجل عدم المساس بنفوذها الديني المقدس وبهدف ابقاء الاوضاع السائدة في حالة جمود كبير ولقد عملت السلطات الاستعمارية البريطانية فيما بعد على تكريس تلك السياسة، وحال ذلك دون قيام اي تحرك ايجابي مناوىء بين فئات الشعب بسبب ما غرسته هذه الطبقة في النفوس من ضرورة اعزازها وتقديسها وبسبب اعتقاد البعض بانهم يرتكبون معصية وخطيئة في حالة مخالفة تعليماتها وتعاليمها.

ان روح العداء لكبار رجال الدين من السادة العلويين كانت موجودة بين بعض القبائل، الا ان هذه الروح العدائية لم يرافقها اي عمل ايجابي ملموس. بل ان العلويين حاولوا اجهاض ووأد اي تحرك من خلال تكثيف نشاطهم على كافة الاصعدة الدينية والسياسية والاقتصـادية[٣٧]. فـاستغلوا مكانتهم الدينيـة في محاولة للسيطرة السياسية الشاملة على مقدرات حضرمـوت من خلال تقـربها ودعمها لأحد الاطراف السياسية المتصارعة لاتخاذها مطايا تمكنهم من بسـط نفوذهم السياسي والاقتصادي بالاضافة الى نفوذهم الروحي. ومساعدهم في ذلك الوضع الاجتماعي السائد في حضرموت من تشرذم فئوي وصراع قبلي، وكذلك عدم وجود طبقة موحدة قادرة على قيادة وتحريك كل الشرائح والفئات الكادحة والفقيرة في المجتمع، كما ساعدهم ايضا انعدام الوعي الطبقي والاجتماعي لدى تلك القوى الفقيرة والتي اسهم الاستعماريون البريطانيون في تكريسه.

شكل العلويون من حيث العدد احدى القبائل الكبيرة في حضرموت، وتميزت علاقاتها الداخلية بالمتانة انسجاما مع تمايزهم القائم على الانغلاق والترفع الطبقي وباعتبارهم قبيلة سلاحها في اساسه روحيا. كانوا يتفاخرون بانفسهم ويشيدون

بفضائلهم جاعلين لانفسهم سلطة قضائية استثنائية، فكانت معظم الخلافات والمنازعات تعرض عليهم لاتخاذ قرارهم فيها(٣٨).

وتجسيدا للمفهوم الطبقي للارستقراطية الدينية وتكريسا لتمايزها الاجتماعي لم يدخل العلويون في تحالفات مع القبائل الاخرى، كما هو الحال عند بقية القبائل الاخرى المتجانسة اجتماعيا، ولذلك فقد أدرك العلويون انه بدون بسط هيمنتهم الطبقية ونفوذهم الروحي على القوى السياسية المتسلطة على حضرموت فان مكانتهم ومصالحهم الطبقية وامتيازاتهم الاجتماعية ستكون مهددة بالخطر، ولذا فقد بذلوا عدة محاولات في القرن التاسع عشر لاقامة حكم خاص بهم وعندما فشلوا في ذلك وجهوا قوتهم لدعم آل كثير احد اطراف الصراع القبلي في حضرموت.

يأتي المشايخ في المرتبة التالية للسادة العلويين، وقد عرفوا بالتفقة في الدين والتصوف ولعبوا أدوارا هامة في تاريخ حضرموت السياسي والاجتماعي، وتمتعوا ببعض الامتيازات من قبل الحكام ورؤساء القبائل مثل الأعفاء من العوائد، ومنح قراهم الأمان، ولم تكن تلك الأمتيازات تمنح لهم بدون مقابل، بل كان عليهم القيام بدور دعائي للحكام ورؤساء القبائل وتضليل الرعية وتسميم افكارهم بما يخدم مصلحة الحكام ورؤساء القبائل ويطبع نفوس الرعية على الولاء والطاعة. وفي مجال التمايز الطبقي الذي كان سائدا في حضرموت، كان المشايخ اقل تزمتا من العلويين من جهة المصاهرة والزواج مع القبائل وغيرها من فئات المجتمع الاخرى.

تميز المجتمع الحضرمي ـ كما ذكرنا ـ بانه مجتمع قبلي، حيث تتعدد القبائل التي يحكمها نظام عشائري عريق وثابت ومتعارف عليه، فكانت المشيخة القبلية او التقدمية على القبيلة ويقال لصاحبها (مقدم) تقع بالترشيح ثم التعيين في اجتماع يعقد لذلك حيث يتم الاتفاق على شخص وغالبا ما كانت الزعامة والرئاسة يتم توارثها ابا عن جد وكان رئيس القبيلة او العشيرة ينظر الى نفسه في قريته او واديه او جبله نظرة الحاكم او السلطان الى المنطقة الخاضعة له باعتبارها اقطاعية او ضيعة من ضياعه(٣٩).

توجد العديد من القبائل في انحاء حضرموت، منها القبائل المتحضرة

والقبائل البدوية* اما القبائل المتحضرة فقد عمل قسم منها بالزراعة خاصة النخيل معتمدين على الزراعة المطرية وعلى العيون (المعايين) كما اشتغل قسم آخر من افرادها بالتجارة، فامتلكوا ثروات ضخمة سواء من خلال هجرتهم الى الخارج وسعيهم الحثيث من اجل جمع الثروات باحترافهم العديد من الحرف او من خلال اشتغالهم بالتجارة في داخل حضرموت. اما القبائل البدوية فتقوم بمهمة نقل التجارة وتربية وامتلاك الماشية وبصفة خاصة الجمال، كما امتلكت اراضي واسعة للمرعى. واقامت اغلبية القبائل البدوية في المناطق الجبلية والمرتفعات والأودية الصغيرة. ويلاحظ ان القبائل البدوية في اغلبها لم تسكن الخيام كما كان عليه الحال عند بدو شمال الجزيرة العربية وانما اقام الكثير من افرادها في الكهوف، اما الميسوريين منهم فأقاموا في منازل كبيرة(٤١).

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر شكلت البادية او القبائل سوقا جيدا للبرجوازية الكمبرادورية في حضرموت اذ كانت القوافل البدوية تأتي الى المدينة لبيع منتجاتها الحيوانية والزراعية لتشتري بالثمن حاجتها من السلع الاستهلاكية المستوردة ومن المصنوعات الجلدية والاسلحة المحلية. وقد استفادت السلطة الحاكمة من ذلك من خلال فرض الضرائب الجمركية على تلك المشتريات وكذا على المبيعات البدوية، اذ كانت المدن الحضرمية مسورة ولا يسمح بالدخول او الخروج منها الا عبر بوابات معينة اقيمت عندها المراكز الجمركية، وبذلك فقد خضعت القبائل البدوية لعملية ابتزاز واسعة فكانت تخضع لابتزاز البرجوازية من جهة وابتزاز السلطة الحاكمة من جهة ثانية وابتزاز الدلالين (الوسطاء) من جهة ثالثة.

---

* نذكر من تلك القبائل آل تميم وسكنوا في منطقة وادي المسيلة ، والمناهيل وسكنوا منطقة تمتد ما بين ثمود والساحل ، والحموم وسكنوا المنطقة الواقعة جنوب وادي المسيلة الى جهة البحر ، وسيبان وانتشروا ما بين دوعن والمكلا وحجر والشحر ، والصيعر وسكنوا في ريدة الصيعر ووادي سر والمرتفعات الشمالية من حضرموت والصحاري غربي العبر ، ونهد وسكنوا غربي القطن حتى أسفل وادي دوعن وهينن ، والدّين وسكنوا في المرتفعات بين وادي عمد ووادي دوعن وآل ذّييب وسكنوا في مرتفعات وادي لاخيه وعرمة ودهر والعبر وشبوه ، ونّوح وأقاموا في الجهة الغربية وفي منطقة حجر . والعوابثة وسكنوا في وادي العين وشحير ، وبنى مرة وبني هلال وسكنوا في وادي عمد ووادي سر ويافع وسكنوا في المدن الرئيسية في حضرموت ، والشنافر وسكنوا في المنطقة الواقعة بين شبام وسيئون وتاربة ووادي عرم ، . والعوامر وال كثير وال عامر وال جابر وال باجري وتكون منهم الحلف الشنفري ، والمهرة واقاموا في المنطقة الشرقية من حضرموت في المنطقة التي تعرف حاليا باسم محافظة المهرة (٤٠)

من بين فئات المجتمع الحضرمي، جماعة من حملة السلاح ممن كانوا يتبعون هذه القبيلة او تلك، وقد اسهموا في اضطراب الامن والتصادم المستمر بين القبائل وعملوا على ترويع العزل من السلاح والآمنين من السكان، فكانوا يقتلون في سبيل الاستحواذ على جهد المزارعين والكادحين عى اساس ان دماء الافراد العاديين في نظرهم فرث لا يطلب فيها القصاص(٤٢).

كان حملة السلاح يشنون الغارات على القبائل المسالمة ويعتبرون تلك الغارات مواسم ذات مكاسب اقتصادية. وبلغ نفوذ وسطوة حملة السلاح حدا الى درجة انهم كانوا يبيعون الامن للسلاطين والحكام لشهر او ستة اشهر او سنة وحسب تسعيرة معينة تهبط وتعلو وفقا لحالة الفوضى واضطراب الامن(٤٣). وقد اشار الشيخ معروف محمد باجمال الى حالة الأمن المضطربة بقوله: «في هذه الأزمنة الجور متواصل من اهل الشوكة (الحكام والقبائل) اتلفوا الضعيف والمسكين وغلاء الاسعار المفرطة وكثر الربا والحرام وعدم انصاف المسكين وقل الامن حتى ان بعض اهل البلد قد تمر عليه سنة ما يدرج على نخلة ولا حجله ولا ما يتعلق به خارج البلد الا بربيع حارس كان عليه قتيلا وذلك من اهمال آل الشوكة او رعيتهم..»(٤٤). كما يدل على اضطراب الأمن في تلك الفترة، انتشار ظاهرة الشايم وهو المقدار الذي يأخذه القبيلي من ملاك النخيل غصبا وكرها، وغالبا ما يكون عشر الحاصل او نصف عشره. ويدل على اضطراب الامن ايضا تفشي ظاهرة الشراحة* والتي تدل على ان سلطة الحكام كانت محصورة داخل المدن ولولم تكن كذلك لما استطاع آل تميم فرض الشراحة على بساتين النخيل الواقعة خارج مدينة تريم. وقد كانت الشراحة منتشرة في وادي حضرموت ووادي دوعن ومنطقة ثمود. وقد اشار طاهر بن الحسين بن طاهر الى الشراحة بقوله: «ومن جملة امهات المنكرات هي الشراحة، العارية من الحسن والملاحة، والخالية من الورع، الملازمة للجفا والوقاحة، المصاحبة للحفاو الرطاحة. وذلك ان قبايل حضرموت الذي استر لهم من الحياة الموت، تصلطوا على اموال الناس بالباطل واستولوا عليها بغير وجه ولا قياس..»(٤٥).

* معنى الشراحة ، حراسة النخيل أيام الخريف (النضج) فكان أرباب الأموال يجبرون على وضع حراس من القبايل على نخيلهم المثمرة الكائنة في المناطق القبلية وألا تعرض الثمر للسرقة من قبل القبائل أنفسها . ثم يتحكم الشارح (الحارس) في النخيل وثمره ولا يستطيع مالكه التصرف فيه الا باذن وموافقة الشارح . وتسمى القبائل هذه الشراحة « باطل «.

خضعت فئـات المجتمع الحضـرمي الاخـرى لاستغـلال بشـع من قبـل الارستقراطية الحاكمة والارستقراطية الدينية وكذا البرجوازية الكمبرادوريـة، وذاقت الوانا من الاضطهاد والظلم الاجتماعي ووقعت فريسة للاستغلال وضحية للصراعات القبلية والطائفية والمجتمع الحضرمي بصورة عامة مجتمع فقير عاش الكثير من افراده على مكاسب الهجرة والتي بلغت اوجها في القرن التاسع عشر. وكانت الطبقة الارستقراطية فيه تستورد حاجياتهـا الاستهلاكيـة مباشـرة من الخارج، اما الافراد العاديين فكانوا يشترون حاجياتهم من البرجوازية المحلية والاجنبية مع مـا يصاحب ذلك من عمليـات السلب والنهب التي تمارسهـا تلك البرجوازية ومن الجدير بالذكر ان عمليات الاستيراد الخارجي كان يقوم بجزء منها التجار الهنود والذين كانوا يقيمون في الساحل الحضرمي في الشحر والمكلا، كما مارست عملية الاستيراد بعض الاسر الحضرمية(٤٦). ومـع بروز الهجـرة كظاهرة مميزة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لحضرموت، بدأت تتشكل تلك الطبقة البرجوازية والتي اخذت تحتكر عملية تصدير المنتجات الحضرمية وفي ذات الوقت تم على يدها استيراد ما تحتاجه حضرموت من سلع استهلاكية مختلفة. ومع التغلغل الاستعماري البريطاني في حضرمـوت ابتداء من منتصف القـرن التاسـع عشر، بدأت تتشكل البرجوازية الكمبرادورية والتي قامت بانشاء عدد من الوكالات للشركات الاحتكارية البريطانية.

كانت الطبقة الارستقراطية تنظر للعمل والعمال نظرة احتقار وازدراء ولا يجوز في نظرها ان يمارس الأعمال اليدوية وغيرها من الحرف الا فئات الشعب الكادحة. ومن الحرف التي كانت موجودة آنذاك، حرفة الغزل والنسيج اليدوية ودبـغ الجلود وانتاج النـوره (الجير) لطلاء المنـازل، وهناك حـرفيـون اخـرى كالحدادين والنجارين والبنائين والحمالين. اما الفلاحون فقد عرفوا في المجتمع الحضرمي بالضعاء واعتبرتهم الطبقات المسيطرة وكأنهم أبقار الحقـل، وعملوا لدى الطبقة الارستقراطية المالكة بنظام المحاصصة كما امتلكوا اراضي مساحتها صغيرة، وخشية الاعتداء على هـذه الارض الصغيرة كـان الفلاح في كثـير من الاحيان يتربع* الى قبيلي ليحميه، كما كان دم الفلاح فرث اي لا يطالب به ولا بدمه(٤٧).

* التربّع في العرف القبلي بوادي حضرموت هو أن يقوم المزارع بطلب الحماية من شيخ القبيلة أو مقدمها ، مقابل جزء من المحصول .

من بين فئات الشعب جماعة اطلق عليها اسم الدلالين، وهم الذين يقومون بالتوسط في عمليات البيع والشراء واجراء الصلح بين المتنازعين، وقد شكل هؤلاء الدلالون ظاهرة اجتماعية لها نفوذها وخطورتها الواسعة في المجتمع الجاري العشائري(٤٨).

وبسبب امتلاك حضرموت لشواطيء طويلة فقد عمل جزء من السكان في اعمال الصيد وبناء المراكب الصغيرة (السنابيق). وقد خضع الصيادون لابتزاز اصحاب المراكب كما عمل الكثير منهم كاجراء لدى هذا الارستقراطي او ذاك البرجوازي التجاري.

انتشرت في حضرموت نتيجة للصراع القبلي والطائفي، تجارة الرقيق. وكان يوجد لها اسواق في الشحر والمكلا، وكان يتم جلب الرقيق من موانىء شرق افريقيا، وكان الرقيق يعملون في الأعمال العادية والشاقة كخدم في البيوت الارستقراطية، او يدخلون عبيدا في حرس الحكام. واقاموا في احياء خاصة بهم ولا يختلطون في سكنهم مع الفئات الاخرى.

تقاسمت الطبقات صاحبة الامتيازات في المجتمع الحضرمي ملكية الاراضي الزراعية، فامتلكت الاسر الحاكمة والسادة العلويون وزعماء القبائل الاراضي، الى جانب امتلاك بعض المزارعين لمساحات محدودة من الاراضي الزراعية يقومون باستغلالها بانفسهم. ونلاحظ على ان الملكية الخاصة للأراضي الزراعية كانت محدودة المساحة كما ان ارض القبيلة كانت موزعة بين أفراد القبيلة.

كانت الزراعة الفردية الصغيرة والتي تعتمد على العمل اليدوي والادوات البدائية هي السائدة في حضرموت في تلك الفترة. واتضح لنا من خلال جملة الوثائق التي اطلعنا عليها، ان ملاك الاراضي الزراعية من الاسر الحاكمة وكبار رجال الدين من السادة العلويين كانوا يأخذون بنظام المحاصصة والذي يتم على اساس تقديم الارض من قبل المالك والذي يعرف باسم «الطبين» الى المزارع ويتم الاتفاق على تقسيم الانتاج بين المالكوالمزارع بنسبة معينة تخضع للزيادة او النقصان وفقا لتقديم الارض فقط او الارض وادوات الانتاج من بذور وغيره، وكذلك وفقا للطريقة التي يتم بها سقي الارض، فان كانت تسقى طبيعيا فترتفع في هذه الحالة حصة المالك، وان كانت تسقى اصطناعيا فتخفض في هذه الحالة حصة

المالك. فنجد في بعض الوثائق ما ينص على ان لمالك الارض نصف الانتاج اذا سقيت الارض من السيل والنصف الآخر يكون للمزارع ـ واذا سقيت بغير السيل فتكون الارض باجرة معلومة تدعى العجيز وغالبا ما تكون بمقدار عشر الانتاج للمالك. وفي بعض الوثائق الاخرى نجد ان الاتفاق يتم بين مالك الارض والمزارع على اساس ان الانتاج يكون في السنة الأولى والثانية من حق المزارع، وبعد ذلك يكون ثلث الانتاج للمالك والثلثين للمزارع[٤٩].

ينقسم المزارعون الذين يعملون في ارض المالك على اساس نظام المحاصصة الى اقسام ثلاثة، صالي، عمار، ومفاخذ، اما الصالي فهو الذي يعمل هو وأفراد اسرته في ارض المالك مقابل طعامهم ولباسهم فقط، اما الانتاج فهو لصالح المالك، وقد كان هذا النوع قليل جدا في حضرموت. اما القسم الثاني وهو العمار فهو الذي يتفق مع المالك على الاستفادة من مياه بئر المالك لسنوات معينة قد تصل الى سنتين وفي هذه الحالة على العمار القيام بكل امور الزراعة وله كل ما ينتجه من حبوب وخضار اما ثمار النخيل فيكون للعمار الربع فقط والباقي للمالك. واذا لم يكن في ارض المالك نخيلا ففي هذه الحالة يدفع المزارع العشر من انتاج الحبوب والخضار. اما القسم الثالث وهو المفاخذ فيكون ذلك في الارض الصالحة لزراعة النخيل، فيتم الاتفاق على امتلاك المزارع ثلث اشجار النخيل وبعد مرور خمسة عشر عاما يكون الانتاج مناصفة بينه وبين مالك الارض[٥٠]. وبهذه الطريقة التي لجأت اليها الاسر الحاكمة والسادة العلويون المالكة للأرض، استطاعت ان تخفف من حدة المواجهة المباشرة بينها وبين طبقة المزارعين المنتجين.

نستنتج من ذلك الى انه في حالة المزارعين الذين يعملون في الزراعة وفي اراضي تابعة لمالك الارض من الاسر الارستقراطية الحاكمة والدينية وفق شروط معينة قد كان لديهم نوعا من الاستقلالية. كما نستنتج بان مالكي الارض من المزارعين وكذلك المزارعين الذين يعملون في ارض المالك وفق نظام المحاصصة لم يكونوا بالضرورة تحت ضغوط اقتصادية اكثر مما يكون عليه كل من هو خاضع للأسرة الحاكمة، وبذلك فانه يمكننا القول بان المزارعين في حضرموت وفي هذه الحالة كانوا يختلفون عن حالة التبعية الاقطاعية الكلاسيكية. ان نمط الانتاج في حضرموت كما نلاحظه لم يقم على علاقات التبعية الشخصية وان كانت ظاهرة الخدم المنزلين واستخدام العبيد كحرس للسلطان او مقاتلين نتيجة للصراعات

القبلية التناحرية، يمكن ان نعتبرها ظاهرة هامشية املتها ظروف الصراع القبلي الذي كان محتدما في حضرموت في تلك الفترة. ويتضح لنا من خلال دراسة علاقات الانتاج في حضرموت في الفترة التي يتناولها البحث، بانها لم تمر بحالة الاحتياج الفعلي للتطور في اتجاه انشاء علاقات التبعية الشخصية، وذلك لحقيقة كون الطبقة الحاكمة المستغلة من اسر حاكمة وكبار رجال الدين من السادة العلويين وزعماء القبائل والمشايخ كانت قادرة دائما على الاستحواذ على عمل المزارع الفائض حتى ولوكان ذلك الفائض ناتج عن الاعمال اللازراعية وذلك تحت قناع الدفاع المشترك ضد القبائل والاسر المعادية وضرورة التصدي لها.

نرى انه من المفيد ما دمنا بصدد الحديث عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في حضرموت ان نشير الى دور الاستعماريين الانجليز في هذا المجال. فقد جاء التدخل البريطاني في مسألة الصراع القبلي في حضرموت منذ الخمسينات من القرن التاسع عشر بهدف ترتيب اوضاع منطقة الشطر الجنوبي بما فيها منطقة حضرموت بما يخدم المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية للاستعماريين البريطانيين. فمن خلال تدخلها في مسألة الصراع القبلي في حضرموت، استطاعت السلطات الاستعمارية البريطانية ابرام معاهدة الحماية في عام ١٨٨٨ مع القعيطيين والتي جعلت الاسرة القعيطية الحاكمة في تبعية سياسية واقتصادية للرأسمالية البريطانية. وتمكن الاستعماريون البريطانيون من خلق قوى عميلة تابعة تخدم مصالحهم، وعملت السلطات الاستعمارية البريطانية على حماية هذه القوى الطبقية الطفيلية العميلة وذلك بعزل المنطقة وعرقلة تطورها وتقدمها اجتماعيا واقتصاديا وذلك بضرب الاقتصاد الطبيعي الذي كان يلبي الحاجات الضرورية المعيشية للمواطنين، فعمدت تلك السلطات الى تدمير الصناعات الحرفية المحلية بسبب عدم قدرتها على منافسة البضائع الاجنبية وايضا من خلال تحويل حضرموت الى سوق لتصريف البضائع والسلع الاستهلاكية للمصانع والشركات الاحتكارية الاجنبية. ومن هنا فقد اوجد الاستعماريون الانجليز اشكالا اقتصادية تتحدد في بقايا الاقتصاد الابوي القبلي المتمثل في البدو والفلاحين الصغار والمتمثل بشبه الاقطاع والاقتصاد البضائعي الصغير. وتمخض عن ذلك وجود اقتصاد طفيلي يخدم الاستعمار وسياسته الرامية الى الحيلولة دون تطور حضرموت صناعيا وزراعيا. كما عمدت السلطات

الاستعمارية الى ايجاد الاقتصاد الكمبرادوري والشركات الاحتكارية الاجنبية لتتمكن بذلك من خلق برجوازية كمبـرادورية مـرتبطة بـالشركـات الاحتكاريـة الاجنبية. والذي نلاحظه بهذا الصدد ان البرجوازية الكمبرادورية لم تكن قاصرة على الحضارة فقط بل نجـد الهنود يلعبـون دورا بارزا فيهـا. وقد عمـل هؤلاء الكمبرادوريون الهنود على ترحيل ارباحهم خارج حضرموت وقد فعل نفس الشيء الحكام القعيطيون من جمعدارات وسلاطين، فقاموا بارسال الاموال والارباح الى حيدر اباد ليزيدوا بذلك من امتلاكهم للعقارات والاراضي.

وبذلك يمكننا القول بان نظرة الحكام القعيطيين الى امـلاكهم وسلطنتهم بحضرموت كانت اشبه بنظرة سلاطين الدولة العثمانية الى ولاياتهم تلك النظرة القائمة على الاستغلال والنهب دون الالتفات الى مصالح السكـان. وبذلك فـان الحكم القعيطي بحضرموت لم يكن يتسم اطلاقا بالحكم الانشائي التعميري الذي يستهدف احداث التقدم والتطور الاقتصادي.

وبهدف ابقاء حضرموت تعيش حالة من التخلف وعدم التطور الاقتصادي ـ والاجتماعي انسجاما مع المصالح الاقتصادية والسياسية للسلطات الاستعمارية البريطانية فقد عملت تلك السلطات على نشر الثقافة الاستعمارية الرجعية وتشجيع الافكار اللاهوتية في المدن والريف والقائمة على اشاعة روح اليأس والخضـوع والاستسلام بين صفوف المزارعين واشباه العمال والفئات المسحـوقة الاخـرى لضمان استمرار عملية النهب والسلب والاستغلال لهذه القوى. كما عمدت تلك السلطات الى تطبيق سياستها القائمة على مبدأ فرق تسد Divide and Rule بهدف اضعاف فعالية اوسع الجماهير وعدم تمكينها من القيام بأي دور نضالي وفي سبيل التقدم والتطور الاجتماعي.

٣ ـ نبذة تاريخية، والتطور السياسي لحضر موت .

شهدت اليمن قيام عدة ممالك يمنية، ومن بينها كانت مملكة حضرموت. وقد اختلف المؤرخون في تحديد بداية ظهور هذه المملكة، غير أنه من المؤكد انها كانت موجودة في القرن الخامس ق . م. وقد اكسبها أهمية وشهرة موقعها الجغرافي وامتلاكها لموانىء هامة تطل على ساحل بحر العرب حيث الطريق التجاري الهام الذي يربط الغرب والهند ومناطق الشرق الأقصى، ووفرة حاصلاتها الغالية الثمن. وذكرها المؤرخون اليونان والرومان، فذكرها بطليموس باسم Adrami وعرفها بلينى باسم Adrmite (ot) . وقد اقامت مملكة حضرموت القديمة علاقات تجارية واسعة مع العديد من اقطار اسيا وافريقيا ، فذكر المؤرخون بأن الحضارمة اقاموا علاقات تجارية ناجحة مع شرق افريقيا وعمان وسواحل الخليج العربي والهند(٥٢).

دخل الاسلام حضرموت منذ العام العاشر للهجرة، العقد الثالث من القرن السابع الميلادي. ولعبت القبائل الحضرمية دوراً بارزاً في الفتوحات الاسلامية التي حدثت سواء في بلاد الشام والعراق وخراسان وغيرها من المناطق التي فتحها المسلمون في الشرق او في شمال افريقيا والأندلس.

شهدت منطقة حضرموت بعد وفاة الرسول حركات الردة على الاسلام، الا أن الخلافة الاسلامية بذلت جهداً واسعاً في القضاء على المرتدين. ومع ذلك فقد شهد القرن الثاني للهجرة، الثامن الميلادي، ثورات واسعة للاباضيين الخوارج ساهمت في اضطراب الاحوال السياسية والفوضى المذهبية داخل حضرموت. وفي القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي، بدأت عموم اليمن تشهد قيام الدويلات المستقلة عن الحكم العباسي، وخضعت حضرموت او اجزاء منها لحكام تلك الدويلات*، واصبحت ترتبط بالولاء لعواصم تلك الدويلات مثل صنعاء وتعز وعدن،

---

* من الدويلات التي قامت في اليمن والتي مدت نفوذها الى حضرموت نذكر
ـ الدولة الزيادية (٢٠٤هـ ـ ٣٠٩هـ) (٨١٩ ـ ١٠١٨م) . دولة الأئمة الزيديين وقد حكمت اليمن من القرن العاشر الميلادي وحتى سبتمبر ١٩٦٢ .
الدولة الصليحية (٤٣٦هـ ـ ٥٣٢هـ) (١٠٤٧ ـ ١١٣٨م)
الدولة الأيوبية (٥٦٩هـ ـ ٦٢٦هـ) (١١٧٤ ـ ١٢٢٩م)
الدولة الرسولية (٦٢٦هـ ـ ٨٥٨هـ) (١٣٢٦ ـ ١٤٥٤م)
الدولة الطاهرية (٨٥٠هـ ـ ٩٢٣هـ) (١٤٤٦ ـ ١٥١٧م)

الا أننا نلا حظ أنه في الوقت الذي يدب فيه الضعف في الحكومة المركزيـة لتلك الدويـلات كانت حضـرموت تتـأثر بـذلك فتتعدد فيهـا الامارات وتنشب فيهـا الصراعات والفتن والقلاقل وتصبح الفوضى سمة بارزة، للحياة السياسية.*

بنـاء على اوامـر الدولة الأيوبيـة التي حكمت في اليمن ابتداء من سنـة ١١٧٤م، قام عثمان الزنجيلي بغزو حضرموت وذلك في عام ٥٧٥ هـ الموافق ١١٨٠ م. ولم يكن الحكم الأيوبي في حضرموت حكماً مباشراً، ولذا فقد شهد الربح الأخير من القرن الثاني عشر الميلادي وحتى الربع الأول من القرن الثالث عشر للميلاد تمردات واسعة في حضرموت هدفها رفض التبعية للايوبيين. وقد نجحت قبيلة نهد الحضرمية في تحقيق الاستقلال وفرض سيادتها على حضرموت الساحل والداخل وذلك في سنة ٦٢٢ هـ ١٢٢١ م. وفي الوقت الذي كان فيه الأيوبيـون يحكمون حضرموت كانت مدينة تريم مركزا لحكم ال راشد في حضرموت**

ابتداء من الربع الأول من القرن السابع للهجرة، اوائل القرن الثالث عشر الميـلادي، ادلى ال يماني بـدلوهم في عملية الصـراع الطائفي عـلى السلطة في حضرموت، ونجحوا في اقامة امارة لهم، اثر اندحار الايوبيين منها. ومع ظهور امارة ال يماني، بدأ شأن ال كثير باعتبارهم قبيلة قوية الشكيمة بأخذ دورهم على مسرح الحياة السياسية والصراع القبلي في حضرموت، وفي هذه الفترة ظهر سالم بن ادريس الحبوظي، فاستفاد من الفتن والاضطرابات التي كانت تضرب باطنابها في المنطقة، وتمكن من شراء مدينة شبام واحتل مدينتي سيئون ودمون وغيرها ٦٧٣ هـ الموافق ١٢٧٤ مـ وقام بفرض الحصار على مدينة تريم الخاضعة لحكم آل يماني، الا أنه فشل في احتلالها، وهنا غادر حضرموت الى امارته في ظفار تاركاً آل كثير عمالا على ممتلكاته الحضرمية.

تشبث ال كثير بما تحت ايديهم بعد مقتل الحبوظي واستغلوا الدعاية التي كان يبثها لهم السادة العلويين في حضرموت من أجل تأسيس الدولة الكثيـرية الأولى في حضرموت[٥٣]. ولم يكد القرن الثامن الهجري القرن الرابع عشر للميلاد يبتدىء حتى كان الكثيريون قد تمكنوا من الاستيلاء على معظم المدن والقـرى الحضرمية، وحصروا آل يماني في مدينة تريم فقط.

---

* عندما ضعفت دولة الصليحيين، قسمت حضرموت الى ثلاث مناطق: الشحر ـ تريم، وشبام.

** حكم آل راشد أجزاء من حضرموت قرابة ثلاثة قرون من ٤٠٠هـ ـ ٧٠٠هـ.

كانت حضرموت، وميناؤها الشهير، الشحر، محط انظار الدويلات المختلفة التي قامت في اليمن. فقد اشتهرت الشحر بميناءها وتجارتها الواسعة، وشكل ذلك دافعاً اقتصادياً استهوى انظار تلك الدويلات اليمنية. ففي الربع الثالث من القرن الثالث عشر، خضعت الشحر لحكم الرسوليين وظلت كذلك حتى ١٢٣٣م، الا ان حكم الرسوليين للشحر لم يكن مستقرا، فقد ناوشتهم القبائل المجاورة في داخل المدينة وخارجها، وبسبب تلك المناوشات وكذا الضعف العام الذي دبّ في اوصال دولة الرسوليين، استطاع محمد بن سعيد ابن فارس المهري ويكنى (بأي دجانة)، من احتلال الشحر وانهاء الوجود الرسولي فيها. وقد حاول الطاهريون مد نفوذهم نحو الشجر، غير أن أبا دجانة تصدى لتلك المحاولات، ولم يكتف بذلك بل حاول في ١٤٥٦م احتلال عدن عاصمة الدولة الطاهرية الا انه فشل ووقع أسيراً في يد الطاهريين وسقطت الشحر بأيديهم ١٤٥٨م لكنهم ما لبثوا أن جلوا عنها بعد اربعة اعوام بسبب الصعوبات التي كانوا يواجهونها في شمال اليمن، وانابوا عنهم في حكم الشحر بدر بن محمد الكثيري.

في الثمانينات من القرن الثامن الهجري سنة ١٣٨٠ م ولد علي بن عمر بن جعفر الكثيري، و يعد أول رئيس يحول القبيلة الكثيرية الى دولة منظمة وأول من نودي به سلطانا من آل كثير في حضرموت وكان ذلك في سنة ١٤١١م[٥٤]

تولى السلطان بدر بن عبد الله ويكنى (بوطويرق) الحكم في حضرموت عام ١٥١٩ م بعد أن تنازل له أخوه السلطان محمد بن عبد الله الكثيري.* ويعد بوطويرق من ابرز الشخصيات في تاريخ حضرموت الحديث. وقد اتخذ من سيئون عاصمة لسلطنته، واستمر حكمه قرابة الستين عاماً قضاها في الفتح والتوسع وتثبيت اركان دولته والعمل على اخماد الاضطرابات ومواجهة الخصوم مستخدماً الشدة والعنف، وقد نجح بوطويرق في احتلال مدينة تريم سنة ١٥٢٠ منهيا بذلك دولة آل يماني، كما نجح في ترويع القبائل الحضرمية وفرض هيبته عليها بفضل الجيش الذي كونه من اليافعيين والزيود وغيرهم.

منذ مطلع القرن السادس عشر، تعرضت الموانىء اليمنية ومنها موانىء حضرموت بروم والمكلا والشحر والحامي لهجمات القراصنة البرتغاليين الذين

---

* في كتاب الشهداء السبعة ص٦١ لمؤلفه محمد عبدالقادر بامطرف ، أن ـ التنازل حدث في سنة ١٥٢٠ .

عملوا على احتكار التجارة في المحيط الهندي(٥٥). وفي عهد بوطويرق قام البرتغاليون بمهاجمة مدينة الشحر سنة ١٥٢٢ في سلسلة غاراتهم الاستعمارية الانتقامية الموجهة ضد عدن سنة ١٥١٧، وجهوا انظارهم نحو الشحر ادراكاً منهم انها تشكل أحد الروافد الرئيسية التي تمد عدن بجانب من منعتها وصمودها* ، ولذلك فقد قرر البرتغاليون تدمير الامكانيات المادية والبشرية للشحر حتى لا تتمكن مستقبلا من تقديم أي عون مادي لعدن.

وصلت الحملة البرتغالية الى الشحر في عام ١٥٢٢، وتكونت من اسطول من ثماني سفن حربية بقيادة لويزدي منزيس Lowis De Menzis وهاجمت المدينة في العاشر من ربيع الأول ٩٢٩ هـ ١٥٢٢م. ولم يكن بوطويرق موجودا بها. ودارت معركة استمرت ثلاثة أيام استشهد فيها المئات من ابناء الشحر. وكان قادة المقاومة سبعة اشخاص استشهدوا جميعا في الأيام الثلاثة**. وقد لاذ البرتغاليون بالفرار عندما وصلت نجدة لأهل الشحر من قبل القبائل المجاورة. وتعد هذه المعركة اول مقاومة تهب في وجه الأطماع الاستعمارية في تاريخ حضرموت الوطني(٥٨).

عمل سليمان باشا الخادم اثر عودته من الحملة الفاشلة التي قادها للسيطرة على ميناء ديو الهندي وطرد البرتغاليين من هناك، عمل على اتمام فتح السواحل اليمنية لتعويض ذلك الفشل. فبعد وصوله الى ميناء الشحر، اصدر امره بابقاء السلطان بدر أبو طويرق على حكم حضرموت تحت السيادة العثمانية(٥٧٨).

ومما يجدر ذكره انه بسبب بعد المسافة بين مركز الدولة العثمانية وفشلها في حملاتها لأبعاد النفوذ البرتغالي عن الشواطىء الجنوبية لجزيرة العرب ومداخل البحر الأحمر، فقد اكتفت الدولة العثمانية بالاحتفاظ بسيادة اسمية مظهرية على حضرموت(٥٨).

وقد وافق بدر ابو طويرق على الخطبة للسلطان في المساجد ودفع الجزية السنوية، كما وافق على وجود جماعة من الجند التركي بحضرموت. ومنحته الدولة

---

* كان بوطريرق يدفع سنويا جزءا من ايراداته للطاهريين ، وقد توقف عن الدفع بعد أن أنهى الأتراك الدولة الطاهرية .

** يقام في الشحر سنويا ، احتفال جماهيري ضخم تخليدا لذكرى الشهداء السبعة .

العثمانية فرمانا بتوليته على حضرموت من باب عدن الى نهاية ظفار، وادى ذلك الى قيام علاقات طيبة بين ال كثير والدولة وظلت كذلك حتى نهايـة الحرب العـالمية الأولى.

عامل بوطيرق اعيان الحضارمة وبعض الزعماء الدينيين بالقسـوة الأمر الذي ادى الى حبك المؤامرات ضده من افراد اسرته الذين ضاقوا ذرعاً من حكمه الطويل، فخلعوه عن الحكم والقوا به في السجن وظل به حتى وفاته سنة ١٥٦٩ م .

ان حضرموت التي شهدت قيام الدولة الكثيرية ، وقيام السلطنة القعيطية ، لم تعرف في تاريخها الطويل أي سلطة مركزية شملت كل الاقليم ، فقد كان هذا الاقليم الحضرمي ، ساحله وداخله ، في فترات متعاقبة من التاريخ مجزءا تحت سلطات امارات وسلطنات متعددة تنازع كل منها الأخرى السلطة والهيمنة . ولم تكن تلك الامارات أو السلطنات من القوة بحيث تؤكد كل واحدة منها سلطتها في المنطقة التي تسيطر عليها . كان حكم تلك الامارات والسلطنات أشبه ما يكون بحكم دويلات المدن ، فكان نفوذها لا يتعدى خارج اطار المدينة اذ كانت السلطة خارج المدن في يد رؤساء العشائر المتصارعة[٥٦] .

انحصرت سلطات دويلات المدن في المكلا والشحر وتريم وسيئون وشبام ـ والقطن ودوعن . وكان يحدث ان يستولي أحد الأمراء أو السلاطين على واحدة أو اكثر من هذه المدن ، فيقيم بها امارة بتأييد عشيرته واتباعه ، ثم يلجأ الى التحالف مع القبائل البدوية المجاورة من أجل تعزيز امارته ومناصرته ضد أعدائه حكام المدن الأخرى أو من أجل التوسع وزيادة رقعة امارته . وكانت القبائل تفي بشروط التحالف وتلتزم بها ما دام الأمير أو السلطان قادرا على الوفاء بالتزاماته نحوها ، محترما تقاليد وأنظمة حياتها ، وفي أغلب الأحيان كانت تلك التحالفات القبليـة واهنة العرى ، تقوم بسرعة وما تلبث ان تنتهي بسـرعة وعـلى أسوأ مـا تكون النهاية .

كما لاحظنا ، فقد شهدت حضرموت في تاريخها الوسيط وكما سنلاحظ في الفصول القادمة بالنسبة للتاريخ الحديث ، شهدت ، العديد من الامارات تقاربت أو تباعدت في تاريخ قيامها ونهايتها ، نجد عددا من الامارات المتعاصرة ، وفوجأة يزول البعض ويبقى الاخر لفترة من الزمن . ذكر الشاطري :

« ان دولة كل من هؤلاء الأسر التي توارثت السلطنة على حضرموت لها مد وجزر وانبساط وانكماش وقد يعتريها الضعف حتى يكاد يقضي عليها ، ثم تنبعث مرة اخرى من جديد ويتجدد شبابها ، كما ان نهاية زمن السابقة يكون بداية زمن اللاحقة ، وقد يطول هذا الزمن المشترك بينهما ، يتنازعان فيه البقاء حتى تتغلب القوية على الضعيفة ، كما يقع هذا كثيرا في التاريخ .. كل هذا مع عدم خلو المكان دوما بحضرموت من أشخاص وأسر وقبائل أخرى تتجاذب الحبل ايضا مع هذه السلطنات في عهودها[٦٠] »

شكّل تعدد الدويلات والامارات ظاهـرة مميزة بشكـل يصعب معه تتبـع التطور السياسي لتاريخها الحـديث بصورة واضحـة ودقيقة. بجـانب ذلك فان الصراعات القبلية والاقتتال العشائري، والتناحر على السلطة والحروب الشبه مستمرة، لم تتح جميعها في استقرار الأوضاع السياسية ولم تساعد على التقدم الاقتصادي في حضرموت، ذلك أن هذه الأمراض كانت تأكل الأخضر واليابس.

فمن أجل شراء السلاح وبناء الحصون والقلاع وكسب الحلفـاء وشراء حملة السـلاح، كان يتم فـرض الاتاوات والضـرائب على السكـان، ممـا اضر اقتصادياً بالمجتمع الحضرمي، واسهم في انعدام الأمن، وكثـرة اعمال السلب والنهب.

بعد وفاة أبي طويـرق ، انقسم ال كثير عـلى انفسهم، ودخلوا في صراع وتطاحن على السلطة، ففي عام ١٦١٥ م استولى بدر بن عمر بن بدر أبي طويرق على السلطة، واستنجد بالامام الزيدي في صنعاء، ضد أحد مناوئيه من افـراد الأسرة الكثيرية[٦١]. وبسبب هذا الاستنجاد اعتقد الناس أنه اعتنق المـذهب الزيدي، فانقسموا ما بين مؤيد له ومؤيد لابن أخيه السلطان بدر بن عبدالله بن عمر بن بدر ابو طويرق*. ومن المعروف انه بعد وفاة الامام المؤيد محمد بن القاسم في عام ١٠٥٣ هـ ١٦٤٤ م. نشب صراع على العرش بين اخوين للامام هما الأمير أحمد بن القاسم والأمير اسماعيل بن القاسم، واستمر الصراع لمدة عام انتهى بتنازل الأمير أحمد لأخيه اسماعيل الذي لقب بالمتوكل[٦٢]. وحكم الامام المتوكل اليمن فترة طويلة امتدت من ١٦٤٥ـ١٦٧٨ م. ويعد عهده من ازهر عهود الامامة في اليمن [٦٣]. ففي عهده كثرت الخيرات وانتشر العلم وزاد عدد العلماء[٦٤]. وقد امتد نفوذ هذا الامام على اجزاء كثيرة من اليمن وذلك ببسط نفوذه ابتداء من عام

* تنسب الدولة الكثيرية المعروفة باسم دولة آل عبدالله الى بدر بن عمر بن بدر أبي طويرق .

١٦٥٣ م على لحج وبلاد البيضاء ويافع وارض العوالق والعمودي والواحدي ومعظم تهامة والمخلاف السليماني(٦٧).

خضعت حضرموت للامام المتوكل اسماعيل بن القاسم، وارتبط هذا الخضوع للامام الزيدي بطبيعة الأوضاع السابقة من صراعات طائفية اسرية كثيرية على السلطة، اذ قامت المنافسة بين زعيمي ال كثير وهما بدر بن عبد الله وبدر بن عمر والى ظفار، فأرسل بدر بن عمر والي ظفار الى الامام يدعوه لاحتلال حضرموت، فالقى بدر بن عبد الله القبض عليه وسجنه، وقد ادرك بدر بن عبد الله ان الامام المتوكل سيغضب لهذا التصرف وانه سيمد نفوذه على حضرموت كما فعل بالمناطق اليمنية الأخرى، ولهذا قام بمراسلة الامام معلنا ولاءه وخضوعه، فأقره الامام المتوكل على ولايته في حضرموت، وطلب اليه اطلاق سرح بدر بن عمر، وولّاه على منطقة ظفار(٦٨). وبذلك تدخل امام الزيدية في شؤون حضرموت. الا ان التنافس على السلطة ظل قائما بين بدر بن عبد الله وبدر بن عمر حتى سنة ١٦٥٩م، عندما نجح جعفر بن عبد الله الكثيري بتحريض من أخيه بدر في الوثوب على بدر بن عمر في ظفار، مما دفع بالامام الى توجيه جيش امامي لاعادة بدر بن عمر لولايته، ونجح هذا الجيش في مهمته، وكانت النتيجة في اخر الأمر أن اصبحت السلطة في حضرموت لزعماء الجيش الامامي والسلطان الكثيري(٦٧).

في عام ١٧٠١ م وفي عهد السلطان الكثيري بدر بن محمد المردوف تأزمت الخلافات بين عمال الأمام والأسرة الكثيرية، فانتشرت في حضرموت عمليات الاقتتال والفوضى والظلم. وبتأييد من العلويين الذي ساءهم وجود المذهب الزيدي في حضرموت مع ما يحمله هذا الوجود من تهديد للوضع الاجتماعي المتميز للعلويين. توجه السلطان بدر بن محمد المردوف الى يافع لاستقدام مجندين يافعيين لانقاذ البلاد من الزيدية وتثبيت سلطانه في حضرموت(٦٨). ونجح بدر المردوف في استقدام ستة الاف مقاتل عام ١٧٠٥ م تمكن بهم من طرد الزيود من حضرموت (٦٩).

بعد استقدام هؤلاء المجندين اليافعيين من نقاط التحول في التاريخ الحضرمي، فبرغم وجود هذه القوة في معسكر بدر بن محمد المردوف، فان نظامه تدهور بسرعة بسبب عدم انضباط الجند وانتشار الفوضى. واستفاد اليافعيون* من هذه الفوضى ومن تخاذل المردوف وتقاعسه فاستولوا على الحكم في مناطق معينة من حضرموت، وتمكنوا من القضاء على المردوف وعلى خصومه من آل علي بن عبد

* اليافعيون هنا يقصد بهم اليافعيون الجدد الذين جلبهم بدر بن محمد المردوف ويسميهم أهالي حضرموت « بالغربة » واليافعيون القدماء المولودون في حضرموت من قبل ويطلق عليهم اسم « التلد ».

الله الكثيري، وبهذا حصلوا على قدم راسخة في حضرموت وكونوا لهم الامارات المختلفة(٧٠).

ادت الأوضاع المضطربة في حضرموت الى بدء قيام دويلات المدن اليافعية على حساب الدولة الكثيرية التي اخذت في الاضمحلال في وقت بدأ فيه نجم تلك الدويلات في الصعود، وذلك منذ مطلع القرن الثامن عشر. فقد تمكن اليافعيون من السيطرة على أهم المدن في حضرموت الساحل وحضرموت الداخل الشحر والمكلا وتريم وسيئون وشبام والقطن، فـزادوا بذلك في تجـزئة حضـرموت وتمـزيقها، واصبحت حضرموت كالارث الموزع بين اليافعية وال كثير وغيرهما من القبائل، مما أسهم في تردي الوضع الاقتصادي واعاقة تطور المجتمع.

ففي المكلا، نجح الكساديون في اقامة امارة يافعية لهم لعبت دوراً هاماً في مجريات الاحداث بحضرموت في القرن التاسع عشر. وتتعدد الروايات وتختلف في توضيح البدايات الأولى لسيطرة ال الكسادي على المكلا *، فمن هذه الروايات ما يفيد بأن جماعة من ال الجدياني وهم يافعيون مـروا بالمكـلا في عام ١٥٧٩م- فأعجبتهم فاستوطنوها وصار امر تلك المنطقة الى رئيسهم يشاورونه في امورهم حتى صار اميرا عليهم. وكان كبير ال كساد واسمه سالم موجوداً بالمكلا اذ ذاك فاغتال الجدياني واستقل بالمكلا الى ان اغتاله شخص اخـر من أفراد الأسـرة واسمه سالم بن احمد بن بحجم الكسادي وحكم بدوره المكلا لمدة عام خلفه عليها بعد وفاته ابنه صلاح. وعند وفاة صلاح تولى ابنه الأكبر عبد الحبيب حكم المكلا وخلفه بعد وفاته اخوه عبد الرب الذي قام بالحكم في المكلا الى ان توفي سنة ١٧٣٥ فخلفه ابنه صلاح الذي نشب بينه وبين محمد بن عبد الحبيب نزاع على الرئاسة وتم الاتفاق بينهما على تحكيم صاحب عدن، وكان قرار صاحب عدن لصالح محمد بن عبد الحبيب، فهاجر صلاح واخوه مطلق وعمهمـا عبد النبي الى السـواحل الافريقية(٧١). واستأثر محمد بن عبد الحبيب بحكم المكلا، وفي عهده تـوسعت المدينة وبنيت حارات جديدة مثل حارة العبيد** وسميت بذلك لأن اول ما بنى بها، بيت لعبيد ال كساد(٧٢).

---

* كانت المكلا في القرن السادس عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر خصيصة صغيرة تقطنهـا جماعات صغيرة لبني حسن والعكابرة الذين يدينون بالولاء للكثيرين ، وعندما كان البحر يهيج في أيام الخريف كانت السفن تلجأ الى الميناء لأنه مصون بالجبال بخلاف ساحل الشحر المكشوف .

* * كان لصلاح حسب الرواية المذكورة ثلاثة أبناء هم عبد الرب وعبد الحبيب وعبد النبي .

* * بعد ان نالت جمهورية اليمن الديمقـراطية استقـلالها اطلق عـلى الحارة اسم حـارة الأحرار . (المؤلف).

في عام ١٧٩١ م توفي محمد بن الحبيب، فقام من بعده ولده صلاح بن محمد وكان صغيرا في السن فنازعه الامارة عمه عبد الله بن عبد الحبيب الا أن صلاح تغلب عليه بمساعدة عمه علي بن عبد الحبيب. وظل صلاح بن محمد يحكم المكلا الى حتى وفاته في سنة ١٢٩٠ هـ ١٨٧٣ م فخلفه ابنه عمر فحكم المكلا وملحقاتها حتى تم طرده منها على يد الانجليز والقعيطي.

وهناك رواية ثانية، تذكر انه وصل المكلا في اواخر القرن الحادي عشر او اوائل القرن الثاني عشر الهجري احد ال ذى ناخب وهو جد الكساد وبمجرد ما استقرت قدمه بها اتجهت همته نحو التجارة والمضاربة مع اصحاب السفن، ثم اتفق معهم ان يدفعوا له مقابل قيامه بالحراسة، وكان يعطي العكابرة وبنى حسن بعضاً من دخله، وظل كذلك حتى قويت شوكته واصبح اميراً على المكلا(٧٣).

وذكرت رواية ثالثة بأن صلاح بن سالم الكسادي كان موجوداً بغيل بن يمين فكثر شره فطرده اليافعيون منها فالتجأ الى علي بن ناجي بن بريك في الشحر، فأجاره هو واولاده عبد الحبيب وعبد الرب وعبد النبي، وكانت لصلاح ابنة جميلة تدعى عائشة استهوت قلب علي بن ناجي فطلب يدها مما أدى الى استياء آل بريك لخشيتهم من طموح ومطامع صلاح بن سالم، فاتفقوا على قتل صلاح الا أن علي بن ناجي لم يمكنهم من ذلك واصطحب معه صلاح وافراد اسرته الى المكلا وهي اذ ذاك للعكابرة وبني حسن، فشيد له ابن ناجي فيها حصنا على ساحل البحر، وعاهد اهل المكلا على رعاية صلاح بن سالم وافراد اسرته(٧٤). وقد نشب فيما بعد خلاف بين علي ناجي وعبد الرب بن صلاح، ذلك ان علي ناجي البريكي نفى آل همام من الشحر الى المكلا فاستنجدوا بعبد الرب بن صلاح الذي جهز قوماً التقى بهم عسكر البريكي في الحدبة وانتهت المعركة بهزيمة ال همام والكساديين (٧٥).
وذكرت رواية رابعة بأن الكساديين كانوا يتكونون من اسرتين، احداهما اسرة النقيب أحمد بن صلاح الكسادي وكان مقرها قرية الحامي والأخرى مقرها قرية الديس ومن بين الكساديين المقيمين في قرية الديس ظهر سالم بن صلاح كربان سفينة شراعية وأخذ يتردد على ميناء المكلا للتجارة، وطابت له المكلا والاقامة بها فجعلها مستقراً له، وكان محبوباً بين سكانها، وجاء بعده ابنه أحمد فأنشأ الامارة الكسادية بالمكلا سنة ١٧٠٢ م وهي اول امارة يافعية تقام في حضرموت*.(٧٨)

تولى حكم المكلا بالتسلسل عبد الرب ثم أخوه عبد الحبيب ثم محمد بن عبد الحبيب وهنا أخذ ال عبد الرب بن صلاح يدبرون المكائد لاغتياله، فأحس بذلك

---

* انظر شجرة الأسرة الكسادية في الملاحق

محمد بن عبد الحبيب فتظاهر بالنسك والزهد حتى يطمئن اليه ال عبد الرب، ثم قام بقتل عدد منهم غيلة وهرب من بقي منهم الى السواحل الافريقية.

ان ما يمكننا ان نستخلصه من هذه الروايات المذكورة وغيرها، هو أن المكلا كانت مأهولة بالسكان قبل قدوم الكساديين اليها، وان المكلا كانت ذات ميناء جيد يشتغل أهلها بالصيد. وأن أول اقامة الكساديين بها كانت في اواخر القرن الحادي عشر الهجري او اوائل القرن الثاني عشر للهجرة. وأن أول امارة حقيقية ثم تأسيسها لليافعيين هي الامارة الكسادية في المكلا وذلك في اوائل القرن الثامن عشر الميلادي. كما نستخلص من تلك الروايات بأن خلافات حول السلطة قد نشبت بين افراد البيت الواحد وأن صراعات قد حصلت بين الكساديين في المكلا والبريكيين في الشحر الذين سعوا لمد نفوذهم وتوسيعها باحتلال المكلا بعد ان وسعوا ممتلكاتهم في المنطقة الشرقية من الشحر اضافة الى منطقة غيل باوزير. وارتبط قيام الامارة البريكية في الشحر وما حولها بتطور الأوضاع السياسية المضطربة التي كانت تميز تلك الفترة من تاريخ حضرموت، كما ارتبط بظهور اليافعية وبصورة واضحة كقوة عسكرية في حضرموت في القرن الثامن عشر الميلادي اثر استقدام بدر بن محمد المرذوف الكثيري لستة الاف مقاتل يافعي.

في عام ١٠٤٤ هـ ١٦٣٢ م نجح السلطان الكثيري بدر بن عمر بن بدر في الاستيلاء على الشحر. ولكي يضمن استمرار سيطرته عليها انشأ سبع مراكز لحاميات حشدها باليافعيين من جيشه، وعرفت تلك الحاميات باسم المكاتب اليافعية السبعة[٧٧]، وقد استأثرت هذه القوى اليافعية بالحكم كل في المنطقة المتمركزة فيها، لكنها لم تكون سلطة واحدة تخضع لزعيم يافعي انما ظلت خاضعة من وقت لاخر لحكم السلاطين الكثيريين حتى ضعف سلطانهم بها مما أدى الى قيام البريكيين والذين تمركزوا في خرد والقسم الشرقي من الشحر بتأسيس امارتهم في الشحر وذلك في سنة ١١٦٥ هـ ١٧٥١ م[٧٨].

يعتبر ناجي بن عمر (١١٦٥ هـ ـ ١١٩٣ هـ) (١٧٥١ ـ ١٧٧٩) أول من تولى السلطة في الشحر من ال بريك ، وقد قضى فترة حكمه في تثبت اقدامه في السلطة والقضاء على الخصوم واخضاع المعارضة من يافع . وقد نجح في ذلك الى حد بعيد ، ولم يبق من معارضيه الا ابن معوضه اليافعي الذي كان يقيم في حارة الخور في الجانب الغربي من المدينة. وقد رفض ابن معوضه الانصياع والخضوع لآل بريك علاوة على انه اقام له حصنا في منطقة مرير خارج الشحر جعل منه مركزاً جمركيا مسلحاً يجبي الضرائب، فالحق الاضرار بمداخيل ابن بريك الذي عمل من أجل القضاء عليه الا أن المنية وافته ١١٩٣ هـ ١٧٧٩ م قبل ان يتم له ذلك[٨١] .

تولى علي بن ناجي الملقب بالقحوم السلطة بعد وفـاة أبيه. ويعـد القحوم المؤسس الحقيقي للامارة البريكية، فقد اكمل محاولات ابيه الرامية الى التخلص من ابن معوضه ونجح في ذلك واجبره على الدخول في طاعته. كما انه عمل على توسيع رقعة امارته وذلك باستيلائه على الغيل واجبار حكامها على الرحيل عنها والالتجاء الى امير المكلا النقيب عبد الرب الكسادي. كما نجح القحوم في صد حملة مشتركة قام بها النقيب الكسادي وحاكم الغيل سابقا حيث الحق الهزيمة بهما في موضع يقال له الحدبة(٨٢). ولا شك ان عمليات التوسع هذه والحروب التي قام بها القحوم من أجل السلطة قد الحقت الاضرار بالاقتصاد واعاقت تطوره في الشحر، كما انها الحقت الأضرار أيضا، بجماهير الشحر وغيرها الذين كان عليهم دفع نفقات تلك الحروب.

في عام ١٢٢٠ هـ ١٨٠٦ توفى القحوم فقام بالأمر من بعده اخوه الحسين بن ناجي وكان زاهدا في الامارة غير قابل لها. فاستمر في الامارة ستة وعشرين شهرا خلع بعدها نفسه من الحكم لصالح ابن أخيه ناجي بن علي بن ناجي . وفي عهده اندلعت الحرب من جديد مع الكسادي، ففي عـام ١٢٠٧ هـ ١٨١٣ م هاجمت السفن الكسادية قرب شواطىء الشحر سفناً تابعة لتجار الشحر وهي قادمة من سواحل افريقيا الشرقية، وتم اسرها ونقلت بما تحمله الى المكلا. كان هذا العمل سببا في شن البريكيين هجوماً قوياً على المكلا للانتقام واسترداد السفن وحمولتها، ودارت معركة قرب الحرشيات انهزمت فيها القوات الكسـادية، وتمكنت القـوة البريكية من الاستيلاء على البقـرين والديس، كما نجحت في احتـلال الحصون الكسادية المشرفة على مدينة المكلا والواقعة على جبل قراط Qarat ولم ينته الهجوم البريكي الا بعد اتمام الاتفاق بينهما على أساس جلاء القوات البريكية عن المناطق المحتلة وعودتها الى الشحر مقابل اعادة جميع السفن وحمولتها الى البريكيين(٨٦).

خلف علي بن ناجي (١٢٤٣ـ١٢٨٣ هـ) (١٨٢٩ـ١٨٦٦) والده في الحكم وكان فتى صغيرا مما أطمع عمه محسن بن الحسين في مركزه، وانتهى الأمـر بانتصار علي بن ناجي على أساس أن يكون خليفته من بعده علي بن أحمـد بن محسن غير ان ذلك لم يتم، اذ ان علي بن ناجي عمّر طويلا. وفي ١٢٥٥ هـ ١٨٤٠ م استولى علي بن ناجي على شحير* وولى عليها رجلا من آل البطاطي. وفي عهد علي بن ناجي تم القضاء على الامارة البريكية على نحو ما سنذكره فيما بعد(**).

* تقع شحير على مسافة ١٨ ميلا من المكلا وهي تقع على الطريق البري الذي يصل بين الغيل والشحر والمكلا .

** انظر شجرة الاسرة البريكية في الملاحق .

ذكرنا فيما سبق، ان الارستقراطية الدينية الحضرمية قد ادركت انه بدون بسط هيمنتها الطبقيـة ونفوذهـا الروحي على القـوى السياسيـة المتسلطة على حضرموت فان مكانتها ومصالحها الطبقية وامتيازاتها الاجتماعية تغدو مهددة، ولذلك فقد بذل العلويون عدة محاولات لفرض هيمنتهم الطبقية ونفوذهم الروحي على القوى السياسية المتنازعة بل وحاولوا ان يسيطروا هم على الوضع السياسي ويتقلدوا امره. فتطلعت انظارهم نحو والى مصر محمد علي باشا، الذي بدأ يلعب دوراً بارزاً على مسرح الحياة السياسية في شبه الجزيرة العربيـة مطلع العقـد الثاني من القرن التاسع عشر، وبادروا برفع عريضة اليه يعرضون فيها انضواء حضرموت تحت لواء السلطة المصرية التي بدأ يكونها في اليمن، ويطلبون اليه امدادهم بقوة عسكرية للسيطرة على حضرموت وتعيين واليا عادلا عليهم. وقد كان على رأس الموقعين على هذه العريضة علي بن عمر بن سقاف وسالم بن حماد باعبيد ومحسن بن علوي(٨٢).

لم يستجب محمد علي باشا لكافة مطالب العلويين واكتفى بأن اصدر فرمانا للمقدم علي بن عمر بن قرموص التميمي ليكون والياً مؤقتاً على حضرموت. وقد كان اختياره بناء على اشارة من العلويين ولأنه (ذو بصيرة وعشيرة) كما ورد في نص الفرمان. بيد ان امال العلويين خابت في القرموص وفي محمد علي معا(٨٣). اذ أن السياسة الاستعمارية البريطانية لم تعط محمد علي الفرصة لبسط سلطته عـلى جنوب الجزيرة العربية فوقفت حجر عثرة في طريق الزحف المصري نحو الجنوب بل عملت على اثارة القلاقل امام المصريين هناك وتمكنت مع القوى الأخرى من اخراج قوات محمد علي من اليمن في ١٨٤٠(٨٤). ومن ثم وامام تلك الظروف الدولية لم تنجح محاولات العلويين في احراز سيطرتهم على حضرموت بمساعدة خارجية من قبل محمد علي لأن محمد علي نفسه كان يواجه بسياسة استعمارية بريطانية حالت بينه وبين اطماعه.

اثر فشل العلويين مع محمد علي اتجهوا بأنظارهم وجهة اخرى، فاتصلوا بامام اليمن المهدي عبد الله (١٢٣١ـ١٢٥١ هـ) (١٨١٦ـ١٨٣٥ م) ولم يكن الامام بقادر على ان يفعل شيئا للطلب العلوي بسبب متاعبه الداخلية ومركز امانته المزعزع، ولم يشأ الامام ان يضيف الى متاعبه تلك، مشاكل حضرموت وصراعاتها القبلية ومن ثم لم يجد العلويون لدى الامام اي استجابة لمطلبهم(٨٥).

فكرت الارستقراطية الدينية المتمثلة بالعلويين في انشاء دولة لهم بحضرموت مستفيدين من الحالة المضطربة والتجزئة السائدة والصراعات الطائفية الدائرة، فتقلد الكثير من العلويين السلاح تحت رئاسة طاهر بن الحسين بن طاهر العلوي وقد انضم الى العلويين في حركتهم هذه عدد من القبائل من آل كثير وال تميم وال جابر وكتبت بينهم وبين هؤلاء معاهدات على تنفيذ احكام الشريعة(٨٦).

ووجد من بين المؤرخين من تعرض بالحديث الى هذه المحاولة العلوية واعتقد خاطئا بأن دوافع العلويين في تأسيس دولة لهم لم يكن لغرض سياسي وانما دعوة لنصرة الشريعة والقضاء على الفوضى والاضطراب وفرض الأمن والاستقرار ومن ثم تسليم مقاليد الدولة لمن لديه الاستعداد من القطاع القبلي(٨٧).

على أية حال ، لقب طاهر بن الحسين العلوي بناصر الدين وقام بالزحف على تريم وفرض عليها الحصار دون أن يتمكن من احتلالها. ولذلك كان مصير هذه المحاولة ايضا في تأسيس دولة هو الفشل الذريع، مما أدى الى تخلي العلويين مكرهين عن فكرة انشائها. ولم يكن تخليهم او عدولهم عن فكرة تأسيس دولة لهم بسبب سيرهم على المبدأ العلوي القائل «بكسر السيف وخلع السلاح»(٨٤). ويبدو ان هذا التحول كان بسبب عدم امتلاكهم للمؤهلات اللازمة وللحفاظ على وضعهم الاجتماعي الطبقي المميز، فقد خشيوا ان هم استمروا في محاولاتهم الفاشلة انفضاض الناس ممن انخدعوا بمكانتهم وقدسيتهم من حولهم فيشكل ذلك بالنسبة لهم خسارة كبيرة. غير ان ازدياد حالة الفوضى والاضطراب السياسي والاقتصادي سوءا والذي بات يهدد الامتيازات الاجتماعية للعلويين، دفعهم الى التحرك السريع باتجاه تكوين دولة تفرض الأمن والاستقرار، وكرسوا جهودهم من جديد من أجل تلك المهمة التي غدت منتصبة امامهم. ووقع الاختيار على الشيخ عمر بن عبد بن مقيص الاحمدي أحد سكان قرية بيت جبير ليكون اميرا لدولتهم، ووافق ابن مقيص على ذلك الاختيار وعلى أن يعمل بما يشير عليه العلويون وبمعنى اخر فانه قد وافق على ان يكون العوبة في ايديهم ينفذ اوامرهم ويلبي رغباتهم. فاشترى العلويون حصن مظهر الواقع جنوب مدينة تريم ليكون القاعدة الحربية والمنطلق لتحركاتهم العسكرية ووضعوا فيه مدفعا كبيرا توكيدا منهم لهيبة الدولة المرتقبة كما اختاروا لابن مقيص وزيرا كفوءا هو عبد الله بن أبي بكر ثم اعلنوا قيام

تلك الدولة المسخ في ربيع الثاني ١٢٤٣ هـ ١٨٢٧م ـ الا أنها فشلت منذ اليوم الأول لقيامها رغم ان العلويين دفعوا ابن مقيص لانتهاج اسلوب التوسع تحت الشعارات الزائفة التي أخذوا في بثها واطلاقها والقائلة بأن هدفهم هو القضاء على الباطل وقهر الظالمين. وارجع العلويون سبب فشل محاولتهم الى ضعف شخصية ابن مقيص وتعثره وتردده واحجامه فيقول بن هاشم ان السبب كان: «.. ما حل بقلب الأمير ابن مقيص من التردد ـ والاضطراب وما حل بقلوب قبيلته من التردد والخور»[٩٥]. وانهارت دولة ابن مقيص ولم يمض على انشائها سنتان وذلك ليس بسبب ما حل بقلب ابن مقيص من التردد والاضطراب او بسبب ما حل بقلوب قبيلته من التردد، ولكن بسبب السياسة الخاطئة والتصور الخاطىء وعدم التقدير الصائب لطبيعة المجتمع القبلي الحضرمي وكيفية خلق الدول. ان دولة ابن مقيص حملت بين طيات قيامها عوامل فشلها، فان القبائل خاصة قبيلة ال تميم والتي شهدت منطقتهم قيام دولة ابن مقيص لن تقبل بوجود هذه الدولة مهما كانت ضعيفة وهزيلة لأن وجودها يهدد مصالحها، وكيانها المستقل.

لم يكن الوجود اليافعي في ساحل حضرموت فحسب، بل وجد اليافعيون في منطقة القطن والمناطق المحيطة بشبام علاوة على سيطرتهم على سيئون وتريم، وفي تريم وهي المركز الرئيسي للارستقراطية الدينية العلوية اقام اليافعية لهم امارة بعد انهيار الدولة الكثيرية الثانية وانتهاء سلطانها في المدينة وذلك في سنة ١٢٥٠ هـ ١٨٣٢ م. وسيطر ال غرامة اليافعيين على القسم الأكبر من المدينة، ونشبت بينهم وبين اليافعية الآخرين صراعات داخلية ساهمت في سرعة القضاء على الوجود اليافعي. وقد وصف ابن هاشم الوضع السياسي في تريم بقوله «... وكانوا يتغايرون فيما بينهم على رعاياهم تغاير التيوس في زرائبها، ويحاول كل منهم ان يظهر لدى فتيان البلاد وفتياتها بمظهر القوة والصولة.. ومتى نجم العداء بين المتسيطرين صوبوا سهام انتقامهم الى الرعايا المساكين فكان كل واحد من هذه الاقاليم الثلاثة يصب جام غضبه على رعايا الآخرين»[٩٧].

تولى عبد القوى بن عبد الله آل غرامة السلطة بعد وفاة أبيه ووصفه صلاح البكري بأنه «.. كان قصير النظر، ضيق الفكر طائشا مستبدا ظالما، كان مبغوضا لدى الناس حتى لدى بعض عبيده، وكان متأثراً بسلطة آل باعلوي الروحية الى

اقصى درجة..»[٩٨]. وفي رأينا ان ما دفع البكري لهذا الوصف، يعود الى رغبة لديه- وهو اليافعي- في تبرير اسباب سقوط سلطة ابن غرامة وزوالها من تريم فيما بعد.

عاصر عبد القوي ال غرامة بداية التحرك النشط لآل عبد الله الكثيريين في ارساء دولة كثيرية جديدة. ويرتبط تأسيس هذه الدولة الكثيرية بالتطورات السياسية في حضرموت والصراعات الطائفية المتأججة فيها. فأثر المحاولات الفاشلة للعلويين في تأسيس دولة تأتمر بأوامرهم اتجهوا صوب آل كثير مكرسين كل جهدهم ونفوذهم في خدمة تكوين دولة كثيرية. فسلطوا اضواء أجهزتهم الدعائية لصالح ال عبد الله- الكثيريين الذين نشطوا منذ منتصف القرن التاسع عشر لتأسيس دولة لهم في حضرموت ويعتبر غالب بن محسن الكثيري مؤسساً لهذه الدولة. وقد ولد غالب في غنيمة بوادي تاربة وذلك في سنة ١٢٢٣ هـ ١٨٠٨ م، وعندما بلغ الثالثة والعشرين من عمره هاجر الى الهند ليعمل في جيش النظام في حيدر اباد. وتعتبر حيدر اباد من المناطق الرئيسية التي استهوت المهاجرين من حضرموت والتي تمكنوا من جمع الثروات الكبيرة فيها.

٤ ـ الهجرة الحضرمية في القرن التاسع عشر

عرف الحضارمة الهجرة الى الخارج منذ العصور القديمة فنجحوا في اقامة مستوطنات لهم في الأرض الافريقية ومن تلك المستوطنات كانت اكسوم[٩٩]. كما كانت توجد في اندونيسيا جالية حضرمية منذ القرن الخامس عشر للميلاد، وفي القرن التاسع عشر ازدادت الهجرة الحضرمية واتسع نطاقها، فقد دفعت الظروف الاقتصادية الصعبة، وكذا الأوضاع الاجتماعية المتمثلة بالتمايز الطبقي والصراعات القبلية والتناحر على السلطة بين القوى والتكتلات السياسية، ووجود الموانىء على الساحل الحضرمي التي منها يتم الاتصال بالعالم الخارجي وانفتاحها التجاري، دفع ذلك كله، الى بروز الهجرة كظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية في تاريخ حضرموت.

ان ما يميز صادرات حضرموت، هو أنها لم تكن مقتصرة على منتجات الأرض ـ الزراعية المحدودة، بل شملت ايضا تصديرها للرجال من المهاجرين. ففي الوقت الذي كان فيه معظم المهاجرين من اليمن في القرن التاسع عشر من أبناء المزارعين والفلاحين، كانت نسبة كبيرة من المهاجرين من حضرموت من ابناء الأسر الحاكمة ورجال الدين من العلويين. وكانت الهجرة تتم اما الى افريقيا او الى اندونيسيا والهند، والذي نلاحظه ان المزارعين والفلاحين والعمال كانوا يهاجرون الى افريقيا، وأما غيرهم من الميسورين فكان مهجرهم الى اندونيسيا والهند، ذلك ان المزارع او العامل كان يفضل الهجرة الى افريقيا لأن نفقات السفر كانت قليلة تتناسب وحالتهم المادية، اذ يتم استخدام السواعي كوسائط نقل، ام السفر الى اندونيسيا وغيرها فلم يكن يتم الا في المراكب والتي تحتاج الى نفقات اكثر، وكثيرا ما كان يعود المهاجرون بأموالهم الى حضرموت فيبنون لهم بيوتا أو يشترون ارضا لزراعتها بالنخيل.

ففي السبعينات من القرن التاسع عشر كان يوجد بين الجالية الحضرمية في شرق افريقيا جزارون وحرفيون ومستخدمون صغار للعمال[٩٣]. وفي الهند كان ميدان عملهم الرئيسي هو التجارة[٩٤]. بالاضافة الى ذلك فقد كسب البعض منهم ثروته من خلال عمله في العلوم الدينية او في الخدمة العسكرية[٩٥].

كانت امارة حيدر أباد أحد المهاجر الرئيسية التي هاجر اليها الحضارمة مدفوعين بعوامل طبيعية واجتماعية.* اذ ان حضرموت ومنذ أن دخلت التاريخ الحديث وهي تشهد ظاهرة التمزق والتناحر الطائفي والصراع القبلي في سبيل السلطة ليقود ذلك الى تفكك سياسي وانتشار ظاهرة التباغض السكاني والاضطراب الأمني والخراب الاقتصادي فكانت الهجرة بالنسبة للحضارم مهمة يتمكنون من خلالها ايجاد حياة الرخاء والبحث عن مجال اوسع لاستخدام وارضاء مواهبهم(٩٦).

أدت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في حيدر اباد، وكذا زيادة النفوذ البريطاني والهندوكي فيها، الى لجوء النظام لاتباع سياسة قائمة على تجنيد عناصر مسلمة في جيشه يتمكن بها من المحافظة على مركزه. وقد وصل عدد العرب المجندين في جيش حيدر اباد في عام ١٨٤٩ الى اكثر من خمسة الاف مجند. وقد شجعت بعض الامتيازات التي منحت للعرب في حيدر أباد هجرتهم اليها. فحتى سنة ١٨٧٢ كان العرب في خدمة النظام معفيين من اجراءات القانون العادية. لم يقتصر التواجد الحضرمي على العمل فقط في جيش نظام حيدر اباد، فقد اتضح للطبقة الثرية في حيدر اباد، أن افضل طريقة لحماية مصالحها هي بتوظيف واستخدام جماعات من العرب المرتزقة. ولم يأت عام ١٨٥٤ الا وكان أي رجل له ثروة او نفوذ بحيدر أباد محتفظاً بفرقة خاصة من الجنود العرب(٩٧).

---

* اصبحت حيدر اباد بعد ضم Oudh اليها اكبر دولة هندية مستقلة. وبلغ عدد سكانها في القرن التاسع عشر حوالي عشرة ملايين نسمة. كما ان دخلها كان يربو على مليوني جنيه. وقد حكم حيدر اباد نظام مسلم، رغم ان معظم سكانها كانوا من الهندوكيين.

وقد وقعت حيدر اباد تحت التأثير البريطاني منذ النصف الثاني من الثرن الثامن عشر، وبسبب سلسلة المعاهدات التي ابرمت بين حيدر اباد وحكومة الهند من ١٧٦٦-١٨٠٠ اصبحت حيدر اباد دولة ثانوية بحكم خضوعها للتأثيرات البريطانية. واصبحت شركة الهند الشرقية المشرفة على ادارة شئونها الخارجية. كما ان حكومة حيدر اباد ارغمت على قبول بقاء حامية عسكرية كبيرة لم تكن خاضعة لسلطة نظام حيدر اباد. وتاريخ حيدر اباد هو تاريخ دولة متهاوية وقعت في شباك الخضوع للحكومة البريطانية القوية التي تحيط بها. وقد اصيب ميزانيتها بالعجز بسبب الدفع السنوي لمبلغ وصل في سنة ١٨٤٣ الى ٣٠٠,٠٠٠ جنيه لمصروفات الحامية البريطانية. وقد وصل عجز الدولة المالي في سنة ١٨٥٤ ما يساوي ايراد سنة واحدة. كما ان بعض المناطق في حيدر اباد كانت مرهونة لدى الانجليز، ولضمان دفع هذا المبلغ استولت بريطانيا عنوة على براراس Bararas. كان لدى بلاط النظام مندوب بريطاني مقيم له سلطة كبيرة. وكان هؤلاء المقيمون منذ سنة ١٨٠٦-١٨٤٣ يمارسون نفوذهم من خلال رئيس الوزراء الهندوكي الذي سيطر على جهاز الدولة وظل في منصبه بفعل الضغط البريطاني رغم احتجاجات النظام.

لم تكن الحكومة البريطانية بأي حال من الأحوال موافقة على أن ترى العرب في حيدر اباد منافسين لها في السيطرة وبسط النفوذ . فقد ظهر للحكومة البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر، ان العرب ليسوا خطرا على المركز البريطاني في حيدر اباد فحسب بل على الكيان البريطاني بأكمله في الهند [٩٨] . وقد ورد في تقرير الى رئيس هيئة الهند في سنة ١٨٥٤ م وصف للعرب بأنهم «اكبر شوكة في جنب الهند[٩٩] . ولذلك لم تشأ السلطات الاستعمارية البريطانية في الهند ان تقف مكتوفة الأيدي، فحاربت المهاجرين الحضارم في حيدر اباد بث الدعاية التحريضية ضدهم بهدف انتفاضة السكان عليهم، كما سعت الى زرع بذور الشقاق بين المهاجرين والسكان المحليين. وبذلت السلطات الاستعمارية جهوداً واسعة لانقاص عدد العرب والحد من ازدياد نفوذهم واخضاعهم للسيطرة البريطانية. ففي عام ١٨٥٢ أدخل نظام الجوازات في بومباي وذلك لمنع هجرة العناصر العربية. وفي سنة ١٨٦٤ منح التشريع الهندي السلطة للمجلس التنفيذي بمساعدة حيدر اباد لمنع دخول العناصر العربية. وفي سنة ١٨٧٢ جعلهم نظام حيدر اباد خاضعين لمحاكم العدالة العادية. وقد نجحت هذه الاجراءات الى حد ما في التقليل من ازدياد عدد الجالية العربية، الا ان عددهم بلغ في عام ١٨٦٨ حوالي ستة الاف عربي في جيش نظام حيدر اباد وحده رغم تلك الاجراءات البريطانية[١٠٠] .

جاءت نسبة كبيرة من جنود النظام العرب من حضرموت والمناطق المجاورة لعدن، وقد حافظت العلاقات التجارية القديمة بين جنوب الجزيرة العربية وغرب الهند على التدفق المنتظم من المغامرين من جنوب الجزيرة، اضافة الى ذلك، فان الضباط العرب الرئيسيين والذين نالوا لقب الجمعدار*، كانوا من أصل جنوبي عربي، وقد كان هذا كافياً لمعرفة طبيعة تكوين جيش النظام، لأن الجمعدار لم يكن مجرد قائد عسكري فحسب وانما كان يؤتمن على واجب تجنيد وتسليح ودفع مرتبات الرجال الذين يعملون تحت امرته ، ومن الطبيعي ان يقع الاختيار في عملية التجنيد على رجال من قبيلته نفسها وموطنه ذاته .

من أشهر المهاجرين الذين قدموا الى حيدر اباد عمر بن عوض القعيطي

---

* الجمعدار (Jamadar) كلمة هندية معناها حاليا رتبة عسكرية تعادل ملازم ثاني . اما حينما كانت تطلق على القعيطي فانها تعني رئيس جماعة وهذه الجماعة قد يكون عددها الفين أو اكثر من الجنود المرتزقة الحضارمة التابعين لجيش نظام حيدر أباد (١٠١)

وغالب ابن محسن الكثيري من حضرموت، وعبد الله بن علي العولقي من منطقة العوالق**. وقد وصل هؤلاء الى أعلى المراتب في جيش النظام وجمعوا الثروات الطائلة، وكان من المنتظر ان تؤدي عملية الهجرة والأموال التي جمعها المهاجرون وارسالها الى حضرموت الى احداث تطور اقتصادي واجتماعي في البلاد وكذا تحقيق وحدتها السياسية، ذلك ان زيادة الثروة تعني احداث تأثيرات في البناء الاجتماعي باتجاه تخفيف حدة النظام القبلي، الا أن ما حدث كان العكس فان الثروات التي جمعها هؤلاء المهاجرون قد اسهمت وغذت عملية الصراع التناحري والحروب القبلية في سبيل السلطة والتي غطت فترة القرن التاسع عشر في حضرموت. واستغل زعماء الطوائف من الارستقراطية الحضرمية تلك الثروات في صراعهم السياسي الهادف الى بسط السيطرة السياسية والحصول على السلطة. وقد تدخل هؤلاء المهاجرون الأقوياء وبما لديهم من ثروات ضخمة في تلك الأحداث السياسية، بل ان تحركاتهم المترامية الأطراف من حيدر اباد الى حضرموت واستنبول قد ادت الى دخول حضرموت السياسة الدولية(١٠١).

** تقع منطقة العوالق الى الجنوب الغربي من حضرموت.

هوامش الفصل الاول

١ ـ التوراة : سفر التكوين ـ الاصحاح العاشر ـ أخبار الأيـام الأولى ـ الاصحاح الأول قـاموس الكتاب المقدس (١/ ٣٧٨)

٢ ـ ابو محمد الحسن بن يعقوب الهمداني : صفة جزيرة العرب ، ص١٦٧ .

٣ ـ القرآن الكريم : سورة الأحقاف ، الآية ٢١

٤ ـ صلاح البكري : تاريخ حضرموت السياسي ج١ ، ص٢٧

٥ ـ Ingrams, Harold: Arabia and the Isles, p. 65.

٦ ـ جواد علي (دكتور) المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام ، ص ١٣٠ـ ١٣١

٧ ـ صالح بن علي الحامد : تاريخ حضروموت ، ج ١ ، ص٨ ـ ٩

٨ ـ محرر عبد القادر بامطرف : الشهداء السبعة ، ص١٣ـ ١٤

٩ ـ علوي بن طاهر بن عبد الله بن طه الحداد : الشامل في تاريخ حضرموت ومخاليفها ، ص٢٤

١٠ـ أنور الرفاعي وبسام كرد علي : جزيرة العرب جغرافيا ، ص ٧٠ـ ٧١

١١ـ دائرة المعارف الاسلامية : المجلد السابع ، ص ١٠٠

١٢ـ علوي بن طاهر الحداد : المصدر السابق ، ص ٢٣

١٣ـ محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ص ١٥

١٤ـ دائرة المعارف الاسلامية : المجلد السابع ص ٤٥٩

١٥ـ صلاح البكري : المصدر السابق ص ١٠

١٦ـ دائرة المعارف الاسلامية : المصدر السابق ، ص ١٠١

١٧ـ محمد بن أحمد بن عمر الشاطري : ادوار التاريخ الحضرمي ، ج ٢ ص ١١

١٨ـ صلاح البكري : في جنوب الجزيرة العربية ، ص ٣٦

١٩ـ Arepert on the Social Ecenomic and political Condition of the Hadhramout Issued by the Colonid office Aden protectorate, London 1937, p. 50.

٢٠ـ دائرة المعارف الاسلامية : المصدر السابق ص ٤٦٠.

٢١ـ صالح بن علي الحامد : المصدر السابق ص٨

٢٢ـ Adolf Leïdlmair Hadhramout. p. 44

٢ـ محمد عبد القادر يافعية : تارخ اليمن القديم ، ص ٥١

٢٤ـ محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ص ١٥

٢٥ـ Adolf Leidlmair : op. cit, p. 44- 45

٢٦ـ Areport on the Social Economic and Political condition of Hadhramout: op cit, p. 50- 52

٢٧ـ Naval Intellignce Divisen Western Arabic and the Redsea: London 1946, p. 554- 556

٢٨ـ Wellested, J. R: Travels in Aralia, Vol. 12 P. 434- 501

٢٩ـ Van den Berg: Hadhramout and the Arab colonies in the East India Archipetago, p. 91

Hunter, F. M: The Arat Trites in the Vicinity of Aden in Arabia, P. 180 ـ٣٠

Meulen, Van Der,: Aden To Hadhramout, Ajourney in South Arabia, P. 57 ـ٣١

Little, G. H. The Geography and Geology of Mukalla P. 20 ـ٣٢

Areport on the Social Ecenome ic and political condilion of Hadhramout: op. cit, p. 71 ـ٣٣

Areperl on the Social Ecenomic and Political condition of Hadhremout: Ibid, p. 80 ـ٣٤

٣٥ـ صحيفة الرابع عشر من اكتوبر السنة العاشرة ـ العدد ٣٠٣٧ ، ص٥

٣٦ـ محمد عبد القادر بامطرف : المعلم عبد الحق ، ص ١٣٢

٣٧ـ محمد بن هاشم : تاريخ الدولة الكثرية ج ١ ، ص ١٦٥

Areport on the Social Economuc and political condition of Hadhramoùt op. cit, p. 65 ـ٣٨

Areport on the Social Economa. and political cerdition of Hadhrameut: Itid, p 80 ـ٣٩

Bent,Theodore: Southern Aralia, P. 69 ـ٤٠

Arepoil on the Social Economic and political cerdition Hadhramout op cit, p 76 ـ٤١

٤٢ـ صحيفة الرابع عشر من اكتوبر : ص ٤

٤٣ـ محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ص ٢٣

٤٤ـ معروف محمد باجمال الشيباني.: الفوائد المفيدة ، ص ٦٤

٤٥ـ دوبرت سادجنت (د) : مختارات عن الأدب العامي الحضرمي ، ص ١٦

Gavin, R. J Aden under the British Rule, p. 145 ـ٤٦

٤٧ـ محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ص٢٣١

٤٨ـ محمد عبد القادر بامطرف : نفس المصدر ، ص ٢٢٤

٤٩ـ عبد القادر محمد الصبان : الزعيم العمالي حمود باضاوي ، ص ١٠

٥٠ـ عبد القادر محمد الصبان : نفس المصدر ، ص ١٤

Geographical Handbook Seues for Official Use only: p 99. O'leary. Aralia before Moham- ـ٥١
med p 99

٥٢ـ محمد عبد القادر يافعية : المصدر السابق ، ص٥٣

٥٣ـ سعيد عوض باوزير : صفحات من التاريخ الحضرمي ، ص ٨٩ـ ٩١

٥٤ـ سعيد عوض باوزير : نفس المصدر ، ص٩٦

٥٥ـ مجموعة علماء سوفييت : موجز تاريخ اليمن ، ص٧٦ـ ٨٢

٥٦ـ محمد عبد القادر بامطرف : الشهداء السبعة ، ٧٤ـ ٧٦

٥٧ـ عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ العرب الحديث ، ص ١٠٧

٥٨ـ محمد بن احمد بن عمر الشاطري : المصدر السابق ، ص ٢٧

٥٩ـ محمد عبد القادر بامطرف : في سبيل الحكم ، ص ١١

٦٠ـ محمد بن احمد بن عمر الشاطري : المصدر السابق ، ص ١٦٥

٦٠ـ محمد بن هاشم : المصدر السابق ، ص ١٧٠

٦١ـ محمد يحي الحداد : تاريخ اليمن السياسي ، ص ٣٢٧

٦٣ـ احمد كري (د) : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ١٥٤

٦٤ـ حسين بن أحمد العرشي : بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وامام ، ص ٦٧

٦٥ـ محمد بن احمد بن عيسى العقيلي : تاريخ الخلاف السليماني او الجنوب العربي في التاريخ ص ٣٨١ـ ٣٨٣

٦٦ـ محمد يحي الحداد : المصدر السابق ، ص ٣٢٨

٦٧ـ محمد بن علي بن سعيد باحنان : جواهر تاريخ الأحقاف ج ٢ ص٢٠٨

٦٨ـ احمد فضل العبدلي : هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ٢٢١

٦٩ـ محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ص ١٣

٧٠ـ Hunter, F. M: op cit, p. 105

٧١ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : بضائع التابوت في تاريخ حضرموت ، مخطوط

٧٣ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : نفس المصدر

٧٢ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : ادام القوت في معجم بلدان حضرموت ، مخطوط

٧٤ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف: نفس المصدر

٧٥ـ باحسن : تاريخ الشحر : مخطوط

٧٦ـ محمد عبد القادر بامطرف : المختصر في تاريخ حضرموت العام ، ص ٢٧انظر شجرة الاسرة الكسارية في الملاحق

٧٧ـ محمد بن أحمد بن عمر الشاطري : المصدر السابق ، ص ٥٠

٧٨ـ علوي بن طاهر بن عبد الله بن طه الحداد : المصدر السابق ، ص ١١٧

٧٩ـ سعيد عوض باوزير : المصدر السابق ، ص ١٧٩

٨٠ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : نفس المصدر

٨١ـ سعيد عوض باوزير : المصدر السابق ، ص ١٨١ـ ١٨٤

٨٢ـ انظر شجرة الأسرة البريكية في الملاحق .

٨٢ـ صلاح البكري : في جنوب الجزيرة العربية ، ص ١٧

محمد عبد القادر بامطرف : المعلم عبد الحق ، ص ١٣٢وانظر : وثائق عابدين محافظ الحجاز . ١٢٥٥ هـ محفظة رقم ٩٦٧ ـ وثيقة رقم ٩٤ حمراء . سر عسكر الحجاز الى الوالي ١٦ جمادى الثاني ١٢٥٥ هـ

٨٣ـ محمد عبد القادر بامطرف : المعلم عبد الحق ، ص ١٣٢

٨٤ـ السيد شاشالي سالم (د): تكوين اليمن الحديث ، ص ٣١

٨٥ـ محمد بن علي بن سعيد باحنان : المصدر السابق ، ص ٢٢٦

٨٦ـ محمد بن أحمد بن عمر الشاطري : المصدر السابق ، ص ١٧٨

٨٧ـ محمد بن هاشم: المصدر السابق ، ص ١٣٠

٨٨ـ محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ص ١٣١

٨٩ـ محمد بن هاشم : المصدر السابق ، ص١٦٣

٩٠ـ محمد بن هاشم : نفس المصدر السابق ، ص ١١٦

٩١ـ صلاح البكري : تاريخ حضرموت السياسي ، ص ١١٦

٩٢ـ محمد عبد القادر يافعية : المصدر السابق ، ص ١٧٧

٩٣ـ chrisitie H. J: Colera Epidemics in East Africa , p. 329

٩٤ـ Vanden Berg: op cit, p. 190

٩٦ـ Gavin, R. J op. cit, p 157

احمد عوض باوزير : شهداء القصر ، اول ص ٢٩ انظر كذلك : Aitchison, C.U Acollection of Traties, Ingagements and Sanads, p. 131

٩٧- Gavin, R. J opcit p. 158- 159

٩٨- مجلة التراث : مجلة المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف ، المجلد الأول - العدد الأول . ص٣٥- ٣٦

٩٩- دائرة المعارف العربية : المجلد السابع

١٠٠- Sir W. L Warner: The Native States of India, p. 240

١٠١- محمد عبد القادر بامطرن : في سبيل الحكم ، ص ١٥

١٠٢- Gavin, R. J. opcit. 160

الفصل الثاني

- الصراع القبلي الكثيري ـ اليافعي .
- البدايات الأولى لتأسيس السلطة القعيطية .
- المحاولة التركية الأولى للتدخل في الصراع القبلي بحضرموت .
- استيلاء آل كثير على الشحر وانهاء الامارة البريكية .
- قيام الحلف الكسادي القعيطي واحتلال القعيطي للشحر
- الحملة المشتركة على حضرموت الداخل .

١ ـ الصراع القبلي الكثيري ـ اليافعي

سبقت الاشارة ، أن غالب م بن محسن الكثيري قد هاجر الى حيدر أباد وهو في الثالثة والعشرين من عمره وذلك في سنة ١٢٤٦هـ ١٨٣٠م ، وعمل جندياً في جيش النظام وترقي الى درجة الجمعدارية ، وعرف هناك بمقدم جنح ، وتمكن غالب من جمع ثروات طائلة اثر زواجه من سيدة هندية غنية ، فأخذ في ارسال الأموال الى القائمين على خدمة والده واخوته في بلدة تاربة .

أمام الدعاية والمؤازرة العلوية لآل عبد الله والتحريض على ارساء دولة ، قام غالب بن محسن بارسال خاله عبود بن سالم الى حضرموت وثم شراء قرية الغرف سنة ١٨٤٥ من ال تميم لتصبح نواة لدولة آل عبد الله ، كما تم شراء حصن في حيدر قاسم الذي أعطاهم مفتاحا للوصول الى تريم[١] . وقد استفاد العلويون من التنافس القائم بين حكام تريم ولجأوا الى اسلوب فرق تسد لتحقيق أغراضهم فاستمالوا آل همام آل جانب آل عبد الله (آل كثير)، حيث تم الاتفاق بينهما على احتلال آل عبد الله لمواقعهم وحصونهم مقابل منحه معاشاً شهرياً . وقد فعل آل همام ذلك نكاية في عبد القوي بن غرامة الذي يعتبر المسيطر الأول على مدينة تريم[٢] .

يذكر المؤرخ بن حميد بأن « بعض السادة سعوا في اجتماع الكلمة بين الدولة آل عبد الله وعبد القوي بن عبد الله غرامة .. وأن يعطيهم ناصفة البلاد التي تحت ولايته وذلك بعد أن كسر جناحه هو باهانة واسقاط صالح حسين عبد القادر المستولي نويدره ... وتطاول الفتن بينهم البين[٣٣] ..... » . أيقن عبد القوي بحرج موقفه وخطورته فعمد الى عقد الاتفاق مع آل عبد الله . وتشير بعض المصادر الى أن اتفاقية تمت بين عبد القوي وآل عبد الله تنازل فيها عبد القوي لهم عن حقه في حكم تريم مقابل مرتب خصص له[٤] . بينما ذكرت مصادر اخرى ومنها ابن حميد ما يلي : « فحصل الاتفاق بين الدولة وعبد القوي غرامة في مسيلة آل الشيخ في بيت سيدنا الحبيب العلاّمة الباذل حاله وقاله وماله في اقامة هذا الشأن عبد الله ابن عمر بن يحيى بحضوره وحضور الجماعة من السادة أهل مدينة تريم ... فبذل الدولة لعبد القوي أربعة ألف قرش وباع اليهم ناصفة بلد تريم بذلك الدراهم والتزم الدولة أيضا لعبد القوي في مقابل الناصفة الباقية له في البلد كل يوم ثمانية

قروش وأن يكون قابض يده عن مطالبة الرعية لا ينكد على أحد منهم أبداً في حال ، وكتب بينهم وبينه خط على ما اصطلحوا عليه والأمر والنهي في بلد تريم الى الدولة[٥] ..... ».

ان هذا التراجع من قبل ابن غرامة قد جاء نتيجة الدعاية المثبطة لهمته من قبل الدعاة العلويين الذين زيّنوا له الابتعاد عن الحرب والمقاومة حقنا لدماء المسلمين ، كما هوّلوا له قوة آل كثير التي لا تقاوم[٦٧] . وبذلك دخلت قوات آل عبد الله الى تريم بموجب ذلك الاتفاق في موكب حافل قرعت فيه الطبول وأطلق الرصاص ابتهاجا بهذا الفتح الذي لم يرق فيه دم . وقد عد ذلك نصراً سياسياً باهراً لآل عبد الله وحلفائهم العلويين .

تألم ابن غرامة عندما رأى قوات آل عبد الله تحتل حصونه ، فأضمر في نفسه الثورة ونقض الاتفاق . وكانت والدته أشد الناس تبكيتا له على صفقته الخاسرة ، وأشدهم تحريضا له على الانتقام والتخلص من الوجود الكثيري* .

امام هذا الألم والتحريض قام عبد القوي بابرام اتفاقيات سرية مع ال تميم القاطنين حول منطقة الغرف وأخذ يتحين الفرص للانقضاض على آل كثير[٧] . وجاءته الفرصة عندما نشب سوء تفاهم عارض بينه وبينهم ، فثار وثارت معه بعض من آل تميم ووصلته نجدة منْ اليافعية بسيئون ، ونشبت الحرب بين الطرفين نجح خلالها ابن غرامة في الاستيلاء على بعض الحصون . واستمرت المناوشات بين الطرفين زهاء سبعة أشهر استنجد خلالها آل كثير بأعوانهم من العوالق والكرب وأشراف مأرب حيث تمكنوا أخيرا من فرض الاستسلام على ابن غرامة وذلك في ربيع الثاني من سنة ١٢٦٣هـ ١٨٤٧م ، وصالحه الكثيريون على أن يدفعوا له مائتي ريال شهرياً[٨] . الا أن عبد القوي آثر مغادرة المدينة خوفاً على نفسه « لم تطمئن نفس عبد القوي بمحله بتريم وطلب من الدولة الرخصة في السير بحاشيته وأمتعته وما معه ، وأما غالب عبيدة صدرّهم (أرسلهم) الى البنادر وحصل الاذن من الدولة لآل غرامة في السير ، فنفذوا بأجمعهم الى بلد سيئون .. »[٩] . وبذلك خضعت تريم لآل عبد الله . وفي العام التالي ١٢٦٤هـ

---

* يذكر ابن حميد انه لما اجتمع ال كثير في قصر عبد القوي ابن غرامة أمرته أمه ان يشعل عليهم البارود لاسقاط الجدار الجالسين تحته . فاعتذر عبد القوي اليها بسبب وجود اخيه بينهم فقالت له « واحرقه معهم وهب الي اخرجته سقطا ». الا أن هذه المكيدة فشلت نتيجة معرفة ال كثير بها .

١٨٤٨ تمكنوا من الاستيلاء عـلى سيئون وتـريس منهين بـذلك الحكم اليافعي فيها[١٠] . واقتصر الوجود اليافعي في حضرموت الداخل على منطقة القطن ونصف مدينة شبام .

لم تكن محاولة آل عبد الله الناجحة في تأسيس دولة لآل كثير في حضرموت الداخل هي المحاولة الوحيدة ، بل قامت محاولة ثانية من قبل آل عيسى الكثيريين . فأمام قيام الدويلات اليافعية في حضرموت والذي أضرّ بمصالح آل كثير ، قـدم جعفر بن علي ابن جعفر الكثيري من اندونيسيا في عام ١٢١٨هـ ١٨٠٣م وبدأ في جمع الأنصار والمؤيدين من القبائل ليتمكن بهم من احياء الدولة الكثيرية المتداعية ومناهضة اليافعيين وايقاف مدّهم[١١] . تمكن جعفر هذا من احراز نجاحات أولية بالسيطرة على قسم كبير من شبام وسيئون وذلك في عام ١٢٢١هـ ١٨٠٦م وتريم ١٢٢٢هـ ١٨٠٧م . الا أن وفاته أدت الى انفضاض قواته من حوله وانسحابها من الأماكن التي استولت عليها مما أتاح الفرصة لليافعيـين للعودة من جـديد الى مواقعهم في تلك المدن . لم تنته محاولات آل كثير بل حاول عمر بن جعفر بن علي مواصلة رسالة والده ، لكن نجاحه كان محدوداً ، اذ تم الاتفاق بينه وبين اليافعية بشبام على اقتسام شبام مناصفة بينهما ، وبهذا الاتفاق كان من الواضح ضعف موقف عمر بن جعفر وان التنازل عن نصف شبام يعني مشاركة اليافعية في تقرير مصير هذه المدينة ، لذا سعى جاهدا من أجل تقوية مركزه وزحزحة اليافعيين من شبام ، فعمل على جلب ـ المزيد من آل كثير الى شبام ، وتمكن بهم من الانفراد بحكم شبام . لكن صراعاً أسرياً نشب بين ال كثير انتهى بتنازل عمر بن جعفر عن سلطانه الى عمر بن جعفر بن عيسى ابن بدر الكثيري وتم ذلك في عام ١٢٣٤هـ ١٨١٨م ، فحكم الأخير شبام حتى وفاته عام ١٢٤٣هـ ١٨٢٧م وخلفه أخوه عبد الله بن جعفر ذلك ان ولده منصور بن عمر كان طفلا في الخامسة من عمره . ولم يكن عبد الله بن جعفر على مقدرة وكفاءة كتلك التي كانت لأخيه عمر ، فساءت أحوال شبام في عهده وحلت به أزمة مالية قيل بأنها كانت سبباً في بيعه نصف شبام لليافعية[١٢] . وهناك رأي آخر يقول بأن اليافعية قاموا بهجوم على شبام في عام ١٢٤٩هـ ١٨٣٣ تمكنوا به من احتلال نصفها وذلك في عهد منصور بن عمر الذي تولى أمر شبام بعد نجاحه في عزل عمه عبد الله ، واستمرت المناوشات الطائفية اليافعية الكثيرية هذه الى أن تم الصلح بينهما على أساس المناصفة فأخذ آل عيسى

(كثيريون) نصف المدينة ، والنصف الثاني لليافعية على ان يدفع اليـافعيون مبلغاً سنوياً مقداره اربعمائة ريال[١٣] .

لم يكن هذا الاتفاق لينهي الصراعات والخلافات الطائفية في شبام ، فنظرة منصور بن عمر الى هذا الاتفاق لم تكن قانعة أو راضية ، اعتقاداً منه بعدم أحقية اليافعية في ملك أجداده وأنهم غرباء عن المنطقة ، وان هذا الاتفاق قد تم ابرامه تحت ظروف غير طبيعية . أمل منصور بن عمر بمد سلطانه على المناطق المجاورة وتأسيس دولة كثيرية تشمل كل منطقة حضرموت الداخل ، الا ان هذا الأمل الذي راود منصور تحطم مع ظهور منافس كثيري له من آل عبد الله وهو غالب بن محسن الذي بدأ في ارساء قواعد سلطنة كثيرية ابتداء من سنة ١٨٤٧ ، كما ان طموح منصور بن عمر اصطدم ايضا بقوة القعيطي المقيم في حيدر أباد والذي بدأ بدوره في دخول حلبة تكوين السلطنات في حضرموت مستندا الى امكاناته المادية ومؤازرة أنصاره القعيطيين في حضرموت وبتأييد خفي أولا ثم علني من قبل الانجليز مما سنوضحه فيما بعد .

كان منصور بن عمر يحمل من المؤهلات ما يؤهله لأن يكون قائداً أو زعيماً ، فقـد تلقى تعليمه في مصر ، لكنـه أخطأ في النهـج الذي يجب اتبـاعـه لتحقيق أغراضه ، فلم ينهج نهجاً سليماً قائمـاً على أسـاس لم شعت القبيلة الكثيريـة بفروعها وعقد تحالفات قبلية مع القبائل الأخرى المتواجدة في حضرموت الداخل ، كما أنه لم يسع لتحييد الخصوم الثانويين المنافسين ليواجه منافسه الرئيسي ، وعلى العكس من ذلك أسهم بممارساته الخاطئة في خلق اكثر من جبهة معادية ، وقادته تلك الممارسات الى التهلكة ، وشكلت سببا هاما عجل في قيام القعيـطيين بتكوين دولة لهم في حضرموت .

استغل منصور بن عمر الخلافات في صفوف اليافعية في شبام والتي أسهم بقسط في اذكاء جذوتها بأن اخراجهم من شبام قسراً ، منهيا بذلك الاتفاقية من جانب واحد ، وذلك في آخر ليلة من شهر رمضان عام ١٢٥٩هـ ١٨٤٣م . وبهذا تكون اتفاقية المناصفة قد استمرت زهاء عشر سنوات تقريباً[١٤] .

لم يكتف منصور بالغائه اتفاقية المناصفة بل دبر مذبحة راح ضحيتها عدد من اليافعية القعيطية* مما ساهم في اذكاء جذوة العداء بين الطرفين . وفي ليلة عيد الحجة ١٢٦٠هـ ١٨٤٥ ارتكب جريمة أخرى بحق اليافعيين ، اذ ارسل جماعة من اتباعه المسلحين الى القطن مركز اليافعية قاموا بحرق اليافعيين دار آل معمر ونسفها على من فيه باستخدام البارود فتهدمت الدار على معظم من فيه وكان من بين الضحايا امرأتان قيل أنهما عمتان لعمر بن عوض القعيطي الجمعدار الثري المقيم في حيدر أباد [١٥] .

كان لتلك الجرائم البشعة التي ارتكبها منصور بن عمر أسوأ الأثر في الأوساط الحضرمية ، واسقطت هيبته في نظر الأهالي . وخشية الانتقام اليافعي اخذ منصور في تشييد الحصون والاستيلاء على القلاع المجاورة لشبام .

---

* عرفت باسم مذبحة المساجد لوقوعها في المساجد . اذ أمر منصور عبيدة بأن يكمنوا للمصليين اليافعيين ويقومون بقتلهم اثناء تأديتهم للصلاة وذلك في ليلة عيد الفطر عام ١٢٦٠هـ ١٨٤٤م .

٢ ـ البدايات الأولى لتأسيس السلطنة القعيطية

ان تطورات الاحداث والصراعات والمشاحنات القبلية التي كانت تضطرم في حضرموت الداخل والتي أدت الى زوال دويلة آل غرامة في تريم، وتأسيس دولة لآل عبد الله في تريم وسيئون وما قام به منصور بن عمر من جرائم بحق اليافعيين في شبام والقطن، دفعت جميعها باليافعيين في حضرموت الداخل الى التفكير بضرورة الاشراع بتقوية أنفسهم قبل أن يلتهمهم المد المتصاعد لآل كثير سواء من آل عبد الله في تريم وسيئون أو آل عيسى في شبام وما حولها، فاتجهوا نحو الثري عمر بن عوض القعيطي في حيدر أباد من أجل الحصول على الدعم والمساندة.

بعد عمر بن عوض مؤسس دولة القعيطيين*، في حضرموت* ولد في العقد الأخير من القرن الثاني عشر للهجرة في قرية تدعى لحروم. وعاش فترة في مدينة شبام ثم هاجر الى الهند في الثلاثينات من القرن التاسع عشر باحثاً عن الثروة والجاه. ولم يكن أول من سافر اليها من القعيطيين، فقد سبقه اليها اخاه عامر بن عوض ثم أخيه عبدالله بن عوض الذي وصل تاجفور سنة ١٢٢٥ هـ ١٨٠٩ م، وانخرط عبدالله في سلك جيش احدى ولايات الهند وسرعان ما ترقى الى قائد لثمانمائة جندي من العرب المجندين، وقد ذهب عمر بن عوض الى أخيه عبد الله في تاجفور، وبعد وفاة أخيه تزوج أرملته الهندية الثرية، وكان زواجا ناجحاً، فقد حصل على ثروة كبيرة، وأنجب منها خمسة من الأبناء وهم: محمد وقد توفي مبكراً سنة ١٨٦٠ م، وعوض الذي أصبح جمعداراً بلقب نوازجنج وفيما بعد أصبح أول سلطان قعيطي في حضرموت، وعبدالله الذي مثل العائلة القعيطية في حضرموت[١٦]؛ وصالح المعروف بلقب باراك جنح وكان مسؤولاً عن قوة قوامها ألف وخمسمائة جندي، كما امتلك ثروة قدرت بأربعمائة الف جنيه استرليني[١٧]. وتحمل صالح مسؤولية شئون الأسرة القعيطية في حيدر أباد حتى وفاته ١٨٨٠ وأخيرا علي الذي عاش بمعزل عن اخوته في بلاط النظام.

---

* لقب عمر بن عوض باللنقرة . وهي كلمة هندية معناها الأكسح . وتزعم احدى الروايات ان الذي أطلق عليه هذا اللقب هو قائد جيش ولاية تاحفور . بسبب اعوجاج ساقيه .

عمل عمر بن عوض على امتلاك الضياع في حضرموت مستفيداً من الثروة الكبيرة التي جمعها. فأرسل وفداً من عنده ومعهم الأموال اللازمة، وقد تم شراء الحوطة في عام ١٢٥٥ هـ١٨٣٩م والتي عرفت باسم حوطة القعيطي*، ويعتبر شراء الحوطة الخطوة الأولى والبداية التاريخية للسلطنة القعيطية وستكون قاعدة انطلاق القوة القعيطية لارساء الدولة القعيطية بحضرموت.

بسبب الممارسات الخاطئة من قبل منصور بن عمر، أرسل اليافعيون في القطن وفداً من قبلهم الى عمر بن عوض بحيدر أباد لطرح همومهم وما يواجهونه من متاعب وتهديد من قبل آل كثير في حضرموت، وقد عرض الوفد كل ذلك، وحاولوا اغراء عمر بن عوض ليهب لنجدتهم على وجه السرعة فعرضوا عليه أن تكون له الرئاسة عليهم(١٨).

فأرسل عدداً من أتباعه على رأسهم ابنه محمد فوصلوا القطن في سنة ١٢٦٠ هـ ١٨٤٤ م وأخذوا في شراء الحصون والقلاع أسوة بما كان يفعل آنذاك منصور بن عمر. وجاء في العدة المفيدة لابن حميد وصف للقاء الوفد مع عمر بن عوض القعيطي في حيدر أباد «... فعند ذلك ثار لعمر بن عوض عرف الغضب وجاءته الحمية والعصبية فرجح أمره على تصدير أناس بدراهم من عنده الى جبل يافع**، وينكف عليهم في الخروج الى حضرموت بجيش كثير ليبلغ أصحابه في ظنه المراد. فالذين صدرهم (وجههم) الى الجبل وكيله محمد بشهر، وعبد الله بن صالح داود السيلي الضبي وعلي بن عبد الحبيب بن صالح الجحوشي، وأحالهم على وكلائه بألوف من الدراهم وأن ينفذوا الى بندر عدن ومن عدن الى شقره ثم الى الجبل ... فلما وصل الجماعة الى جبل يافع واتفقوا بقبائل يافع وبذلوا لهم الدراهم الكثيرة واجتمع الجيوش نحواً من عشرين مائة نفر ومقادمه نحو من ثمانين نفر...»(١٩). ووجه عمر بن عوض في العام التالي في ١٢٦١ هـ ١٨٤٥ م عدداً من اتباعه من بينهم ابنه عوض الى حضرموت للاشراف على تسيير الأمور وترتيبها استعدادا لمباشرة الهجوم على آل كثير في شبام وغيرها من المواقع الكثيرية. وقد كان من الطبيعي ارسال القعيطي أبناءه وتجنيد القوات من يافع وارسالها الى القطن، اذ

---

* تعرف حاليا باسم « الريضة » وتقع على مقربة من القطن مركز المديرية الوسطى من محافظة حضرموت .

** لجأ المتضارعون من آل كثير فيما مضى الى تجنيد اليافعية من جبل يافع .

ان التهديد والخطر المباشر على القعطيين في حضرموت كان يكمن في حضرموت الداخل أكثر منه في حضرموت الساحل.

وصلت القوة اليافعية المجنّدة الى المكلا في شهر محرم ١٢٦٥ هـ ١٨٤٩ م ورحب بها نقيب المكلا صلاح بن محمد الكسادي الذي خشي من تواجدها واطالة أمد اقامتها مما يكلفه الكثير من وراء ضيافته لها، وربما خشيته من أن تقوم تلك القوة بالسعي الى ازاحته من أمارته، ولذلك عمل جاهدا على اخراجها وبأقصى سرعة من المكلا، فقدم المؤن اللازمة وجهز وسائل النقل لتوصيلها الى القطن. «فلما وصلوا الى القطن بما معهم من مدفع وطبنشة وفعل لهم ابن القعيطي ضيافة كبيرة (غربا يافع) وسرّت بوصولهم تلد يافع)[٢٠]. ذلك ان وصول هذه القوة احيا في نفوس اليافعيين الأمل في مقاومة تهديدات الكثيري والعودة الى شبام.

كان وصول هذه القوة اليافعية الى القطن بداية لفترة جديدة من التوسع والمشاحنات والصراعات بين ال كثير من آل عيسى في شبام وبين القعيطيين، استمرت لمدة ستة عشر عاماً اكتوى خلالها اهالي شبام بنيران الحصار والصراع فاضطروا الى أكل جلود الحيوانات. فبعد أن استكمل القعيطيون استعدادهم بدأوا في الهجوم على شبام وهي أقرب المواقع الكثيرية الرئيسية الى القطن، فاستولوا في صفر سنة ١٢٦٥ هـ ١٨٤٩ م على العقاد القريبة من شبام وتعتبر الخط الدفاعي الأول لها[٢١]. كما استولوا على ضواحي شبام وما يحيط بها من قلاع، وأخذوا في فرض حصار اقتصادي على شبام، وأدرك منصور بن عمر أن شبام ساقطة لا محالة في قبضة اليافعية اذا لم يتحرك سريعاً للمواجهة، فعمل على الاستغاثة بدولة آل عبد الله التي تم تكوينها حديثاً في تريم وسيئون والتي كانت بدورها تسعى الى اقامة عدد من التحالفات لتقوية نفسها وزيادة رقعة ممتلكاتها بمؤازرة علوية[٢٢].

اتفق منصور بن عمر مع آل عبد الله على نجدته ضد الحصار والتهديد اليافعي مقابل ان يبيعهم نصف شبام. وتم هذا الاتفاق بين عبود بن سالم قائد جيش آل عبد الله ومنصور بن عمر. وأورد بن حميد في مخطوطه خبر هذا الاتفاق بقوله «... ثم ان السلطان (منصور) قال للسلطان عبود وأعطي خالك السلطان غالب ناصفة البلد شبام بدراهم تعيين ويقع منكم ناصفة الخرج وما على منه من

ثمن المناصفة ويقع المخروج كله من عندكم ويبقى الأمر والنهي لي، وأما مدخول البلاد والسدة*، فعلى نظركم ويقع لي ولحاشيتي في كل يوم سبعة قروش فرانصة وأما الرعية فليس يطالبون مني في شيء وليس لي الا هذه الدراهم المذكورة كل يوم وفي ذلك ورد السلطان عبود بجملة من قبائل شتى الى بلد شبام والمسحيلين بعدما حط يافع بالجيش وشرط السلطان عبود بن سالم على السلطان منصور بأن جميع ما أخرجه على القبائل من قلم وأقوات منصوف وما عليك يكـون من أصل ثمن الناصفة في البلد وتراضيا على ذلك والواسطة بينهم رجال من آل يماني...»[٢٣].

بعد الاتفاق، جمع عبود بن سالم قواته المؤلفة من آل كثير وأنصارهم وزحف بهم نحو شبام لرفع حصار آل يافع عنها، ودارت عدة مناوشات بين الطرفين تمكن الكثيريون خلالها من الاستيلاء على عدة مواقع وحصون واضطر اليافعيون الى رفع الحصار عن شبام[٢٤]. وهنا نقض منصور بن عمر اتفـاقه مـع آل عبدالله شعورا منه بأن الخطر اليافعي قد زال، وقام بعدة ممارسات مؤكداً على خرقـه للاتفاق مما دفع آل عبد الله الى الانسحاب من شبام وما حولها تاركين منصوراً في مواجهة اليافعية.

دفعت الانتصارات الأولية التي أحرزها الكثيريون، الى قيام القعيطي بزيادة قواته باستجلاب اعداد جديدة من جبل يافع وبارسال المـزيد من الأمـوال الى حضرموت وبذلك تمكنوا من اعادة حصار شبام بل وتقدموا نحو سيئون واستولوا عليها فترة قصيرة اذ تمكن ال عبد الله من دحرهم منها ومن تريس وذلك في ١٢٦٥ هـ ١٨٥٠ م وقد ناصرت الارستقراطية الدينية العلوية آل عبدالله في صد الهجوم القعيطي، ولا شك ان العلويين كانوا يمثلون الطرف الثاني الى جانب آل عبدالله في محور النشاط السياسي في المنطقة اذ شكل التعاون بين العلويين وآل كثير ظاهرة بارزة في تاريخ الدولة الكثيرية.

غادر غالب بن محسن حيدر أباد في عـام ١٣٧٢ هـ ١٨٥٨ م عائـدا الى حضرموت وقام بتصفية اقطاعاته الكبيرة والتي كانت تدر عليه ايراداً سنوياً قدر بحوالي مائتين وخمسين الف روبية هندية بعد أن راجت اشاعة قوية بأن النظام سوف يصادر الممتلكات الحضرمية[٢٥]. ويذكر بن حميد أن سبب مغـادرة غالب

---

* السدّة : تعني مدخل المدينة المسوّرة .

حيدر أباد قد تم بعد عزله من الخدمة في جيش النظام، وذلك بناء على طلب وايعاز من عمر بن عوض الذي ساءه انتصارات آل كثير ضد اليافعية في حضرموت(٢٦). ونرى أن من أسباب مغادرته حيدر أباد يرجع الى التطورات الجارية في حضرموت، اذ نجح آل عبدالله في ارساء قواعد سلطنة لهم بالسيطرة على أهم مدينتين في حضرموت الداخل وهما تريم وسيئون فأصبح من الأهمية تواجد غالب بن محسن لمتابعة تأسيس السلطنة وتوسعها.

بعد نجاح آل عبدالله في السيطرة على تريم وسيئون، عملوا على تصفية العناصر المضادة لهم في المنطقة والمتمثلة في آل تميم القاطنين بمنطقة الغرف والذين ساندوا آل غرامة أبان نزاعهم مع آل كثير، وقد دارت عدة معارك بين القوات الكثيرية وال تميم أبدى الأخيرون خلالها استبسالا في المقاومة لم يكن يتوقعها آل كثير(٢).

وبالرغم من نجاح مقاومة آل تميم الا انه يمكننا القول بأن آل كثير اصبحوا مسيطرين على المسرح العسكري في تريم وما حولها بعد أن نجحوا في ابرام معاهدات صداقة وعدم اعتداء مع القبائل التميمية.

نكث غالب بن محسن الكثيري اثر عودته من حيدر اباد اتفاقه مع آل تميم، فاستغل القعيطيون الصراع القبلي الكثيري التميمي خير استغلال وراحوا يمدون آل تميم بالعون المالي والعسكري لمشاغبة آل كثير في منطقة تريم بهدف مشاغلة آل عبدالله عن الهجوم اليافعي المرتقب على شبام من جهة ومن جهة اخرى ليمنعوا قيام أي تعاون عسكري بين آل عبدالله وآل عيسى وما ينجم عن ذلك التعاون من قوة تسهم في احباط مخططات القعيطيين في تأسيس دولة لهم. وقد استجاب آل تميم للسياسة القعيطية لدعم اواصر الصداقة بينهما، خشية استفراد آل كثير بهم، فتحالفوا مع اليافعية الموجودين في المنطقة التميمية وشبام ومنطقة القطن. وبدأ القعيطيون في تجهيز قواتهم لاحتلال شبام بعد ان علموا بهزيمة الحملة التركية وعودتها خائبة اضافة الى فشل القوات الكثيرية التي اتجهت الى الساحل للعمل بالاشتراك مع الحملة التركية على احتلال اية مواقع على الساحل الحضرمي*.

---

* كان ذلك في عام ١٨٥٠ ، وسوف نأتي على تفصيل ذلك فيما بعد .

أثر قدوم غالب بن محسن الى حضرمـوت قادمـاً من حيدر أبـاد، توجـه السلطان منصور بن عمر للاجتماع به. ورجبت تريم بمقدمه واعتبرت هذه الخطوة من جانبه لصالح الاتحاد الكثيري وتوحيد جهود الاسرتين من أجل وضع الخطط المشتركة لمواجهة الخطر اليافعي. أوضح منصور بن عمر في لقائه مع آل عبد الله ما يواجهه من مخاطر في شبام من جراء الحصار والهجمات اليافعية وأوضح لهم أنه ما لم يقدموا له المساعدة المادية والعسكرية فان شبام سوف تسقط في يد القعيطي لا محالة. كما ذكر لهم بأنه يفضل أن يتخلى عن شبام لآل عبد الله بطيبة خاطر على ألا تسقط في يد القعيطي، وطلب اليهم الاتحاد وتوحيد الصفوف وتنظيم جبهتهم.

تلقى ال عبد الله حديث منصور بن عمر وعرضه بنوع من الشك والحذر، ربما يرجع ذلك الى معرفتهم بمطامع القعيطيين ولرغبتهم أن يعملوا أولا على تثبيت اقدامهم وترسيخها في المناطق الخاضعة لهم قبل ان يبدأو أي عمل ضد القعيطي. ومع ذلك فقد قدم غالب بن محسن عرضاً مائعاً لم يقتنع به منصور يتلخص في أن يعملا سوياً على المحافظة على المدن الثلاث تريم وسيئون وشبام وأن توضع ميزانية للدفاع يكون نصيب منصور بن عمر ثلثها. الا ان منصور أجاب على هذا العرض بأنه لا يملك شيئاً ولا يستطيع ان يتحمل أي قسط من هذه الميزانية مهما كان حجمها، وقدم بدوره عرضا يقوم على احياء اتفاقية المناصفة بينه وبين عبود بن سالم. الا أن غالب عرض عليه ان يقبل واحدة من ثلاث: ان يبقى حاكما على شبام ويتحمل ثلث النفقات كما ورد في العرض السابق، أو أن يتنازل عن شبام مقابل بلدة تريس، وأما ان يتخلى عن شبام لآل عبدالله ويقيم منصور في سيئون ويأخذ مرتباً يومياً مقداره سبعة قروش.

وأظهر منصور انه موافق على العرض الثالث وأضمر غير ذلك، اذ انه خشي ان اعلن رفضه أن يحول آل عبدالله بينه وبين العودة. وعاد الى شبام على أساس ابرام اتفاق بالعرض الثالث في وقت لاحق.

بعد ان وطد القعيطيون تحالفهم مع آل تميم وضمنوا بذلك عدم قيام غالب بن محسن بمد يد العون وبشكل ايجابي لمنصور بن عمر في شبام في ظل المشاغبة التميمية بدأت القوات القعيطية بضرب الحصار على شبام بقيادة عوض بن عمر بن عوض القعيطي، واثناء الحصار نجح منصور بن عمر بالمجازفة بالخروج من

شبام متسللا باتجاه سيئون بعد أن أيقن بأن شبام لا محالة ستسقط في يد أعدائه وهدفه اجراء مساومة مع آل عبدالله يخرج منها بشيء وكان كالفريق الذي يتعلق بقشة، والقشة هنا آل عبد الله. عرض منصور على آل عبدالله أن يعطوه اي منطقة مقابل تنازله عن شبام «... أعطوني بلادا من بلدانكم وأسلم لكم شبام، فقال له عبود بن سالم نعطيك مريمة أو تريس، فاعتاظ السلطان منصور وقال اتعطوني الأتان من بعد الفرس، لأحفرن لكم حفرة لا تنجون منها أبدا...»[٢٨]. وفي رأينا ان آل عبدالله لم يحاولوا الاستفادة من ظروف منصور ولم يحسنوا استغلال العرض الذي قدمه اليهم، كان بامكانهم تحقيق النصر بقليل من التخطيط القائم على التنسيق بين قوات منصور المحاصرة داخل شبام وقواتهم خارجها، ونعتقد بأنه لو حدث ذلك لأستطاع ال كثير أن يعطوا تطلعات القعيطيين بل وربما وضعوا حدا لها. ويمكننا القول ايضا، بأن فشل المفاوضات قد شكل خطوة واسعة أتاحت الفرصة للقعيطيين في استغلالها على طريق بناء دولة لهم.

أخذ القعيطيون في تضييق الخناق على شبام، مما دفع منصور أمام ضغط الحصار وموقف ال عبد الله وتردي الوضع الاقتصادي في شبام، الى الموافقة على توسط آل العيدروس لانهاء الخلاف على اساس بيع نصف شبام للقعيطي واحتفاظه بالنصف الآخر، ودفع القعيطيون الثمن نقدا وأصبح نصف شبام ملكاً لهم وذلك في جماد الآخرة ١٢٧٤هـ ١٨٦٠م.

لم يكن هذا الاتفاق هو نهاية الصراع أو نهاية للمطامع القعيطية، بل عمل عوض بن عمر القعيطي على كسب الوقت لبث الفرقة في معسكر الخصم هادفاً الحيلولة دون انتكاسة منصور بن عمر وتراجعه عن موقفه ونقضه لاتفاقه الأخير. مع القعيطي أو اعادة علاقاته مع ال عبد الله بما في ذلك من خطورة على تطلعات القعيطي. فعمل عوض على تحريض منصور وتوجيه مطامعه وأنظاره ضد آل عبد الله باعتبار احقيته في ملكية سيئون وتريم دونهم، ونجح عوض بن عمر في مخططه، فامام عروض المساعدة القعيطية له قام منصور بالكتابة الى آل عبد الله طالبا اليهم تسليم سيئون له التي ليست من حقهم بل هي من حقه هو لأنه من أبناء بدر بن عمر الذي اعترفت له الحكومة الامامية بالملك ومنصور هو الوارث الشرعي لبدر بن عمر وليس لأولاد عبدالله بن عمر أي حق في ذلك. وأورد المؤرخ ابن هاشم بعض ما ورد في الكتاب. «نعلمكم من شأن سيئون ان أردتم تسلمون لنا مفاتيحها وتخرجون

منها فهو المطلوب لأنها حق لنا ورثناها من جدنا بدر بن عمر واذا كنتم قد خسرتم شيئا في اخراجكم يافع منها اذكروه لنا ولا بد ما نسلمه لكم وان ركبكم الهوى ولا رضيتوا ـ جوابكم علينا اما كذا أو كذا»[٢٩]. الا ان آل عبدالله لم يبعثوا بأي رد على كتاب منصور الذي لم يفعل شيئاً ولم ينفذ تهديده.

لم يكن منصور بن عمر راضياً عن تقسيم شبام ومشاركة القعيطيين له في ضيعته، فأخذ يتحين الفرص للانقضاض عليهم. وتذكر احدى الروايات ان منصور بن عمر طلب من الشريف حسين أحد امراء اليمن أن يمده بقوة لدحر اليافعية، وذكر هذه الرواية باعباد في مخطوطه «... ان مراسلات تبودلت بين الشريف عبد الرحمن الخالدي وبين السلطان منصور بن عمر ليأتي بجيشه الى شبام على ان يمنحه مبلغا كبيرا من المال»[٣٠]. وكان غرض منصور من ذلك الحاق الهزيمة باليافعية والانفراد بحكم شبام. الا أن هزيمة تلك القوات في القطن وضعت حداً لهذا الهدف*. حاول منصور بن عمر التخلص من الزعامات القعيطية عن طريق الغدر فاقام حفلة بمناسبة ختان نجله ووجه الدعوة الى عوض بن عمر القعيطي وكبار رجاله ووضع اكياساً من البارود على البساط المعد لجلوس المدعوين من يافع، غير أن القعيطيين اعتذروا عن الذهاب عندما أفشت لهم امرأة سر المؤامرة. وأرسل عوض اعتذاره بحجة أنهم سيحتفلون بمناسبة تلقيهم اخبارا سارة من والدهم بحيدر أباد. وقام عوض بن عمر القعيطي بعمل وليمة غداء دعا اليها منصور بن عمر الذي ما برح يحيك الدسائس والمؤامرات، ثم قتله واستولى على كل شبام وذلك في سنة ١٢٧٤ هـ ١٨٦٠ م.

لم يثر انهاء حكم آل عيسى من شبام ردة فعل قوية لدى آل عبد الله سوى

---

* هناك رواية أخرى تقول ان الذى طلب الى الشريف حسين امداده بجيشه انما هو عمر بن عوض القعيطي على أن يتحمل القعيطي من جانبه النفقات اللازمة وتقديم المكآفات المجزية . الا أن القوة وصلت متأخرة فطلب القعيطي الى الشريف بالعودة بقواته ، الا انه رفض العودة دون ان يخرج بغنيمة مستغلا الصراع القائم بين آل عبدالله واليافعيين ، وأمام الرفض بالعودة قامت معركة بين قوات الشريف والقعيطيين في القطن انتهت بقتل الشريف وهزيمة قواته . ونحن نرجح الرواية الاولى القائلة بأن منصور هو الذي طلب القوة ، ودليلنا ما ذكره عبد الرحمن بن عبدالله السقاف في مخطوطة بضائع التابوت في تاريخ حضرموت اذ قال انه « في رجب سنة ١٢٧٤هـ وصل الشريف عبد الرحمن بقوم من القبلة الى العروض ، وأرسل ابنه حسينا الى القطن عند القعيطي وأرسل لأل عبدالله بسيون كتابا يخبرهم فيه بقدومه مطالبا قوتا ومشاهرة فأجابه غالب بن محسن ان أردتم القوت فنعم وأما المشاهرة فلا نقدر (٣١)

أنهم قاموا بعدة مشاغبات حول شبام في سحيل الى مهري وأخذوا يؤذون المارين بالنهب والسلب ويلقون الرعب في أطراف شبام. الا أن هذه المشاغبات لم تكن ذات فائدة امام امكانيات القعيطي الاقتصادية وأمام التحصينات التي أقامها، فانتهت تلك المشاغبات باندحار الكثيريين وانسحابهم الى سيئون وتريم(٣٢).

ان النصر الذي احرزه عوض بن عمر القعيطي بتخلصه من منصور بن عمر واستيلائه على شبام زاد من مطامعه وتطلعاته في تأسيس دولة قعيطية، وأدرك بأنه لا بد له من أن يقذف بامكانيات أسرته المادية ويخوض معركة طويلة في سبيل تلك الغاية. فتمكن في عام ١٢٧٥ هـ ١٨٦١ م من شراء حورة*، وحصونها ومراكزها بخمسة الاف ريال من آل عمر بن جعفر بن عيسى الكثيري(٣٣).

---

* تقع حورة على مسافة عشرة أميال شمال غربي القطن .

٣ ـ المحاولة التركية الأولى للتدخل في الصراع القبلي بحضرموت

تمكن ال عبدالله من انهاء الحكم اليافعي في تريم وسيئون بفضل الامكانات المادية الواسعة التي وفرها الاقطاعي الثري غالب بن محسن، وبفضل دعم الارستقراطية الدينية العلوية ومؤازرتها الفاعلة والنشطة والتي لم تقف عند حدود قيام الدولة الكثيرية في جزء من حضرموت الداخل، انما امتدت المؤازرة والمساندة العلوية لآل عبدالله لتحقيق امتداد نفوذ دولتهم الى حضرموت الساحل* ونظرا لما تمثله الشحر من أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية لال كثير المتواجدين في حضرموت الداخل فان التفكير باحتلالها اصبح احد الاهداف الرئيسية لهم في تلك الفترة. كما ان العلويين كانوا في مسيس الحاجة الى ميناء الشحر اذ عن طريقه تصلهم المساعدات المالية والمواد الغذائية التي يرسلها المهاجرون منهم. وعلى ذلك فقد تم الاتفاق بين الطرفين على القيام بحملة تستهدف احتلال الشحر، ورأى العلويون ان بامكانهم الحصول على دعم خارجي من قبل

---

* حاول العلويون التأثير على النظام في حيدر أباد ليعمل على الحيلولة دون وصول الامدادات القعيطية من حيدر أباد الى اليافعين بالقطن وشبام . وقد أشار سالم بن حميد في مخطوطه الى ذلك « ونفذت المكاتبة المذكورة بيد الحبيب العلامة فضل بن علوي بن سهيل حمل الليل ساكن بندر مليبار لأنه خرج في تلك المدة زائرا لحضرموت فلما كان ذات يوم بحضرة سيدنا الحبيب الامام الحسن بن صالح البحر وكان في المجلس الحبيب الناشىء في طاعة الله تعالى عمر بن عبدالله بن عمر بن يحي فوقع الخوض في ان يكتب أعيان السادة العلوية كتابا لناصر الدولة والي حيدر اباد يضمنونه شكيه مما فعله الفئة اليافعية على نظر متول الكبر عمر بن عوض القعيطي عصبية وحمية جاهلية وذكر الحبيب عمر بن عبدالله بن يحي بن عبد الله ان والده مراده هذا الحال وفوض الأمر السادة الى الحبيب محسن في فعل تلك المكاتبة ويرسمها على لسان السادة حسبما يأتي بعد وهذه القصيدة المشار اليها وهي من تأليف محسن بن علوي بن سقاف الصافي .. وهذه مكاتبة القصيدة (عدد الابيات ٩٦ بيتاً).

من السادة العلوية لناصر الدولة والى حيدر اباد شكاية وحكاية مما نزل بالعباد والبلاد الى الله ورسوله ثم الى من ذكر واختير للزعامة في تلك الارض .. »

وقد تضمنت الرسالة شكوى لناصر الدولة مما احدثه القعيطي في وادي حضرموت وذلك بفضل المساعدة التي قدمها عمر بن عوض الذي يعمل في خدمة ناصر الدولة ويحصل على المال الذي يستخدمه في اثارة الفتن والاضطرابات وتهديد الابرياء والمساكين (٣٧) .

كما وجه الحسن بن صالح البحر في سنة ١٢٦٤٥هـ رسالة الى أهل جاوه من الحضارمة يشعرهم فيها بما يقوم به القعيطيون في وادي حضرموت ويطلب منهم مؤازرة غالب بن محسن الكثيري (٣٨) .

الأتراك العثمانيين الذين تربطهم بآل كثير والعلويين روابط ودية جيـدة. كما تم الاتفاق على ان تقوم القوة التركية بمهاجمة الشحر من جهة البحر في الوقت الذي يهاجم فيه آل كثير وحلفائهم من جهة البر. وتنفيذا لهذا المخطط ذهب الى الحجاز وفد مكون من العلوي اسحق بن عقيل بن يحيى وعبود ابن سالم الكثيري من اجل تجهيز حملة من الاتراك لقاء مبلغ من المال تدفع لهؤلاء الاتراك وهذا يعني ان تجنيد الاتراك لم يكن يعني محاولة آل كثير والعلويين اخضاع حضرموت للسيطرة التركية بقدر ما كان يهدف الى تخليص الساحل الحضرمي من اليافعية. على اية حال نجح الوفد في مهمته وتم تجنيد عدد من الاتـراك بلغ عددهم اربعمـائة او خمسمائة جندي(٣٤). وتحركت الحملة من مكة في عام ١٢٦٥هـ ١٨٥٠م وعـلى رأسها اسحق بن عقيل يرافقه قائد القوة التركية حسن أغات*، الذي لم يشترك في الحملة بناء على اوامر رسمية من الدولة العثمانية، وقد أذن باشا الحديد بتحرك الحملة ومواصلة سيرها بتصرف شخصي تلبية لطلب اسحق بن عقيل(٣٥).

وصلت الحملة الى ساحل بروم، ووجه اسحق رسولا الى العلويين وآل كثير يخبرهم بوصوله والحملة الى ساحل بروم ويطلب اليهم موافاته بها(٣٦). وعلى الفور عقد العلويون اجتماعا لوضع الخطة اللازمة لمساعدة الحملة التركية بقيادة اسحق عندما علم نقيب المكلا محمد بن عبدالحبيب الكسادي بوصول الحملة الى بروم وكان بها ابنه صلاح، ادرك خطورتها وخطورة التحالف التـركي الكثيري عـلى الوجود اليافعي فاتصل بحـاكم الشحر عـلي ناجي الذي بعث بقـوات من عنده اشتركت الى جانب القوة الكسادية في الدفاع عن بروم والحاق الهزيمة بالحملة التركية واجبارها على الجلاء عن بروم. ويذكر صاحب المخطوط (مجهول المؤلف والصوان) بان اسحق لم يتمكن وحملته من النزول في بروم بسبب قوة الريـاح الشمالية وارتفاع الأمواج في تلك الفترة من السنة(٤٠).

اتجهت الحملة التركية الى الشرق وقد حاولت دخول ميناء الشحر لكنها لم تنجح بسبب اضطراب البحر، فقد كان وصولها في فصل الخريف، فاضطرهم ذلك الى الاتجاه شرقا نحو شرمه*. ويبدو ان الحملة ادركت بان الفشل سيلحق بها اذا

---

* تكونت الحملة من مركب كبير وعدد من السواعي الحربية البحرية وأخرى للنقل ، كما زودت بعدد من المدافع (٣٩) .

* تقع شرمة على الساحة الى الشرق من الشحر .

ما فكرت في غزو الشحر بسبب تأخر وصول القوة الكثيرية من حضرموت الداخل.

عرف البريكيون بوجهة الحملة، فارسلوا قواتهم نحو شرمة من اجل التصدي للغزاة والحيلولة دون نزولهم الى البر. وقد اعتقد قادة الحملة عند اقترابهم من شرمه ان الكثيرين قد وصلوا اليها عند مشاهدتهم لجمهرة من الناس بشرمة وعند محاولتهم النزول الى شرمة تصدت لهم المقاومة البريكية واجبرتهم على الفرار فاتجهت الحملة الى قصيعر حيث وصلتها في السابع عشر من رمضان سنة ٢٦٥هـ[٤١].

ابان وجود الحملة في قصيعر* استطاع كل من اسحق بن عقيل وعبود بن سالم ان يقيما تحالفا مع قبائل الحموم القوية الموجودة بتلك المنطقة. كما قاما بتوجيه رسالة الى نقيب المكلا دعياه فيها الى المفاوضات والتشاور[٤٢]. وفي رأينا ان الهدف من وراء هذه الرسالة هو كسب الوقت حتى تصل القوات الكثيرية من الداخل وشق الصف اليافعي في حضرموت الساحل غير ان الكسادي، لم يستجب لطلبهما، ووجه رسولا من عنده الى يافع الموجودين بالقطن طالبا اليهم ارسال النجدات. وقد استجابوا لطلبة وامدوه والبريكي بنجدة بلغت اربعمائة مقاتل[٤٣].

قام عبدالله بن محسن الكثيري* بجمع القوات من آل كثير والقبائل الموالية لهم والتي حفزتها الدعاية العلوية واتجهت تلك القوات نحو الشحر، وتم اشعار اسحق ابن عقيل بن يحيى وعبود بن سالم بتحركها من اجل ان تبدأ الحملة البحرية بفرض حصارها البحري على الشحر ومنع وصول الامدادات اليها. وقام الأتراك بهذه المهمة خاصة وقد انقضى فصل الخريف بأمواجه العاتية.

استنجد حاكم الشحر علي بن ناجي بنقيب المكلا من اجل توحيد جهودهما في مواجهة الحملة التركية ـ الكثيرية، واستجاب الكسادي لذلك وتحركت قواته في طريقها الى الشحر فالتقت بالقوات الكثيرية المتمركزة في مرير** والحقت بها

---

* تقع قصيعر شرقي الشحر على مسافة ٤٥ ميلا تقريبا .
* كان غالب بن محسن لا يزال موجودا في حيدر أباد ، وعاد الى حضرموت سنة ١٨٥٨م
* * تبعد مرير عدة اميال الى الغرب من الشحر .

الهزيمة، فشجع هذا الانتصار الكسادي آل بريك على الخروج من الشحر والحاق الهزيمة بقوة كثيرية كانت مرابطة في دفيقة* . ثم قامت القوات الكسادية البريكية المشتركة بتطهير الشواطيء الحضرمية من التواجد الكثيري، واضطرت القوات الكثيرية الى رفع الحصار عن الشحر والعودة الى حضرموت الداخل. اما الأتراك فقد ركبوا البحر وعادوا يجرون أذيال الخيبة. وهكذا فشل الكثيريون والعلويون في محاولة قوية وجادة للاستيلاء على الشحر التي ستظل هدفا رئيسيا للاستراتيجية والسياسية الكثيرية. ويعود هذا الفشل الى تماسك جبهة اليافعية المتمثل بالتحالف الكسادي البريكي. ويرجع السقاف فشل الحملة الى ان بعضهم يعلل ذلك الانهزام بخيانة من سيبان الموجودين بكثرة في الجيش الكثيري لأنهم كانوا في طليعة الجيش المرابط بمرير فلما هاجمتهم فرقة من عسكر الكسادي جاءت من المكلا لمساعدة آل بريك انهزموا وذهبوا بها الى عريضة واكثروا من الأراجيف فخلعوا قلوب الجيش الكثيري وملأوا صدورهم رعبا فركب كل منهم رأسه وذهبوا عباديد لا يلوي احدهم على شيء قط وعادت النجدة التركية الى اسطولها الراسي بشرمة لأن مرسى الشحر كان مكشوفا وكان البحر هائجا والوقت خريفا وتفرق الجيش الكثيري ايدي سبا»[٤٤].

---

* تبعد دقيقة حوالي ميل ونصف الميل الى الشمال من الشحر .

٤ ـ استيلاء آل كثير على الشحر وانهاء الامارة البريكية

لم تثن هذه المحاولة الكثيرية الفاشلة في احتلال الشحر آل عبدالله عن السعي الجاد من اجل احتلالها. وقد اصبح هذا هدفا استراتيجيا لهم لما تشكله الشحر من اهمية اقتصادية وسياسية واستراتيجية فقد عمل آل عبدالله على ايجاد منفذ لهم على الساحل خصوصا بعد أن أرسى غالب بن محسن قواعد دولته في ترميم وسيئون، واصبح يشعر بان مصير تلك الدولة مرتبط بحصولها على ميناء يمكنها من الاتصال بالعالم الخارجي وباتباعها الموجودين في اندونيسيا وسنغافورة والهند[٤٥]. اضافة الى ذلك فان الفئات التجارية الكثيرية قد الحت على غالب بضرورة الحصول على ميناء الشحر فان سيطرة اليافعية على مينائي المكلا والشحر يحمل تهديدا مباشرا للمصالح الاقتصادية لتلك الفئات، اذ بامكان آل كساد وال بريك اغلاق المينائين في وجه التجارة الكثيرية في اي وقت.

وفي ظل التنافس على اقامة الدويلات في حضرموت، فان استيلاء آل كثير على الشحر يصبح من الضرورة الاستراتيجية لأنهم بذلك يستطيعون الحيلولة دون وصول الامدادات للقعيطيين في داخل حضرموت والذين اخذوا في ترتيب اوضاعهم للتصدي لعملية قيام الدولة الكثيرية وذلك بقيامهم بعقد المحالفات العديدة واحتلالهم لشبام وحورة تمهيدا للهجوم على سيئون وتريم اذا ما واتتهم الظروف لانهاء الحكم الكثيري فاحتلال آل كثير للشحر اذن، معناه عدم تمكين القعيطيون من الاطباق على آل كثير واحتلالهم للشحر خطوة هامة تسهل عليهم احتلال مناطق الديس والحامي وشرمة وقصيعر وغيل باوزير في حضرموت الساحل، وربما احتلال شبام والقطن في حضرموت الداخل. وربما تولد لدى غالب بن محسن ومعه آل كثير شعور بان كيان دولتهم سيظل ناقصا وغير مكتمل بدون الشحر وغيرها من المدن الحضرمية الشهيرة، فقد كانت الشحر عاصمة للدولة الكثيرية ولآل كثير بها ماض وتاريخ.

لا شك ان احتلال آل كثير للشحر سيمكنهم من الحصول على العبيد والتي شجع غالب بن محسن تجارتهم وكانت على نطاق ضيق باستيراده اعدادا كبيرة

من الافريقيين ليكون منهم جيشا يثق بهم اضافة الى جنوده القبليين. كان مؤسس دولة آل عبدالله غالب بن محسن يدرك جيدا ان احتلال الشحر امنية غالية سوف يزيده تحقيقها قوة تجعله قادرا على مد سيفه الى رقبة النقيب صلاح بن محمد الكسادي، والى رقاب كل اليافعية في حضرموت، وفوق ذلك كان يدرك بان الحركة التجارية النشطة بميناء الشحر سوف تمده بالمال الوفير لتمويل مخططاته العسكرية، وانه باستيلائه على الشحر سيصبح مسيطرا على اقليم واسع الارجاء ذي امكانيات اقتصادية وعسكرية وسياسية لا يستهان بها تساعده على تحقيق حلمه الاخر وهو احتلال اقليم ظفار موطن اجداده*.

لم يكن خضوع ميناء المكلا وميناء الشحر تحت سيطرة الكسادي والبريكي يعني بالضرورة اغلاقهما في وجه الكثيري، بسبب الفوائد المادية التي كانت تعود عليهما من التجارة بالذخيرة والرقيق مع الفرق المتصارعة في حضرموت الداخل، فكان ذلك دافعا للقادة العسكريين الاقوياء في الداخل ان يسعوا للسيطرة على شريط الساحل لأنفسهم وان يحرموا خصومهم من المساعدة الخارجية(٤٧).

لكل ذلك، فان فشل آل كثير في احتلال الشحر ١٢٦٥هـ ١٨٥٠م لم يضعف من عزائمهم ولم يثنهم عن هدفهم، ولم يقطعوا الامل في احتلالها ومد سلطانهم نحو الساحل، فاخذ السلطان غالب بن محسن بعد عودته من حيدر اباد سنة ١٨٥٨ في الاستعداد وتهيئة الظروف وتوفير الامكانات اللازمة لغزو الشحر من جديد. فجهز ما يقارب من ثلاثة الاف مقاتل من آل كثير وحلفائهم من العوامر وغيرهم، وسار في مقدمة جيشه عبود بن سالم** وتم تقسيم الجيش الكثيري الى ثلاث فرق هاجمت كل فرقة جهة من الشحر، وقد بدأ الهجوم ليلة الاحد من شهر جماد الاخر سنة ١٢٨٣ هـ اكتوبر ١٨٦٦م وتم دخول المدينة ليلة الاحد ١٥ جماد آخر سنة ١٢٨٣هـ نوفمبر ١٨٦٦م وبذلك سقط ميناؤها في يد آل كثير، لتنتهي بذلك الامارة

---

* احتل ال كثير ظفار عام ١٨٩٣ وفر حاكمها الى مرباط غير أنه تمكن من دحر الكثير واستعادة ظفار منهم ١٨٩٧ .

** مما يجدر ذكره ان الحملة الكثيرية التي احتلت الشحر كانت تحت قيادة جماعية مكونة من عبدالله بن محسن أخو السلطان غالب ، وعلي بن احمد الكثيري عم السلطان غالب ، وعبود بن سالم ، وعبدالله بن صالح الكثيري ، وقد بقي السلطان غالب في سيئون والواقع انه لم يشترك في هذه الحملة ولا في المحاولة اللاحقة التي قام بها الكثيريون لاسترداد الشحر اثر اقصائهم منها من قبل الكسادي والقعيطي .

البريكية والتي حكمت قرابة قرن من الزمان[٤٧].

لقد جاء الزحف الكثيري على الشحر في وقت لم يكن فيه علي ناجي البريكي مستعدا لمقاومة اي غزو خارجي، ذلك ان البريكي لم يحاول تشكيل جبهة يافعية منه ومن الكسادي حاكم المكلا للتصدي لاي هجوم كثيري مباغت، بل على العكس من ذلك فقد نشبت خلافات كسادية بريكية فردية ادت الى ايجاد حالة من التباعد والنفور بينهما بالاضافة الى الصراع البريكي الداخلي مما اوجد ثغرة في المعسكر البريكي استفاد منها آل كثير واحرزوا النجاح الباهر على قوات علي ناجي الذي لاذ بالفرار عن طريق البحر*، متجها الى احور من المنطقة العولقية ومنها خرج الى عدن. وهناك اتصل بالانجليز طالبا اليهم التدخل لاعادته الى الشحر مقابل وضع امارته تحت حمايتهم. واعتقد علي ناجي بانه سيلقى العون والمساعدة منهم لما تربطه بهم من علاقة ودية*، تمثلت بتوقيع معاهدة بين الطرفين لتحريم تجارة الرقيق وذلك في سنة ١٨٦٣[٤٩]. كما ان العلاقات الانجليزية الكثيرية غير الودية قد شجعت علي ناجي على تقديم الطلب بالمساعدة. فمن المعروف ان آل كثير ومؤيديهم من العلويين كانوا على اتصال دائم مع تركيا، الدولة المنافسة لبريطانيا في اليمن. غير ان السلطات البريطانية في عدم لم تلق اذانا صاغية للمستغيث المندحر علي ناجي وهذه صفة تميز الحركة الاستعمارية عموما ذلك ان اي موقف يتخذ من قبل

---

* في سنة ١٨٥٤ غرقت السفينة البريطانية سير جورج اندرسون أمام شواطىء الشحر ، وقام حاكم الشحر بجهد كبير لانقاذ بحارة السفينة وتقديم المساعدة اللازمة لهم . وقد شكرت السلطات البريطانية في عدن حاكم الشحر على عمله ذاك .

* تمكن علي بن ناجي وبعض أعوانه من الفرار بعد ان حمل ما قدر عليه في خمس من السفن عن طريق البحر ، واتجه نحو المكلا ، ولم يقم نقيب المكلا صلاح بن محمد الكسادي بمقابلته ، ولم يسمح له بالنزول في المكلا معتذرا بأنه لا يصلح سيفان في جفير[٥٨] . عبد الرحمن السقاف : اوام القوت . وقد اتخذ الكسادي هذا الموقف لعدم قيام علي ناجي بالدفاع المستميت عن المدينة واستسلامه السريع لآل كثير قبل أن تصله النجدات الكسادية من المكلا والقعيطية من حضرموت الداخل هذا وقد ارسل اليافعيون في الداخل نجدة الى ابن بريك الا أنها وصلت بعد سقوط الشحر فاتجهت نحو المكلا .

اتجه علي نحو عدن ليطلب المساعدة من السلطات الانجليزية الا أنها لم تساعده مما دفعه الى العودة الى الشحر فيما بعد وكان عليها عبدالله بن عمر القعيطي اثر جلاء القوات الكثيرية عنها بفعل الحملة الكسادية القعيطية المشتركة . وقد اكرم القعيطيون وفادته ، فاقام فترة في الشحر أخذت تراوده خلالها فكرة احياء امارته ، وتأكد له بأن من المستحيل تحقيق ذلك في ظل الامكانات الهائلة التي يسيطر عليها القعيطي ، ولما كان قد سبق له أن عرض الأمر على الانجليز في عدن ورفضوا تقديم المساعدة له ، فانه فكر في الذهاب الى الاستانة ليستنجد بالخليفة العثماني ، فسافر الى عدن ثم خرج الى الحج وبها فاجأته المنية سنة ١٢٩٣هـ ١٨٧٦م .

المستعمر او اي تحرك او انتهاج سياسة معينة انما يجب ان يتم ذلك وفق ما تمليه عليه مصالحها الاستعمارية الجشعة القائمة على النهب والسلب دون اعطاء ادنى اهتمام لمصالح الشعوب المستعمرة والمغلوبة على امرها، ولم يكن من مصلحتهم تقديم مساعدة لهذا الامير بغير امارة والزعيم بغير شعب(٥٠).

دفع الانتصار السهل الذي حققه آل كثير باحتلالهم الشحر الى ان يتجهوا نحو العمل السريع لاحتلال المكلا، وذلك بهدف توجيه ضربة سريعة ضد النقيب صلاح بن محمد الكسادي قبل ان يعزز قواته بطلب النجدة من اليافعية. فلم يكد يمر شهر على احتلال الشحر حتى قام غالب بن محسن الكثيري بتوجيه حملة الى المكلا بهدف السيطرة على مينائها ايضا وتصفية الوجود اليافعي من حضرموت الساحل. وبدأ الهجوم الكثيري برا في العشرين من رجب ١٢٨٣هـ ١٨٦٦م، وتم احتلال الحرشيات**، احدى الدفاعات الامامية الأولى للمكلا، ثم استمر الهجوم باتجاه المكلا ، فوصلت القوة الكثيرية في الرابع والعشرين من رجب الى البقرين*، احدى ضواحي المكلا ومنها يتم تزويد المكلا بماء الشرب، وكان الكثيريون يهدفون قطع الماء عن المكلا لاجبارها على الاستسلام لهم(٥١). الا ان النقيب الكسادي تمكن من الوصول بقواته الى مرتفعات البقرين قبل ان يصل اليها آل كثير، ودارت معركة كانت مصيرية بالنسبة للكسادي واستماتت قواته في المعركة التي انتهت صباح الخامس والعشرين من رجب باندحار آل كثير وانسحاب قواتهم خائبة الى الشحر.

لقد اخطأ آل كثير بتوجههم السريع نحو المكلا دون تقدير صائب لقوة الكسادي من جهة، ومغبة عملهم من جهة اخرى. فكان خطأهم الجسيم انهم لم يسعوا لكسب ثقة الكسادي واقامة علاقة طيبة معه حتى يتم لهم تثبيت اقدامهم في الشحر اذ اضطروا الى ترك جزء كبير من قواتهم بها ابان هجومهم على المكلا. وبهذا العمل الكثيري العفوي، اوجد الكثيريون اكثر من خصم معادي لهم فهناك القعيطيون الذين يعانون الشيء الكثير من آل كثير في حضرموت الداخل، وفي حضرموت الساحل لن يكون الكسادي بعد الهجوم الكثيري الفاشل على ممتلكاته الا معاديا لهم. ولا شك ان هذا الوضع سيدفع باتجاه تحالف وتساند آل يافع ضد آل كثير.

* الحرشيات : منطقة زراعية تكثر فيها الأشجار ، وتبعد عن المكلا حوالي خمسة اميال .
* البقرين : تقع خارج المكلا على الطريق البري المكلا ـ الشحر .

٥ ـ قيـام الحلف الكسـادي ـ القعيـطي واحتـلال القعيطي للشحر

اصبح الكسادي مهددا تهديدا مباشرا من قبل دولة ال عبدالله والتي اتسع نطاق ممتلكاتها باستيلائها على الشحر سنة ١٨٦٦م. وامام هذا التهديد كان لا بد للنقيب صلاح بن محمد من التحرك سريعا في محاولة لدرء الخطر الكثيري الجاشم على مقربة من المكلا عاصمة الامارة الكسادية. لقد استفاد الكسادي من تجربته السابقة في دحر قوى الاعداء عندما تحالف مع البريكي في صد الحملة التركية الكثيرية المشتركة في عام ١٨٥٠م، وسقط البريكي لان التحالف مع الكسادي لم يستمر، وبهذا الدرس الذي استوعبه الكسادي جيدا، ادرك انه بدون حصوله على عون خارجي وبدون الاخذ باسلوب الاحلاف فـان المكلا سيكـون مآلها ايضا السقوط في ايدي الخصوم.

لم يتجه صلاح بن محمد نحو الدولة العثمانية في طلب المساعدة الخارجية لسبب هام اذ ان الاتراك العثمانيين حلفاء او متعاونون مع خصومه من آل كثير والسـادة العلويين كمـا انه لم يتجـه نحو السلطات البـريطانيـة في عدن لطلب المساعدة، ذلك ان الانجليز لن يهبوا خفافا سراعا لنجدته فها هو البريكي صاحب الدالة يطلبها منهم من غير ان يلقى الا الصمت. لم يجد الكسادي امامه سوى العمل على تكوين الجبهة اليافعية لمواجهة الاطماع التوسعيـة الكثيريـة، ووجد ضالته في آل القعيطي الذين تمكنوا من السيطرة على شبـام واصبحوا قـوة لا يستهان بها بفضل الدعم المادي والبشـري المتواصـل من قبل زعمـاء الاسرة القعيطية في حيدر اباد، ومن هنا جاء توجيه رسالة الاستنجاد التي بعث بها الى كل من الجمعدار عوض والجمعدار صالح ابني عمر بن عوض القعيطي*، في الفاتح من شعبان ١٢٨٣هـ ١٦ ديسمبر ١٨٦٦م.*

---

* توفى عمر بن عوض القعيطي في حيدر اباد سنة ١٢٨٢هـ ١٨٦٥م .

* انؤر نص الرسالة في الملاحق ، ملحق رقم ٣

واذا ما امعنا النظر في نص هذه الرسالة لتبين لنا انها لم تكن الرسالة الأولى التي بعث بها الى القعيطي منذ سقوط الشحر في يد آل كثير بل يتبين لنا انه منذ سقوط الشحر بيد آل كثير وحتى توجيه هذه الرسالة يكون الكسادي قد وجه للقعيطي بحيدر اباد خمس رسائل بما فيها هذه الرسالة ويوضح ذلك مدى الاهتمام والقلق والخوف الذي استبد بالكسادي، وتوضح ايضا ان القوة التي يستند اليها والمنقذة الوحيدة له تتمثل في القعيطيين في حيدر اباد.

ان هذه الرسالة كانت ردا على رسالة تلقاها النقيب من القعيطيين بحيدر اباد مؤرخة في السابع عشر من رجب سنة ١٢٨٣ هـ وتفيد بانهم قد امروا يافع في حضرموت الداخل بالقدوم الى المكلا عندما بلغهم خبر سقوط الشحر. ويبدو ان هذا الامر قد جاء تلبية لطلب علي ناجي البريكي الذي استنجد بالقعيطيين في حيدر اباد(٥٥)، وكذا تلبية لليافعيين في حضرموت الداخل الذين احاطوا القعيطيين بحيدر اباد بمجريات الاحداث وتطورها في حضرموت الساحل.

حملت الرسالة الموجهة من الكسادي الى عوض وصالح اخبار المناوشات والتقدم الكثيري نحو المكلا، وما قام به النقيب لصد الهجوم، وأوضح لهم ان الحرشيات قد سقطت في يد آل كثير في ٢٠ رجب سنة ١٢٨٣هـ ٥ ديسمبر سنة ١٨٦٦، وان آل كثير تقدموا نحو البقرين حيث دارت معركة قوية انتهت بهزيمتهم وعودتهم الى الشحر، كما اوضحت الرسالة الكسادية بان التجار والقبائل في الشحر وما حولها يقفون الى جانب آل كثير لأنهم المنتصرون وتطبيقا للمثل القائل من تزوج امنا فهو عمنا، كما اشارت الرسالة الى انه يجب عدم الاعتماد على بريطانيا لأنها لم تساعد ال بريك ولم تقدم العون لليافعية والذين لا بد لهم من الاعتماد على انفسهم*.

لقد خشي امير القطن وشبام على تواجده وامارته اذا ما قويت شوكة الكثيري باستيلائه على الشحر مما يساعد على تحطيم القوى المعارضة له. كما ان الوضع

---

* ان هذه الاشارة الى موقف بريطانيا ستكون مؤشرا الى طبيعة العلاقة بين الكسادي والانجليز وبين الأخيرين والقعيطي . لقد فهم القعيطي من هذه الرسالة والتي ولا شك قد قرأها مرات عديدة ان علاقة الكسادي بالانجليز ليست على ما يرام ، وان الكسادي يكّن العداء أو على الأقل يتخذ موقفا غير ودي ازاء بريطانيا . ومن هنا سيكون اعتماد القعيطي على الانجليز في صراعه المقبل مع الكسادي .

الاقتصادي للقعيطيين في حضرموت الداخل سيتأثر كثيرا بسبب السيطرة الكثيرية على الشحر، ولذلك كان على القعيطيين التحرك لمواجهة التطورات الجديدة في حضرموت ليس من اجل انقاد الكسادي فحسب وانما حفاظا على مصالحهم وآمالهم.

اضافة الى كافة الدوافع التي تعرضنا لها في مجيء القعيطيين الى حضرموت للتصدي لال كثير وطردهم من الشحر، فان الصراع بين القادة العسكريين من المهاجرين الى حيدر اباد قد اسهم بدوره في ذلك. فان التنافس كان على اشده في حيدر اباد بين عمر بن عوض القعيطي ومعه ابناءه وبين كل من غالب بن محسن الكثيري وعبدالله بن علي العولقي وسبق ان رأينا كيف غادر غالب بن محسن حيدر اباد الى حضرموت واقام له دولة فيها وها هو يمد نفوذه ويبسط سيطرته على الشحر، اما عبدالله بن علي العولقي فقد كان من خصوم القعيطي الالداء. وقيل بانه هو الذي كشف سر المؤامرة الانقلابية التي حاولها عمر بن عوض القعيطي ضد النظام في حيدر اباد وقد ادلى العولقي بدلوه في مسألة ايجاد الكيانات الخاضعة لهؤلاء الاثرياء في منطقة حضرموت عندما قام بشراء قرية الحزم ١٨٦٣ القريبة من غيل باوزير من ال بريك وابتنى بها حصنا عرف باسم حصن الصداع على امل ان يكون بداية لتأسيس امارة اقطاعية له في المنطقة ففكر القعيطيون ان بامكانهم توجيه ضربة قوية لخصومهم في حيدر اباد خاصة العولقي وذلك من خلال اقصائهم لال كثير حلفاء العولقي من الشحر وعلم القعيطيون بأن العولقي كان يمد غالب بن محسن باموال لتطهير الساحل الحضرمي من اليافعيين مما جعلهم يضعون في مخططهم القضاء على حصنه وضيعته في قرية الحزم.

لكل الدوافع والاسباب التي سبق الاشارة اليها بادر القعيطي بالعمل السريع لتحقيق اهدافه قبل ان يتمكن الكثيري من تثبيت اقدامه في الشحر ومن الاستيلاء على المكلا، وقبل ان يقيم اية علاقات خارجية سواء مع الاتراك او الانجليز مما يعقد من امكانية زحزحته واجلائه عن الشحر.

ادرك كل من صالح وعوض القعيطين ان المال الذي تمتلكه الاسرة القعيطية في حيدر اباد لا يكون ذا فائدة ما لم يوضع في خدمة تطلعاتهم في ارساء دولة وطيدة الاركان في حضرموت، لقد بلغت الثروة القعيطية من عقارات وضياع واموال ملايين الروبيات مما يعزز ويسهم اسهاما فعالا في تحقيق تلك التطلعات.

جاءت رسالة الاستنجاد هذه لتعطي اشارة للقعيطي بالبدء في توسيع رقعة نفوذه وسيطرته لتمتد الى حضرموت الساحل فقد أسالت الرسالة وما تضمنته لعاب القعيطي واثارت في نفسه الطموح لتكوين دولة كبيرة في حضرموت. كما اوضحت الرسالة وبشكل قاطع بان الظروف قد نضجت وان الاوضاع قد تهيأت وان ساعة العمل الكبير قد ازفت لقد دللت الرسالة على مدى الضعف والقلق الذي يعاني منه الكسادي كالفريق الذي يتعلق بقشه املا في النجاة وهذه القشة هي القعيطي الذي ادرك بانه ما لم يمد يد العون والمساعدة الفعالة فان الكثيري لن يكون مهددا للوجود اليافعي بحضرموت الساحل فحسب بل مهددا للوجود اليافعي القعيطي في حضرموت الداخل ايضا. ولا نستبعد ان يكون امير القطن عبدالله القعيطي قد اعطى صورة واضحة عن الوضع في حضرموت الساحل لاخوته في حيدر اباد من خلال الرسائل المتبادلة وربما اشار امير القطن عليهم بفكرة احتلال الشحر لتكون خالصة للقعيطيين خاصة وانهم يعدون انفسهم الجانب الاقوى في الطرف اليافعي ولذا فان لهم الحق في استرداد الشحر وبسط سيطرتهم عليها دون اعادتها لال بريك. ولا يمكننا ان نعلل سرعة قدوم القعيطي من حيدر اباد وعلى جناح السرعة لانجاد الكسادي بناء على صرخته في رسالته العتيدة لو لم يكن التفكير المسبق في القدوم كان واردا عند القعيطيين قبيل استلامهم رسالة الاستنجاد تلك.

كانت مسألة الحصول على مدن او قرى او حصون وقلاع عن طريق الشراء من المسائل العادية في تلك الفترة فقد اشترى غالب بن محسن الغرفة والعولقي اشترى قرية الحزم، والقعيطيون انفسهم اشتروا الحوطه، الا ان المال لن يكون في هذه الحالة وسيلة لشراء الشحر فالثمن باهظ، ولن يتخلى عنها او يبيعها غالب بن محسن المنافس الكثيري العتيد لهم بسهولة فلم يكن امام القعيطي لتحقيق هذا الهدف غير استخدام القوة.

ان ما يمتلكه النقيب صلاح بن محمد من امكانيات مادية وقوة عسكرية ليست بكافية من اجل تقدمه وزحفه على الشحر، والا لما اقدم على توجيه رسالة الاستنجاد الشهيرة، ان قوات صلاح بن محمد موزعة في مهام دفاعية ما بين المكلا وبروم ودوعن، كما انه كان متأكدا من ان اليافعية في حضرموت الداخل مهما

وجهوا له من قوة وعون فانها لن تكون فاعلة بحيث يستطيع بها تحقيق النصر وطرد آل كثير من الشحر، ادراكا منه انه من الصعوبة بمكان تفريغ شبام والقطن من القوات اليافعية في وقت هي مهددة من القوات الكثيرية في سيئون وتريم. فكان على القعيطي وهو مدرك لحقائق الوضع ان يعد قوات جديدة يضيفها الى القوة الكسادية والقوة اليافعية في شبام والقطن.

تدارس صالح بن عمر مع اخيه عوض في القوة والاسلحة والعتاد التي يجب توفرها للقيام بهذه المهمة الكبيرة. وقد انتهت الدراسة الى ان القوة اللازمة تقارب الثلاثة الاف من الجنود ودون صالح بن عمر على ورقة هذا العدد المطلوب:

٥٠٠ من الرويلة المسرحين من جيش نظام حيدر اباد
٢٠٠ مقاتل من يافع الهند المسرحين من جيش حيدر اباد
٢٠٠ مقاتل من يافع التلد والمماليك في حضرموت الداخل*
٢٠٠ مقاتل من المماليك الكسادية
٤٠٠ مقاتل من يافع التابعين للجيش الكسادي.
١٥٠٠ مقاتل من جبل يافع. وهذه الارقام قابلة للتعديل على ضوء التنفيذ العملي لها[٥٧]. وبشأن الاسلحة فان على القعيطيين ان يكونوا متفوقين في هذا المجال، ولذا فقد سعوا للحصول على عدد من المدافع، اما البنادق الحديثة الصنع مع ذخيرتها فعملوا على شرائها من السوق السوداء في عدن.

لعبت الظروف في حيدر اباد على مساعدة القعيطيين في اعداد جزء من هذه القوة الجديدة، ففي هذه الفترة كان نظام حيدر اباد المسلم يفكر في تسريح عدد من جنود الرويلة الافغان Rohilla بسبب الشكاوي العديدة التي رفعها سكان حيدر اباد الهندوكيين ضدهم لسوء سلوكهم. ونشط صالح بن عمر بن عوض القعيطي لترتيب عملية الاستفادة من هؤلاء الرويلة المسرحين مستفيدا من العلاقة الحميمة التي تربطه مع ناصر الدولة الوزير الاول لنظام حيدر اباد. كما ان المركز الذي يشغله صالح بن عمر في جيش حيدر اباد كان يؤهله للقيام بهذا العمل، فهو يحمل رتبة براق جنح ويشغل منصب مدير التعينات والتسريحات العسكرية ونجح من خلال ذلك في التفاوض مع هؤلاء المسرحين وتمكن من تجنيد حوالي خمسمائة منهم

* من الملاحظ أن المجندين من يافع والمماليك في حضرموت الداخل كان عددهم قليلا ، حيث تم الاحتفاظ بقسم منهم توقعا لأي طارىء .

وقام بارسالهم الى عدن ومنها انتقلوا الى شقرة*، حيث نقلتهم المراكب الى المكلا.

اضافة الى هؤلاء المجندين الافغان، عمل القعيطيون على تجنيد الرجال من يافع والذين لا يطلبون اجرا عن ايام الحرب اكثر من عشرة ريالات للجندي. فعهدوا الى المقدم الشيخ علي الحريبي بالعمل على تجنيد هؤلاء اليوافع، وتم الاتصال بسلطان الفضلي للسماح للمجندين من يافع والذين بلغ عددهم الف وخمسمائة بالمرور خلال ميناء شقره(٥٤). وارسل عمر بن عوض الى اقاربه الموجودين في القطن وشبام يطلب اليهم ارسال اعداد من المقاتلين اليافعيين ومن المماليك، الى المكلا**. ونظرا لان الشحر مدينة تقع على البحر فان من الاهمية بمكان الحصول على عدد من السفن لمحاصرتها بحرا والحيلولة دون وصول اية معونة لال كثير من الخارج سواء من الاتراك او من المهاجرين الكثيرين او غيرهم. كما ان القعيطيين كانوا في حاجة للسفن والمراكب المختلفة من اجل نقل الجنود والمعدات من عدن وشقرة، وقد تم استئجار وشراء هذه السفن المطلوبة من الهند وعدن وغيرها.

بذل القعيطيون جهودا واسعة لتسهيل نقل الجنود المسلحين من حيدر اباد وكذا الاسلحة من عدن، فاقاموا اتصالات مكثفة مع سالارجنج رئيس وزراء حيدر اباد للتوسط لدى السلطات البريطانية كي تغض الطرف عن نقل الجنود المسلحين والسماح لهم بشراء الاسلحة من عدن. وابدى سالارجنج موافقته وتقدم الى الحاكم البريطاني في بومبي طالبا مساعدة القعيطي. وكانت بريطانيا في ذلك الوقت على علاقة جيدة مع جنج لتحافظ على نفوذها في حيدر اباد، ولهذا استجابوا لطلبة، فلم تجد الجنود المسلحة اية صعوبة اثناء مغادرتها حيدز اباد عن طريق بومبي. كما ان الكثير من الاسلحة والتي وصلت المكلا في يناير ١٨٦٧ قد اعطيت للقعيطيين من ترسانة الاسلحة في عدن(٥٥).

وبخصوص المال اللازم للهجوم اليافعي على الشحر فكان علي صالح بن عمر وعوض بن عمر واسرتهما الثرية تحمل العبء الأكبر من التكاليف المالية، لمعرفتهما

---

* تقع شقرة على الساحل على مسافة ٤٠ ميلا الى الشرق من عدن .

** عرفت حضرموت المماليك أو الرقيق الأسود المستوردين من شرق افريقيا منذ فترة طويلة ، وقد اكثر سلاطين آل كثير وتبعهم في ذلك اليافعيين من شراء الرقيق ليكون عنصرا هاما في قواتهم ، ويقال لهؤلاء الرقيق أحيانا الحاشية أو المماليك .

بان النقيب صلاح ليس له دخل كبير فان مجمل ايراده السنوي من المكلا وبروم ودوعن لا تزيد عن اثنين وسبعين الف ريال سنويا، ينفق الجزء الاكبر منه على جنده علاوة على ان جزءا منه يتقاضاه النقيب عينا لا نقدا[٥٦]. وقام النقيب صلاح بتوجيه رسالته الى القعيطيين بحيدر اباد ادراكا منه لقدرتهم المادية ولذا فان عليهم الا يخيبوا آمال الكسادي في هذا الجانب. فاتفق الاخوان صالح بن عمر وعوض بن عمر ان يتحملا الجزء الأكبر من الأعباء المالية على أساس موافقة الكسادي بان تصبح الشحر ملكا خالصا للقعيطيين في حالة الانتصار، وبان يتحمل الكسادي نصف نفقات الحملة المشتركة على ان يسدد الكسادي حصته هذه على اقساط يتفق عليها فيما بعد. ومن اجل طمأنة الكسادي بل من اجل تطميعه اتفق الاخوان بان يعرضا على الكسادي القيام بعمل مشترك ضد آل كثير في تريم وسيئون بعد دحر الكثيري من الشحر، على ان تكون خسائر ومكاسب هذا العمل مناصفة. كما اتفق الاخوان فيما بينهما، زيادة في تطمين الكسادي، ان يبلغاه باسقاط ديونهم المستحقة على والده محمد بن عبدالحبيب لوالدهم المرحوم عمر بن عوض القعيطي سواء نجحت الحملة ام فشلت، على الا يشمل هذا الاسقاط الرهون وما شابهها.

كانت هذه هي الخطوط الرئيسية لخطة العمل القعيطي. ويتضح لنا من خلالها ان الكسادي لن يستفيد ماديا من عملية الاستيلاء على الشحر لكنه سيحصل على الاطمئنان والأمن في أمارته من الخطر الكثيري. على اية حال طلب صالح بن عمر القعيطي من اخيه عوض ان يستنير برأي النقيب صلاح وبرأي اخوتهما محمد وعبدالله حول هذه الخطة من ناحيتها العامة[٥٧].

وصل عوض بن عمر الى المكلا في الثالث والعشرين من شهر رمضان سنة ١٢٨٣هـ على رأس مائتي مقاتل من مهاجري يافع بالهند، وخمسمائة من الرويلة الأفغان ومعه ثلاث بواخر وست سفن شراعية مزودة بعشرين مدفعا وذخائر كثيرة[٥٨]. كما وصل من نجد الأمير منصور بن حسين بن قملا يقود خمسمائة من رجاله بينهم مائة فارس، كما وصل الشيخ علي الحريبي احد رؤساء يافع يقود ألفاً وخمسمائة مقاتل. وقد كان وصول عوض بن عمر الى المكلا بعد ثلاث وخمسين يوما من توجيه رسالة الاستنجاد من قبل النقيب صلاح بن محمد، والتقى عوض بالنقيب صلاح حيث اطلعه على تفاصيل الخطة واوضح له ان القوات المشتركة

سوف تكون متكاملة في المكلا قرابة النصف الثاني من شهر ذي القعدة سنة ١٢٨٣ هـ اي بعد اثنين وخمسين يوما من وصوله.

بناء على طلب عوض بن عمر تم عقد اجتماع بالمكلا في الرابع والعشرين من رمضان سنة ١٢٨٣ الموافق ٧ فبراير سنة ١٨٦٧، حضره النقيب صلاح بن محمد ومقادمة يافع والمماليك. وتحدث النقيب صلاح في بداية الاجتماع بحكم كبر سنه، واقتصر حديثه على ذكر الخطر الكثيري الذي يهدد الوجود اليافعي في حضرموت ورحب بمقدم الجمعدار عوض وان الاثنين سيتشاوران حول ما يجب عمله لصد العدوان الكثيري، ولم يتطرق النقيب في حديثه الى الاستعدادات العسكرية، ولم يتحدث عن الخطة الرامية الى مهاجمة الكثيري في الشحر خشية وصول ذلك الى آل كثير.

انصرف غالبية المجتمعين، وبقي كل من النقيب صلاح والجمعدار عوض والمقدم جابر بن سعيد القعيطي وعمر بن صلاح بن محمد الكسادي ولي العهد والشيخ سليمان عوض بن شرف والشيخ عمر بن سالم قيسان. وانتحى الجمعدار عوض بالنقيب صلاح في مداولة سرية قصيرة تم بعدها كتابة اتفاقية بينهما ورد نصا لها في مذكرات النقيب عمر بن صلاح الكسادي*.

تضمنت الاتفاقية الكسادية ـ القعيطية المبرمة في ٢٤ رمضان سنة ١٢٨٣هـ ٧ فبراير ١٨٦٧م نقاطا عدة تتعلق بالحملة المشتركة لاحتلال الشحر وكذا الحملة المشتركة لاحتلال سيئون وتريم في حضرموت الداخل. فقد اتفق الطرفان على محاربة غالب بن محسن الكثيري بشن حملة عسكرية مشتركة على الشحر، وحملة ثانية بعدها على وادي حضرموت، واتفق على ان يدفع كل طرف نصف تكاليف العمل المشترك ضد الكثيري، وانه اذا تم الاستيلاء على الشحر فانها تكون من نصيب القعيطي اضافة الى شرمه.

واتفق على ان ما يدفعه النقيب في الاستيلاء على الشحر هي مساعدة منه للقعيطي، لان الشحر هي خط الدفاع عن المكلا ضد اعدائها. وحددت الاتفاقية العلاقات الاخوية والصداقة الواحدة بين الكسادي والقعيطي.. ونصت الاتفاقية على اشتراك كل من النقيب صلاح والجمعدار عوض في الحملة المشتركة على

---

* انظر نص الاتفاقية في الملاحق ، ملحق رقم (٤)

الشحر، وبالنسبة لحملة حضرموت الداخل فتم الاتفاق على ان يتـولى قيادتهـا النقيب صلاح بن محمد، واعطت الحق للجمعدار عوض بن عمر الاشتراك فيها او انابة احد اخويـه محمد بن عمـر او عبدالله بن عمـر اتفق على تقسيم مـا يتم الاستيلاء عليه في حملة الداخل مناصفة بين الطرفين وتضمن الاتفاق على الغاء الديون السابقة التي للقعيطي على النقيب محمد بن عبدالحبيب، اما الديون التي للقعيطي على النقيب صلاح فتبقى كما هي. وقد ابرم عوض بن عمر هذه الاتفاقية نيابة عن اخوته بناء على التفويض الشفوي الذي منحه اياه اخاه صالح.

حددت الاتفاقية المهام المناطة بالنقيب صلاح بان يدفـع نصف تكاليف عملية الاستيلاء على الشحر، وبالمشاركة بعدد من القوات في حملة الشحر مـع الجمعدار وان تكون قيادة حملة حضرموت الداخل له وان يدفع نصف تكاليف تلك الحملة. واخيـرا فقـد كـان عـلى النقيب الكسـادي جلب الحمـالين من المكـلا ومتعلقاتها*.

لم تحدد الاتفاقيـة نصيب كل من الطرفـين من نفقات حملة حضـرموت الداخل، ولا ندري ان كان ذلك يرجع الى عدم التيقن من توجيه تلك الحملة فعلا او هو عدم التأكد من تحقيق النصر على آل كثير في حضرموت الساحل والداخل.

حددت الاتفاقية تاريخ الأول من شهر شوال سنة ١٢٨٣هـ ١٤ فبـراير ١٨٦٧م موعداً للبدء بتنفيذ الاتفـاقية . فـأخذت القـوات والمعدات العسكـرية اليافعية تصل الى المكلا وبروم قادمة من عدن وشقرة ، وفي نفس الوقت وصلت المكلا قوة قعيطية من القطن وأخرى كسادية قوامها مائة وخمسون رجلا قدمت من دوعن . وبوصول هذه القوات وتجمعهـا في المكلا وبفضـل التحالف القعيـطي الكسادي ارتفعت معنويات القوات اليافعية ، ولم يعد هناك شك في قدرتهـا على الاستيلاء على الشحر . وضمانـاً للنصر وزيادة في الاحتيـاط وبقصد التضليـل والتمويه أطلق المعسكر اليافعي اشاعاته المضلّلة والتي تقول بأن القوة القادمة من الخارج سوف ترسل الى حضرموت الداخل (شبام والقطن)، وأن القوة القعيطية التي وصلت من القطن قد قدمت للترحيب بمقدم الجمعدار عوض بمناسبة وصوله من الهند ولمرافقة القوة الجديدة في سيرها الى حضرموت الداخـل . وزيادة في

---

* نص الاتفاقية ملحق رقم (٤)

التمويه والتغطية للوجهة الحقيقية للقوات اليافعية ، أجريت مساومات مع أصحاب الجمال على أساس نقل المعدات الى حضرموت الداخل وتم دفع الأجر لبعض أصحاب الجمال مقدماً ، كما أشيع بأن النقيب صلاح بن محمد قد أرسل رسولاً الى قائد حامية دوعن الكسادية يطلب اليه تسهيل تحركات القوة القعيطية القادمة من المكلا لدى مرورها بمنطقته الدوعنية . كما روجت اشاعات مفادها أن هجوما يافعياً سيتم من شبام على سيئون ، وبأن صلحا مؤيدا بين النقيب والكثيري سيتوسط الجمعدار عوض بن عمر في أبرامه .

كانت عيون ال كثير مبثة في كل مكان من المكلا ترصد التحركات اليافعية وترفع ما يصل مسامعها أولا بأول الى عبد الله بن محسن الكثيري المقيم في الشحر(١٧٢)

كانت عيون ال كثير مبثة في كل مكان من المكلا ترصد التحركات اليافعية وترفع ما يصل مسامعها أولا بأول الى عبد الله بن محسن الكثيري المقيم في الشحر(٥٩) . ولم يكن السلطان غالب بن محسن يصدق كل ما يصل اليه من معلومات ، ومع ذلك أمر بابقاء جانب من قوته في سيئون لمجابهة الطوارىء ، ومن قبيل الاحتياط أمر باجراء التعبئة العامة في الشحر لصد أي هجوم مباغت عليها(٦٠) . كما عمل على تعزيز قواته في الشحر باستقدام عدة مئات من رجال قبيلة الحموم ، وقام بوضع مفارز من قواته في أماكن ومواقع هامة في الشحر الى جانب حراسة آبار الشرب . وأقام الاستحكامات العسكرية اللازمة على سور الشحر ، ونظم عملية الاتصال بين المواقع المختلفة ، واتخذ مقراً للقياد حصن علي بن ناجي* . وأثناء هذه الاجراءات العسكرية وصلت سفينة هولندية الى ميناء الشحر على ظهرها عدد من المهاجرين العائدين من اندونيسيا الى بلادهم ، وكان بين هؤلاء عدد من آل تميم حلفاء القعيطي ، فألقى الكثيري القبض على الشباب منهم ووضعهم رهن الحجز الاحتياطي ، أما الشيوخ منهم فقد فرض عليهم الاقامة الجبرية(٦١) .

في الرابع عشر من شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٣ الموافق ٢٨ ابريل ١٨٦٧م بدأت مغادرة القوات البرية والبحرية المكلا متجهة صوب الشحر ، وفرض حصار

---

* عرف هذا الحصن باسم حصن بن عياش .

يافعي على ميناء خلف* الفرعي كي تتمكن القيادة من منع تسرب أخبار الجنود الذين تقرر سفرهم على القوارب الشراعية الى الحامي** ، وكذا الجنود الذين سيداهمون الشحر من البحر . وكانت مهمة القوة المرسلة الى الحامي هو الاشتباك مع المقاتلين الحموم للحيلولة دون انضمامهم الى المعركة الرئيسية في الشحر(٦٢) .

علم آل كثير في سيئون بالتحركات اليافعية في الساحل وخشيوا على قواتهم في الشحر ، فعملوا على تعزيزها بارسال قافلة محملة بالذخائر والمؤن بحراسة بعض الجنود ، الا أن هذه القافلة تعرضت لهجوم يافعي قرب قرية رشنيت على مقربة من الشحر فلم تتمكن من الوصول الى هدفها .

في فجر التاسع عشر من ذي الحجة سنة ١٢٨٣ هـ مايو ١٨٦٧ بدأت المعارك في كل الاتجاهات المحيطة بالشحر وكان القتال ضارياً استمات فيه آل كثير محاولين التشبث بالشحر ، واستمات فيه ايضا القعيطيون والكساريون بكل اصرار على النصر ، كان صراع بين الجمعدار عوض بن عمر ومنافس والده غالب بن محسن الكثيري ، تلك المنافسة التي بدأت في حيدر أباد ، وها هي تنتقل الى أرض حضرموت ، انها معركة مصيرية لكليهما . وانتهت المعركة بعد يومين من القتال باندحار آل كثير وفرارهم من الشحر . وفي أول محرم ١٢٨٤هـ سنة ١٨٦٧ عقد اجتماع للمنتصرين حضره الجمعدار عوض والنقيب صلاح وقيادة الوحدات العسكرية وانفض الاجتماع ليتم الاعلان بأن مدينة الشحر اصبحت من ممتلكات آل عمر بن عوض بن عبد الله القعيطي*

شكّل سقوط الشحر في يد القعيطي حدثاً بارزاً وأساسياً في مسار تكوين الدولة القعيطية في حضرموت لما تتمتع به الشحر من أهمية استراتيجية واقتصادية . ان سيطرة القعيطي على الشحر وامتلاكه لها سيكون حافزاً للقعيطي في الاستمرار في هذا الطريق ، طريق الاستيلاء وضم المدن والقرى المختلفة لدولته وبسقوط الشحر يصبح للقعيطيين في حضرموت الداخل ، موطىء قدم في حضرموت الساحل يستطيعون عن طريقه جلب ما يلزمهم من الخارج ، كما

* تقع خلف شرقي المكلا وتبعد عن ميناء المكلا بحوالي كيلو متران تقريبا .
* تقع الحامي على مسافة عشرين ميلا شرقي الشحر ، تمتاز بمياهها المعدنية الحامية ، ومن هنا جاءت التسمية .

* انظر شجرة الاسرة القعيطية في الملاحق

يستطيع القعيطيون في حيدر اباد ان يرسلوا ما يريدون من متاع وسلاح وذخيرة ومؤن بكل أمن واطمئنان .

٦ ـ الحملة المشتركة على حضرموت الداخل :

عاد النقيب صلاح بن محمد وقواته الى المكلا في الثامن من محرم ليبدأ في مراجعة حساباته وتقييم نتائج حملة الشحر . ومع مستهل جماد أول سنة ١٢٨٤هـ ١٨٦٧م وصل الجمعدار عوض بن عمر الى المكلا حيث اجتمع مع النقيب صلاح بحضور عدد من الشخصيات المرموقة من الطرفين الكسادي والقعيطي ، ودارت ـ مفاوضات استغرقت عدة أيام تم خلالها استعراض نتائج حملة الشحر ، وأعيد من جديد مناقشة تفاصيل الحملة العسكرية المتفق على ارسالها الى سيئون وتريم . وانتهت المفاوضات والمناقشات الى توقيع اتفاقية جديدة وذلك في ٦ جمادي الأول سنة ١٢٨٤ هـ وسبتمبر ١٨٦٧م** ـ وهي تأكيد على ما جاء في الاتفاقية الجديدة أن يشترك كل من النقيب صلاح والجمعدار عوض شخصياً في قيادة الحملة ضد سيئون وتريم وان تكون ميزانية هذه الحملة مائة وعشرون الف ريال تدفع مناصفة***

ان وجود الجمعدار عوض الى جانب صلاح في القيادة يرفع من معنويات الجند الذين ذاقوا طعم النصر في حملة الشحر بقيادتهما ، ولا شك أن وجودهما يسهل وينجز الكثير من الأمور التي تحتاج الى البت السريع سواء أبان تقدم الحملة أو أثناء القتال(٦٣)

بعد ان أبرم الجمعدار عوض الاتفاقية الجديدة مع النقيب صلاح ، رجع الى الشحر ليقوم بالاستعدادات اللازمة لتوجيه الحملة المشتركة الى حضرموت الداخل .

لم تثن هزيمة آل كثير وانكسارهم في الشحر أمام التحالف القعيطي ـ الكسادي عن محاولتهم استعادة الشحر لأهميتها الاستراتيجية ولما يشكله

** نص الاتفاقية ملحق رقم ٥

*** الريال هنا هو الريال النمساوي القديم (١٧٥١) عملة الملكة ماريا تيريزا ، والمعروف بالريال الفرنساوي . وكان متداولا في حضرموت الى عام ١٩٤٤ .

الوجود القعيطي بها من خطورة على المصالح التجارية الكثيرية بل لما يشكله من خطورة على الدولة الكثيرية في حضرموت .

علم آل كثير أن النقيب صلاح بن محمد قد عاد الى المكلا ومعه قواته التي شاركت في القتال ، ولم يبق في الشحر سوى قرابة ألفين من المقاتلين اليافعيين مما شجع السلطان غالب بن محسن على تجهيز حملة عسكرية بلغ عدد أفرادها ثلاثة آلاف مقاتل من آل كثير وحلفائهم من القبائل المختلفة ، وعيّن عبد الله بن محسن شقيق السلطان قائدا للحملة ، واقتربت الحملة من الشحر وعسكرت حول آبار قرية دفيقة* واتخذت القيادة الكثيرية من هذه القرية مقرا لها(٦٤)

علم الجمعدار عوض بن عمر بالتحرك الكثيري ، فوضع خطته على أساس استدراج المهاجمين الى داخل الشحر والقضاء على موجاتهم المهاجمة واحدة تلو الأخرى فور دخولها المدينة ، ويبدو أن الجمعدار قد أساء تقدير كثافة وقوة الحملة الكثيرية ، وأنه بهذه الخطة قد وقع في خطأ كبير ، اذ أن قبوعه في الشحر وعدم خروجه لملاقاة اعدائه قد أوهن من نفسية أصحابه وبث لديهم روح التخاذل ، بينما زاد من حماس واندفاع المهاجمين ، اضافة الى ذلك فانه وفقا لهذه الخطة من المحتمل أن يتحرك أنصار آل كثير في المدينة لمؤازرة المهاجمين اذا ما شاهدوا آل كثير يدخلونها .

بدأ الهجوم الكثيري في شهر رجب عام ١٢٨٤هـ نوفمبر ١٨٦٧م ، وتسلقت القوات الكثيرية سور الشحر من الجهة الشمالية الغربية للمدينة ، وتمكنت من احتلال جزء كبير منها وسهل عليها ذلك معرفة المهاجمين لجغرافية المدينة معرفة تامة ، وكذا المعونة التي قدمها بعض اهالي الشحر لها . فقد تمكن ال كثير بعد احتلالهم للشحر وقضائهم على الامارة البريكية من أن يكسبوا بعضا من سكان المدينة الى جانبهم ، اضافة الى ذلك فان الفترة القصيرة لحكم القعيطي للشحر ، وعدم اعادتها لأصحابها البريكيين جعل قسما آخر من سكان الشحر الموالين للبريكيين لا يقفون مع القعيطي وقفة ايجابية . كما ان الهجوم الكثيري على الشحر بعد مدة قصيرة من خروجهم منها اوجدت انطباعا لدى البعض من سكان الشحر بأن النصر سيكون حليف الكثيريين الأقوياء ، ولذلك فقد وقف هذا البعض الآخر

* تبعد دفيقة عن الشحر شمالا بحوالي ميل ونصف

أيضا موقفاً سلبيا من القعيطي . وأخيرا فان قطاعاً واسعاً من الاهـالي ومنهم الصيادون ، لم يكن لهم مصلحة في هذا الاقتتال القبلي سواء خضعت الشحر لآل كثير أم للقعيطي .

دار القتال بين الطرفين ولمدة ستة أيام استخدم خلالها السلاح الأبيض ، مما دفع ببعض العلويين الى التوسط في الصلح بين الطرفين حقناً للدماء ، فاشترط آل كثير ومن موقع القوة أن يترك الجند اليافعي أسلحتهم في الشحر ويغادروها بحراً ، وأن يبقى الجمعدار عوض في الشحر في يد آل كثير .

ان قبول القعيطي لشروط الكثيري يعني نهاية الآمال العراض التي بناها القعيطيون ، وتعني تحطيم حلمهم الكبير في تكوين دولة لهم في حضرموت ، وقبول القعيطي بهذه الشروط يعني تهديد الوجود اليافعي في الساحل وتعرض الممتلكات القعيطية في حضرموت الداخل للخطر . وأخيرا فان قبول الشروط يعني ضياع الكثير من التضحيات والجهود التي تجشمها القعيطي في سبيل احتلال الشحر .

اشتد الضغط الكثيري على القعيطيين مما دفع بعضهم الى أن يشير على الجمعدار عوض بأن ينجو بنفسه باستخدام أحد السفن الراسية في الميناء اذا قدّرت لهم الهزيمة ، الا أنه رفض هذا الرأي[٦٥] . وفي حالة من اليأس راودت الجمعدار عوض فكرة بأن يبقى في حصن ناصر مقر قيادته وأن يقوم بنسف الحصن عند دخول آل كثير عليه ، الا انه استبعد هذه الفكرة الانتحارية الهروبية لأنها ستؤدي الى القضاء على كل آمال يافع في حضرموت ، وأصر على الصمود والتشبث بالشحر مدافعاً عن طموحاته وتطلعات اليافعيين القعيطيين ، وتفتق ذهنه عن حيلة مشهورة تمكن بها من طرد آل كثير من الشحر بعد قتال ضاري جرى في شوارع المدينة[٦٦] .

عجلت الحملة الكثيرية الفاشلة على الشحر في تنفيذ البرنامج السياسي والحربي الذي اتفق عليه كل من النقيب صلاح بن محمد والجمعدار عوض بن عمر لغزو آل كثير في عقر دارهم بسيئون وتريم .

فقد نجحت الحملة الكسادية ـ القعيطية المشتركة في الحاق الهزيمة بآل كثير وتم طردهم من الشحر التي أصبحت خالصة للقعيطيين ، كما تخلص الكسادي من الخطر الكثيري . وجاء الوقت لتنفيذ الاتفاقية الثانية المبرمة في

سبتمبر ١٨٦٧م وكان القعيطي متلهفاً على تسيير الحملة المشتركة نحو حضرموت الداخل وذلك لتحطيم أي تفكيرلدى آل كثيرمن تكرار هجومهم على الشحر ، فبهذه الحملة يكون القعيطي قد قام بحرب وقائية ضد ال كثير اذ يتم مهاجمة آل كثير في عقر دارهم وتحطيم امكانياتهم العسكرية وأشلالها وجعلهم في موقف دفاعي مستمر[٦٧] . وتحمس الجمعدار لهذه الحملة ومعه عدد من مقاومة يافع أمام نشوة انتصارهم باحتلال الشحر ونجاحهم في صد الهجوم الكثيري في نوفمبر ١٨٦٧م . وقد رغب الجمعدار عوض في استغلال حماس جنده الذين أسكرتهم نشوة النصر في معركتين في أقل من عام .

امتلك القعيطي العقارات في حضرموت الداخل ، وهناك احتمال كبير في أن يقوم الكثيريون بشن هجوم انتقامي عليها ، ولذا أصبح من الضرورة التحرك السريع من قبل القعيطي قبل أن يتمكن آل كثير من التقاط أنفاسهم واستكمال استعداداتهم . كما ان الانتصار الكبير الذي أحرزه القعيطي باستيلائه على الشحر أهم موانىء حضرموت ، اعتبره الجمعدار عوض بن عمر خطوة كبيرة على طريق تحقيق الأمل الكبير في انشاء دولته الواسعة في حضرموت ، وعلى هذا فان قيام الحملة المشتركة الى سيئون وتريم هي تنفيذ للسياسة التوسعية التي انتهجها القعيطي والتي استهدف من ورائها تحقيق الحلم الذي راوده في حيدر أباد وراود افراد أسرته في القطن وشبام .

تردد صلاح بن محمد في الاشتراك بالحملة بعد أن اطمأنت نفسه بطرد آل كثير من الشحر ، ولم يعد يخشى التهديد الخارجي لامارته ، وأدرك بأن احتلال سيئون وتريم يتطلب منه قوة عسكرية للمرابطة في المنطقة التي سينالها بموجب الاتفاقية وهذا ما لا طاقة له به[٦٨]

ان قوة آل كثير يجب الا يستهان بها أو التقليل من شأنها ، فان المتحالفين سيجدان نفسيهما وجها لوجه مع الوحدة الشنفرية بكل صلابتها واستماتها دفاعا عن الذمار ومحو العار . ان آل كثير سيقاتلون هذه المرة قتال المستميت دفاعا عن زوجاتهموأمهاتهم وبناتهم وصغارهم ، وسوف تقاتل في صفوفهم والى جانبهم الأرض التي عرفوا طبيعتها ومسالكها أكثر من معرفة الجيش اليافعي المشترك لها . ان انتصار الحليفان في الشحر يرجع الى امكانياتهما وباعتبار أن الشحر

كانت خاضعة لآل البريك اليافعيين ، ولم يكن يوجد في الشحر من آل كثير سوى المقاتلين ، والمسافة بعيدة بينهم وبين قاعدة انطلاقهم في سيئون وتريم ، بينما آل كثير الآن هم السكان الأصليون في سيئون وتريم وليسوا بالدخلاء المحتلين الذين يسهل تشريدهم وطردهم الى خارج حدود سيئون او تريم كما حدث لهم في الشحر .

أدرك الكسادي أيضا ، بأنه أصبح مكبلا بدين كبير للقعيطي* بسبب احتلال الشحر فقط ورغم أن الاتفاقية حددت المبلغ بمائة وخمسون الفا الا ان تكاليف الاستيلاء فاقت هذا الرقم ، وفي الاتفاقية الثانية حددت التكاليف بمائة وعشرون ألفا تدفع مناصفة مع احتمال كبير في أن تتخطى التكاليف هذه التقديرات . وبذلك يصبح الكسادي مغرق الى أذنيه في الديون[٦٩] .

أخذ الكسادي يتساءل عن الفوائد التي سيجنيها من وراء الاشتراك في هذه الحملة، وأخذ أيضا يزن الأمور بميزان الربح والخسارة. فاتضح له أنه الخاسر أخيراً. ولهذا نرى الكسادي يوجه عدة رسائل الى القعيطي بالشجر محاولا اقناعه بتأجيل الحملة، ربما لشعور الكسادى بأنه سيكون الخاسر الأول والأخير من جراء تلك الحملة وربما لخشيته من تفرق قواته ما بين المكلا وبروم ودوعن والحملة المشتركة مما يطمع القعيطي فيه وفي ممتلكاته، فيسهل على الجمعدار القضاء على الكسادي والتهام امارته كما التهم من قبل امارة البريكي في الشحر وشرمه برغم أنه البريكيين قد اشتركوا في القتال من أجل استرداد الشحر من آل كثير. وحاول في رسائله افهام القعيطي بأن هجومهما المستعجل على الوادي سيكون معامرة خاسرة..

قام النقيب صلاح بن محمد بزيارة الشحر في الأسبوع الأول من رجب سنة ١٢٨٥ هـ وتحدث الى الجمعدارعوض بكل هواجسه وقلقه، مؤكداً على ما جاء في رسائله اليه، وقدم الكسادي عدة مقترحات منها، ارجاء فكرة الحملة الى أن تعطى ما تستحقه من دراسة، وان يعمل القعيطي على تثبيت أقدامه في الشحر، وأن يسعى الجمعدار الى ضم قبيلة الحموم الى جانبه حتى لا تكون شوكة في جنب

---

* بلغ هذا الدين مائة الف ريال وذلك حسب تقدير السجلات القعيطية ، ولم يقم القعيطي بابراز تلك السجلات اثناء اثارة قضية الديون .

القعيطي. كما اقترح بديلا عن الحملة شن حرب استنزاف ضد الكثيري ومشاغلته في مناطق معينة حساسة في الداخل من أجل الاجهاض عليهم تدريجيا. كما اقترح النقيب صلاح بن محمد العمل على تفتيت جبهة آل كثير بعزل آل جابر عن الحلف الشنفري وباشغال آل كثير بحروب قبلية وذلك بتأليب آل تميم والمناهيل ضدهم.

تركزت اعتراضات النقيب على التعجيل بتوجيه حملة الداخل بسبب عدم توطيد القعيطي لعلاقاته مع قبائل الحموم خاصة وأن جزءا من الحملة مضطر الى المرور في منطقتهم، ولأن الخلافات الناشبة بين الفرعين اليافعين الموسطة والظبى لم تحسم بعد ووجودها لا شك سيكون له آثاره في العمليات العسكرية، علاوة على ذلك فان القوة الكثيرية ما زالت تتمتع بروحها العالية والترابط قوي جدا في الصف الكثيري وان آل كثير سيقاتلون في منطقتهم دفاعاً عن منازلهم وأسرهم باستماتة كبيرة(١٠).

تحطمت كافة المقترحات والاعتراضات التي قدمها النقيب صلاح بن محمد، أمام صلابة موقف الجمعدار عوض بن عمر. ان نشوة النصر قد أخذت بالقعيطي كل مأخذ، وان طموحه في ارساء دولة قوية واسعة لا يمكن أن يقف أمامه عائق. كان الجمعدار عوض بن عمر قوي الساعد ماض العزيمة فلن تزحزحه عن أهدافه مقترحات الكسادي ولن تبدّل من نفسيته التواقة الى ارساء دولة كبيرة فتية بتحطيم الدولة الكثيرية المعادية. وعقد الجمعدار عوض العزم على المضي قدماً في تنفيذ خطته مهما كانت العقبات ومهما غلت التضحيات حتى وان تطلّب ذلك أن يعمل بمفرده. أما تردد النقيب وتخوفه من عواقب الحملة فقد أرجعه الجمعدار الى كبر سنه*.

تحدث الكسادي أولاً، في اللقاء الذي تم في الشحر، ثم بدأ القعيطي في الحديث ومسحة من الغضب تعلو قسمات وجهه، ربما ليشعر محدثه بعدم رضائه وتبرمه أو بجدية ما يقول ومن ثم يخضعه تحت تأثير كلامه. واستطاع الجمعدار فعلاً اقناع زميله الكسادي موضحا له، بأن نكوصهما يعد بمثابة هزيمة مادية ومعنوية لهما، وأن ذلك النكوص والتردد سيشجعان الكثيري على غزو الشحر والمكلا من جديد، وأن ما يجري هو صراع بين خصمين، الجبهة اليافعية والجبهة

---

* كان عمر النقيب صلاح حينئذ ثمان وخمسين عاما .

الكثيرية، والذي يربح المعركة هو البادىء بالهجوم، وأن يافع لن يربحوا أية حرب اذا التزموا جانب الدفاع، وأوضح الجمعدار للنقيب بأن في حضرموت الداخل، مهددون بالفناء، وأنه لا يجب ترك زمام المبادرة والمبادأة في يد آل كثير، وألا يتركوا لهم حرية اختيار الزمان والمكان الملائمين للقتال لتقرير المصير.

أمام حديث الجمعدار واصراره، لم يكن أمام الكسادي الا الأذعان والموافقة لمشيئة الأقوى والأشد عزما وتصميما. ان الكسادي مكبل بدين مقداره مائة الف ريال، كما ان الحوار يدور على أرض الشحر فلم يكن أمامه الا الرضوخ والموافقة على توجيه حملة الداخل والاشتراك فيها تنفيذا لاتفاقية سنة ١٨٦٧.

قد نتساءل هل كانت موافقة النقيب صلاح على الاشتراك في الحملة تأثراً منه بحديث الجمعدار عوض بن عمر وآرائه؟ أم بسبب أصرار القعيطي على توجيه الحملة حتى وان تم ذلك بمفرده. وهل شعر النقيب بأن عدم اشتراكه سوف يجعله في موقف معاد للقعيطي مما يقود الى عواقب قد تكون سيئة؟ وهل كان النقيب يخشى في حالة انتصار القعيطي أو انكساره ضياع ممتلكاته في دوعن؟ وهل وافق النقيب على الاشتراك في الحملة من أجل توسيع رقعة امارته؟ انها مجرد تساؤلات نطرحها في ظل هذا التردد من قبل النقيب صلاح بن محمد الكسادي والذي وضح أخيراً وأعلن موافقته تجنباً لعواقب عدم اشتراكه.

على أية حال تقرر غزو سيئون وتريم، بارسال حملتين في وقت واحد، احداهما هدفها سيئون، والأخرى هدفها تريم. وتقرر أن تكون الحملة الكبرى بقيادة صلاح بن محمد، على أن تنطلق من الشحر الى شبام، واتفق ان يرافق هذه الحملة الجمعدار عوض ليكون على مقربة من مسرح الأحداث*. أما الحملة الثانية فتقرر أن تسلك طريق عقبة العرشة.

لأهمية حملة الداخل هذه ، حشد الجمعدار عوض لها كل الامكانيات من جند وأسلحة وتموين فبلغ عدد الحملة ثلاثة الاف جندي. واشترك النقيب صلاح بخمسمائة جندي من اتباعه(١١).

---

* صمتت المصادر والمراجع عن دور كل من الجمعدار عوض والنقيب صلاح كقائدين لحملة حضرموت الداخل .

تكونت الحملة من المقاتلين الذين اشتركوا في معركتي المكلا والشحر ومن شبان آخرين لم يتم تدريبهم بعد دفعهم الحماس ونشوة الانتصار الى المشاركة في الحملة، كما اشترك فيها أعداد من المجندين الرويلة الأفغان وبعض مجندي القبائل من مقاطعات حضرموت الغربية ومن آل تميم وقبائل نهد وغيرها من القبائل. كما حشد القعيطيون في القطن وشبام قوة منهم في منطقة العقاد بقيادة محمد بن عمر القعيطي الأخ الأكبر للجمعدار عوض، وذلك للمشاركة في الحملة الكبرى المكلفة باحتلال سيئون وتزودت الحملة بالمدافع والأسلحة الخفيفة وبكل ما تحتاجه من مؤن وذخيرة(١٢).

سبق خروج الحملة من الشحر، حملة دعائية منظمة بهدف التأثير على معنويات آل كثير وبث الرعب في صفوف مقاتليهم. ومن تلك الدعاية التي أشاعها القعيطيون وعملاؤهم أن المدافع التي جهزت بها الحملة اليافعية يجهض دويها الحوامل وتدمر البيوت*.

انطلقت القوات اليافعية من سحيل شبام، متجهة صوب سيئون وذلك في الأسبوع الثاني من شهر شعبان سنة ١٢٨٥ هـ ديسمبر سنة ١٨٦٨ م وبدأت فرقة من الحملة من الموسطة وآل تميم ونهد وغيرها من القبائل هجومها على الحصون الغربية لدفاعات سيئون**، واخترقت فرقة أخرى من الظبي المسيلة، كما هاجمت فرقة ثالثة من الهنود ومماليك القعيطي ومن أخلاط القبائل بحيرة وهدّامه حيث تم احتلالها بعد مقاومة بسيطة من حامية هدّامة. وكانت مهمة هذه الفرقة الأخيرة هو تأمين المواصلات لمهاجمي سيئون والمحافظة على خط الرجعة سليما وآمنا.

تمكنت القوات المتجهة صوب سيئون من الوصول الى تريس الا أن القوة الكثيرية الرئيسية استماتت في الدفاع والتصدي للهجوم انطلاقاً من أنهم يخوضون معركة مصيرية، وقد تخاذل الموسطة لاعتقادهم أن احتلال سيئون لن يفيدهم بشيء بقدر ما يفيد آل الظبي الذين سيصبحون حكاما للمدينة، ولهذا

* قوبلت هذه الدعاية بعكس ما كان ينشده القعيطي من وراء اطلاقه ، فقد ساهمت في استماتة آل كثير في الدفاع والمقاومة .

** وتشمل حصون دار الهاجري ، المحايل وقسبل .

*** يذكر بامطرف في كتابه في سبيل الحكم ص٦٧ انها وصلت قرية السوم بين سيئون وتريس .

انسحبوا من مراكزهم الأمامية، مما أعطى الفرصة لقوات آل كثير لضرب مهاجمي سيئون من الخلف. وبانسحاب الموسطة انقطع خط الرجعة على مماليك القعيطي والروبلة من الفرقة الثانية ومن معهم من جند فلاذوا بالفرار بعد أن خسروا معركة نشبت في هدّامه(١٣).

أما عن الحملة الثانيـة والتي كانت وجهتهـا تريم، فقـد تكونت من ألف وخمسمائة مقاتل نصفهم من يـافع والنصف الآخـر من مماليـك القعيطي ومن الرويلة الأفغانيين، وكانت الحملة تحت قيادة المقـدم علي بن صـالح الجهوري، فطمعت فيها قبائل الحموم للاستيلاء على مؤنها وعتادها، ولمساعدة آل كثير. وتمكن الحموم من مهاجمة الحملة مباغتة في مكان يعرف باسم الغـلاغيل*، وألحقـوا الهزيمة بها، واضطر رجـال الحملة الى الفرار تـاركين حمـولة الحملة من عتاد وذخيرة. وبهذه الهزيمة، لم تشترك الحملة الثانية عملياً في حملة الداخل، وبالتالي فقد حرم المعسكر اليافعي من قوة مكونة من ألف وخمسمائة كان بامكانها أن تؤدي دوراً في المعارك.

لم يلعب النقيب أي دور ايجابي وواضح في هذه الحملة، فقد كان يتوجس شرا من مطامع القعيطي التي لا تقف عند حد، وربما قاده هذا التوجس الى التفكير بان انتصار القعيطي في حملة الداخل سيشكل خطرا على المصالح الكسادية، فكان قلقا من أن تهاجم المكلا وهو على رأس جنوده في حضرموت الداخل. ولذلك فما أن منيت القوات اليافعية بالهزيمة حتى عاد النقيب مسرعاً الى المكلا مثقل بالهموم والمشاكل التي ترتبت على اشتراكه في تلك الحملة الفاشلة.

اخذ النقيب صلاح يعلن عن تبرمه وسخطه ويتهم الجمعدار عوض بالتهور وبمسؤوليته عن الفشل، ولا شك ان ذلك الاتهام قد وصل الى مسامع الجمعدار فازداد بغضا وحقداً عليه. على أية حال، عاد النقيب من حملة الداخل مثقل بدين بلغ مقداره ١٦٠ الف ريال وعاد بعد أن خسر جزءا من قواته وعتاده، مما أطمع القبائل المجاورة لامارته في تعكير أمنها، كما أن هذا الضعف الذي أصاب قواته ادى الى اشتداد المقاومة في وادي دوعن ضد الوجود الكسادي.

---

* تعرف هذه المعركة ايضا باسم الفييضات .

ساهمت عدة عـوامل في فشـل حملة الداخل وهـزيمة المعسكـر القعيطي الكسادي. حقا لقد أحرز هذا المعسكر انتصارات واسعة على آل كثير في المعارك التي دارت في حضرموت الساحل وذلك لتوفر عوامل الانتصار لدى هذا المعسكر في تلك المعارك وعدم توفرها في حملة الداخل، كما أن ظروف المعسكر الكثيري آنذاك لعبت دوراً في تحقيق الانتصار اليافعي. فكان من الصعوبة بمكان على آل كثير نقل الأمدادات والنجدات من تريم وسيئون الى الشحر لصعوبـة المواصـلات وبعد المسافة، كما أن الكثيريين كانوا يقاتلون على أرض الشحر الحديثة العهـد بآل عبدالله وحكمهم. ولم يألف سكان الشحر بعد، الوجود الكثيري، بينما لم نجد هذه العوامل في الجانب الكثيري عندما هاجمتهم القوات اليافعية في حملة الداخل. فقد هب المعسكر الكثيري مدافعا ومعه كل افراد القبيلة عن العرض والأرض والبقاء في قتال حياة أو موت. وقد ارتكب المعسكر اليافعي خطأ او خطته العسكرية عندما قسم قواته الى قسمين فانه بهذا التقسيم فتّت قوته وأضعف من وحدة قيادتها وتماسكها، مما سهل على آل كثير مواجهتها والتصدي لها.

ان من الملاحظ على القعيطيين أنهم في سياسة بنائهم لدولتهم أتبعوا اسلوب السيطرة على مدينة تلو المدينة وليس السيطرة عليها مرة واحدة، كان هذا نهجهم عندما اشتروا الحوطة (الريضة) قرب القطن، وعندما استولوا على شبام وكذلك سيـطرتهم على الشحـر، الا أنهم في هذه الحملة غيـروا هذا الأسلوب وأرادوا الاستيلاء على تريم وسيئون في وقت واحـد، مما تـطلب قوة أكبـر مما يمتلكهـا القعيطي وحليفة المتراخي الكسادي.

كان الأستعجال هو طابع التجهيز العسكري اليافعي لحملة الداخل وكأن الجمعـدار عوض في سبـاق مع الوقت، فلم يعـط الوقت الكافي لدراسـة الخطط العسكرية دراسة شاملة فكان الارتجال والتخبط والفشل. كما أن الخلاف الذي دب في صفوف القوات اليافعية بين الموسطة وبين الظبي كان له أثره في اضعاف الجبهة اليافعية. فقد بدأت هذه الخلافات والمنافسات التقليدية بين الظبي ويافع الموسطة تطفو على السطح من جديد بعد أن تمت السيطرة على شبام والشحـر وتوزيع المناصب والمسئوليات وتقريـر العطاءات الشهـرية فيهمـا، ويلاحـظ ان القعيطي ينتمي الى يافع الموسطة في حين ينتمي النقيب الى يافع بني قاصد، فلولا

هذا الخلاف لتمكنت القوات الزاحفة من سحيل شبام صوب سيئون من الاستيلاء عليها، فقد وصلت طلائع هذه القوات قبيل نشوء الخلاف الى سوم بن همام*.

أحضر الجمعدار عوض الرويلة الأفغان من حيدر أباد ليساعدوه في تأسيس وبناء الدولة القعيطية، وقد اعتمد عليهم الجمعدار في تحقيق طموحاته باشراكهم في حملة الداخل، الا أنهم أظهروا في هذه الحملة سوء تنظيم، وعدم انضباط فلم ينفذوا الأوامر العسكرية الصادرة اليهم بحذافيرها، وقامت المشاجرات بين أفراد القوة الرويلية وهم سكارى، ولم يستخدموا جيداً سلاح المدفعية الذي لم يحدث ذلك التأثير النفساني الذي عول عليه الجمعدار كأحد المقدمات الرئيسية للانتصار في المعركة. ويبدو أن الرويلة قد شعروا بأنهم يخوضون حرباً لاناقة لهم فيها ولا جمل وأنهم يقاتلون في بيئة تختلف عن بيئتهم، من ثم لم يظهروا شيئا من الجدية والاهتمام والحماس ابان المعركة، فساهم ذلك ولو بصورة جزئية في فشل حملة الداخل.

ذكرنا أن عدداً من الشباب الغير مدربين والحديثي العهد بالجندية وأمور القتال التحقوا بالقوات اليافعية المشتركة في حملة الداخل واقعين تحت نشوة الانتصار القعيطي على القوة الكثيرية في الشحر، وقد فرّ هؤلاء الشباب ومن مواقع هامة وقت اشتداد المعارك مما فت في عضد المقاتلين اليافعين وخلق جواً من الهزيمة بين صفوفهم.

وأخيرا فقد أسهم في النصر الكثيري واندحار المهاجمين اليافعين، ذلك التوافد من كل حدب وصوب لفصائل المقاومة الكثيرية، يدفعهم الولاء والواجب الأخوي والشعور المشترك بالخطر الواحد الداهم الميت، فوقف آل باجري، وال جابر، والعوامر وآل كثير متراصين في كتلة واحدة في وجه التحدي والهجوم اليافعي[٢٧٤].

لن نجافي الحقيقة اذا قلنا أن هزيمة الحملة اليافعية اوائل عام ١٨٦٩، وفشلها في تحقيق أهدافها بالسيطرة على سيئون وتريم قد وضعت حدا ولو مؤقتاً لأطماع القعيطي المقبلة لاخضاع هاتين المنطقتين لنفوذه، لقد أدت تلك الهزيمة الى

---

* السوم عبارة عن محطة صغيرة على بعد ميل ونصف تقريبا الى الغرب من سيئون .

توجهه وجهة أخرى نحو ممتلكات حليفة الكسادي ليجعل من الساحل خالصاً له لا ينازعه فيه أحد.

ولا ندري ان كان هذا التوجه الجديد قد تبادر الى ذهن الجمعدار عوض عند زيارته للمكلا بعد سيطرته على الشحر، أو تبادر الى ذهنه عندما أصر على اشتراك الكسادي في حملة الداخل لاستنـزاف قوة الكسـادي تمهيداً لايقـاع الكسادي الضعيف في شباكه ومن ثم الاجهاض عليه، أم أن هذا التفكير قد أوجدته تطورات الأحداث في حضرموت؟.

على أية حال فقد شكلت هزيمة القعيطي في حملة الداخل نقطة هامة في تاريخ حضرموت، فنتيجة لهذا الفشل ظلت حضرموت مجزأة ومقسمـة الى دولتين أو سلطتـين متصارعتـين هما الدولة القعيـطيـة والدولة الكثيـريـة، وستقـود تلك الصراعات الطائفية والتمايز الطبقي وهذه التجزئة السياسية الى اعاقة عمليات الاستغلال الأمثل لموارد حضرموت الاقتصاديـة ومن ثم تشكيل العقبـات أمام امكانية قيام مجتمع متطور في حضرموت.

أصيب الجمعدار عوض بن عمر أثر الهزيمة بالتهاب حاد في مفاصله ألزمه الفراش شهراً كاملاً، وبعد أن تماثل للشفاء رأى أنه من الضرورة ومن نواحي عدة سفره الى حيدر أباد وذلك للاستعداد لانطلاقة وجولة جديدة[٢٧٥]. ولهذا غادر الجمعدار ميناء الشحر في شهر شوال ١٢٨٥ هـ فبراير ١٨٦٩ متوجها الى حيد أباد تاركاً مقاليد الأمور في الشحر لأخيه عبد الله بن عمر.

هوامش الفصل الثاني

١ Ingrams, Harold: Arabia and the Isles, P.29.

٢ - سعيد عوض باوزير: صفحات من التاريخ الحضري، ص ١٩٣.

٣ - سالم بن محمد بن سالم بن حميد. العدة المعيدة الجامعة لتواريخ قديمة وحديثة، ص ١٢٧.

٤ - سعيد عوض باوزير: المصدر السابق، ص ١٩٣ - ١٩٤.

٥ - سالم بن محمد بن سالم بن حميد: المصدر السابق، ص ١٢٨.

٦ - محمد عبد القادر بامطرف: المعلم عبد الحق. ص ١٤٧.

٧ - محمد عبد القادر بامطرف: المعلم عبد الحق. ص ١٤٧

٧ - محمد عبد القادر بامطرف: نفس المصدر، ص ١٤٧ - ١٤٨.

٨ - محمد بن علي بن سعيد باحفان، جواهر تاريخ الاحقاف، ص ٢٢٩.

٩ - سالم بن محمد بن سالم بن حميد. المصدر السابق، ص ١٢٩.

١٠ - Ingrams, Harold: opcit , P.29.

١١- سالم بن محمد بن سالم بن حميد المصدر السابق، ص ١١٩.

١٢- عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف، أدام القوت في معجم بلدان حضرموت. مخطوط.

١٣- صلاح البكري: في جنوب الجزيرة العربية، ص ١٤٢.

١٤- سالم بن محمد بن سالم بن حميد: المصدر السابق، ص ١٢١.

١٥- سعيد عوض باوزير: المصدر السابق، ص ٢١٦ - ٢١٧.

١٦- Hunter, F.M.: The Arab Tribes in the Vicinity of Aden in Arabia, P. 125.

١٧- Sir, R. Temple: Report on the Adrinnistration of the Covernment of H.H. The Nizam in the Deccon, P.26

١٨- صلاح البكري: المصدر السابق، ص ١٤٥.

١٩- سالم بن محمد بن سالم بن حميد: المصدر السابق، ص ١٥٣.

١٠- سالم بن محمد بن سالم بن حميد: نفس المصدر، ص ١٥٤.

٢١- صلاح البكري: المصدر السابق، ص١٤٩ .

٢٢- محمد بن هاشم: تاريخ الدولة الكثيرية، الجزء الأول، ص ١٦٩.

٢٣- سالم بن محمد بن سالم بن حميد: المصدر السابق ص١٥٢ .

٢٤- محمد بن هاشم: المصدر السابق، ص ١٧٢.

٢٥- Shiraj Ali: Hyderabad llrider Sala Jung. P.15.

٢٦- سالم بن محمد بن سالم بن حميد: المصدر السابق، ص ١٥٠.

٢٧- محمد عبد القادر بامطرف: المصدر السابق، ص ١٥١.

٢٨- عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف: بضائع التابوت في تاريخ حضرموت، مخطوط.

٢٩- محمد بن هاشم: المصدر السابق، ص ١٨٢.

٣٠- باعباد: مجهول العنوان، مكتبة الشعب بالمكلا، حضرموت.

٣١- عبد الرحمن بن عبد الله السقاف: المصدر السابق.

٣٢- صلاح البكري: تاريخ حضرموت السياسي، الجزء الأول ص ١٣٣.

٣٣- سعيد عوض باوزير: لمحات في تاريخ الجزيرة العربية. ص ٢٩٣.

٣٤ـ سعيد عوض باوزير صفحات من التاريخ الحضري، ص ١٨٦.
٣٥ـ مجهول المؤلف والعنوان: المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار.
٣٦ـ Marston, Thomas. E.: Britain's Imperial Role in the Redsea area, P. 152.
٣٧ـ سالم بن محمد بن سالم بن حميد: المصدر السابق ص ١٥٥ ـ ١٥٦.
٣٨ـ سالم بن محمد بن سالم بن حميد: نفس المصدر ص ١٥٦.
٣٩ـ مجهول المؤلف والعنوان؛ المصدر السابق.
٤٠ـ مجهول المؤلف والعنوان: نفس المصدر.
٤١ـ سعيد عوض باوزير: لمحات في تاريخ الجزيرة العربية، ص ١٨٧.
٤٢ـ مجهول المؤلف والعنوان: المصدر السابق.
٤٣ـ صلاح البكري: في جنوب الجزيرة العربية، ص ١٦٢.
٤٤ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف: ادام القوت في معجم بلدان حضرموت، مخطوط.
٤٥ـ صلاح البكري: المصدر السابق، ص ١٧٧.
٤٦ـ Gavin, R.J.: Aden Under the British Rule, P. 162.
٤٧ـ مجهول المؤلف والعنوان: المصدر السابق.
وانظر، Gavin, R.J: Op. cit, p.162.
٤٨ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف؛ المصدر السابق مخطوط.
٤٩ـ أنظر نص المعاهدة في الملاحق، ملحق رقم (١).
٥٠ـ محمد عبد القادر بامطرف: في سبيل الحكم؛ ص ٢٣.
٥١ـ محمد عبد القادر بامطرف: نفس المصدر، ص٢٧.

٥٤ـ محمد عبد القادر بامطرف: المصدر السابق، ص ٣٩.
٥٥ـ Gavin, R.J: Op.Cit, P.163.
٥٦ـ I.O.L. 69: 365 (21 March 1881), From Political Resident of Aden to Cravt, of India.
وأنظر: صلاح البكري: المصدر السابق، ص ١٨٠
I.O. Mss, Eur. F. 78/ 38. Major rnore to sir. Wood (6 january 1854).
٥٨ـ I.O. Mss, Eur. F. 78/38. Ibid.
٥٩ـ سعيد عوض باوزير: صفحات في التاريخ الحضرمي ص ٢٢٨.
٦٠ـ وثائق آل الشيخ أبي بكر بن سالم، مولى عينات.
٦١ـ وثائق محمد بن محسن بن غالب بن محسن الكثيري
٦٢ـ وثائق آل الشيخ أبي بكر بن سالم. المصدر السابق.
٦٣ـ وثائق آل الشيخ ابي بكر بن سالم، المصدر السابق. وانظر وثائق آل الحضرمي.
٦٤ـ محمد عبد القادر بامطرف: المصدر السابق، ص ٥٣.
٦٥ـ محمد عبد القادر بامطرف: نفس المصدر، ص ٥٤.
٦٦ـ سعيد عوض باوزير: المصدر السابق، ص ٢٢٩.
٦٧ـ محمد عبد القادر بامطرف: المصدر السابق، ص ١٦٤ـ١٦٧.
٦٨ـ محمد عبد القادر بامطرف: المعلم عبد الحق، ص ٦١.
٦٩ـ وثائق ال الشيخ أبي بكر بن سالم: المصدر السابق.

٦٧ـ محمد عبد القادر بامطرف: في سبيل الحكم، ص ٦١.
٧١ـ محمد عبد القادر بامطرف. المعلم عبد الحق، ص ١٦٣.
٧٢ـ سعيد عوض باوزير: المصدر السابق، ص ٢٣٠.
٧٣ـ محمد عبد القادر بامطرف: في سبيل الحكم، ص ٦٦.
٧٤ـ سعيد عوض باوزير: المصدر السابق، ص ٢٣١.
٧٥ـ محمد عبد القادر بامطرف: المعلم عبد الحق، ص ١٧٠.
٧٦ـ محمد عبد القادر بامطرف: في سبيل الحكم، ص ٧٤.

الفصل الثالث

- المطامع الاستعمارية البريطانية في جنوب اليمن واحتلال عدن.
- السياسة الاستعمارية البريطانية في جنوب اليمن.
- الصراع القبلي في حضرموت والاهتمامات البريطانية والتركية.
- الخلاف الكسادي القعيطي.
- التحالف الكسادي الكثيري العولقي في وجه الأطماع القعيطية.

١ ـ المطامع الاستعمارية البريطانية في جنوب اليمن واحتلال عدن

ارتبـط امتداد النفـوذ الاستعماري البـريطاني الى حضـرموت بمسـألة الصراع القبلي والاقتتال الطائفي والذي شكل ظاهرة بارزة في التاريخ الحديث للمنطقة، كما ارتبط امتداد هذا النفوذ الاستعماري أيضـا، بمسألة التـطور الاقتصادي الذي حدث في اوروبا منذ اواخر القرن الخامس عشر، وقد عكس ذلك التطور الاقتصادي نفسه على مجـريات الاحـداث في مناطق عـديدة من افريقيا وآسيا من خلال التغلغل الاقتصادي والزحف الاستعماري الاوروبي الذي اتخذ اشكالاً متعددة في الشرق العربي وغيره من مناطق آسيا وافريقيا. ويمكن حصر الأشكال التي اخذها الزحف والتغلغل الاستعماري الاوروبي في الشرق العربي، في الاحتكار التجاري من القرن السادس عشر وحتى اواخر القرن الثامن عشر، ثم الاستعمار الصناعي ابتداء من الثورة الصناعية من اواخر القرن الثامن عشر واواخر القرن التاسع عشر، ثم الاستعمار الرأسمالي منذ اواخر القرن التاسع عشر[١].

تمكن البرتغاليون من السيطرة على مياه المحيط الهندي منـذ ان تم لهم اكتشاف الطريق الى الهند عبـر رأس الرجاء الصـالح وذلك في عام ١٤٩٢، واخذوا في تعزيز احتكارهم لتجارة الشرق بواسطة سيطرتهم على العديد من الجـزر المحصنة والواقعـة على امتـداد شواطيء افـريقيا وآسيـا. ومـع ان البرتغاليين شنوا الكثير من الهجمات على المدن السـاحلية لجنـوب الجزيـرة العربية الا انهم لم ينجحوا في النزول الى الساحل والبقاء فيه، بفضل المقاومة الباسلة للقوى المحلية، وتصدي دولة المماليك للهجمات البرتغالية، ومن بعدهم تصدي الاتراك العثمانيون الذين ورثوا عن المماليك عبء الدفاع عن مداخل البحر والشواطيء الجنوبية لجزيرة العرب[٢].

دخلت دول اوروبية اخرى ميدان المنافسـة للبرتغـال واختكارهـا تجارة الشرق مع الغرب ومن بين تلك الدول كانت انجلترا، التي قامت بتأسيس شركة

الهند الشرقية لبسط سيطرتها على تجارة الهند واستغلالها وكذا تحقيق هيمنتها الاستعمارية على تجارة الشرق بوجه عام. وظهر اهتمام بريطانيا في البحر الاحمر والشواطيء الجنوبية لجزيرة العرب منذ مطلع القرن السابع عشر وذلك عندما منحت الملكة اليزابيث الاولى في سنة ١٦٠٠ م امتيازاً لشركة الهند الشرقية البريطانية تحت اسم شركة حكام وتجار لندن للعمليات التجارية في الهند والاقطار المجاورة التي بدأت في السعي من اجل اقامة العلاقات التجارية مع الجزيرة العربية وشواطئها الجنوبية والشرقية بصفة خاصة. وخاضت السلطات الاستعمارية البريطانية الصراعات الاستعمارية التنافسية مع البرتغاليين والهولنديين.

كانت التجارة واحتكارها، الشغل الشاغل والذي له الأولوية بالنسبة لاهتمامات الشركة خاصة خلال المائة والخمسون عاما الاولى من انشائها. غير ان فعاليات الشركة لم تقتصر على احتكار التجارة بل تجاوزتها الى العمل في المجالات السياسية والعسكرية بحجة حماية وتوسيع التجارة[٣].

عملت شركة الهند الشرقية البريطانية على تأمين الطريق التجاري الموصل بين اوروبا والهند، وبذلت الجهود المضنية لحماية التجارة البريطانية في منطقة بحر العرب والمحيط الهندي. وجاء هذا الاهتمام بالمنطقة المذكورة باعتبارها جزءاً من عملية المنافسة التجارية الاوروبية وذلك مع بداية القرن السابع عشر نظراً لما كانت تشكله اعمال القرصنة في الخليج العربي والمحيط الهندي من عقبات ومخاطر في وجه المصالح التجارية البريطانية، فبذلت الشركة المحاولات المتكررة لمحاربة هذه الاعمال.

---

* يعتبر تاريخ المصالح البريطانية في الهند من الفترة بين ١٦٠٠و ١٨٥٧ هو في نفس الوقت تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية . وقد تولت مديرية بومبي مهمة رعاية مصالح الشركة بل ومصالح الامبراطورية البريطانية في اجزاء مهمةمن العالم تقع الى الغرب من شبه القارة الهندية مثل منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية وغيرها . وقد استمرت بومبي في رعاية الشؤون الخارجية للمصالح البريطانية من هذه الاماكن الانفة الذكر حتى بعد انتهاء دور شركة الهند الشرقية وتولي حكومة لندن الاشراف الكامل على شئون الهند وذلك ابتداء من عام ١٨٥٧م . وقد استمرت بومبي ولسنين عديدة تشارك حكومة الهند المركزية في ادارة الشئون الخارجية الا ان دورها بدأ يتناقص وما ان حل القرن العشرون حتى انتقلت ادارة تلك الشئون برمتها الى كومة الهند المركزية .

اتبعت شركة الهند الشرقية سياسة معينة للحفاظ على المصالح الاستعمارية البريطانية تقوم على اساس محاربة القرصنة وتأمين المـواصلات في المنـطقة الواقعة غربي المحيط الهندي، والحيلولة بكل السبل والوسائل دون خضوع منطقة الخليج وجنوب الجزيرة العربية لأية قوة اوروبية او غير اوروبية منافسة لبريطانيا. وغدت انجلترا قوة بحرية كبرى بسبب هيمنتها التجارية، ودعمت مركزها التجاري الاحتكاري في الهند باقامة مستعمرة وقـاعدة حـربية بهـا، فأخذت التجارة تتطور بصورة سريعة وهائلة، وبدأت الثروات الضخمة تصل الى الموانيء والمدن البريطانية لتنمو بذلك الرساميل، وبذلك ازداد الاهتمـام البريطاني بالمراكز والمناطق الواقعة على طول الطريق التجـاري الذي يربـط بريطانيا بالهند(٤).

أدت الثورة البرجوازية الفرنسية في عام ١٧٨٩ الى تنشيط جديد لحركة التوسع الاستعماري الاوروبي في منطقة الشرق العربي عمومـا والسواحـل الجنـوبية والشـرقية للجـزيرة العـربية بصفـة خاصـة، والى نمو الحـروب الاستعمارية بين كبريات الدول الاستعمارية التنافسية: وتمثل ذلك بقيام الحملة الفرنسية الشهيرة سنة ١٧٩٨ م باحتلال مصر، فما كان من بريطانيا الا ان زادت من تمسكها في تطبيق سياستها القائمة على المحافظة على سـلامة أهم طريق حيوي في مواصلاتها مع مستعمراتها في الشرق فبدأت بالسيطرة على المواقع والمحطات والمراكز الرئيسية الواقعة على طول هذا الطريق. لقد أدركت السلطات الاستعمارية البريطانية خطورة التواجد الفرنسي في الشرق العربي على مصالحها في البحر الاحمر ومن ثم الشواطيء الجنوبية لشبـه الجزيـرة العربية ومنطقة الخليج العربي. ومنذ ذلك الحين وطوال القرن التاسع عشر، أصبح محور السياسة البريطانية يتركز في العمل على السيطرة عـلى المراكـز الاستراتيجية في طرق المواصلات الى الهند وبشكل خاص طريق البحر الاحمر اقصر هذه الطرق وأوفرها وأسهلها(٥).

تدخلت القوات البريطانية ووقفت الى جانب الدولة العثمانية لانهاء الحملة الفرنسية وانهاء المنافسة الاستعمارية الفرنسية، ولم يكن هذا التدخل المسلح البريطاني في شئون مصر بدافع الرغبة في تقوية النفوذ التركي وزيادة السيطرة

التركية على المناطق العربية الخاضعة لها، كما لم يكن هذا التدخل من موقع حرص الاستعمار البريطاني على مساعدة العرب في مصر والشام لتمكينهم من مواجهة الغزوة الاستعمارية الفرنسيـة لبلادهم، وانمـا كان هـدف التدخـل البريطاني المسلح الحقيقي هو تعزيز المواقع البريطانية والحفاظ على المصالح الاستعمارية البريطانية وحمايتها، والحيلولة دون وجود منافس لها في المنطقة، ومنع فرنسا من تعزيز مواقعها في شرقي البحر الابيض المتوسط ومنطقة البحر الاحمر(٦).

ان مجيء الحملة الفرنسية وما طرأ على وضع الشرق الأوسط من تطورات بسببها جعل بريطانيا تتخذ خطوات تتناسب والوضعية الجديدة وذلك بهدف المحافظة على مصالحها. فقامت السلطات الاستعمارية البريطانيـة باحتـلال جزيرة بريم (ميون) ذات الاهمية الاستراتيجية كونها واقعة في أضيق نقطة بيوغاز باب المندب. وقد استمر هذا الاحتلال قـائماً من مـايو ١٧٩٩ وحتى سبتمبر ١٧٩٩ حيث اضطرت القوات البريطانية الى الجلاء عنها بُسبب صعوبة المعيشة وعدم تمكن القوات البريطانية من السيطرة بصورة كاملة على مدخل البحر الاحمر الجنوبي. ونمت أيضا اهتمامات بريطانيا التجاريـة مع اليمن وجنوب الجزيرة وتطورت الى اهتمامات سياسية عسكرية(٧). وعملت الدوائر الاستعمارية البريطانية على رسم مخططها الجديد السياسي والعسكري وعهدت الى ثلاثة من ضباطها الاستعماريين بتنفيـذه وهم الأدميرال جـون بلانكنت والسير هوم بوفهام وجون موري(٨).

نجح هوم بوفهام في السادس من سبتمبر ١٨٠٢ في تـوقيع اول اتفـاقية تجارية بين انجلترا والسلطان احمـد عبد الكـريم العبدلي سلطان لحـج(٩). وبموجبها اصبح ميناء عدن مفتوحا امام السفن والبضائع الانجليزية مقابل رسوم جمركية محددة بنسبة ٢٪ وتعهد السلطان من جانبه بعدم زيادة هذه الضرائب لمدة عشر سنوات تتم الزيادة بعدها بواقع ٣٪ كما تعهد السلطان بضمان توفير الحماية الخاصة للرعاية الانجليز والسماح لهم بتأسيس وكالة تجارية في عـدن. وتضمنت الاتفاقيـة ايضا تفـاصيل اخـرى مثل السمـاح للبريطانيين ببناء مقبرة خاصة بهم وبامكانهم ركوب (الخيل والبغال والحمـير

والمواشي الاخرى دون التعرض لهم باذى) ومقابل كل هذه الامتيازات، التزم الانجليز بتوفير الحماية لرعايا السلطان ضد أي هجوم فرنسي(١٠)*.

لقد تباينت اراء المؤرخين حول اهمية هذه الاتفاقية فمنهم من يؤكد بانها كانت رائعة بالنسبة للانجليز خاصة اذا ما اخذ في الاعتبار الاطراف التي عقدتها والزمن الذي ابرمت فيه(١١). ومنهم من يعتبر الاتفاقية بانها أول تورط لبريطانيا في جنوب الجزيرة العربية(١٢). وفي رأينا ان هذه الاتفاقية تعتبر البداية الفعلية لسياسة التغلغل الاستعماري البريطاني وتدخله في جنوب الجزيرة العربية، وانها قد تمت بين طرفين غير متكافئين وانها كانت في صالح الحركة الاستعمارية البريطانية، وكان الهدف من ابرامها هو تحقيق المصالح الاقتصادية لبريطانيا من جهة، ومن جهة اخرى جس نبض أئمة صنعاء حول مدى صدق قولهم بالسيادة على جميع ارض اليمن وما اذا كانوا سيتخذون موقفاً معيناً او اجراءاً عملياً معيناً وذلك توطئة لعمل استعماري بريطاني جديد يوسعون به نفوذهم وجشعهم الاستعماريين. وقد لاذ الائمة في صنعاء بالصمت ازاء الاتفاقية فتوصلت بريطانيا الى انه بامكانها ان تزيد من تغلغلها وبسط نفوذها دون ان تلقى اي معارضة عملية.

في اواخر العشرينات واوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر، وبعد ان ظهرت البواخر التي تستخدم البخار في الملاحة البحرية، اخذت الاوساط الاستعمارية البريطانية تناقش بنشاط مسألة اقامة اتصالات بحرية منتظمة بين الهند وانجلترا. وقد اقترح حاكم بومبي ان يستخدم طريق البحر الاحمر للمواصلات الامبراطورية بدلا من طريق رأس الرجاء الصالح، لما يتمتع به الطريق الاول من امتيازات، وايد هذا الاقتراح البرجوازية الانجليزية والهندية على حد سواء واخذوا في مساندته وتبنيه(١٢).

قام مايكل باجنولد المقيم والوكيل السياسي البريطاني في المخا بزيارة عدن بهدف دراسة امكانية استخدام مينائها محطة مناسبة لتموين السفن المسافرة

---

* ويبدو ان الانجليز هم الذين قدموا الالتزام بحماية السلطان ورعاياه ، فالذي يلاحظ انه لم يكن هناك في ذلك الوقت اي تهديد فرنسي لسلطنة لحج خصوصا وان الحملة الفرنسية على مصر كانت قد انتهت بالفشل ، الا ان انجلترا هدفت من تقديم هذا الالتزام تثبيت غير شرعي لحقها الاستعماري الانفرادي في التواجد والحماية ومنع وصول أي دولة منافسة الى تلك المنطقة .

بين بومبي والسويس بالفحم وخرج باجنولد برأي خلاصته ان موقع ميناء عدن وطبيعته يؤهلانه ليصبح أصلح المحطات في طول الجزيرة وعرضها(١٣).

اجرت انجلترا مفاوضات مع السلطان العبدلي بشأن استئجار مساحة من عدن لتقيم عليها مخازن فحم لتموين سفنها البخارية المسافرة بين بومبي والسويس، وانتهت تلك المفاوضات الى تأجير السلطان للانجليز ما ارادو على جزيرة مصيرة، الا انهم وجدوا ان هناك نقصا في الايدي العاملة فضلا عن تراخي السكان في العمل لنقل الفحم(١٥). وتبين لهم ان تموين السفينة بمائة وثمانين طناً من الفحم يستغرق من الوقت ستة أيام كاملة مما يسبب لهم مشاكل مالية وزمنية، من ثم بدأ الانجليز في البحث عن اماكن اخرى غير عدن، فاتجهوا نحو المكلا والتي تتمتع بميناء جيد وتتوفر فيها الأيدي العاملة الرخيصة اضافة الى ان المكلا أقرب الى بومبي من عدن بمسافة مائتين وخمسين ميلا تقريباً(١٦). وتتضح أهمية ميناء المكلا اذا ما علمنا ان البواخر وحتى سنة ١٨٣٠ م لا يمكنها قطع مسافات طويلة من غير أن تتزود بالفحم اللازم مما يتطلب وجود محطات متتالية وعلى مسافات متقاربة ومن هنا فان عدن لم تكن ملائمة لتكون المحطة النموذجية لبعدها عن بومبي مسافة كبيرة.

ويعتبر هذا هو السبب الذي أخرّ وبصفة مؤقتة التركيز على استخدام عدن مركزاً ومحطة لتموين البواخر بالفحم، من ثم اعتبر ميناء المكلا هو الأفضل حينذاك لتحقيق الاهداف البريطانية في هذا المجال(١٧). فقام الانجليز بانشاء مستودع للفحم في المكلا وذلك في عام ١٨٢٩، واصبحت المكلا ولو لفترة قصيرة محطة لتموين السفن التي تمر بها بالفحم(١٨).

في عام ١٨٣٤ قام هينز Haines وبتكليف من السلطات البريطانية في الهند بعمل مسح جغرافي للشواطيء الحضرمية ووصف هينز المكلا فذكر ان عدد سكانها كان يبلغ في ذلك الوقت حوالي ٤٥٠٠ نسمة من مختلف الجنسيات*.

كما ذكر بانها مدينة تجارية ممتازة ذات ميناء صالح لرسو السفن وأوضح بان الحركة التجارية كانت نشطة فقد شاهد هينز بالميناء عددا من القوارب

---

* ذكر هينز ان عدد سكان عدن يقدر بستمائة نسمة فاذا صدقنا هذا الرقم ، فانه يمكن القول بان المكلا كانت انذاك تموج بالحركة التجارية اكثر من عدن .

والسفن الكثيرة ووجود تجارة الرقيق وقال انها المنفذ الطبيعي لحضرموت مع الخارج وملتقى التجار من مختلف انحاء العالم.

رغم تلك الميزات التي تحدث هينز عنها والتي تمتعت بها المكلا فان بعدها نسبياً عن الطريف البحري المباشر الذي يتجه من بمبي الى البحر الاحمر لم يجعلها انسب مكان لتكون محطة لتزويد البواخر بالفحم، اضافة الى ذلك فانه لم يكن بحضرموت حكومة مركزية قوية تستطيع فرض الامن والاستقرار فكانت الصراعات القبلية والحروب الطائفية منتشرة مما يكدر صفو الأمن ولا يشجع على جعل المكلا محطة لتخزين الفحم بصورة مريحة. وهذا دفع حكومة بومبي الى البحث عن موقع آخر، فكان اكتشاف مميزات جزيرة سوقطرة* فقام الانجليز باحتلالها بالقوة غير انهم اضطروا الى الجلاء عنها في ابريل ١٨٣٥[١٩]. امام اضطرار القوات البريطانية للجلاء عن جزيرة سوقطرة، وبسبب الموقع الغير ملائم للمكلا بالنسبة لخط الملاحة المباشر ما بين بومبي والسويس وبسبب الصراعات والحروب القبلية شبه المستمرة آنذاك في حضرموت، ولانه لم يكن بالمكلا حكم معادي لبريطانيا، ولعدم وجود اي تهديد خارجي من قبل أية دولة منافسة في المنطقة وفي تلك الفترة، فقد فضلت بريطانيا عدن على جزيرة سوقطرة والمكلا.

على أية حال فقد زادت أهمية ايجاد ميناء مناسب لتقديم التسهيلات المهمة للتجارة البريطانية خصوصا وان التقدم المضطرد في المواصلات البخارية منذ العقد الثالث من القرن التاسع عشر قد اعطى اهمية خاصة لطريق المواصلات عبر البحر الاحمر والمحيط الهندي.

---

* تبعد جزيرة سوقطرة عن عدن مسافة خمسمائة ميل تقريبا باتجاه الشرق . وهي حاليا تعتبر جزءا من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

ومما يجدر ذكره ان السلطان المهرب حاكم سوقطرة رفض ان يبيعها او يتنازل عنها للسلطات الاستعمارية البريطانية وقد ورد في مذكرات هينز جواب السلطان على طلب البيع او التنازل (اسمع يا قبطان هينز وحق رب العرش لن افرط من ذرة من ارض الجزيرة . لقد هباها الله المهريين فقط وسنبقى نتوارثها صغارنا عن كبارنا الى ما شاء الله) ومع ذلك فقد قام الانجليز باحتلالها بالقوة غير انهم اضطروا الى اخلائها بسبب تفشي الحمى بين الجنود وكانت نسبة الضحايا عالية بحيث وصف احد مشاهدي العيان الحالة بقوله (لقد اصبح من الصعب العثور على من بقي به رمق ليحفر قبرا لنفسه اولزملائه .. ولم ينجح من الوباء الا القليلون الذين رووا للاخرين مسأة سوقطرة[٢٠] .

لم يأت احتلال عدن من قبل الاستعمار البريطاني نتيجة لحادثة (داريا دولت) Doria Dowlut ذلك أننا نعتقد بأن ارجاع هذا الاحتلال بسبب هذه الحادثة والتي وقعت قبيل حدوث الاحتلال بحوالي عامين بعد فهماً قاصراً وسبباً غير مقنع على الاطلاق، الا اننا نرى بأن هذا الاحتلال قد تم وفق مخطط استراتيجي مدروس وتنفيذاً لسياسة استعمارية لبت المصالح الاستعمارية البريطانية.

ان اهمية عدن للمصالح البريطانية التجارية والاستعمارية كبيرة جداً فقد تردد هينز كثيراً على ميناء عدن اثناء قيامه بعملية مسح شاملة للسواحل الجنوبية للجزيرة العربية. وقد تحدث هينز عن اهمية عدن قبل حادثة داريا دولت قائلا: «.. ان هذا المرفأ العظيم، يمتلك من القدرات والامكانات ما لا يملكه ميناء آخر في الجزيرة العربية. ان ازدهاره سيقضي ولا شك على ميناء المخا وبقية موانيء البحر الاحمر. فهو يحتل مركزا تجاريا ممتازا ولا شك انه انسب الموانيء الموجودة لمواصلات الامبراطورية عبر البحر الاحمر، وهو في وضعه الحالي صالح لاستقبال البواخر وتموينها في كل فصول السنة..»[٢١].

تناول المؤرخون مسألة الأسباب التي دفعت بالحكومة البريطانية الى ان تفكر جدياً بالسيطرة على عدن، ومنها حاجة السفن البريطانية الى محطة تموين مناسبة ذات موقع استراتيجي مثل عدن. وقد اوضح حاكم بومبي في مذكرة له في الثالث والعشرين من سبتمبر ١٨٣٧ الفوائد الاقتصادية التي تعود على بريطانيا من احتلال عدن فذكر: «... ان الطريق التجاري الذي تعبر خلاله المنتجات البريطانية والهندية سوف يحقق التبادل التجاري عبر الولايات الغنية في اليمن وحضرموت. كما ان التجارة مع الشاطيء الافريقي أيضاً سوف تتركز في سوق عدن. وبالنسبة لكونها تصلح مخزناً للفحم فانه لا يوجد على طول الساحل نقطة اكثر ملائمة منها...»[٢٢]. كما يمكن معرفة أهمية ميناء عدن بالنسبة للمصالح الاستعمارية البريطانية من رسالة وجهها روبرت جرانت Robert Grant حاكم بومبي في السابع والعشرين من فبراير ١٨٣٨ الى مجلس ادارة شركة الهند الشرقية وقد جاء في الرسالة «ان عدن بالنسبة لنا لا تقدر بثمن فهي تصلح مخزناً للفحم طوال فصول السنة. ويمكن ان تكون ملتقى عاما للسفن المستخدمة لطريق البحر الاحمر وقاعدة عسكرية قوية بواسطتها يمكننا

ان نحمي ونستفيد من تجارة الخليج العربي والبحر الاحمر والساحل المصري المحاذي الفني بمنتوجاته. وعدن كجبل طارق حتى ما اصبحت في ايدينا ستكون صعبة المنال من البر والبحر. انني انظر الى الموضوع بشمول وبعمق اكثر. هناك امتان كبريان تتأمران علينا وتودان القضاء على نفوذنا في الشرق، الأولى روسيا وتتجه نحونا من خلال ايران، والثانية فرنسا وهي آتية من خلال مصر. وحتى نتصدى لهذه التهديدات يتحتم على بريطانيا ان تعد لنفسها مراكز دفاعية خارج الحدود...»[٢٣].

آسأل هذا الوصف الذي ذكره حاكم بومبي لعاب بريطانيا، ويأتي هذا الوصف تأكيداً لما ذكره هينز حول أهمية عدن للمصالح التجارية البريطانية. كما انه يؤكد على ان احتلال عدن جاء في مجرى عملية التنافس الاستعماري بين الدول الاوروبية.

كانت الامبراطورية الاستعمارية البريطانية في مسيس الحاجة الى مالطة اخرى*، وليس مجرد الحصول على محطة مخزن للفحم او رصيف لترميم وتموين السفن بمقدار ما كانت مصالحها الاستعمارية في حاجة الى قاعدة تأوي اليها سفنها لتكون على استعداد تام وقرب المنطقة اذا ما حدثت أزمة تنذر بالحاق الضرر بتلك المصالح.

ان من أهم الاسباب التي دفعت الاستعمار البريطاني الى الاسراع بعملية احتلاله لعدن، هو تخوفه من وقوعها في قبضة حاكم مصر القوي محمد علي باشا. فبعد نجاح محمد علي في تعزيز سلطته في مصر، عمل على تخطي حدودها وتكوين امبراطورية، ومن اجل ذلك خاض سلسلة من الحروب وتمكن من فتح اجزاء كثيرة من المشرق العربي. ففي عام ١٨١٢ بدأت حروبه الخارجية في الحجاز ونجد ضد الوهابيين كتابع للسلطان التركي بهدف السيطرة على التجارة ونهب ثروات الجزيرة العربية[٢٤]. ووجه محمد علي حملاته الى اليمن في الاعوام ١٨٢٣ ـ ١٨٢٦ م الا ان قواته اضطرت الى مغادرة اليمن بسبب الحرب في المورة واشتراك القوات المصرية فيها. وفي عام ١٨٣٤ احتلت قواته من جديد منطقتي تهامة وتعز[٢٥].

---

* قامت السلطات الاستعمارية البريطانية باحتلال مالطة مع بداية القرن التاسع عشر .

أصيبت السلطات الاستعمارية البريطانية بالقلق والهلع من جراء التوسع المصري في جنوب الجزيرة العربية وشرقها، ذلك أن بريطانيا كانت ترى في هذا التوسع امتداداً لنفوذ فرنسا في المنطقة، كما انها كانت تدعي السيادة من غير شريك او منافس على مياه البحر العربي والخليج العربي، واعتبرت شركة الهند الشرقية البريطانية هذه المياه ملكاً لها ولم تكن تسمح لاية قوة بالتغلغل فيها أو محاولة السيطرة عليها كما انها لم تكن تسمح لأية دولة بالسيطرة على جنوب الجزيرة العربية وشرقها لما في ذلك من تهديد لمصالحها والتحكم في طرق مواصلاتها الرئيسية(٢٦).

في هذه الفترة توارد وصول التقارير الى وزارة الخارجية البريطانية من قناصلها في الشرق، وتحدثت تلك التقارير عن أهداف ومرامي السياسة التوسعية المصرية في الجزيرة العربية وخطورتها على المصالح الاستعمارية البريطانية اذ سيتمكن محمد علي من السيطرة على الموانيء الرئيسية بما فيها عدن مما يعطيه القدرة على قطع الطريق الاستراتيجي الذي يربط بريطانيا بالهند(٢٧). كما توقعت تلك التقارير بأن يقوم محمد علي بعملية توسعية كبيرة يسيطر بها على منطقة حضرموت وعمان ومسقط وحتى بغداد(٢٨). وأكد لها هذا التوقع، الطلب الذي تقدم به سلطان بن صقر للمقيم البريطاني في الخليج العربي لمعرفة موقف الحكومة البريطانية اذا ما هاجمته القوات المصرية(٢٨). فكان من الطبيعي ان تصطدم السياسة التوسعية لمحمد علي بمقاومة عنيفة من قبل الانجليز ومواجهة ساخنة وسياسة نشطة لابعاد وافشال النفوذ المصري في الجزيرة العربية، فحبكوا الدسائس وعقدوا المعاهدات مع مشايخ الخليج العربي للحيلولة دون محمد علي وتلك المنطقة. كما قصف الانجليز مرفأ مخا اليمني في عام ١٨٢٠ وفرضوا معاهدة على الأمام في يناير ١٨٢١ نالوا بموجبها العديد من الامتيازات وذلك من اجل اخراج البحر الاحمر من سيطرة مصر لنتمكن بذلك السفن البريطانية القادمة من بومبي الصعود بدون عقبات في هذا البحر(٢٩).

وامام هذه التطورات والتغيرات التي أحدثها النفوذ المصري في شبه الجزيرة العربية، اصدر اللورد بالمرستون تعليماته للكولونيل كامبل بان يبلغ محمد علي بان بريطانيا وحكومة الهند لن تنظرا بارتياح للتحركات والتطورات الجارية من قبل القوات المصرية في منطقتي الخليج وجنوب الجزيرة. ومن غير المحتمل ان يكون

بالمرستون قد اتخذ قرار الاستيلاء على عدن لمجرد الحاجة الى محطة للفحم. ان المصالح التجارية والعسكرية والسياسية متشابكة من الصعب الفصل بينها فالتجارة الخارجية لبريطانيا كانت في مسيس الحاجة الى خط مواصلات تؤمنه وتحميه قواعد عسكرية ساحلية بحسن اختيارها ويقوم بحراستها الأسطول البريطاني. وباختصار يمكن القول بان بريطانيا ارادت السيطرة على عدن لتكون محطة تموين وقاعدة عسكرية ولضمانَ الطريق التجاري، ومنع اية قوة اخرى منافسة من السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية الحكومية[٣١]، بالاضافة الى جعل عدن قاعدة انطلاق للسيطرة وبسط النفوذ على السواحل الجنوبية للجزيرة العربية وكما ذكرنا آنفا فان اختيار عدن من قبل بريطانيا لم يأت بصورة عفوية بل جاء حسب مخطط استراتيجي استعماري واسع وضعته السلطات الاستعمارية في بريطانيا بالتنسيق مع شركة الهند الشرقية البريطانية.

نتيجة لمجمل العوامل التي ذكرت، اخذت بريطانيا في وضع مخططها لاحتلال عدن، وكان على السلطات الاستعمارية البريطانية ان تبحث عن ذريعة تتخذ منها مبرراً لهذا الاحتلال. فكانت تلك الذريعة غرق السفينة (داريا دولت Doria Dowlul وذلك في الرابع من يناير ١٨٣٧ عند ارتطامها بالشاطيء على ساحل أبين وعلى مسافة ستة اميال شرقي عدن. ولسنا بصدد مناقشة الظروف والاسباب التي أدت الى غرق السفينة سواء أكان ذلك عن عمد او سواء كان الغرف لظروف طبيعية بسبب العوامل الطبيعية من رياح وصخور، الا انه من المؤكد ان الاستعمار البريطاني قد استغل هذه الحادثة لتحقيق اهدافه في السيطرة على عدن[٣١].

بدأت عملية الاحتلال العسكري البريطاني لعدن في التاسع عشر من يناير ١٨٣٩، فدار القتال بين قوتين غير متكافئتين أطلاقا لا من حيث حجم القوات ولا من حيث العدة والعتاد. وهكذا تمكنت بريطانيا من تحقيق اهدافها للسيطرة على عدن، تلك الاهداف التي تطلعت اليها بريطانيا منذ مطلع القرن التاسع عشرلتسطر بذلك اولى الصفحات في تاريخ السياسة الاستعمارية لمنطقة جنوب الجزيرة العربية والتي سبقت بداية التاقسم الامبريالي للعالم ولم يكن لبريطانيا تحقيق ذلك لولا لجوئها الى استخدام القوة العسكرية[٣٣]. ومما يجدر ذكره ان عدن كانت اول قطعة تضم للامبراطورية البريطانية بعد تولي الامبراطورة فيكتوريا عرش الامبراطورية[٣٣]، وقد برز الساسة الاستعماريون البريطانيون هذا الاحتلال

بانهم قاموا به خدمة لعدن وسكانها اذ انها كانت متخلفة وقرية صغيرة لصيادي السمك ولذلك فان من الواجب توجيه الشكر لبريطانيا المسئولة عن تطورها[٣٤]. كما ذكر الساسة الانجليز ايضا بان احتلالهم لعدن قد جاء لدعم الدولة العثمانية التي باركت ووافقت على هذا الاحتلال* .بعد ان تمكنت بريطانيا من احتلال عدن في يناير ١٨٣٩، اصبح المجال امامها مفتوحاً لتوطيد اقدامها في عدن وترسيخ وجودها ببسط نفوذها وهيمنتها الاستعمارية في البحر الاحمر وجنوب الجزيرة العربية. ولتحقيق ذلك عملت بريطانيا وبكل الامكانيات والاساليب للوقوف ضد كافة المحاولات المحلية التي اندلعت في مواجهة الوجود البريطاني في المنطقة، وكذلك عملت على التصدي لأية محاولة تنافسية استعمارية يمكن القيام بها من قبل أي دولة اجنبية[٣١]. وسعت بكل نفوذها الدبلوماسي وقوتها العسكرية لغرض الانسحاب على قوات محمد علي ليس من اليمن فحسب بل من كل الجزيرة العربية. ففي اكتوبر من سنة ١٨٣٩ طلب بالمرستون رئيس وزراء بريطانيا من محمد علي سحب الجيوش المصرية من اليمن واوضح كامبل Campel ممثل بريطانيا في مصر ان انسحاب القوات المصرية من اليمن مرتبط بالمصالح البريطانية وحاول محمد

---

* من المعروف ان بريطانيا وقعت مع تركيا معاهدة في ١٧٩٩ هدفها التصدي للوجود الفرنسي في مصر فمثلا بالحملة الفرنسية ، واصبحت العلاقة بين الدولتين تمثل بقنصل بريطاني يعين من قبل الحكومة البريطانية وليس من قبل شركة الليفتانت وبهذه المعاهدة تمكن الاتراك وحلفاؤهم الانجليز من طرد الفرنسيين من مصر وبدأت بريطانيا منذ مطلع القرن التاسع عشر تتبع قاعدة معينة في سياستها الخارجية تقوم على مبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية Topreserve the integrity of Ottoman Empire واخذت بريطانيا بهذا المبدأ حفاظا على مصالحا وابعادا لنفوذ اية دولة اخرى قد تنافسها في منطقة شرق البحر المتوسط والشرق الاوسط . وتطبيقا لهذا المبدأ الذي ينطلق من المصالح العليا لبريطانيا وقفت الى جانب تركيا ضد محمد علي .

اما عن احتلال بريطانيا لعدن ١٨٣٩ فلم تبد تركيا اي اعتراض او احتجاج ضد الانجليز وذلك بسبب الدور الذي اضطلعت به بريطانيا في معاونة الاتراك ضد محمد علي ، وربما ان موقع عدن البعيد عن الاستانة لم يكن ذو اهمية للاتراك اذا ما قورنت بأهمية بلاد الشام واذا ما قورنت برغبة الاتراك العثمانيين في المحافظة على علاقاتهم مع بريطانيا والتي تعود عليهم بفوائد كبيرة[٣٦] .

كانت اول هذه المعاهدات تلك المعاهدة التي عقدت مع شيخ عشيرة العزيبي العبدلية احدى عشائر لحج في ٣١ يناير ١٨٣٩ ونصت على الصداقة بينهما وباحلال السلم والولاء . ومن أهم هذه المعاهدات تلك التي ابرمت ، بين السلطان محسن بن فضل العبدلي سلطان لحج وبين (هينز) في فبراير ١٨٣٩ وتعهد السلطان محسن فيها حماية الضيف والفقير وسلامة قبائلهم وتأمين الطرق وتعهد ايضا بعدم القيام باية اعمال عدائية ضد البريطانيين كما اتفق الطرفان على مواجهة اي عدوان خارجي وذلك مقابل مرتب سنوي للسلطان[٤٩])

علي قدر جهده ان يتغلب على هذا الطلب البريطاني فعرض صداقته واستعداده للمحافظة على المصالح البريطانية في تلك المنطقة، غير ان تطور الحرب في الشام أدت الى ان يصدر محمد علي أوامره في مارس ١٨٤٠ لقواته بالجلاء عن اليمن وقد غادرت القوات المصرية الاراضي اليمنية نهائياً في مايو ١٨٤٠[٣٨].

كانت المهمة الاولى التي عمل هينز على تحقيقها بعد احتلاله عدن مباشرة هو السعي الى احلال الاستقرار اللازم للتواجد الاستعماري في عدن وذلك باتباع أسلوب التهدئة والترضية والتودد والتقرب من الأهالي والمشايخ والسلاطين. وقد نجح هينز في اسلوبه هذا اذ تمكن من عقد عدة معاهدات مع مشايخ وسلاطين المناطق القريبة جدا من عدن تعهدوا له فيها باقرار السلام في المنطقة. ومع ذلك فقد شهدت منطقة عدن وما حولها فترة من اعمال المقاومة قام بها سلطان لحج وسلطان العبدلي وغيرها. الا ان هينز لجأ الى استخدام العنف والاسلحة المتطورة في اخماد نيران المقاومة وافشال تلك المحاولات الغير ناجحة. ولم يأت عام ١٨٥٧ ثم الا وكانت المقاومة التي تستهدف طرد الانجليز من عدن قد توقفت وان لم يكن بصورة نهائية مما اعطى الفرصة للسياسة الاستعمارية البريطانية في نجاحها في اساليبها وسياساتها الاستعمارية التي اتبعتها ابان حكمها لتلك المنطقة.

اصبحت عدن منذ احتلالها عام ١٨٣٩ تخضع للادارة البريطانية الملحقة مباشرة بالهند، واصبحت هذه الادارة تقوم على اساس مركزي ذى طابع استعماري وعهد بهذه المهمة الى رجال (الادارة السياسية بالهند) التي كانت تضم بصورة أساسية اوروبيين معظمهم عسكريون انجليز الى جانب عدد قليل من الموظفين الثانويين الهنود.

ظلت ادارة حكومة عدن تابعة لحكومة بومبي منذ الاحتلال وحتى الثلاثينات من القرن العشرين. وترأس هذه الادارة مقيم سياسي بريطاني، واول من شغل هذا المركز هو (هينز) وقد تمتع المقيم السياسي بامتيازات واسعة، فقد كان حاكماً مدنياً، وفي الوقت نفسه قائدا أعلى للقوات المتواجدة في عدن وله مساعدا أو اكثر تبعا لتضخم المسؤوليات: وكان المساعدون يعينون من كبار موظفي مصلحة الادارة السياسية للهند وادارة المستعمرات[٣٩]. واذا ما حدث ان تغيب المقيم ومساعدوه فقد كان يقوم بالعمل في تلك الحالة قائد الحامية البريطانية في عدن[٣٩]، وقد انشأت السلطات الاستعمارية في عام ١٨٦٩ دار الضيافة او دار الاقامة في عدن والتي كانت فيها تخطط وترسم سياسة الانجليز مع القيادة المجاورة لعدن[٤١].

٢ ـ السياسة البريطانية الاستعمارية في جنوب اليمن

استغلت سلطات الاحتلال البريطاني في عدن حالة الفوضى الضارية باطنابها في الاوضاع الداخلية لجنوب الجزيرة العربية استغلالا بشعا يتمشى والطبيعة الاستعمارية الجشعة القائمة على نهب وسلب ثروات الشعوب كانت ظاهرة التجزئة هي السائدة في تلك الفترة، لان المنطقة تفتقر الى الوحدة السياسية والتي لم تعرفها منذ فترة طويلة. ويلاحظ ان التجزئة لم تكن قاصرة على تعدد السلطنات او الامارات بل ان التجزئة كانت قائمة داخل كل منطقة حيث تجزأ الى كيانات صغيرة اشبه بدويلات المدن اليونانية على رأسها امراء ومشايخ ورؤساء قبائل وسلاطين.

كما كانت الحروب القبلية شبه الاقطاعية سمة بارزة اخرى في منطقة جنوب الجزيرة العربية. وكانت تلك الحروب تنشب لاتفه الاسباب ومعظمها تدور حول قضايا المراعي وسرقة المواشي او بسبب الخلاف على الحدود المصطنعة وامتلاك الاراضي واحيانا بسبب العادة الاجتماعية المتأصلة في حياة المجتمع القبلي وهي عادة الثأر. وقد اضرت تلك التجزئة وتلك الحروب بالحياة الاقتصادية وحالت دون الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، فقد نجم عن تلك الاوضاع الاضرار بالتجارة بسبب قلة الامن وانتشار قطاع الطرق وعمليات النهب والسلب وبسبب ارتفاع المكوس الجمركية العديدة على مراكز الحدود المتعددة. كما لحق الخراب بالزراعة ايضا بسبب عوامل التجزئة والحروب المتواصلة مما ادى الى نمو حركة الهجرة الى الخارج بحثا عن الامن والطمأنينة وطلبا للثروة والجاه[٤٢].

ومن الجدير بالذكر ان السلطات الاستعمارية البريطانية لم تقم باي نشاطات تهدف الى تطوير الثروات الطبيعية او احداث تغييرات في الاوضاع الادارية والاقتصادية والثقافية، مبقية القوى بتركيباتها السياسية والاجتماعية الضعيفة والمجزأة[٤٣].

لقد ساعدت هذه التجزئة على عدم تشكيل حركة مقاومة منظمة جدية وقادرة على الوقوف في وجه الاطماع الإستعمارية البريطانية كما استطاعت السلطات

البريطانية استغلال تلك الاوضاع السيئة خير استغلال، اذ تمكنت من خلالها ان تنفذ سياستها الاستعمارية بنجاح كبير.

استندت بريطانيا في حكمها لعدن لتحقيق مصالحها الاستعمارية في منطقة جنوب الجزيرة العربية على سياسة متحركة متغيرة وغير ثابته تكيفها لمقتضيات الظروف وتطور الاحداث في المنطقة. واوضح امين الريحاني السياسة استنادا الى قول لويد جورج (بان المبدأ المرن في السياسة هو اصلح المباديء لحل المشاكل الخارجية والاستعمارية، فقال: «ان اجلى ما هنالك من مظاهر المبدأ المرن هو ما يصنع في دار الاعتماد البريطاني لعدن من الريقات السياسية هذه ربقة تسر، وهذه ربقة تخنق وتلك تؤلم ولا تضر. وبينما كلها درجات في الضغط والارخاء في الربط والحل توحيها احوال اليمن الاسفل والعشائر القاطنة تلك الانحاء ولهذه القاعدة مظاهر شتى اولها المعاهدات الولائية فالمشاهرات المالية فمدافع الترحيب والتوديع لمن يجيء الى عدن من السلاطين او يسافر منها ثم الالقاب والنياشين، ثم التحزب لبيت طامع بالملك على بيت مالك او عكس ذلك. والتدخل في السياسة المحلية عند انتخاب او تعيين احد الحكام واخيرا بل يصح ان يكون الاخير اولا، المحافظة على استقلال كل سلطان واامير عملا برغبتهم وبمصلحة بريطانيا. نعم ما من امير او سلطان او شيخ قبيلة الايبغي الاستقلال التام، ولا بأس اذا قيد بمشاهرات وهدية كل عام هذه لعمري بلية العرب الكبرى التي توافق مصلحة الانجليز الكبرى وكأني بهم يقولون للامير العربي: انت تبغي الاستقلال، انت مستقل، نحن نعترف لك بذلك وندفع لك المال لتحافظ عـلى استقلالك. نحن لا نبغي الا مـا تبغيه، وهـذا عبدالولاء والحماية. ولكن في هذا العهد الربقة التي تخنق وفيه البند المشهور لا يحق للسلطان او الامير ان يتعاهد واحد زملائه، او ان يبيع او يؤجر او يهب شيئا من بلاده الى احد امراء العرب او الاجـانب او يمنح امتيـازا دون ان يستشير ويستأذن الحاكم في عدن[٤٤].

ويلاحظ ان هذه السياسة المرنة كانت تخضع لتقديرات المقيمين السياسيين في عدن الذين كان من حقهم انتهاج السياسة التي يرونها مناسبة وتخدم المصالح الاستعمارية البريطانية وذلك تبعا للصفات الشخصية التي يتصف بهـا هؤلاء المقيمين السياسيين حسب ما يمليه الموقف والحدث ايضا[٤٥].

ترك السـاسة الانجليز الصراع القبلي والاقتتال الطائفي قائما بل زادوا نيرانه اشتعالا، فلم يتدخلوا لانهائه الا بـالقدر الذي كـان فيه التـدخل خـدمة لمصالحهم الاستعمارية، لقد خدم هذا الصراع والاقتتال الذي كان يحتدم بـين الحين والاخر بين السلطات والمشيخات والقبائل العديد من المصالح الاستعمارية البريطانية. وقد جاء هذا الصراع والاقتتال متمشيـا وموافقـا لتطبيق القـاعدة الاستعمارية المعروفة والتي تقوم على سياسة فرق تسد Divide and Rule كي لا تشكل في اي وقت سلطة مركزية قوية تأخذ على عاتقهـا مهمة مقـاومة الوجـود الاستعماري في المنطقة وكذا مهمة تطوير المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.

استغل الاستعماريون الانجليز الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها سلطنات وامارات ومشيخات جنوب الجزيرة العـربية استغـلالا بشعا وقـذرا ، فعملوا على استغلال حاجة السلاطين والامراء والمشايخ وزعماء القبائل الى المال اللازم لهم لاشعال وشن الحروب القبلية وليتمكن هؤلاء من الحفاظ على مراكزهم في الحكم وكذا المحافـظة على مـا في حوزتهم من اقـطاعيات كي يتسنى للسلطات الاستعمارية جعلهم صنائع وعملاء جيدين ينفذون لها ما تخطط وما ترسم من سياسات استعمارية استغلالية[٤٥].

ان السلطات البريطانية لم تقدم تلك الامـوال بهدف شـراء السلاطين وغيرهم من ميزانية وزارة المالية البريطانية وانمـا كانت تلك الامـوال تقدم من العوائد والارباح الناجمة عن عمليات الاستغلال الاستعماري لاقتصاد المنطقة وكـذا الاموال التي وفـرتها تلك السلطات البـريـطانيـة من خـلال سيـاستهـا الاستعمارية. فقد وفرت السلطات الاستعمارية في عدن الكثير من الاموال من جراء اتباعها لسياسة فرق تسد وضرب القبائل بعضـها ببعض، اذ انها لم تباشر بنفسـها عملية الاجهاض على قبيلة متمردة بل كانت تطلب الى القبيلة المجاورة القيام بهذه المهمة مع ما يتطلبه ذلك من امكانيات مادية وبذلك كانت توفر الاموال التي تفرقها على القبائل المختلفة مقابل تنفيذ هذه المهام التي كان من المفترض ان تقوم بها القوات البريطانية. لقد تمكن المقيمون السيـاسيون ان يجعلوا هـؤلاء الأدوات والصنائع من السلاطين والامراء والمشايخ وزعماء القبائل ان يقوموا بما يمكن ان يقوم به عشرون الفا من الجنود البريطانيين بتكاليفهم الباهظة لحماية التواجد الاستعماري البريطاني في عدن[٤٧]. أدرت السلطات الاستعمارية في عدن انه لن

يتوفر لها تحقيق ذلك من قبل القوات البريطانية فحسب ولكن من خلال اقامة علاقات ولائية مع سلاطين وزعماء القبائل والمشايخ في المناطق المجاورة لعدن(٤٨).

تحقيقا لهذه السياسة تم وفي العام الاول لاحتلال بريطانيا لعدن عقد عدة معاهدات تكاد ان تكون متشابهة (للصداقة والولاء) بين المقيم السياسي (هينز) وبين عدد من القبائل غير ان معاهدات الصداقة والولاء لم تعد كافية للمحافظة على المصالح الاستعمارية البريطانية وذلك امام نمو المنافسة الاستعمارية الدولية الناجمة عن قيام الثورة الصناعية، اذ نما صراع محموم وتنافس استعماري شديد منذ منتصف القرن التاسع عشر بين كبريات الدول الصناعية الاستعمارية من اجل توفير اسواق التصريف لانتاجها البضائعي وكذا توفير مصادر المواد الخام وتوظيف الرساميل. كما تصاعدت الحروب الاستعمارية بهدف استقلال ونهب الثروات الاقتصادية للمستعمرات، كانت منطقة الشرق العربي واحدة من المناطق التي شكلت اهمية خاصة في هذا المجال، وتعرضت لعمليات السيطرة والتنافس والصراع الاستعماري(٤٩)، ولذلك فقد وقفت بريطانيا مكافحة بكل السبل والوسائل مشروع قناة السويس. فقد اعلنت في ١٨ ابريل ١٨٥٨ التايمز اللندنية في مقالة شديدة اللهجة ان فكرة القناة هو من دسائس فرنسا، واعتبرت ان مشروع القناة مغرق في المغامرة وغير عملي ابدا الى درجة انه لا يوجد من يصدق بان هدفه هو فعلا مصالح التجارة والملاحة(٥١).

وقد اعلن السفير البريطاني في الاستانة في ديسمبر ١٨٥٩ بان بريطانيا لن تتردد في اعلان الحرب على تركيا اذا وافقت على مشروع القناة رغم ما في هذا التصريح من تناقض مع السياسة البريطانية ازاء تركيا والقائمة على المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية. كما قامت بريطانيا بتعزيز مواقعها على الطريق الاستراتيجي الهام بالنسبة لتجارتها فاستولت في عام ١٨٥٤ على جزر كوريا موريا وفي عام ١٨٥٧ على جزيرة بريم وفي عام ١٨٦٢ استولت على جزيرة كمران.

* كانت اول هذه المعاهدات تلك المعاهدة التي عقدت مع شيخ عشيرة العزيبي العبدلية احدى عشائر لحج في ٣١ يناير ١٨٣٩ ونصت على الصداقة بينهما وباحلال السلم والولاء. ومن اهم هذه المعاهدات تلك التي ابرمت، بين السلطان محسن بن فضل العبدلي سلطان لحج وبين (هينز) في فبراير ١٨٣٩ وتعهد السلطان محسن فيها حماية الضيف والفقير وسلامة قبائلهم وتأمين الطرق وتعهد ايضا بعدم القيام باية اعمال عدائية ضد البريطانيين كما اتفق الطرفان على مواجهة اي عدوان خارجي وذلك مقابل مرتب سنوي للسلطان(٤٤٩).

تغير الموقف البريطاني عندما افتتحت القناة للملاحة واصبحت امرا واقعا وجاء هذا التغير بسبب ادراك بريطانيا للاهمية العظيمة للقناة والتي اصبحت شريانا هاما للمصالح الاستعمارية البريطانية في الشرق[٥٢]. فبدأت تولي القناة اهتماماتها خصوصا وانها تعتبر من اكبر الدول المستفيدة منها، اذ شكلت التجارة البريطانية التي كانت تعبر القناة اربعة اخماس حجم التجارة العالمية التي تعبرها، ولان جزءا كبيرا من هذه التجارة كان يمر بخليج عدن فقد زاد بذلك تثبت بريطانيا بميناء عدن ومنطقة جنوب الجزيرة العربية، فعملوا على توسيع مناطق نفوذهم ومحمياتهم بحجة حماية عدن وتأمين طرق مواصلاتها، خصوصا وان الاتراك العثمانيين اعادوا احتلالهم لليمن منذ ١٨٧٢ ورفضوا الاعتراف بحقوق بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية[٥٣].

بذل الاستعماريون الانجليز كل جهودهم للحيلولة دون انفراد دولة واحدة بالسيطرة على القناة وادارتها. وقد استطاع الساسة الانجليز شراء نصيب مصر في اسهم قناة السويس مستغلين ازمة مصر المالية انذاك وبشراء تلك الاسهم اصبحت بريطانيا اكبر دولة مساهمة في شركة القناة واصبح لها الحق في المشاركة في مجلس ادارة الشركة. وقد ازداد نفوذ بريطانيا في قناة السويس منذ ان تم لها احتلال مصر نفسها في سبتمبر من عام ١٨٨٢م[٥٤].

ادى افتتاح قناة السويس الى تقريب المسافة وسهولتها بين الاستانة والساحل الغربي لشبه الجزيرة العربية بما فيه اليمن واصبح بمقدور الاسطول العثماني الخروج الى البحر الاحمر والمحيط الهندي والخليج العربي وتشديد قبضتهم على الحجاز واعادة احتلال اليمن[٥٥] فوجهوا قواتهم بقيادة رؤوف باشا ومن بعده مختار باشا الذي نجح في السيطرة على صنعاء في عام ١٨٧٢[٥٦]. ومما يجدر ذكره ان الاتراك العثمانيين نجحوا في احتلال صنعاء بسبب كره اهل اليمن حكامهم العاجزين ورغبة هؤلاء الحكام في احلال السلام[٥٧].

كان على بريطانيا مواجهة هذا التقدم التركي حتى لا يشكل خطرا على مصالحها في البحر الاحمر ومصالحها الاستراتيجية الهامة في عدن وكان عليها مواجهة اشتداد التنافس والصراع الاستعماري اثر قيام الثورة الصناعية وذلك بعقد اتفاقيات الحماية مع سلطنات ومشيخات جنوب الجزيرة العربية حيث ان معاهدات الصداقة والولاء لم تعد كافية لتنفيذ سياستها وتحقيق مصالحها.

تفتقت الذهنية الاستعمارية البريطانية النصف الثاني من القرن التاسع عشر عن شكل جديد من اشكال السيطرة الاستعمارية وهو نظام الحماية Protection الذي بموجبه من حيث الشكل القانوني تأخذ سلطة كبيرة على عاتقها حماية دولة او كيانات صغيرة من الاطماع الاجنبية لتساعدها على الوصول الى اعلى درجات التقدم والرقي(٥٨).

استطاعت السلطات البريطانية من خلال عقد سلسلة من معاهدات الحماية اخضاع جنوب الجزيرة العربية لسيطرتها ونفوذها بدون احتلال عسكري مباشر وتم لها بهذا الاسلوب اخضاع صغار الامراء المحليين وكذا زعماء السلطنات العديدة وقد ضمنت لهم المحافظة على الاستقلال الذاتي التقليدي ضمن حقوق السيادة لسلطات الحماية وقد ترك لحكومة الهند امر السهر على تلك القوى حيث الرقابة غير المباشرة والغامضة كانت تتم عن طريق المقيم السياسي في عدن.

ان نظام الحماية الذي ابتدعه الانجليز وطبقوه في جنوب الجزيرة كان تحقيقا لمصالحهم الاستعمارية ومن اجل ابعاد المنطقة عن اي نفوذ اجنبي وبالذات النفوذ التركي الذي اصبح قريبا من السلطنات والامارات في الجنوب بحكم وجودهم في اليمن منذ سنة ١٨٧٢ وادعائهم بالسيادة على جنوب الجزيرة العربيةيقضي هذا النظام بان يطلب الى السلاطين او الامراء المجاورين لعدن ان يوقعوا معاهدات ابدية مع الانجليز نيابة عن انفسهم وورثتهم في الا يبيعوا او يرهنوا او يؤجروا او يهبوا شيئا من مناطقهم الى احد من امراء العرب او الاجانب دون استشارة واستئذان الحاكم في عدن ومقابل هذا يتعهد الانجليز بحماية هؤلاء السلاطين والامراء من اي تهديد خارجي(٥٨).

نجح الانجليز في اتباعهم هذه السياسة الجديدة باستخدامهم نظام الحماية، على جعل السلاطين انفسهم يتصدون لمحاولات التدخل التركي، ولجأ الانجليز الى عزل كل من يبدي ميلا نحو الاتراك، وتعيين من هم موالين لهم.

غطت معاهدات الحماية في الثمانينات من القرن التاسع عشر كل السلطنات والامارات والدويلات والمشيخات في جنوب الجزيرة العربية بما فيها السلطنة القعيطية في حضرموت. وبموجب تلك المعاهدات اصبحت تلك السلطنات والامارات تدور في تلك الامبراطورية الاستعمارية البريطانية.

كانت معاهدات الحماية المفروضة من انجلترا على السلطنات والدويلات المختلفة في جنوب الجزيرة العربية متشابهة في محتواها فقد اكدت جميعها على موافقة هؤلاء الحكام والامراء على عدم الاتصال او ابرام اي اتفاق مع اية قوة او دول اجنبية الا بعد موافقة الحكومة الانجليزية. وهذا يعني ان بريطانيا هي المسئولة الاولى والمرجع الاول للسياسة الخارجية وحتى الداخلية لتلك السلطنات، كما تضمنت معاهدات الحماية بنودا يتعهد فيها السلاطين وزعماء القبائل بعدم التنازل او بيع او رهن او تأجير اية قطعة من بلادهم لأية دولة اجنبية ما عدا الحكومة البريطانية، مقابل ذلك كله يتمتع هؤلاء السلاطين بالحماية البريطانية(٥٩).

استغلت بريطانيا في فرض معاهدات الحماية الصعوبات الاقتصادية التي كان يعاني منها هؤلاء السلاطين نتيجة لحروبهم العديدة ورغبتهم في زيادة رقعة ممتلكاتهم، فلا يكاد معظمهم يجد ما يكفيه من ضروريات المعيشة(٦١). فكانت المعاهدات تبرم من خلال ممارسة الضغط على الرؤساء والزعماء واستغلال نقاط الضعف بسبب المشكلات والنزاعات التي كانت تنشب بين السلطنات والقبائل فكانت السلطات الاستعمارية البريطانية تصطاد في الماء العكر حيث تقوم بابرام معاهدات الحماية لتشعر الطرف الاخر فيها بانها المنقذ له والمحافظ على عرشه.

٣ ـ الصراع القبلي في حضرموت والاهتمامات البريطانية والتركية

لا شك ان الصراع القبلي، قد شكل احد الملامح الاساسية في تاريخ حضرموت السياسي والاجتماعي الحديث، كما اسهم في استمرار حالة التجزئة التي ظلت قائمة حتى العقد السابع من القرن العشرين*. كذلك فان هذا الصراع قد أدى الى استنزاف موارد البلاد وقوتها الاقتصادية مما ادى الى تدهور كبير في الحياة الاقتصادية وبروز ظاهرة الفقر الخطيرة التي قادت الى هجرة واسعة الى خارج البلاد واصبح المجال فسيحا امام القوى الاسرية الحاكمة المتصارعة للقيام بعملية استغلال بشعة للقوى المنتجة مما قاد في النهاية الى اعاقة تطور المجتمع في حضرموت. وفي رأينا، ان من اخطر نتائج هذا الصراع القبلي في حضرموت هو اتاحته الفرصة من خلال خلق اجواء ملائمة ومناسبة، لنفاذ السلطات الاستعمارية البريطانية الى حضرموت واخضاعها لسلطتها وفرضها الحماية عليها.

لقد راقبت السلطات البريطانية الاستعمارية في عدن، تطور الاحداث في حضرموت باهتمام بالغ تلك الاحداث المتمثلة في الصراع القبلي الذي كان محتدما وبعنف بين الاسر الارستقراطية في العقدين السابع والثامن من القرن التاسع عشر. فمن خلال دور الوساطة الذي بدأت تلعبه السلطات الاستعمارية البريطانية منذ السبعينات من القرن التاسع عشر، والذي تذرعت به لتحقيق مصالحها واهدافها الاستعمارية، نجحت في فرض حمايتها على حضرموت الساحل والذي اخضع للاسرة القعيطية.

قاد التحالف اليافعي القبلي (القعيطي ـ الكسادي) والذي وجه ضربة قوية للوجود الكثيري في الشحر عام ١٨٦٧ الى تدويل الصراع في حضرموت. اذ اهتمت به كل من بريطانيا وتركيا. فتمشيا مع المصالح الاستعمارية لبريطانيا، ووفقا للسياسة والاساليب التي رسمها الساسة الانجليز حفاظا على هذه المصالح والتي يقف على رأسها المحافظة على الطريق التجاري الهام الذي يربط بريطانيا بمستعمراتها في الشرق وابعاد نفوذ اي دولة اخرى منافسة لها على طول هذا الطريق لكل ذلك فقد أولت بريطانيا اهتماما بالغا لما يدور من صراع قبلي في منطقة

* انتهت كل من السلطنتين القعيطية والكثيرية في شهري سبتمبر واكتوبر ١٩٦٧ .

حضرموت المجاورة لعدن القاعدة الاستراتيجية الهامة للسلطات الاستعمارية البريطانية.

هدفت السلطات البريطانية من وراء التذرع بمكافحة تجارة الرقيق خدمة مصالحها الاقتصادية فقد شهد القرن التاسععشرتوغلا استعماريا واسعا في القارة الافريقية وكان من مصلحة السلطات الاستعمارية البريطانية ابقاء الايدي العاملة في مستعمراتها وضع نقلها الى الخارج. كما ان السلطات القريطانية تستطيع الحصول على مكاسب سياسية من خلال الاتفاقيات التي تبرمها بهذا الشأن مع غيرها من الدول الاستعمارية المختلفة بحصولها على حق اسطولها البحري بتفتيش سفن تلك الدول مما اكسب الاسطول البريطاني نفوذا كبيرا اضافة الى ذلك فان حكومة الهند البريطانية ارادت ان تتخذ من مكافحة تجارة الرقيق اداة لتعزيز وتقوية نفوذها في البلدان المجاورة خاصة الواقعة على الطريق التجاري ولتحقيق ذلك، زعمت بريطانيا في القرن التاسع عشر انها مكلفة بالقضاء على تجارة الرقيق في العالم وانها مهيأة للقيام بهذه المهمة لامتلاكها أقوى اسطول بحري في ذلك الحين.

سعت.انجلترا الى اشراك دول اخرى معها، هادفة من وراء ذلك الى تشكيل العالم باشكال جديدة في صالح الدول الاستعمارية. فعملت والدول الاستعمارية الاخرى على وقف حركة الملاحة العربية في المحيط الهندي لتنفرد هي بذلك وتحتكر عملية النقل التجارية بدعوى ان السفن العربية تعمل في نقل الرقيق. فكانت السفن العربية تصادر احيانا كون بحارتها من الزنوج. كما كان من السهولة بمكان توجيه التهم لأي حاكم عربي يخالف الاوامر البريطانية(٦٢).

كانت المكلا والشحر، في الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر من المراكز النشطة لتجارة الرقيق التى كانت تنقل من الشواطىء الشرقية لافريقيا. وقد اشار هينز في تقريره الذي اعده سنة ١٨٣٤ الى رواج تجارة الرقيق فيهما. وفي نهاية عام ١٨٥٥م قام المقيم السياسي بعدن البريجادير ويليام ماركوس كوجلان W.M. Coghlan بزيارة للمكلا والشحر، فوجد ان تجارة الرقيق نشطة ورائجة فيها وبصفة خاصة بالمكلا التي كانت مركزا رئيسيا من مراكز تجارة الرقيق في الساحل الشرقي لافريقيا وزنجبار ومواني الصومال وهي اماكن تجمعات الرقيق قبل

ارسـاله الى المواقـع النهائيـة في اليمن ومواني‌ء حضـرموت والحجـاز والخليج العربي[٦٣].

كان التناحر الطائفي القبلي الموجود آنذاك في حضرموت من بين الاسباب التي أدت الى رواج هذه التجارة، فان الامراء المتصارعين عملوا على زيادة قوتهم المسلحة باللجوء الى شراء الرقيق. وقد اطلق اهالي حضرموت على هؤلاء الرقيق الذين عملوا في خدمة الحكام والسلاطين اسم (الحاشية او المماليك)[٦٤].

لم تكن السلطات البريطانية قد قررت التدخل الفعلي في شئون حضرموت وبسط نفوذها على المكلا والشحر عندما قام كوجلان بزيارة ثانية للمكلا والشحر عام ١٨٦٣، لأنه حتى هذا التاريخ لم يكن هناك تهديد مباشر للمصالح الاستعمارية البريطانية في حضرموت، كما لم يكن هناك مساس او تهديد لسيادتها ووجودها في عدن، اضافة الى ان السلطات الانجليزية كانت تشعر آنذاك بان نسج علاقات ودية مع اطراف الصراع القبلي في حضرموت تجنبها الكثير من المتاعب كما ان راسمي السياسة العليا الاستعمارية لبريطانيا لم يقرروا بعد التوسع في منطقة حضرموت خشية اثارة اهتمام الدول الاخرى المنافسة. وفي هذه الزيارة نجح كوجلان في عقد معاهدة الالغاء وتحريم تجارة الرقيق مع كل من صلاح بن محمد الكسادي نقيب المكلا، وعلي بن ناجي بن بريك امير الشحر، وذلك في تاريخ واحد هو ١٤ مايو سنة ١٨٦٣، تعهد فيها الطرفان بالعمل على الغاء ومنع توريد وتصدير الرقيق*، وقد تم ايداع المعاهدتين لدى Iridia councilat Home في عام ١٨٦٧م[٦٥] في ظل الصراع القبلي المحموم في حضرموت، اخذت اطراف الصراع

في ظل الصراع القبلي المحموم في حضرموت، اخذت اطراف الصراع تسعى من اجل ايجاد المؤازرة المحلية من قبـل القبائـل الاخرى كمـا انها لجـأت الى الحصول على التأييد والمؤازرة الخارجية. فاتجه آل كثير نحو الاتراك توجههم في ذلك الارستقراطية الدينية من العلويين الذين كانوا على علاقة جيدة مع الاتراك العثمانيين. غير ان الاتراك لم يقوموا بمحاولات جادة لمد نفوذهم على حضرموت منذ حملتهم الفاشلة في عام ١٨٥٠ فبعد فشل القوات التركية التي صاحبت حملة اسحق بن يحيى في عام ١٨٥٠م، لم تقم السلطات التركية باية محاولة للتدخل مباشرة في حضرموت. حتى جاء عام ١٨٦٧، ففي هـذا العام، وبعـد ان تمكن

* نص الاتفاقية ملحق رقم (١)

التحالف اليافعي الكسادي ـ القعيطي من طرد آل كثير من الشحر، وبعد ازدياد حدة الصراع بين القعيطيين وآل كثير، طلب مائة وخمسون من الارستقراطية الحضرمية ومعظمهم من العلويين الى شريف مكة التوسط لدى الاتراك للتدخل من اجل ايقاف المد المتصاعد للقعيطيين الاعداء، المتنامية قوتهم ووجودهم في حضرموت مما يهدد آل كثير وحلفائهم العلويين. وقد استجاب الاتراك العثمانيون لذلك على امل ان ينجحوا هذه المرة فيما فشلوا فيه في المحاولة السابقة ويتمكنوا من اعادة بسط نفوذهم وسيادتهم الاسمية على حضرموت والتي اخذت تحظى باهتمام خارجي. وجاء تدخل الاتراك في مسألة الصراع القبلي هذه المرة رسميا بموافقة الحكومة التركية وتم ارسال باخرة حربية الى الشحر والمكلا في اغسطس من عام ١٨٦٨م، كما اخطرت كل الاطراف بان حضرموت جزء من املاك السلطان العثماني وطلبت من الاطراف المتصارعة العمل على مقاومة التوسع الاجنبي في ارض اسلامية، ووجه الاتراك انتقادهم الى الجمعدار عوض بن عمر القعيطي واقترحوا عليه ان يسلمهم ميناء الشحر كجزء من هدنة عامة توقع بين الاطراف المتصارعة.

لم يقبل القعيطيون بهذا الاقتراح التركي لانه يعني تحطيما لامالهم في تأسيس دولة لهم تمتد من حضرموت الداخل الى الساحل ولان هذا الاقتراح مقدم من الاتراك العثمانيين المنحازين للخصوم من آل كثير وحلفائهم العلويين. كما ان نقيب المكلا صلاح بن محمد، لم يقبل بالمقترح التركي كي لا يتم استبدال الجار اليافعي القعيطي بجار اكثر طمعا وبأسا . خشي القعيطي والكسادي ان يقوم الاتراك باجراء عملي يستند الى القوة لتنفيذ مقترحهم، فطلب منهما الحماية البريطانية ضد هذا التدخل التركي[٦٦] ولم تكن هذه هي المرة الاولى التي يطلب فيها الكسادي التدخل البريطاني او الحماية البريطانية، ولم يكن مجيء الباخرة الحربية التركية الى الشحر والمكلا هو الذي طرح فكرة التدخل البريطاني ففي حوالي منتصف عام ١٨٤٢ توفي عبدالرب نقيب المكلا واستولى ابن اخيه محمد عبدالجيب على الحكم عنوة من ابن عمه صالح عبدالرب، وفي اكتوبر عام ١٨٤٢ امر النقيب محمد عبدالجيب بقتل نسل عمه المتوفي بسبب عدم ثقته فيهم وخوفا منهم. وتمكن ثلاثة منهم من النجاة وهربوا الى عدن والتمسوا حماية السلطات البريطانية. واحال الكابتن هينز مسألة التدخل البريطاني في هذه المسألة الى

حكـومة الهنـد التي قررت عـدم التدخـل. ذلك ان الشغل الشـاغـل للسلطات الاستعمارية البريطانية كان في تلك الفترة هو كيفية تثبيت اقدامها في عدن واخماد اي محاولة للمقاومة في المنطقة. وفي عام ١٨٥١ وبعد المحاولة الفاشلة لغزو الشحر والمكلا ١٨٥٠ وخوفا من قيام آل كثير وحلفائهم العلويين وبمساعدة الاتراك، من غزو المكلا، قام النقيب محمد عبدالحبيب الكسادي بعرض المكلا على الحكومة البريطانية لحمايتها الا ان هذا الطلب قوبل بالرفض(٦٧).

سببت زيـارة الباخـرة الحربيـة التركيـة للمكلا والشحـر سنـة ١٨٦٨، والتطورات التي سادت حضرموت تخوفا وقلقـا كبيرا في عـدن وحكومـة الهند البريطانية. فلم يكن هناك اي رضـاء عن رؤية الاتـراك يقيمون لهم مـراكز في حضرموت ويتدخلون في شئونها، في الوقت الذي بدأ فيه الاتراك يسعون لأعادة سيطرتهم على اليمن. وحتى هذا التاريخ لم تكن بريطانيا قـد قررت بعـد فرض الحماية او مد نفوذها على المكلا او الشحر للاسباب التي ذكرناها، ولذلك فلم تعلن عن موافقتها على الاستجابة الى الطلب الذي تقدم به نقيب المكلا في الرسالة التي وجهها في الثاني من يونيه من عام ١٨٦٩ الى المقيم السياسي بعدن الميجور جنرال ادوارد راسيـل E.L. Rusell والتي جدد فيهـا التماسـه بضم المكلا للحكـومـة البريطانية وذلك عندما بلغته انباء الاستعدادات الكثيرية لغزو المكلا مستعينين بالاتراك ولخشيته ايضا من مطامع الحاكم الجديـد للشحر(٦٨). ومـع ذلك فان السلطات البريطانية وانطلاقا من مصالحها الاستعمارية في جنوب الجزيرة العربية وابعادا للاتراك عن منطقة حضرموت، قامت الحكومة البريطانية بـطرح مسألة الباخرة الحربية التركية والتي تعني التدخل في شئون حضرموت وعرضت المسألة على الباب العالي وبعد مراسلات ومناقشات تم الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والتركية على ان تتوقف كل منهما عن التدخل في كل شئون حضرموت وفيما يتعلق بمسألة السيادة التركية فقد تركت مفتوحة ولم يبت فيها(٦٩). وفي رأينا ان هذا الاتفاق البريطاني التركي يصعب تنفيذه والالتزام به في ظل المصالح الاستعمارية البريطانية القائمة على سياسة التـوسع اضـافة الى الصـراع القبلي القـائم في حضرموت وعلاقات الاطراف المتصارعة مع غيرها من القوى الخارجية مما سيقود حتما الى التدخل البريطاني في النهاية. ان معنى الالتزام بـالاتفاق فيمـا يخص الجانب البريطاني هو ايقاف كل تحركات الرجال والسلاح والمال من الهند بما فيها

حيدر اباد الى حضرموت وهذا يعني عمليا فرض الحصار على القعيطيين لامتلاكهم الاراضي الواسعة والعقارات الكبيرة في حيدر اباد وفرض الحصار هذا سوف يفسر على انه تدخل وخرق للاتفاق البريطاني التركي.

٤ ـ الخلاف الكسادي القعيطي

أدت تطور حوادث الصراع القبلي وتصاعدها وتسارعها في حضرموت الى دخول السلطات الاستعمارية البريطانية مباشرة في حلبة الصراع بهدف استغلال تلك الحوادث لبسط نفوذها في المنطقة ، وتحت حجة اغلاق الباب في وجه الاطماع والتدخل التركي في المنطقة .

فشل الجمعدار عوض بن عمر في تحقيق اهدافه وتطلعاته التوسعية الرامية الى القضاء نهائياً على القوى الكثيرية وحلفائهم من العلويين ، بشن حملة مشتركة من القوة القعيطية والكسادية على حضـرموت الداخـل ، تلك الحملة التي كان نصيبها الفشل ، وعودة اليافعين خائبين الى ممتلكاتهم في الشحـر والمكلا . وفي رأينا ان هذا الفشل القعيطي قد وجه انظار الجمعدار عوض النهمة والمتطلعة الى التوسع ، نحو ممتلكات الحليف السابق النقيب الكسادي ، وبصفة خاصة نحو مدينة المكلا وميناءها الشهير . ولا شك ان هذا التطلع التوسعي الجديد يتطلب الاستعداد من حيث العدة والعتاد ، خصوصاً وان هذا التفكير قد جاء في وقت كانت فيه الجبهة القعيطية قد أصيبت باضرار كبيرة من جراء تلك الحملة المشتركة نحو حضرموت الداخل . وقد سبق ان قلنا بان القعيطيين أخذوا في ارسال الاموال والرجال والسلاح من حيدر اباد بهدف انشاء دولة كبيرة لهم في حضرموت . ومن الملاحظ ان هذه السياسة ، سياسة ارسال الأموال والسلاح من الخارج وبصفة خاصة الهند قد ظلت قائمة وقاعدة متبعة من قبل القعيطيين حتى تم لهم فعـلا ارساء الدولة القعيطية ، ليبدأوا فيما بعد بانتهاج سياسة وقاعدة جديدة ، تقوم على ارسال الاموال الى الهند وذلك من مداخل من الضرائب التي كانوا يفرضونها على رعاياهم ، ومن الأموال التي يجمعونها ، سواء من ايرادات جمارك مينائي الشحر والمكلا أو من الدخل الخاص لممتلكاتهم في حضرمـوت . وقد أدت هـذه السياسة القعيـطية الغـاشمة المستغلّة الى عـدم قيام السلطة القعيـطية بـأية مشروعات انشائية تسهم في تطور المجتمع الحضرمي ، لأن معظم دخلهم كان يتم ارساله الى الهند وفقا لتلك القاعدة ، وبذلك حرموا الشعب من الاستفادة من تلك الاموال .

عاد الجمعدار عوض بن عمر الى حيدر اباد ، تاركا على الشحر عبد الله بن عمر القعيطي ، وذلك تحفزا للجولة القادمة ، وبهـدف الاستعداد التـام ورسم الخطط اللازمة للتوسع القعيطي في منطقة حضرموت الساحل وبصفة خاصة في الممتلكات الكسادية . وفي حيدر اباد تقدم القعيطيون من النـظام يطلبـون اليه المساعدة والعون وكذا التوسط لدى السلطات البريطانية في الهند للسماح لهم بنقل الامدادات والاموال الى الشحر . وفي هذه الفترة كانت بريطانيا تعتمد على السر سالارجنج Sular Jung رئيس وزراء حيدر أباد في المحافظة على النفوذ البريطاني في حيدر اباد ، فرأى جنح والذي تربطه علاقات حميمة مع القعيطيين ان يطلب من والي بومباي مساعدة القعيطي[٧٠] . وقد أدى ذلك الى قيام القعيطين بنقل الجنود والأسلحة بسهولة من حيدر اباد الى حضرموت عن طريق ميناء بومبـاي . كما استطاع القعيطي ايضا شراء السلاح من ترسانة الاسلحة في عدن تحت بصر وسمع السلطات البريطانية فيها[٧١] .

ان هذا الموقف من السلطات البريطانية لم يكن انحيازاً الى جانب القعيطي بقدر ما كان انحيازاً للمصالح البريطانية سواء في حيدر أباد أو حضرموت . وفي رأينا ايضا ، ان سماح السلطات البريطانية للقعيطي باستخدام ميناء بومباي في هذا الظرف ، وكذلك غض الطرف من قبل تلك السلطات البريطانية في عدن عن عمليات شراء الاسلحة من قبل القعيطيين قد كان بهدف تصعيد الصراع القبلي واقامة علاقة طيبة مع القعيطيين الذين بدأوا يشكلون طرفا أساسيا من اطراف الصراع القبلي في حضرموت .

الى جانب هذا التحرك القعيطي في الهند وعدن استعداداً للتوسع والسيطرة قاموا بتحرك آخر على صعيد حضرموت ذاتها ، واستهدف هذا التحرك الأخير اضعـاف جبهة الخصـوم باثـارة المتاعب لهم . ففي منـطقة تـريم ، استعـان القعيطيون بآل تميم والمناهيل لمشاغبة آل كثير ولمشاغلتهم والحيلولة دون قيامهم بارسال حملة جديدة الى الشحر . وقد تمكن (بنو ظنة) اليـافعين وبمسـاعدة القعيطيين من الاستيلاء على أجزاء من مدينة تريم وذلك في عام ١٨٧٠م . وفي هذا العام توفي غالب بن محسن الكثيري مؤسس الدولة الكثيرية الثالثة في حضرموت وأخطر منافس لليافعية عموماً والقعيطية خـاصة ، وخلفـه على عـرش السلطنة الكثيرية ابنه منصور . وبعد ثلاث سنوات تقريبا وافت المنية النقيب صلاح بن

محمد الكسادي وذلك في ربيع الاول ١٢٩٠هـ الموافق ١١ مايو ١٨٧٣م والذي يعتبر بدوره من أبرز الشخصيات التي ظهرت على مسرح حضرموت السياسي في تلك الفترة ، وقد تنبه صلاح بن محمد الى مخططات اقربائه القعيطيين وعمل على التصدي لها والترصد لكل ظاهرة صغيرة كانت أم كبيرة تبدو عن الجانب القعيطي .

ويمكننا القول ان وفاة هاتين الشخصيتين قد أسهم في نمو وازدياد حدة المطامع القعيطية في التوسع والسيطرة .

اعتلى النقيب عمر بن صلاح عرش الامارة الكسادية في هذا الوقت الذي اشتدت فيه المطامع القعيطية ، وفي الوقت الذي اخذ فيه القعيطيون يضعون نهجهم التوسعي المستهدف السيطرة على الامارة الكسادية موضع التنفيذ . فقد اعتلى عمر بن صلاح عرش الامارة ووادي دوعن ثائرا على الحاكم الكسادي بتحريض ومؤازرة قعيطية .

كان وادي دوعن الايمن قد خضع لآل الكسادي ، عندما دب النزاع والانقسام بين حكامه القبليين من آل العمودي ، فالتجأ بعضهم الى النقيب صلاح بن محمد الكسادي مستعينين به على منافسيهم من أبناء عمومتهم . فأرسل النقيب جنداً من عنده على رأسهم مجحم بن احمد مجحم تمكن بهم الاستيلاء على أكثر وادي دوعن الايمن بما فيه الخريبة أهم مدن ذلك الوادي . لكن آل العمودي تضايقوا من جند الكسادي فتضافرت جهودهم للتخلص من الاحتلال الكسادي[٧٢] . وهنا عمل القعيطيون على استغلال الظروف المضطربة في دوعن . فعملوا على تقديم المساعدة لآل العمودي لاثارة المشاكل للكسادي لاضعافه وتفتيت قواته بهدف التمهيد لخطوتهم التوسعية المقبلة بالسيطرة على المكلا . وفي الرسائل التي وجهها النقيب عمر بن صلاح الى المقيم البريطاني في عدن موضحا قصة الخلاف بينه وبين القعيطي ، ذكر أن قائده مجحم بن أحمد مجحم قد استولى على رسائل موجهة من عبد الله بن عمر القعيطي الى رجال من قبيلتي القشم والخامعة بوادي دوعن يحثهم فيها على التمرد والعميان على الكساديين وعلى اغلاق الطريق في وجه الجند الذين يحاولون العودة من دوعن الى المكلا والفتك بهم[٧٣] . وقد بعث مجحم بهذه الرسائل الى النقيب عمر بن صلاح بالمكلا الذي استفسر من عبد الله بن عمر بالشحر عن هذا التصرف . وقد انكر عبد الله ذلك واعتبر المسألة مجرد

اشاعات وافتراءات وطلب الى النقيب عدم تصديقها .

وادراكا من النقيب عمر خطورة المسألة فقد كتب الى الجمعدار عوض بن عمر والموجود بحيدر اباد ، رسائل عديدة ، شاكياً فيها تصرفات اخيه عبد الله بن عمر ، ولم يتلق النقيب أي رد على تلك الرسائل فأسهم ذلك كله في خلق أزمة عدم ثقة بين الطرفين أخذت مساراً عدائياً وصل الى حد الاقتتال فيما بعد .

بسبب هذا التحريض المتعمد وكذا الدعم المالي المقصود من قبل القعطيين لال العمودي في وادي دوعن ، نشبت عدة معارك بين القوات الكسادية والقبائل الثائرة اسفرت عن جلاء القوات الكسادية عن دوعن ، وارتدادها الى المكلا ، بعد ان لحقت بها خسائر كبيرة ادت الى انهاك قوة النقيب الكسادي وشجعت القعيطيين على المضي في مخططاتهم التوسعية .

لم يقتصر الدور القعيطي في اثارة المشاكل والمتاعب للكسادي على تأييدهم للقبائل الثائرة في دوعن فحسب وانما عمد حاكم الشحر عبدالله بن عمر على الحاق الضرر بموارد النقيب الكسادي من خلال اغراء بعض القبائل وتحريضها على القيام بعمليات السلب والنهب في المناطق المحيطة بالمكلا مما ادى الى اضطراب الامن في تلك المناطق ومن ثم الحق الضرر بالاقتصاد الكسادي .

في ظل هذه التطورات وتلك الاستعدادات قدم الجمعدار عوض بن عمر بن حيدر اباد ورحل الى المكلا في يوليو ١٨٧٣ بعد ان أعد العدة لانطلاقة جديدة استهدفت في هذه المرة الممتلكات الكسادية . وقد وصل الجمعدار الى المكلا على متن سفينة بخارية ايطالية لتحقيق اهداف ثلاثة : اولها ظاهري اتخذه ستارا لتحقيق الهدفين الاخريين . تمثل الهدف الظاهري في قدومه للتعزية في وفاة النقيب صلاح بن محمد . اما الهدف الثاني فهو محاولة استيفاء ديون القعيطيين المتوجبة على الكساديين واتخاذ ذلك مدخلا لتحقيق الهدف الثالث المنشود وهو العمل على زيادة رقعة الممتلكات القعيطية في حضرموت بانتهاج سياسة توسعية باتجاه الممتلكات الكسادية .

وفي رأينا ان قيام الجمعدار عوض بطلب استيفاء ديونه من الكساديين في هذا الظرف العصيب الذي تواجهه الامارة الكسادية من جراء المناوشات في دوعن وعمليات السلب والنهب في المناطق المجاورة للمكلا لا يمكن تفسيره الا بالرغبة

الجامحة لدى القعيطي في توجيه ضربة كبيرة لامكانيات الكسادي المادية تمهيدا لتنفيذ المخطط القعيطي في التوسع وعلى حساب الكساديين .

كما اننا نرى ان مجيء الجمعدار عوض بن عمر وهو القائـد العسكري المجرب الى المكلا ومكوثه فيها فترة من الوقت بهيئة المعزي انما كان بهدف دراسة المكلا ومعرفة مراكز القوات الكسادية وعوامل قوتها ومحاولة معرفة نقاط الضعف والسعي من أجل كسب انصار له في المكلا وكل ذلك له أهميته اذا ما فكر القعيطيون في غزو المكلا .

على أية حال ، أدت هذه الزيارة التي قام بها الجمعدار عوض للمكلا وما تلاها من احداث والتي تتعلق بمسألة الديون ، الى تأزم العلاقة بين الطرفين الى درجة ان كلا الطرفين وجه عدة رسائل الى المقيم السياسي بعدن ، وحاول كل منهما ان يلقي مسئولية لوك F. A. E. Loch برفع تقرير الى حكومة الهند أورد فيه ما ذكره كل من النقيب عمر بن صلاح والجمعدار عوض بن عمر حـول قصة الخـلاف بينهما ، وكذا اتفاقية المناصفة وملابساتها ويستفاد من التقرير ان النقيب عمر قد ذكر بأنه في مساء الخميس الثامن عشر من يوليو عام ١٨٧٣ وصل الجمعدار عوض بن عمر الى ميناء المكلا قادماً من الهند ، واستقبله النقيب عمر استقبالا حسنا وانزله ضيفا عليه لمدة خمسة عشر يوما سافر بعدها الى الشحـر . وفور وصوله الى الشحر ارسل الجمعدار في طلب سالم بن سالم الحامدي من دوعن وقابل الحامدي الجمعدار ثم قفل عائدا الى دوعن حاملا تعليمات من الجمعدار الى مشايخ دوعن تحرضهم على الثورة ضد النقيب وقـدم الجمعدار لقبـائل دوعن المساعدات المختلفة وحرضهم على الثورة ضد النقيب وقدم الجمعدار لقبائل دوعن المساعدات المختلفة وحرضهم على التحرش بالجند الكسادية ومحاصرتهم في وادي دوعن وعدم السماح لهم بمغادرة الوادي الى المكلا ، وكل ذلك من اجل اضعاف القوة الكسادية بالمكلا وبذلك يسهل على القعيطيين الاستيلاء على نصف المكـلا ونصف بروم بدون مقاومة ووفقا لاتفاقية للمناصفة . وذكر النقيب في رسائله وكما ورد في تقرير لوك يونيه ١٨٧٩ بان الحامدي نفذ مهمته في دوعن وقدم الى الشحر بناء على طلب الجمعدار ، عدد من زعماء البادية في دوعن ليرفعوا شكواهم اليه بتصرفات جند الكسادي وتم الاتفاق معهم على ان ينظر الجمعدار في شكـواهم ومناقشة ذلك مع النقيب عمر بالمكلا .

* انظر نص الاتفاقيتين في الملاحق ، ملحق رقم (٥) و (٦)

كان غرض القعيطي الظاهري الاصلاح بين الكسادي وبين آل العمودي وبادية دوعن اما غرضه الأساسي فكان عزل القوة الكسادية في دوعن ليسهل عليه أمر النقيب في المكلا .

بعث الجمعدار عوض الى المكلا ببعض العلويين وعدد من ضباط جيشه تحت امرة قائد قواته المقدم عمر عوض القعيطي ، تحت حجة فتح باب المفاوضات بشأن النزاع القائم في دوعن بين الكسادي والبدو والمشايخ ، وبعد خمسة ايام خرج الجمعدار من الشحر على رأس فرقة مكونة من خمسمائة جندي دون ان يحيط الكسادي علما ببرنامج الزيارة ولم يعرف نبأها الا بعد وصولها البقرين .

اعلن الجمعدار انه قدم لحسم النزاع بين الكسادي والعمودي الا انه بعد مرور يوم واحد على وصوله فاتح النقيب في الديون التي على والده المتوفي النقيب صلاح بن محمد ولم يتحدث في المهمة التي جاء من أجلها .

ان الديون التي طالب بها الجمعدار هي نفقات الحرب التي تم صرفها بموجب الاتفاقيتين المبرمتين بينه وبين النقيب صلاح بن محمد بتاريخ ٢٤ رمضان ١٨٢٣هـ الموافق ٧ فبراير ١٨٦٧ و٦ جمادي الاولى ١٨٢٤ الموافق سبتمبر ١٨٦٧ *.

طلب النقيب عمر اطلاعه على الحساب فاجاب الجمعدار بان الاتفاقيتين لا تلزمانه بذلك . وقال ان كل البيانات وكل المستندات قد ضاعت ولم تبق محفوظة غير الأرقام الاجمالية . وذكر النقيب في رواياته التي ذكرها في رسائله انه في الوقت الذي كانت تدور فيه المحادثات بين الطرفين كان عمر عوض القعيطي يجمع المعلومات العسكرية عن القوات الكسادية بالمكلا ويوزع الجنود القعيطية على المواقع الاستراتيجية بالمكلا .

وذكر النقيب عمر آنه بينما كان والقعيطي في البقرين ، فرض الجمعدار عليه بيع نصف المكلا ونصف بروم بثمن قدره ٢٤٠ ألف ريال ، خصم منها مائة وستين الف ريال وهي قيمة الديون القعيطية على صلاح بن محمد وتسلم النقيب عمر حوالتين بثمانين ألف ريال ، ولم يتمكن الكسادي من ابداء اعتراضه خوفا من الفتك به من قبل الجمعدار وجماعته الذين كانوا برفقته في البقرين . وأرغم

* نص الاتفاقيتين ملحق رقم ٤ورقم ٥

الجمعدار النقيب على توقيع اتفاقيتي المناصفة والتعاون المؤرخة في ٣ رجب ١٢٩٠هـ الموافق السابع من سبتمبر ١٨٧٣م*

ذكر الكسادي بأنه قبل الاتفاقيتين مكرها بسبب وجود قواته وعددها الفين في دوعن ، ولم يكن امامه الا القبول بهما . وبمقتضى اتفاقية المناصفة قام القعيطي باحتلال نصف المكلا ، وبعد ان تم له ذلك عاد الى الشحر ومعه قائده عمر عوض تاركا قواته في المكلا تحت امرة صهره سعيد بن علي القعيطي وعمل على تعزيز قواته في المكلا بارسال قوات جديدة من الشحر وتجنيد عدد من البادية لتعزيز حامية الشحر .

وقد أشار الكسادي في احد رسائله الى انه كتب الى المقيم السياسي بعدن الجنرال شنيدر J . W. Schenider يخبره فيها بما حدث(٧٤) فأرسل شنيدر مساعده الكابتن برايدو Prideau الى المكلا حاملا رسالة الى الجمعدار فوصل عن طريق البحر ، واجتمع مع برايدو على ظهر السفينة التي أقلت برايدو من عدن . كما تم لقاء ثاني بين برايدو والجمعدار في المكلا . وذكر الكسادي انه التقى ببرايدو الذي أكد له انه سيرفع تقريرا بالمسألة الى حكومة عدن ، وعلى النقيب انتظار النتائج .

ذكر الكسادي في أحد رسائله بانه بعد مغادرة برايدو المكلا الى عدن ، تحرشت الجند القعيطية بالجند الكسادية ، بهدف احداث اضطراب في الأمن فوسط النقيب بعض العقلاء من أهل صور والمهرة الذين وصلوا الى المكلا للتجارة ، وعرض هؤلاء على الجمعدار لانهاء الخلاف ان يدفع الكسادي اليه مبلغ ٢٤٠ الف ريال ، وذلك بضمانات شخصية مالية وعقارية من أعيان المكلا وتجارها* .

وذكر الكسادي أنه في الخامس من شعبان سنة ١٢٩٠هـ سبتمبر ١٨٧٣ ، تحرش جند الجمعدار بالجند الكسادي في الوقت الذي نجح فيه مجحم بن احمد مجحم قائد القوة الكسادية في دوعن من شق طريقه الى المكلا بعد ان مكث محاصرا في دوعن زهاء ثلاث وعشرين يوما ، مما دعا النقيب الى محاصرة الجمعدار وجنوده

---

* انظر نص الاتفاقيتين ملحق رقم (٦) و ملحق رقم (٧)

* لا شك ان تدخل هؤلاء التجار كان بدافع مصلحتهم التجارية والتي يهمهم كثيرا استقرار المنطقة

في المكلا ، يؤازره في ذلك أهالي المكلا ، ونشبت الحرب بينهما مدة ثلاثة ايام ، طلب بعدها الجمعدار عوض الأمان لنفسه ولجنوده فأجابه الكسادي الى طلبه بشرط تنازله عن جميع مطالباته بنصف المكلا ونصف بروم . وذكر النقيب بانه عزم على استكتاب الجمعدار وثيقة بالتنازل عن مطالبة ديونه ، لولا ان عددا من رؤساء يافع توسطوا في الامر ورأوا ان في هذا الاستكتاب اذلالا للجمعدار ، فنزل النقيب عمر عند رأيهم .

وفي نهاية أحد رسائله التي روى فيها النقيب قصة خلافه مع الجمعدار عوض قال : « .... والمذكور عنده دراهم كبيرة تجيه (تأتي له) من حيدر اباد ويفتن بها بلاد الناس وتقتيل خلقا كثيرة في ذمته والمذكور خرج من حيدر عباد لهذا الخصوص وتلفت علينا اموال جسيمة اولا تركي بلاد دوعن بسببه وثانياً كلفنا خساير كبيرة في جمع عساكر وثالثاً كلفنا خساير كبيرة لابقاء زيادة عساكر تحت يدنا خوفا فساده وفتنته ورابعا ربشت (فوضى) البر وقطع الوارد ... ». وذكر النقيب عمر أن جملة خسائره بلغت ١,٥٣٩,٥٤٠ ريال وعرض على الحكومة البريطانية استعداده لاعادة المائتين وأربعين ألفا التي يطالب بها القعيطي بشرطين اولهما :ـ ان تضمن الحكومة البريطانية هذه الترتيبات وثانيهما :ـ ان تعين الحكومة البريطانية ضابطاً بريطانياً في المكلا ليشرف على الايرادات الكسادية والتي سيخصص منها كل عام مبلغ معقول لتسديد ديون القعيطي بالطريقة التي تراها الحكومة البريطانية . واذا لم توافق الحكومة البريطانية على ذلك فعليها تركهما لحل خلافاتهما وما على الحكومة البريطانية الا ان تمنع وصول الامدادات الخارجية للطرفين . وذكر الكسادي ايضا بانه على استعداد لمجابهة القعيطي في البر على ان يصدر من الحكومة البريطانية أمرا بمنع اللجوء الى العمليات البحرية .

وفي التقرير الذي رفعه المقيم السياسي فرانسيس لوك Loch أورد ما تضمنته رسائل عبد الله بن عمر القعيطي حاكم الشحر بشأن قضية خلافه مع حاكم المكلا ، وما ذكره الجمعدار عوض عن اسباب الخلاف وذلك من وجهة نظره . فقد ذكر أنه قدم من حيدر اباد مسرعا الى المكلا عندما علم بوفاة النقيب صلاح بن محمد وهدفه الاول تقديم التعازي وتجديد عدي الصداقة مع خليفته النقيب عمر بن صلاح وتبادل الرأي معه في توطيد الامن بحضرموت . وأخيرا فقد هدف الى

بحث مسألة الديون . وأفادت رسائل الجمعدار الى أنه غادر المكلا الى الشحر بعد ان قدم التعازي وهناك علم بالخلاف القائم بين النقيب الكسادي والقبائل في دوعن ، كما ذكر با ن النقيب ارسل اليه بالشحر طالبا توسطه لانهاء الخلاف بينه وبين قبائل دوعن وذكر ايضا بان قبائل دوعن بدورها طلبت وساطته فوافق على ذلك ، بعد أن اخذ ستة رهائن من قبائل دوعن ، وبعث بقائده عمر عوض القعيطي مع عدد من العلويين الى المكلا للاستفسار عما اذا كان النقيب مستعدا لاتخاذ الترتيبات فيما يتعلق بانهاء النزاع . وبناء على رواية الجمعدار فانه رأى من الضرورة الاشراف بنفسه على حل النزاع فاتجه الى المطلا على رأس فرقة قوامها خمسمائة جندي . وذكر انه اصطحب هذا العدد لدواعي الامن ، وقابله النقيب مقابلة حسنة واضعا تحت تصرفه عددا من الخدم تراوح عددهم ما بين ٢٥ـ ٥٠ شخصا(٧٥)

بعد ان نجح الجمعدار في حل النزاع بين الكسادي وخصومه من قبائل دوعن ، تحدث مع النقيب عمر بن صلاح بشأن الديون ، غير انه لم يتم الاتفاق فيها . وبعد نقاش طويل عرض النقيب من تلقاء نفسه ان يسدد الديون ببيع نصف المكلا ونصف بروم ومتعلقاتهما للقعيطي وتم الاتفاق على أن يدفع القعيطي للنقيب عمر ثمانون الف ريال والغاء الديون ومقدارها مائة وستون الف ريال . فسلم القعيطي النقيب جميع بيانات الحسابات الخاصة بالديون وتم ابرام اتفاقية المناصفة في ٣ رجب ١٢٩٠هـ واخرى للتعاون في نفس التاريخ وقد تم التوقيع عليها بدون اكراه او ضغط وتم تسليم النقيب حوالتين بمبلغ ثمانين الف ريال . وفي اليوم الثاني لتوقيع الاتفاقية ، تسلم الجمعدار من النقيب نصف المكلا توجه بعدها ومعه عمر عوض الى الشحر بعد ان عين المقدم سعيد بن علي القعيطي للاشراف على الترتيبات بالمكلا .

استطرد الجمعدار في توضيح وجهة نظره فذكر انه في هذه الاثناء عاد الجيش الكسادي من دوعن ، وقام الكسادي بابرام تحالف عسكري مع الكثيري والعولقي ضد القعيطي في الشحر ، مما دفع الجمعدار للذهاب للمكلا ، واستمر التوتر بين الطرفين قرابة ثلاثة اشهر . تم وصل الكابتن برايدو الى المكلا ، ودعا الجمعدار لمقابلته بالمكلا . وتم اطلاع برايدو على ما حدث وعرض برايدو على

الجمعدار التخلي عن اتفاقية المناصفة على أن تسدد له الديون كاملة ، فلم يقبل الجمعدار بذلك . ونقل برايدو للنقيب موقف الجمعدار هذا مما جعل الكسادي يلوح ان باستطاعته اخراج القعيطي بالقوة من المكلا . وبعد عودة برايدو الى عدن اراد الجمعدار العودة الى الشحر فمنعه النقيب وأعلن على الجمعدار حربا اسفزازية خطيرة وقام النقيب بطرد الجمعدار بصورة مهينة من المكلا .

وتم نهب اموال القعيطيين ، وبعد أيام فرض الكسادي حصارا بحريا على الشحر فأوقع خسائر كبيرة بالقعيطي بلغ مقدارها ١,٥٥٠,٠٠٠ ريال . وفي نهاية روايته أوضح القعيطي بأنه يرفض التخلي عن اتفاقية المناصفة ، وانه يطالب بتنفيذها وانه يرفض ادعاء الكسادي بانه وقع الاتفاقية مكرها ، واشار الى ان الكسادي لا يملك حجة قانونية لالغاء الاتفاقية . وهدد بان لديه القوة التي ترغم النقيب على أداء ما له من حقوق . ثم طالب بعدم تدخل الحكومة البريطانية في النزاع . الا انه مع ذلك أعلن عن استعداده لسماع نصيحة الحكومة البريطانية .

كانت هذه وجهتي نظر كل من الطرفين المتنازعين ، ومن البديهي ان يدافع كل منهما عن وجهة نظره ويحاول تفسير الوقائع بما يتمشى ويتفق مع مصالحه .

ويفهم من رواية الطرفين أن هناك خلافاً بين الكسادي وقبائل دوعن ، وفي رأي الكسادي ان المسئول عن اثارة هذا الخلاف وتغذيته والتحريض عليه هو القعيطي ، وان القعيطي قد استغل هذا النزاع في تحقيق أهدافه التوسعية بفرض اتفاقية المناصفة ، ذلك ان القوات الكسادية قد اصبحت مشغولة بانهاء الاضطرابات التي اثارها وحرض عليها القعيطي وقد حوصرت تلك القوات قرابة ٢٣ يوما . وفي رأي القعيطي أن النقيب عمر هو الذي عرض فكرة بيع نصف كل من المكلا وبروم وان اتفاقيتي المناصفة والتعاون لم يتم ابرامها بالاكراه ، بينما افاد الكسادي بانه وقع الاتفاقيتين مكرها ، ومن ثم لم يعترف بهما وانهما غير ملزمتين له .

يتضح لنا من خلال قرائتنا للرسائل التي وجهها كل من النقيب والجمعدار والتي حملت وجهتي نظرهما ، اصرار الجمعدار القيعطي على تنفيذ اتفاقية المناصفة ورفضه التخلي عنها ، وفي رأينا ان هذا الاصرار يتفق مع الاسلوب القعيطي في تسخير المال لشراء الارض لاقامة دولته في حضرموت . فسبق له ان

اشترى نصف شبام من السلطان الكثيري منصور بن عمر ليتمكن من الاشتراك في حكم شبام توطئة للخطوة التالية وهي التخلص من منصور بن عمر والسيطرة الكاملة على شبام ، فاعتقد القعيطي أن بامكانه اعادة تجربته الناجحة وتطبيقها بالنسبة لمتلكات الكسادي وذلك بشرائه نصف المكلا ونصف بروم ثم ينفرد بطريقة او بأخرى بحكم هاتين المنطقتين واخضاعهما للسيطرة القعيطية .

ان اتفاقية المناصفة قد تم ابرامها ، سواء تم ذلك بناء على طلب النقيب كما افاد بذلك القعيطي ، او تم ابرامها بالاكراه من جانب القعيطي ، كما افاد بذلك الكسادي . ولنا ان نتساءل لماذا لم يكره النقيب خصمه الجمعدار عوض بن عمر على توقيع اتفاقية تنازل او الغاء لاتفاقية المناصفة ، خاصة بعد عودة قواته من دوعن وتمكنه بسهولة من طرد القعيطي من المكلا ؟ واذا كانت اتفاقية المناصفة في نظر الكسادي قد اصبحت لاغية باخراج القعيطي وقواته من المكلا . فلماذا لم يقم الكسادي باعادة الحوالتين بمبلغ الثمانين الف ريال للقعيطي والتي استلمها عند توقيع المعاهدة ؟ اسئلة لم تجد اجوبة مقنعة لدى الكسادي ، واسئلة يتمسك بها القعيطي في اثبات صحة ما ذكره .

يتضح لنا من الرسائل التي وجهها الطرفان المتنازعان الى المقيم السياسي بعدن ، بان الكسادي قد وافق على تدخل السلطات البريطانية في مسائل الخلاف بشرط أن يكون هذا التدخل على أساسي تأييد الكسادي في مقترحه باعادة مبلغ ٢٤٠ الف ريال للقعيطي . واوضح الكسادي في رسائله وبصورة واضحة بانه لا يوافق على تدخل السلطات البريطانية في حال عدم موافقتها على مقترحه . اما القعيطي فقد طالب بعدم تدخل السلطات البريطانية لكنه ابدى استعداده لقبول نصيحتها .

وموقف القعيطي هذا يستند الى ادراك القعيطي لقوته الذاتية والتي يمكنه بها تحقيق اهدافه .

هدد كل من الكسادي والقعيطي باستخدام القوة العسكرية لتحقيق اهدافه ويبدو ان الكسادي كان يستند الى تحصيناته وقوته البرية ، ولذا فقد طالب السلطات البريطانية بمنع وصول الامدادات الخارجية للقعيطي ادراكا منه لما يمتلكه خصمه من امكانيات في حيدر اباد .

التحالف الكسادي الكثيري العولقي في وجه الاطماع القعيطية

تحرك الكسادي لمواجهة خصمه القعيطي بعد نجاحه في طرد الجمعدار عوض من المكلا وكان تحركه قد تم على صعيدين بهدف اضعاف القعيطي. وتركز التحرك على الصعيد الأول باقامة جبهة داخلية من اطراف يجمع بينها العداء للقعيطي. وبهذه الجبهة يصبح بامكانية الكسادي التصدي للقعيطي بل ربما الاجهاض عليه. والتحرك الثاني كان على صعيد التقرب والتودد للسلطات البريطانية في عدن وتحريضها ضد القعيطي والدفع بها لايقاف الامدادات للقعيطي.

فعلى الصعيد الأول، فان العلاقات المتوترة الناجمة عن سقوط الشحر في يد القعيطي والتي نجمت ايضا وبسبب المساعدة القعيطية لآل تميم وغيرهم وتحريضهم على مناوشة آل كثير في تريم، قد أدت الى خلق تقارب ما بين الكسادي والكثيري، وساهم في هذا التقارب رغبة الكسادي في الحصول على تأييد طرف قوي مثل الكثيري في صراعه ضد القعيطي. وقد انضم محسن بن عبدالله العولقي الى هذا التحالف بسبب علاقته الجيدة مع آل كثير من جهة ومن جهة اخرى علاقته الحسنة مع الكسادي، ذلك ان صلاح بن محمد جعل من العولقي وصياً على ابنه عمر. كان هذا التحالف القبلي الثلاثي موجهاً ضد الطرف الرابع المتطلع الى السيطرة على كل حضرموت. والذي يهدد وجود اطراف التحالف بالفناء[٧٦]. ويمكننا القول بأن هذا التحالف قد أوضح وبصورة جلية قوة القعيطي ومدى الخطورة التي يشكلها ضدهم جميعاً، ويدلل على تخوف اطراف التحالف من النهج التوسعي للقعيطي الذي يستهدف الانفراد بحكم حضرموت بأسرها بدون منازع.

وبموجب هذا التحالف حصل الكسادي على مساعدات وعتاد عسكري من الكثيريين وعلى مساعدة مالية من مقدم جنح محسن بن عبد الله العولقي الموجود في حيدر اباد.

---

* كان محسن العولقي احد الضباط العرب الكبار في جيش نظام حيدر اباد وورث ثروة كبيرة عن والده عبد الله بن علي العولقي وتقدر المعونة المالية التي قدمها للنقيب الكسادي بستين الف ريال.

بدأ التحالف الثلاثي في العمل ضد التواجد القعيطي في منطقة الساحل خصوصا في مدينة الشحر ذات الأهمية الخاصة والتي تمثل التهديد المباشر لكل من الكسادي في المكلا وضواحيها. وللعولقي في حصن الصداع وقرية الحزم، وللكثيري في منطقة غيل باوزير وكان بها ممثل قعيطي اسمه عنبر بن عبيد. فبعد سقوط الشحر في يد القعيطي ١٨٦٧، اسرع آل عمر في غيل با وزير با برام اتفاق مع الجمعدار عوض بن عمر تم بموجبه ارسال ممثل للقعيطى في غيل باوزير. واضطر آل عمر با عمر الى الموافقة على ذلك بسبب وضعهم الاقتصادي اذ تشكل الشحر المنفذ الرئيسي للحياة الاقتصادية لاهالي الفيل[٧٨] الا انه وتحت تأثير التحالف الثلاثي الغي ال عمر الاتفاق من جانبهم ورفضوا الخضوع للسلطة القعيطية اعتقاداً منهم بأن هذا التحالف القبلي الجديد سوف ينهي الوجود القعيطي. وتم لهذا التحالف فعلا احتلال غيل باوزير.

كما تمكن التحالف الثلاثي من احتلال قرية معيان المساجدة ومنطقة الريان، وهما من المناطق الواقعة على طريق المكلا- الشحر. وتم الاتفاق على ان تكون غيل باوزير من نصيب آل كثير، وان تكون معيان المساجدة والريان للكسادى.

علم القعيطي بالخطر الداهم المتمثل بالتحالف الثلاثي، فأخذ يعد العدة من أجل المواجهة المصيرية. فعمل على تقوية جبهته الداخلية وتماسكها. فتصالح مع بقايا ال بريك حكام الشحر السابقين. فأعاد لهم نصف ممتلكاتهم من المنازل والأراضي والنخيل، والتي كان الكثيري قد استولى عليها بعد طرده الأمير البريكي علي بن ناجي من الشحر. ولم ينتظر القعيطيون حتى يقوم المتحالفون باقتحام سور الشحر كما حدث في الهجوم الكثيري السابق، بل واجهوا الهجوم على الشحر خارج المدينة في منطقة تعرف باسم المشراف حيث دارت معركة تاريخية ١٨٧٣ انتهت بهزيمة الحلفاء وانتصار القعيطي نصراً مؤزراً[٧٨] وفي رأينا الانتصار القعيطي في معركة المشراف هذه قد دفعت بطموحات القعيطي بعيداً نحو الامام واعطته الثقة بامكانية تحقيق الانتصار النهائي وانتزاع ما يمتلكه اعداءه من العولقيين والكثيريين من ممتلكات في حضرموت الساحل بل والسيطرة على الممتلكات الكسادية بما فيها المكلا وبهذا الانتصار القعيطي في معركة المشراف يكون قد نجح في توجيه ضربة قاصمة للامال التي بناها اطراف التحالف.

بعد ان احرز القعيطيون انتصارهم الباهر في موقعة المشراف، وضعوا خطتهم لاحتلال غيل با وزير بهدف انهاء الوجود الكثيري والعولقي في الساحل ومحاصرة الكسادي في منطقة المكلا وضواحيها. فقامت القوات القعيطية باحتلال شحير* لأهمية ما تمثله هذه البلدة بالنسبة لغيل باوزير باعتبارها حلقة اتصال بين غيل باوزير والمكلا. وقد حاول آل كثير والعولقيون دحر القعيطيين من شحير ليعيدوا الاتصال مع الكساديين بالمكلا الا انهما فشلا في ذلك(٧٩).

وللاهمية الاستراتيجية لمدينة غيل باوزير باعتبارها قاعدة انطلاق اساسية للتواجد الكثيري في منطقة حضرموت الساحل تنطلق منها قوات ال كثير سواء نحو الشحر او المكلا وقد عمل الجمعدار عوض على السيطرة عليها، فسعي الى تحريض آل تميم والمناهيل لمناوشة آل كثير في تريم وذلك في مطلع ١٨٧٥ م، ونجح هؤلاء في احتلال جزء من تريم وباتوا يهددون الوجود الكثيري بالمدينة مما دفع الكثيرين مكرهين الى الاسراع بسحب الجزء الأكبر من قواتهم المرابطة في غيل باوزير، لتعزيز مواقعهم في تريم، خاصة بعد الفشل الذي منيت به قوات التحالف في موقعة المشراف. وهنا اسرع القعيطي بارسال قواته الجاهزة والمتوثبة الى غيل باوزير، وتمكنت من السيطرة على هذه المدينة الهام ١٨٧٥ دون ان تجد مقاومة تذكر. وقام الجمعدار عوض بمنح الأمان لاهالي الفيل، وعمل على استتباب الأمن والإستقرار بالمدينة(٨٠).

ادت تلك الانتصارات القعيطية في معركة المشراف وشحير وغيل باوزير الى قيام النقيب عمر بن صلاح بتجميع قواته المبعثرة في معيان المساجدة والريان ادراكاً منه ان هاتين المنطقتين ساقطة عسكرية ولا فائدة من الدفاع عنهما، ولذلك اصدر اوامره بانسحاب قواته من معيان المساجدة والريان للاستفادة منها في الدفاع عن المكلا وضواحيها فتقدمت القوات القعيطية واحتلتهما بدون قتال.

بعد هذا النجاح الكبير الذي احرزه القعيطي، وجه اهتمامه نحو خصمه اللدود العولقي الطرف الثالث في التحالف المعادي. لقد كان عبد الله العولقي من بين المهاجرين البارزين من جنوب الجزيرة العربية الى حيدر اباد وتبوأ مركزاً عالياً لدى النظام بحيدر اباد ووصل الى رتبة سيف الدولة وتمكن من جمع ثروة كبيرة كما فعل عمر بن عوض القعيطي وغالب بن محسن الكثيري.

كان لكل من هذه الشخصيات الثلاثة اتباع وانصار في اوساط المهاجرين العرب، الا ان القعيطي كان أكثرهم انصاراً ومالا واوسعهم نفوذاً. وقد استطاع هؤلاء الزعماء امتلاك العقارات الواسعة وتكديس الثروات في حيدر اباد وقد كان التنافس على أشده بينهم وبسبب هذا التنافس كون العولقي والكثيري جبهة متحدة ضد القعيطي الأكثر طموحاً في التسلط والرئاسة وبلغ التهور بالقعيطي الى درجة جعلته يتطاول حتى على النظام نفسه ففي عام ١٨٥٧ وفي الوقت الذي كان فيه تمرد الجيش الهندي على اشده ضد الانجليز في الهند، خطط القعيطي للقيام بانقلاب عسكري في حيدر اباد لاسقاط حكم النظام والاستيلاء على السلطة، الا ان تلك المحاولة لم تتم، اذ كشف سرها عبد الله العولقي. فأسهم ذلك في زيادة سوء العلاقة بينهما(٨١).

عمل عبد الله العولقي على استغلال الثروة التي جمعها في حيدر اباد، في زيادة ممتلكاته في موطنه بجنوب الجزيرة العربية، ولجأ الى نفس الاسلوب الذي اتخذه كل من غالب بن محسن وعمر بن عوض القعيطي في شراء القرى والمدن واتخاذها قواعد لتأسيس السلطنة.

فقام عبد الله العولقي بشراء قرية الحزم القريبة من غيل باوزير، واقام عليها حصنا منيعا عرف بحصن الصداع ليكون نواة للامارة التي حلم بتأسيسها في حضرموت** ونتيجة لكافة الممارسات التي قام بها العولقي ضد القعيطيين ابتداء من المنافسة في حيدر اباد وافشاء عبد الله العولقي سر المؤامرة، وانتهاء بقيام محسن بن عبد الله العولقي بتحريض عمر بن صلاح على نقض اتفاقية المناصفة التي وقعها سواء بالاكراه او بالاتفاق مع الجمعدار عوض بن عمر، وتقديمه مبلغ ستين الف ريال للكسادي ليمكنه من الصمود في وجه الاطماع القعيطية، لكل هذه الأسباب ولانضمام العولقي الى التحالف الذي شمل الكسادينين وال كثير قام الجمعدار عوض بن عمر بوضع حد لاحلام العولقي، فاحتل حصن الصداع ودمره عن بكرة ابيه، وذلك في عام ١٨٧٦ م منهياً بذلك الوجود العولقي في حضرموت(٨٣).

اثر هزائم آل كثير المتلاحق في حضرموت الساحل، اخذوا في مراجعة

---

* تفاوض عبد الله العولقي في ١٨٥٦ مع سلطان لحج لشراء بير احمد وفي الستينات من القرن التاسع عشر سعى من اجل شراء بير علي في ارض الواحدي .

سياستهم التوسعية، فوضعوا خطة جديدة تستهدف القضاء على اليافعيين في مرحلتين، يتم في المرحلة الأولى تحرير شبام والقطن من القعيطيين، ويتم في المرحلة الثانية التوجه نحو حضرموت الساحل والسيطرة عليه.

جاء وضع هذه الخطة متأخراً، فقد تجذّر الوجود القعيطي في قسم هام من حضرموت الساحل، واخذ يعد من أجل التهام الاقسام المتبقية، ولن يكون بمقدور ال كثير زحزحة القعيطيين قيد أُنملة عن مواقعهم. كما ان السلطات البريطانية قد بدأت تولي أهمية كبرى بمجريات الأحداث في حضرموت، وهي بلا شك لن تقبل بأي حال بالسيطرة الكثيرية على منطقة حضرموت لسببين اولهما: ان تلك السيطرة الكثيرية على كل حضرموت تتناقض والقاعدة الاستعمارية القائمة على سياسة فرق تسد وثانيهما ان تلك السيطرة الكثيرية تعني امتداد النفوذ التركي الى حضرموت من خلال العلاقة الودية بين الأتراك وآل كثير، وفي ذلك خطورة على المصالح الاستعمارية البريطانية في الشطر الجنوبي من اليمن.

على أية حال، وضع آل كثير خطتهم موضع التنفيذ فارسلوا قوة نحو شبام في ذي الحجة ١٢٩١ هـ ١٨٧٤ م، وكان بالمدينة عبد الله بن عمر بن عوض القعيطي ومعه قوة صغيرة من اتباعه لم تتمكن من صد الهجوم الكثيري، فسقطت شبام في يد آل كثير، الا أن ذلك لم يدم الا لفترة قصيرة، فقد وصلت نجدة قعيطية من القطن اجبرت القوة الكثيرية على الانسحاب اثر قتال ضاري دار في شوارع شبام .وبتلك الهزيمة تم اجهاض المخطط الكثيري في المهد، ولم يكن له ليشهد اي نجاح(٨٣).

عمل النقيب عمر بن صلاح الكسادي على تحصين الدفاعات الامامية للمكلا وهما منطقتي الحرشيات والبقرين. ولا شك ان اية قوة مهاجمة تريد الزحف نحو المكلا عبر المنطقتين سوف تجابه بمقاومة شديدة، وسيلحق بها خسائر جسيمة قبل ان تصل الى سور المكلا فقد زوّد الكسادي الحرشيات والبقرين بالمدافع توقعا لاي هجوم مرتقب من قبل القعيطيين يسلك الطريق البري.

على أية حال فقد فشل الكسادي في مواجهة خصمه القعيطي عن طريق اقامة التحالف الثلاثي الكسادي الكثيري العولقي اذ تمكن القعيطي من الحاق الهزيمة بالتحالف في معركة المشراف، وما تلاها من انتصارات قعيطية. ولذا فقد اولى

الكسادي تحركه على الصعيد الخارجي اهتماماً كثيراً، على أمل تحقيق نجاحات على هذا الصعيد.

هوامش الفصل الثالث

١ ـ محمد انيس (دكتور) الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص١٨١ .

٢ ـ Kirk, G.E.: A Short History of the Middle East, p.58.

٣ ـ عبد الأمير محمد امين (دكتور) : التنافس بين الشركات الانجليزية في منطقة الخليج العربي والأقطار المجاورة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ بغداد١٩٦٣ .

٤ ـ محمد عمر الحبشي (دكتور) : اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، ص٩ .

٥ ـ فاروق عثمان اباظة*(دكتور) : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ، ص٨١

٦ ـ بونداريفسكي : سياستان ازاء العالم العربي ، ص١٠ .

٧ ـ Eric Marco, Yemen and the Western World Since 1571, p.17.

٨ ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية : العدد الثاني . ابريل ١٩٧٥ ، ص١٧ .

٩ ـ أحمد فضل العبدلي : هدية الزمن في أخبارك ملوك لحج وعدن ، ص١٣٦ .

١٠ ـ أحمد فخري (دكتور) : اليمن : ماضيها وحاضرها ، ص١٨٤ ـ ١٨٨ .

١١ ـ Harold Jacob: King of Arabia, p.5.

١٢ ـ Little, Tom: South Arabia Arena of Conflict, p.10.

١٣ ـ Ingrams, Harold: Arabia and the Isles, p.26.

١٤ ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية . المصدر السابق ، ص٣٤ .

١٥ ـ Marston Thomas, E.: Britains Imperial Role in the Red Sea Area,p. 64.

١٦ ـ Graham Gerald. S.: Great Britain in the Indian Ocean, p. 290.

١٧ ـ Harold Jacob: Op. Cit , p. 25.

١٨ ـ Playfair, Rebort, L.: A History of Arabia Felix or Yemen, p.161.

١٩ ـ فاروق عثمان اباظة (دكتور) : المصدر السابق ، ص١٤٢ .

٢٠ ـ Gordon Waterfield: Sultans of Aden, p.23.

٢١ ـ A.R.: A Brief Sketch Containing Historical and Political Information on Adan, Aden Records, Voi. i-ii.

٢٢ ـ I.P.F.23. C.R.T.A. No. 16-18, Minute by the Governer of Bombay. (23 September 1837).

٢٣ ـ I. C. R. Home: Micelaneous 841 p.p.155-156.

٢٤ ـ فلاديمير بودبيسو فيتش لوتسكي : تاريخ الأقطار العربية ص١٠٣ .

٢٥ ٨ فلاديمير بوربيسو فيتش لوتسكي : نفس المصدر ، ص١٠٧ .

٢٦ ـ Hoskins Halford: British Routes to India, p.269.

٢٧ ـ Mastern, Thomas, E. Op. Cit. p.55.

٢٨ ـ I. O. B.S.: Confidential Memorandum on the Turkish claim to Sovereignty over the Eastern Shores of the Red Sea. P.P. 4- 5.

٢٩ـ جمال زكريا قاسم (دكتور) الخليج العربي ـ دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) . ص٦٨ .
٣٠ـ حسين مؤنس (دكتور) : الشرق الاسلامي في العصر الحديث ، ص١٩٢ .
٣١ـ Graham Gerald, S.: Op. Cit, P.5.
٣٢ـ حمزة علي لقمان : معارك حاسمة من تاريخ اليمن ، ص١٥٧ ـ ١٦٣ .
٣٣ـ Heikanbotham, Tom: Aden, p.12.
٣٤ـ Plafair, Rebort,L.: Op.Cit., p.163.
٣٥ـ مؤسسة الرابع عشر من اكتوبر : دراسات في تاريخ الثورة اليمنية ، ص٤١ .
٣٦ـ أمين الريحاني : ملوك العرب او رحلة البلاد العربية ، ص٣٥٣ .
٣٧ـ فاروق عثمان اباظة (دكتور) : المصدر السابق ، ص٢٢٦ .
٣٨ـ عبد الحميد البطريق (دكتور) : من تاريخ اليمن الحديث (١٥١٧ ـ ١٨٤٠) ، ص١٠٣ .
٣٩ـ Heikanbotham, Tom: Op. Cit, P.17.
٤٠ـ فارق عثمان اباظة (دكتور) : المصدر السابق ، ص٦٧٠ .
٤١ـ سلطان ناجي : التاريخ العسكري لليمن (١٨٣٩ ـ ١٩٦٧) ، ص٢٥ .
٤٢ـ محمد عمر الحبشي (دكتور) : المصدر السابق ، ص١٤
٤٣ـ Heikanbotham, Tomi Op. Cit, P.153
٤٤ـ امين الريحاني : المصدر السابق ، ص٣٩٩ .
٤٥ـ Gordon Waterfield: Op. Cit., p.252.
٤٦ـ Mastron, Thomas, E. Op. Cit. R. 81.
٤٧ـ امين الريحاني : المصدر السابق ، ص٣٤٩ .
٤٨ـ جاد طه (دكتور) : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ، ص١٧٨ .
٤٩ـ حمزة علي لقمان : تاريخ عدن وجنوب الجزيرة ، ص٢٠١ .
٥٠ـ عبد الواسع بن يحيى الواسعي : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، ص٩٠ .
٥١ـ بواندا ريفسكي : المصدر السابق ، ص٣١ ـ ٣٤ .
٥٢ـ جمال حمدان (دكتور) : دراسات في العالم العربي ، ص٢٧ .
٥٣ـ بوندا ريفسكي : المصدر السابق ، ص٦٨ .
٥٤ـ محمد مصطفى صفوت (دكتور) : انجلترا وقناة السويس ، ص٣ .
٥٥ـ محمد رجب حراز (دكتور) : الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ، ص١٦٣ .
٥٦ـ السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص٣٢ .
٥٧ـ Bury, G.W.: Arabia Infelix on Turks in Yemen, p.15.
٥٨ـ جان ارنولد : دعوى الاستعمار ، ص١٥٢ .
٥٩ـ سلطان باجي : المصدر السابق ، ص٢٩ .
٦٠ـ AAitchison, C.U.: A collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries
٦١ـ أمين سعيد : اليمن : تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري ، ص١٧٧ .
٦٢ـ صلاح العقاد (دكتور) : التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص١٧٣ .
٦٣ـ Hunter, F.M.: The Tribes in the Vicinity of Aden in Arabia, P.126.

٦٤ـ محمد عبد القادر بامطرف : في سبيل الحكم ، ص٣٩ .
٦٥ـ Ingrams, Harold: Op. Cit., p.10.
٦٦ـ Gavin, R.J.: Aden Under the British Rule (1839-1967), p.164.
٦٧ـ Hunter. F.M.: Op. Cit. p.125.
٦٨ـ Hunter, F.M.: Ibid. p.125.
٦٩ـ I.S.L. 114 (10 Hune 1870) Gov. of India to Gov. of Bombay 799 p(15 July 1870)
٧٠ـ I.S.L. 185 (9 September 1870) Enclosing Salar Jung to Hyderabad Resident (30 November 1866).
٧١ـ Gavin R. J.: Op. Cit., p.163.
٧٢ـ سعيد عوض باوزير : صفحات من التاريخ الحضرمي ، ص١٥٩ .
٧٣ وثائق اسرة النقيب عمر بن صلاح الكساري .
٧٤ـ I.O.R./20 AIA/684: Aden Records. Political Residency General Shehr and Mukalla.
٧٥ـ Hunter, F.M.: Op. Cit., p.129.
٧٦ـ Naval Intelligence Division Western Arabia And the Red Sea, p.272.
٧٧ـ سعيد عوض باوزير : المصدر السابق، ص٢٣٢ .
٧٨ـ مجهول المؤلف والعنوان : المركز اليمين للابحاث الثقافية والآثار
٧٩ـ سعيد عوض باوزير : المصدر السابق ، ص٢٣٢ .وانظر مجهول المؤلف والعنوان : نفس المصدر .
٨٠ـ مجهول المؤلف والعنوان : نفس المصدر
٨١ـ First Assistant of the Resident at Hyderabad to the Indian Govt, No. 1657/ A(6 September 1877).
٨٢ـ محمد عبد القادر بامطرف : المختصر في تاريخ حضرموت العام ، ص٣٥ .
٨٣ـ سعيد عوض باوزير : المصد السابق ، ص٢٣٦ .

الفصل الرابع

ـ الأهتمـامـات الأولى للسلطات البـريـطانيـة بمسـألة الصـراع القعيطي ـ الكسادي

ـ التدخل المباشر للسلطات البريطانية بمسألة الصراع القعيطي الكسادي .

ـ انحياز السلطات الاستعمارية البريطانية الى جانب القعيطي .

ـ لجوء السلطات البريطانية الى القوة وانهاء الامارة الكسادية .

١ ـ الاهتمامات الأولى للسلطات البريطانية بمسألة الصراع القعيطي ـ الكسادي

في الوقت الذي كان فيه النقيب عمر بن صلاح يبذل مساعيه على الصعيد الداخلي في محاولة لايقاف التحركات القعيطية وتهديداتها لممتلكاته في المكلا وبروم ، نجده وفي ذات الوقت يتحرك على الصعيد الخارجي من خلال الاتصال بالسلطات الاستعمارية البريطانية في عدن في محاولة منه التودد والتقرب منها لكسب عطفها وتأييدها له في صراعه مع القعيطيين ، ومحرضاً اياها على منع وصول الامدادات العسكرية لخصومه من حيدر اباد وعارضاً عليها وضع امارته تحت حمايتها ، بهدف اغرائها على اتخاذ موقف منحاز اليه . ففي رسالة وجهها النقيب في يناير ١٨٧٤ ذكر بأن القعيطي « ..ارسل من طرفه وكلاء ومعهم جملة دراهم الى الحديدة الى الترك وقد توجهوا الى صنعاء وقصده ان يستعين بهم .. » وهدف الكسادي من ذكر ذلك تحريض السلطات البريطانية ضد القعيطي . وقد ورد خبر هذا الاتصال القعيطي بالاتراك في اليمن في برقية بعث بها المقيم السياسي شنيدر في عدن في مارس ١٨٧٤ الى حكومة بومبي تؤكد صحة ما جاء في رسالة الكسادي وتحيط حكومة بومبي بأن هذا الاتصال لم يسفر عن نتجية ايجابية ، اذ ان احمد ايوب باشا صنعاء وعد بوضع الرغبة القعيطية امام الباب العالي ومنح الوفد القعيطي مساعدة مالية مقدارها مائة جنيه استرليني[٨٨] . ومن المحتمل ان القعيطي فكر في الحصول على مساعدة خارجية تمكنه من تحقيق نهجه التوسعي ايا كانت جنسية تلك الجهة المساعدة . ومن المحتمل ايضا ان القعيطي اراد لفت انظار السلطات البريطانية باتخاذه تلك الخطوة ، على أمل ان توليه السلطات البريطانية باتخاذه تلك الخطوة على امل ان توليه السلطات البريطانية اهتمامها وتأييدها . على اية حال يمكننا القول بأن القعيطي قد هدف من هذا الاتصال جس نبض السلطات البريطانية وحضها على تقديم المساعدة وانه لم يكن جاداً في هذا الاتصال لمعرفته بالعلاقات الودية التي تربط خصومة آل كثير وحلفائهم الكساديين بالأتراك ، ولسبب هام آخر ، هو معرفة القعيطي الأكيدة بأن امكانياته وموارده الأساسية الموجودة في حيدر اباد هي اسيرة السلطات الاستعمارية البريطانية

المستعمـرة للهند والمتحكمـة في طريق المواصـلات الذي يربـط مـا بـين الهنـد وحضرموت .

أشار الكسادي في رسالته الانفة الذكر والتي وجههـا الى المقيم السياسي شنيدر الى حاجته الماسة للمساعدة البريطانية (..فليس لنا صديق ولا معين الا انتم وليس ملتفتين الى أحد سواكم .. »[٨٦] . وفي ٢٣ القعدة ١٢٩١ هـ ٢٠ يناير ١٨٧٥ وجه النقيب عمر بن صلاح رسالة الى الجنرال شنيدر المقيم السياسي بعدن اخبره فيها بنبأ القائه القبض على سفينة قعيطية قرب ساحل الشحر . كما اوضح للمقيم انه لم يتعرض بالأذى للسفن التجارية التابعة لرعايا السلطات البريطانية الأمر الذي كانت تهتم به بريطانيا كثيراً لتسويق انتاجها البضائعي دون عقبات وقد ظهر هذا الاهتمام الكبير من قبل السلطات البريطانية بالأمور التجاريـة في الرسالة التي بعث بها الجنرال شنيدر في السابع عشر من ابريل ١٨٧٥ الى النقيب عمر بن صلاح طالبا اليه عدم التعرض للسفن التجارية وان تسوى الخلافات بينه والقعيطي في البر ، كما بعث الجنرال برسالة مماثلة للجمعدار عوض بن عمر حاكم الشحر .

بعد النجاح الكبير الذي احرزه القعيطي ضد خصومه آل كثير والعوالق وآل كساد ، اخذ يرنو للسيطرة على المكلا وملحقاتها من الممتلكات الكسادية ، واتخذ من اتفاقية المناصفة حصان طرواده لتحقيق ذلك . كما سخرّ امكانياته لتقـوية جبهته ، وبسبب ادراكه بأن تحقيق هذه الأمنية لن يتم من خلال معركة بـرية يخوضها ضد القوات الكسادية في الحرشيات والبقرين التي عمل النقيب عمر على تعزيزها بالمدافع ، فقد خطط للاستيلاء على المكلا عن طريق خوض معركة بحرية . ولذلك عمد الى تكوين قوة بحرية تضمن له النجاح . فقام الجمعدار عوض بشراء باخرة اسمها (بهلوان) من بومبي وزودها بالمدافع وارسلها في فبراير ١٨٧٤ الى الشحر وهي تحمل العلم البريطاني[٨٨] .

راقب البريطانيون هذا التصعيد الجديد في الصراع . وحتى هذا التاريخ كانت السياسة البريطانية المعلنة تقضي بعدم التدخل بناء على ما تم الاتفاق عليه مع الاتراك . ومن المعروف ان السياسة الاستعمارية البريطانية كانت تهتم كثيـراً بابعاد الطريق البحري ما بين عدن والهند عن الصراعـات والعمليات الحـربية

والمنافسة الاستعمارية ، ومع ذلك فان اية محاولة عملية من قبل السلطات البريطانية لوقف العمليات البحرية القعيطية الكسادية سينظر اليها على أنها تدخلا في شئون حضرموت[٨٦] . واذا ما حدث ذلك التدخل فمن المحتمل ان تلجأ القوى المحلية المتصارعة الى طلب معونة الاتراك العثمانيين والذين بدأوا يولون المنطقة العربية اهتمامهم منذ ان تم لهم فتح اليمن من جديد ١٨٧٢ مهددين بذلك الوجود الاستعماري في عدن وزاعمين بأن شبه الجزيرة العربية بأكملها هي اقطاعية تابعة للسلطان العثماني وعلى ذلك فقد رشحت السلطات العثمانية « جعفر علي » المعروف بموافقة المعادية للانجليز رشحته حاكماً على حضرموت ، كما سرت شائعة تفيد بأن العمل جاري لتجهيز باخرتان تركيتان لترسوان على ساحل الجنوب العربي ، لذلك فقد رأت السياسة البريطانية انه من الضرورة ابعاد الهند وحيدر اباد عن الصراع في جنوب الجزيرة العربية، الا انه ذلك لم يكن واضحاً كيفية تطبيق هذه السياسة الا من خلال انتهاج سياسة عدم التدخل[٨٩] .

قام المقيم السياسي بعدن الجنرال شنيدر بايقاف الباخرة بهلوان عند وصولها عدن في مارس ١٨٧٤ للتزود بالفحم، بحجة ان توجهها نحو حضرموت للاشتراك في الأعمال الحربية البحرية، فيه خرق لقانون التجنيد الخارجي* . كما تم انذار الجنود الهنود الذين كانت تحملهم الباخرة بمحاكمتهم في الهند اذا ما اشتركوا في العمليات الحربية بحضرموت . وقد وافقت الحكومة في الهند على ما قام به المقيم السياسي شنيدر: وتم السماح للسفينة بمغادرة ميناء عدن في ابريل ١٨٧٥ بعد ان دفع ممثل القعيطي مبلغ خمسة وعشرون الف روبية ضماناً بعدم توجهها الى المكلا او الشحر او الموانىء مجاورة، وبعدم اشتراكها في العمليات بين المتحاربين . واقرت حكومة الهند هذا الاجراء[٨٨] .

حاول القعيطي الالتفاف على قانون التجنيد الخارجي، فعمل في نوفمبر ١٨٧٤ من أجل شراء الباخرة (فلوكس) وارسالها الى الشحر تحت العلم البرتغالي، الا ان هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب الضغط الذي مارسته السلطات البريطانية على السلطات في جوا[٩٤] .

في مارس ١٨٧٥ احاط النقيب عمر بن صلاح الجنرال شنيدر علماً بأن

---

* اصدرته الحكومة البريطانية في عام ١٨٧٠ خدمة لمصالحها الاستعمارية .

عميلاً للنقيب في بومبي اخبره بان القعيطي قد أوفد رسولا الى ايطاليا لشراء سفينة تحت علم الحكومة الايطالية ، وان الرسول قد غادر بومبي في فبرير ١٨٧٥ وامل الكسادي ان تبذل السلطات البريطانية جهودها لتمنع العميل من شراء السفينة(٩٥) .

تمكن وكيل القعيطي من شراء باخرة قديمة من جنوه بايطاليا تدعى (جواد) وفي طريقها الى الشحر ، عرجت على ميناء عدن في الثامن عشر من اغسطس ١٨٧٥ لاصلاحها والتزود بالفحم اضافة الى ان بحارتها كانوا على وشك العصيان بسبب عدم دفع اجورهم ، وهنا قام المقيم السياسي شنيدر باحتجازها ولم يسمح لها بمغادرة ميناء عدن الا بعد التعهد بأن تكون وجهتها بومبي وعدم ارهابها الى الشحر(٩٦) .

عمل كل من القعيطي والكسادي على محاصرة ساحل الاخر في محاولة لالحاق الاضرار بالمداخيل الاقتصادية لميناء الشحر او المكلا. وبسبب هذا الصراع والحصار المتبادل من قبل الطرفين القعيطي والكسادي، تضررت الحركة التجارية، وتضررت من جراء عمليات الحصار، البرجوازية التجارية المحلية، بل ان تجاراً هنوداً من رعايا الحكومة البريطانية تعرضوا لخسائر جسيمة نتيجة لاعتداء سلطات حاكم الشحر على سفنهم ومراكبهم الشراعية المحملة بالبضائع والقادمة من بومبي- المكلا- عدن. وفي الثاني عشر من شهر ابريل ١٨٧٥ رفع بعض التجار المقيمين في عدن ورعايا بريطانيا خطاباً الى الجنرال شنيدر، تحدثوا فيه عن قيام عبدالله بن عمر القعيطي بالاعتداء على سفنهم واستيلائه على سفنهم واستيلائه على سيفنيتين منها وهما (داريا دولت) ولاتكا وطالب التجار شنيدر التدخل لاعادة بضائعهم وسفنهم المنهوبة .

في السابع عشر من ابريل ١٩٧٥ وجه المقيم السياسي بعدن الجنرال شنيدر رسالة الى الجمعدار عوض بن عمر حاكم الشحر أخبزه فيها بالشكاوى التي رفعها التجار المتضررين واعلمه بأنه مرسل اليه الكابتن برايدو Prideuu المساعد الأول للمقيم بعدن لاعادة الأموال المنهوبة او ثمنها وانذره انه في حالة الرفض فان الأوامر التي يحملها برايدو تقضي بمهاجمة السفن القعيطية . وأخيرا طلب المقيم الى الجمعدار عوض بعدم التعرض للمراكب التجارية في طريقها من الهند الى

الخليج العربي وعدن[٩٧] وقد وافق الجمعدار على دفع ستة الاف واثنين واربعين روبيه هندية ، واعادة درايا دولت ولاتكا ، وتعهد بعدم القيام بمثل ذلك العمل مستقبلا[٩٨]

بذل المقيم البريطاني في حيدر اباد مجهودات واسعة للحيلولة دون تدخل نظام حيدر اباد في امور حضرموت . فطلب من رئيس وزراء النظام السر سالا رجنج Salar Jung معاقبة الجمعدارات المتنافسين اذا لم يقطعوا صلاتهم بالفرق المتحاربة في بلاد العرب[٩٩] كما طلبت حكومة الهند من النظام بحيدر اباد طرد كل من يعمل في خدمته ممن يسهمون في النزاع القائم في حضرموت بارسال الأسلحة والأموال الى اقاربهم . وهدفت السلطات البريطانية من ذلك عدم تمكين احدى القوى المتصارعة باقامة دولة قوية ، بعيدا عن الأيدي القذرة للمستعمر البريطاني لأن ذلك سيشكل عقبة امام محاولات الانجليز الرامية الى النفوذ البريطاني الى حضرموت لم تعد العلاقة بين ادارة الحاكم البريطاني المقيم ورئيس وزراء حيدر اباد سالارجنج حسنة كما كانت عليه منذ ١٨٦٧ عندما ساعدت عدن اصدقاءه على احتلال الشحر* . فظل جنج على علاقة جيدة مع القعيطي ، رغم الضغوط البريطانية عليه بوقف كل مساعدة للاطراف المتصارعة في حضرموت وعدم التدخل من قبل رعايا النظام في شئون حضرموت[٩٥] وساعدت هذه العلاقة الجيدة بين جنج والقعيطي على تسهيل ارسال التحويلات النقدية الى القعيطي في حضرموت .

---

* في عام ١٨٦٩ مادة النظام العجوز واصبح حج Jung وحيدا مشتركا على حلف النظام الصغير ، وهو مركز كان يعطيه تقريبا السيطرة الكاملة على امور الدولة في حيدر اباد موجه سالارجنج نفسه في عام ١٨٧٤ قويا بما فيه الكفاية ليطالب الحكومة البريطانية لتسليم منطقة ديرارس Berars الى حكومة حيدر اباد فرفضت ادارة المقيم البريطاني تنفيذ هذا الطلب ، مما ادى الى سوء العلاقة بين الطرفين ، واستمرت حتى وفاته ١٨٨٣ وقد بلغت هذه العلاقة سوءا الى درجة ان الحاكم العام للهند ليتون Lytton اعلن ان مؤامرات جنج هي اعظم خطر على مركزه .

٢ ـ التدخل المباشر للسلطات البريطانية بمسألة الصراع القعيطي الكسادي

في عام ١٨٧٦ أصبح واضحا للسلطات البريطانية ، انه من الضرورة أخذ زمام الأمور بيدها ، وانه لا بد من تدخلها المباشر ، منعا لأي تدخل تركي مرتقب خاصة وأن شريف مكة عرض في ١٨٧٦ على النقيب عمر بن صلاح فكرة التوسط بينه وبين القعيطيين لحل الخلاف بينهما . لقد راقبت السلطات البريطانية بعين نهمة حوادث الصراع وتطوره في حضرموت لاستغلاله لمصالحها البشعة ، فأدركت بان الوقت قد حان لتدخلها بصورة مباشرة لتحقيق الاهداف الاستعمارية التي رسمتها الدوائر الاستعمارية في لندن منذ نجاح المستعمر الانجليزي احتلال عدن .

وفي هذا الوقت ازدادت حدة الصراع والاقتتال الطائفي في حضرموت واتسع نطاق العمليات الحربية ، فالى جانب الأعمال البحرية تصاعدت العمليات البرية ، فتمكنت القوات القعيطية وحلفاؤها من آل تميم والمناهيل من السيطرة على نصف تريم وذلك في منتصف شهر يونيه ١٨٧٦ . كما تمكنت من احتلال غيل باوزير في ٢٠ أغسطس من نفس العام ، وأجبرت القوات الكثيرية المتواجدة في غيل باوزير الى الانسحاب لتواجه التطورات في داخل حضرموت . وتراجعت أيضا قوات النقيب عمر لتعطي الفرصة للقعيطي احتلال معيان المساجدة والريّان . وفي نوفمبر ١٨٧٦ استطاع القعيطيون الاطباق على حصن الصداع بالحزم التابع للعولقي ونجحوا في السيطرة عليه .

اصدرت السلطات البريطانية تعليماتها للمقيم السياسي بعدن للتحرك من أجل فرض نصائحه (الاستعمارية) لتسوية النزاع بين الكسادي والقعيطي . فأرسل المقيم في سبتمبر ١٨٧٦ المترجم صالح جعفر للمكلا والشحر للنظر في امكانية فرض التسوية .

ومما يجدر ذكره ان بداية التحرك هذا قد تم في وقت كانت فيه كفه النجاح تميل لصالح القعيطي ، فقد وصل صالح جعفر الى المكلا والشحر في وقت كان القعيطي فيه يفرض حصاره على حصن الصداع . ومع ذلك نجح صالح جعفر في ارغام القعيطي على قبول هدنة مدتها ستة اشهر غير ان النقيب لم يقبل بشروط تلك الهدنة .

في نوفمبر ١٨٧٦ أعلنت حكومة الهند البريطانية انها ستحاول التدخل من أجل التوسط وذلك في حالة قبول الفريقين المتنازعين وقف الخصومات وتقديم خلافاتهما الى المقيم السياسي أو من ينوب عنه ، وان يوافق الطرفان على الحكم الذي توافق عليه حكومة الهند بتوصية من المقيم السياسي .

في ديسمبر ١٨٧٦ قام المقيم السياسي شنيادر J. W. Brigadier General Schenider ، بزيارة للمكلا والشحر على ظهر الباخرة (كوانجتونج) ترافقها الباخرة (فستال) ونجح في عقد هدنة مدتها سنتان يقوم الطرفان خلالها بتقديم خلافاتهما الى المقيم في عدن . وتعتبر هذه الهدنة بداية عملية للتدخل البريطاني في الشئون الداخلية لحضرموت(١٠٦)

استغل القعيطيون الهدنة ، فعملوا على تقوية جبهتهم عسكريا وماديا بارسال المعونات من حيدر اباد ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى بالعمل على تحييد الخصوم في حضرموت ففى ١٨٧٧ نجحوا في ابرام اتفاقية صلح المسندة مع آل تميم والمناهيل من جهة ، وآل كثير ومن في صفهم من القبائل من جهة أخرى . وتم الاتفاق على انهاء حالة الحرب في تريم التي ظلت مشتعلة قرابة سبع سنوات . كما تم الاتفاق على الاعتراف للقعيطيين بالشحر ومتعلقاتها . واعترف القعيطي لآل كثير بحكمهم لتريم وسيئون وبقية المناطق الكثيرية . كما تم الاتفاق ، وهو أهم ما هدف اليه القعيطيون من الاتفاقية ، على ان يتعهد آل كثير بعدم تقديم أي مساعدة مالية أو بشرية للكسادي اذا ما قام القعيطيون بمهاجمة ممتلكاته وتم الاتفاق أيضا على ان يسمح لآل كثير باستخدام ميناء الشحر في نقل تجارتهم وبمنع نقل المواد الحربية عبر ميناء الشحر . وحددت الاتفاقية بعشر سنوات تنتهي في ١٨٨٧*

* نص الاتفاقية ملحق رقم (٨)

في بداية ١٨٧٧ طلب المقيم البريطاني في حيدر أباد من براك جنج صالح بن عمر بن عوض القعيطي ، أن يكتب لاخوته في الشحر بتقديم قضيتهم كاملة الى المقيم السياسي في عدن ، فوعد صالح بن عمر بالقيام بذلك . ومن الملاحظ أن مساعي السلطات البريطانية في هذه الفترة استهدفت حمل الفريقين على تقديم ادعاءاتهم الى المقيم السياسي في عدن لاضفاء الصبغة الشرعية على تدخلها .

تطورت الخلافات بين الكسادي والقعيطي بسبب مطالبة الأخير بملكية الديس والقرن وشرمة* زاعما بان هذه الأماكن آلت اليه بحكم الاتفاقية المبرمة مع الكسادي ١٨٦٧ ، وانه لن يسمح بان تكون هذه الاماكن موضوع جدل بينه وبين الكسادي .

وفي شهر سبتمبر ١٨٧٧ أرسل المقيم السياسي الجديد بعدن الجنرال لوك F. A. E. Loch نائبه الكابتن هنتر F. M.Hunter ليمهد لبدء المفاوضات التي سيباشرها المقيم شخصياً . وعند وصول هنتر الى الشحر ابلغه الجمعدار عوض بن عمر انه ضد اعطاء اي اتفاق مكتوب للالتزام بتحكيم المقيم ، ما لم تحل مسألة الديس التي لا يقبل فيها نقاشا واضاف الجمعدار عوض أنه حتى بعد حل قضية الديس فانه يجب الاعتراف من قبل الحكومة البريطانية بدعواه بمبلغ ٢٤٠ ألف ريال وبضمان رفع المبلغ . ومن هذا يتضح لنا مركز القوة الذي ينطلق منه القعيطي في مطالبه ، واظهر بوضوح انه على استعداد لاخذ ما يريد بالقوة ، ووضع القعيطي نهاية لاثارة مسألة الديس والقرن وشرمة عندما قام باحتلالها في الربع الاول من ١٨٧٨ .

وبرغم أن الكسادي وجه رسالة الى المقيم لوك بتاريخ ١٣ يناير ١٨٧٨ ، اوضح فيها أحقيته في الديس وغيرها ، وأن ما قام به القعيطي هو خرق للهدنة وبرغم مطالبته في الرسالة السلطات البريطانية بالتدخل لوضع حد لخروقات القعيطي ، برغم ذلك كله ، أبلغ المقيم النقيب عمر بأن الحكومة البريطانية لا تنوي التدخل في قضية ملكية الديس وسيكون تدخلها قاصرا فقط على حسم قضية الدعوى المالية للجمعدار . ويبدو ان السلطات البريطانية قد وافقت على ما قام به

---

* تقع الديس شرقي الشحر على مسافة ٢٠ ميلا ولم تنص اتفاقية ١٨٦٧ على ان تكون الريس والقرن للقعيطي انما نصت على ان تكون الشحر ومتعلقاتها اما شرمة فقد ذكرت في الاتفاقية على انها تابعة للشحر .

القعيطي ادراكا منها انه لن يكون بمقدور الكسادي فعل شيء بسبب المسافة التي تفصله عن الديس ولاهتمامه بالمكلا وبروم[١٠٣]

في سبتمبر ١٨٧٧ طلب الجمعدار عوض بن عمر من المقيم السياسي بعدن السماح له بالسفر الى حيدر اباد . ولم يسمح له المقيم الا في شهر يناير ١٨٧٨م وذلك بشرطين اولهما عدم مكوثه في الهند اكثر من شهر وثانيهما : تصفية اعماله وأمواله في حيدر اباد . والاستقالة من خدمة النظام ونقل أسرته الى حضرموت .

يفهم من هـذا الشرط الاخـير بان السلطات البـريطانيـة رغبت في أبعاد المنافسين العرب من حيدر اباد . اما السجلات الرسمية البريطانية فذكرت ان السبب في وضع هذين الشرطين هو رغبة بريطانيا في ان تحول دون جلب الجمعدار عوض مساعدات عسكرية من الهند مما قد يسهم في اتساع شقة الخلاف بينه وبين الكسادي ، ولرغبتها ايضا ، في انهاء خدمته للنظام ، لانه كان بنظرها اميرا حاكما في حضرموت تعترف به رسميا وتؤدي له التحية عند قدومه عدن أو أي جزء من أجزاء الهند البريطانية ، في حين أنه يعتبر في حيدر اباد مجرد موظف يتقاضى مرتبه من جيش النظام .

في رأينا ان ما ذكرته السجلات البريطانية من تبرير لشـرطيها انمـا هي مبررات واهية قاصرة ، فان الهدف الحقيقي هو ابعاد المنافسين العرب وبصفة خاصة القعيطيين وفي نفس الوقت تقوية الجبهة القعيطية ماليـا من خلال نقـل الملتكات القعيطية بحيدر اباد والتي كان حجمها كبيرا جدا[١٠٤]

خشي النقيب عمر بن صلاح من نتائج الزيارة التي قام بها الجمعدار عوض الى حيدر اباد ، ولذلك وجه خطابا الى امام مسقط ، والذي تربطه بالدولة العثمانية علاقات ودية ، موضحا له همومه ومشاكله . فعرض عليه الامام بالتوسط بينه وبين القعيطي . ومن المفترض ان تبدي السلطا ت البريطانية موافقتها على ذلك . اذا كانت لديها رغبة صادقة في حل الخلاف القعيطي الكسادي . الا اننا نجدها على عكس ذلك اعتبرت توسط امام مسقط امرا غير مرغوب فيه[١٠٥] . كما وجه النقيب

---

* تمكن القعيطي في عام ١٨٦٨ من ارسال مليون ونصف مليون دودية هندية الى حضرموت ، وكان هذا المبلغ حصيلة عام واحد من تسوية جزء من اقطاعياته الزراعية في حيدر اباد .

في ٢٧ يوليو ١٨٧٨ خطابا الى الجنرال لوك يرجوه فيه ان يعمل على انهاء الخلاف بينه وبين القعيطي قبل ان تنتهي مدة الهدنة ، واشار الى وجود الجمعدار عوض بالهند ، فطالب المقيم بالاتصال مع حكومة الهند لاتمام الصلح او ابرام هدنة ثانية . فبعث الجنرال لوك برسالة مؤرخة في ٢٧ اغسطس ١٨٧٨ الى النقيب أشار فيها . الى انه كتب الى عبد الله بن عمر حاكم الشحر من أجل ابرام هدنة جديدة لمدنة سنتين أخريين . وطلب من النقيب الموافقة على الهدنة اذا ما تحدث اليه بشأنها حاكم الشحر . وفي رسالة بعث بها النقيب الى لوك مؤرخة في ٧ سبتمبر ١٨٧٨ وافق فيها على أي امر يصدر اليه بشأن عقد هدنة جديدة . كما بعث برسالة أخرى في شهر اكتوبر طالب فيها بالاسراع بعقد الهدنة الجديدة . وأشار بنوع من التملق ، الى انه من المتعلقين والمحميين بحماية الدولة العظمي[١٠٦]

لم يعلن القعيطي عن رغبته في تمديد الهدنة ، كما انه لم يقم بعرض قضية الخلاف على المقيم السياسي في عدن خلال عامي الهدنة ، ولذلك فقد توجه في نوفمبر ١٨٧٨ صالح جعفر الى كل من الشحر والمكلا بغرض تمديد أجل الهدنة الى ان يقوم المقيم شخصياً بزيارة الشحر والمكلا . فوعد عبد الله بن عمر بعدم البدء بالاعمال العدوانية حتى فبراير ١٨٧٩ موضحاً أن الجمعدار عوض لا يزال موجوداً في الهند وانه ليس بالامكان القيام بأية عمليات حتى عودته . أما النقيب عمر بن صلاح فقد طالب بتمديد الهدنة ، واعترف بشرعية الثمانين ألف ريال فقط ووافق على تسليم ربع دخله لسداد المبلغ ، واعترض بشدة على السماح لأي وكيل من قبل القعيطي بالبقاء في المكلا .

وصلت في نهاية شهر فبراير ١٨٧٩ رسالة الى عبد الله بن عمر القعيطي من أخويه صالح وعوض المقيمين بحيدر اباد بعثا بها بناء على طلب المقيم البريطاني في حيدر اباد ، يطلبان فيها بالمحافظة على الأمن وتقديم قضية الخلاف بينهما وبين الكسادي الى المقيم السياسي بعدن واحاطاه علماً بأنهما يحتفظان بحق الاستئناف الى الحكومة في الهند ضد حكم حاكم عدن اذا لم يقتنعا به . وسبب هذا التخوف من حكم حاكم عدن ، يعود الى وجود أحد الموظفين الهنود ويدعى (ميرمنشي) بمكتب الحاكم ، معروف بتعاطفه مع النقيب الكسادي فخشي القعيطيون من تأثير هذا الموقف على حاكم عدن[١٠٧] .

أبرقت حكومة الهند البريطانية في ٨ مارس ١٨٧٩ الى المقيم لوك ، تفوضه بزيارة الشحر للتقصي عن مطالبة القعيطي بمائة وستين ألف ريال ، وعن مطالبة القعيطي بثمانين الف ريال وعن الشروط التي يمكن بموجبها دخول كل طرف المتصارعين ميناء الطرف الاخر ، والعمل على منع أية محاولة من أي طرف لبدء المنازعات . وفي شهر مارس أيضا ، توجه الى الشحر والمكلا ، المساعد الأول للمقيم واسمه الميجور جودفيلو Major G oodFellow واخذ في جمع المعلومات من الطرفين المتنازعين فيما يخص الادعاءات المالية . واقترح جورفيلو حلاً وسطاً يتم بموجبه اعطاء بندر بروم الى القعيطي مقابل دفعه للكسادي مبلغاً اخر لا يقل عن ثمانين ألف ريال ، ومن ثم يتم الغاء اتفاقية مناصفة المكلا وبروم . الا ان هذا الاقتراح لم يلق قبولا لدى الطرفين(١٠٨) . ولذلك قام الجنرال لوك في مايو ١٨٧٩ بزيارة المكلا والشحر ونجح في ابرام هدنة جديدة لمدة عام تبدأ من ٧ ماي و ١٨٧٩(١٠٩).

وفي ٣ يونيه ١٨٧٩ وجه لوك خطاباً الى حكومة الهند ضمنه موجزا للنزاع الكسادي القعيطي ، اوضح فيه اعتراف النقيب عمر باستلام الثمانين الف ريال ، الا انه اعتبر نفسه غير ملزم باتفاقية المناصفة (١٨٧٣) على اعتبار انها اصبحت لاغية ، عندما سمح للجمعدار عوض بن عمر بالخروج من المكلا .

وفي هذا الخطاب أشار لوك الى أن النقيب عمر وافق على مطالبة الجمعدار عوض ربحا مقداره ٥٪ عن الديون القعيطية المستحقة عليه ، على أن يستمر حساب هذا الربح الى انتهاء الديون* .

من أهم ما تضمنه خطاب لوك الى حكومة الهند ، مقترحاته في حل الخلاف بين الكسادي والقعيطي . فاقترح ثلاث اتفاقيات يتفق الطرفان المتنازعان على واحدة منها وفيما يلى ملخص لها :

الاتفاقية الاولى : اقترحت بالغاء اتفاقية المناصفة ١٨٧٣ . على ان يعيد الكسادي للقعيطي الثمانين ألف ريال ويعيد مبلغ ١٦٠ الف ريال تحت ضمانات معينة .

---

* رفض النقيب في بداية الامر دفع ربح ٥٪ واعتبره مخالفة شرعية لكنه عاد ووافق تحت الحاح مستشاريه ورغبة منه في حسم النزاع المالي .

الاتفاقية الثانية : اقترح فيها لوك بـالغاء اتفـاقية المنـاصفة وان يـدفع الكسادي ثمانين الف ريال للقعيطي ، وان يتنازل الكسادي نهائيـاً عن بروم للقعيطي .

الاتفاقية الثالثة : الاعتراف بتنفيذ اتفاقية المناصفة ، أي اعطاء القعيطي نصف المكلا وبروم ، على ان يدفع القعيطي للنقيب عمر مبلغاً اضافيا مقداره مائة وستون ألف ريال . وذكر لوك في الخطاب بأنه عرض مسودات هذه الاتفاقيـات الثلاثة على النقيب الذي صرح بانه اذا ما ارغم على قبول واحدة منها فانه سيقبل بالاتفاقية الاولى .

وبين لوك رأيه في كيفية تنفيذ مقترحاته ، فأشار الى أن هناك طريقين ممكنين للتنفيذ ، احدهما :ـ أرغام النقيب على قبول اتفاقية المناصفة وفي هذه الحالة ، اقترح لوك تعيين ضابط بـريطاني بمـرتب الف ريال شهـرياً يـدفعها الطرفـان مناصفة ، وان يقيم هذا الضابط في المكلا ، ومع هذا المقترح ذكر لوك بأن النقيب قد لا يوافق على هذا الترتيب . واذا ما وافق مضطرا ، فان صراعا سوف ينجم بين الطرفين بسبب المشاكل الناجمة عن الاحتكام في مدينة المكلا مما يعرض الضابط البريطاني للخطر . ولذلك اقترح لوك بان ترافق هـذا الضابـط قوة بـريطانيـة لحمايته[١١٠] . والذي نـلاحظه من هـذا المقترح . أولا : أن تخـوف السلطات البريطانية في عدن كان مركزا على سلامة الضابط الانجليزي . اما الجماهير من رعايا الكسادي او القعيطي فلم تكن سلامتهم تهم تلك السلطات . وثانيا : ان هذا المقترح يعني فرض الحماية البريطانية على المكـلا وبروم مـع ما يمثله ذلك من استغلال وتحقيق المصالح الاستعمارية البريطانية .

اما الطريق الثاني : الذي اقترحه لوك للتنفيذ فيقوم ، على اساس الغـاء اتفاقية المناصفة لانه قد تم بالاكراه وتح ت الضغط* . وفي هذه الحالة يعيد النقيب دفع مائتين وأربعين الف ريال للقعيطي . وأشار ا لوك الى ان النقيب يعترض على الطريقة الاولى كما يعترض الجمعدار على الطريقة الثانية .

وفي نهاية خطابه ، اقترح المقيم السياسي بعدن على حكومة الهند انه عند

---

* مثّل ذلك المقترح اعترافا من لوك بأن اتفاقية المناصفة قد تمت بالضغط والاكراه .

انتهاء مدة الهدنة فعلى الحكومة السماح بتجدد النزاع بين الطرفين المتنازعين على ان يكون النزاع في البر وعليها ان تعترف بالمنتصر منهما(١١١) .

طلبت حكومة الهند من الجنرال لوك بذل مساعيه لحمل الطرفين المتنازعين على الموافقة على الاتفاقية الاولى . وفي الوقت ذاته منعت الطرفين من الحصول على المساعدات العسكرية من الهند . كما ان حكومة الهند اخبرت المقيم بأنها ترحب بأي حل آخر يتفق عليه الطرفان بمحض ارادتهما ، وهنا يتضح موقف حكومة الهند بتجنب الحل العنيف والسريع على عكس ما اقترح لوك في نهاية خطابه ، كما يتضح أيضا استمرار حكومة الهند باتباع دبلوماسية مرنة ومترددة وغير حازمة لحل القضية(١١٢) .

ان ما عرضه لوك بسماح حكومة الهند بتجدد النزاع في البر وباعتراف الحكومة بالمنتصر حاكما على كل المناطق التي استولى عليها ، لم يلق الموافقة من حكومة بومباي .

وفي التاسع من اغسطس ١٨٧٩م وجهت خطاباً الى المقيم السياسي جاء فيه « .... ان مثل هذا التصريح يعتبر تشجيعا غير مباشر من الجنرال على قيام الحرب بين الطرفين لفض المنازعات بينهما . وهذه الحرب قد تكون حتمية لفض المنازعات بينهما في النهاية ، الا ان الحكومة لا تعتقد انه من المرغوب فيه ابلاغ الحاكمين بان لهما مطلق الحرية في الحرب اذا رغبا ذلك . وعلى النقيض من ذلك فان رئيس حكومة بومباي يرى انه يجب على المقيم أن يحذر كلا الرئيسين بشدة من نتائج الحرب بينهما واراقة الدماء الذي سيكون نتيجة للصدام المفتوح ومن الالام والهزيمة المحتمل ان يتعرض لها أي طرف منهما . ويجب ابلاغهما بأنهما اذا كانا مصرين في مسألة الحرب بينهما ويرفضان مبدأ التسوية أو توسط المقيم في عدن فان الحكومة البريطانية وان كان يسؤها هذا الاصرار منها فانها سوف تنتظر ما سوف تمخض عنه الاحداث وفي نفس الوقت سوف تحتفظ لنفسها بحق التدخل في الصراع اذا رأت ان هذا التدخل ضروري ، واخيرا فان حاكم بومباي يرى ابلاغ الرئيسين بانه لن يسمح لأي من الطرفين بجلب اية معدات او رجال أو مواد حربية من الهند ، وكذلك لن يسمح بأية عمليات بحرية ، لان ذلك سوف يعرقل التبادل التجاري ويشجع القرصنة ... »(١١٢)

يقول جاد طه « مرة اخرى تبدو واضحة أبعاد السياسة البريطانية فهي لا تمانع في قيام الحرب بين حاكمين عربيين بشرط أن لا تؤثر هذه الحرب على المصالح البريطانية وهي تحتفظ لنفسها بحق التدخل اذا ما رأت بادرة تهديد لتلك المصالح .. »(١١٣)

بعد ان استعرضت حكومة الهند خطاب لوك ، طرحت حكومة الهند قرارها رقم ٥٥٠٢ بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٨٧٩ . وتضمن القرار النقاط التالية :

١ ـ ان الاتفاقية الاولى المقترحة تعتبر تسوية عادلة ومعقولة وانه يجب اقناع الطرفين بقبولها دون تحفظ .
٢ ـ ان على المقيم ان يقرر التاريخ الذي يجب ان يعيد فيه الكسادي للقعيطي المبالغ المطلوبة .
٣ ـ في حالة فشل الوصول الى تفاهم مرضي فان على الحكومة الا تتدخل وان تترك الفريقين يصفيان منازعاتهما حسب رغبتهما ، وفي حالة قبول أحد الطرفين للشروط المقترحة ورفض الاخر لها على الحكومة ان تستعد لمنع الحرب بطريق البحر .
٤ ـ لا يسمح لأي طرف بالحصول على المعونة من الهند في الرجال والمواد الحربية .
٥ ـ على المقيم ابلاغ نتائج اتصالاته مع الكسادي والقعيطي . وله حرية التصرف في ادخال اية تعديلات ، وأية تسوية يقبلها الطرفان بحرية ستكون مقبولة لدى حكومة الهند .

في رأينا ، ان قرار حكومة الهند كان مائعا انطلق من مصالحها الضيقة الاستغلالية ذلك أنه ترك الباب مفتوحا لاستمرار النزاع ، ولم تلجأ الى الحسم رغم اقتناعها بعدالة ومعقولية الاتفاقية الاولى ورغم قدرتها على اجبار طرفي النزاع على تنفيذ تلك الاتفاقية لا ان تكتفي بالاعلان عن استعدادها لمنع الحرب بحرا .

ولا شك ان استمرار الصراع الكسادي القعيطي يخدم المصالح الاستعمارية البريطانية ما دا مت السلطات البريطانية تدرك بان أيا من

الطرفين لا يملك قوة تمكنه من احراز النصر بشكل حاسم ، وعليه فليستمر الصراع ليتم بذلك اضعاف الطرفين ومن ثم تتمكن من استغلاله ، وتحقيق غاياتها الاستعمارية .

في التاسع والعشرين من نوفمبر ١٨٧٩ وجه المقيم السياسي لوك خطابا الى حكومة الهند ، طلب فيه توضيح موقفها من النقاط الاتية :

أ ـ ما اذا كانت حكومة الهند ستنظر بارتياح لامتلاك الاتراك او الايطاليين او الفرنسيين للمكلا .

ب ـ في حالة تنازل النقيب عن المكلا للقعيطي هل ستفوض حكومة الهند المقيم لضمان معاش للنقيب .

ج ـ في حالة اعطاء المكلا للقعيطي فهل الحكومة مستعدة لتكوين تحالف هجومي او دفاعي مع الجمعدار القعيطي .

د ـ في حالة ان يصبح القعيطي حاكما لنصف المكلا فهل ستسمح الحكومة لضابط أوروبي بالتمركز في المكلا لمراقبة ايراداتها ، على أن تدفع له ماهيته من قبل الفريقين .

واوضح المقيم في خطابه بان نقيب المكلا يرغب في ان يكون تحت حماية الحكومة ، وان يتنازل عن سدس ايراداته وعلى حكومة الهند ان تقرر ما اذا كانت مثل هذه الحماية مقبولة(١١٤)

ان نظرة فاحصة لما طرحه لوك من تساؤلات توضح لنا انه لم يشر من قريب أو بعيد لامكانية تطبيق وتنفيذ الاتفاقية الاولى ، وانه يحاول اثارة اهتمام حكومة الهند وحثها على الوقوف الى جانب القعيطي مشيرا الى الفوائد التي ستجنيها من وراء ذلك فالمقيم السياسي يعلم جيدا ان كلا من فرنسا وايطاليا لم تحاولا التدخل في هذه المسألة ، وبالنسبة لتركيا فان محاولاتها في التدخل كانت محدودة تعوزها الامكانيات*

---

* عملت تركيا على بث عملائها في انحاء مختلفة من شبه الجزيرة العربية بهدف الدعاية لها . ومن هؤلاء العملاء كان فضل بن علوي بن محمد بن سهل الذي عمل داعيا لبسط نفوذ تركيا على جنوب الجزيرة العربية ، وفضل هذا من مواليد ملابار بالهند ولهذا عرف في السجلات البريطانية باسم فضل مولبلاوي Mopalawi أو Moplawi وقد أولت السلطات البريطانية في عدن اهتماما كبيرا بتحرك فضل ففي ٥ سبتمبر ١٨٧٥ وجه المقيم السياسي شنيدر رسالة الى عمر بن صلاح اخبره فيها بنبأ تحرك فضل من الليت (تقع

قبل النقيب عمر بن صلاح بالاتفاقية الأولى ، ورغب في وضع امارته تحت الحماية البريطانية لمدة معينة ضماناً لتسديد المبالغ المطلوبة منه . وتدلل هـذه الرغبة على أنه بات مدركا خطورة التهديد القعيطي لمصير ممتلكاته ، فأخذ يتخبط في تفكيره ومقترحاته(١١٥) .

في يونيه ١٨٨٠ تلقى الكابتن هنتر نائب المقيم ، رسالة من النقيب الكسادي يتساءل فيها عما اذا كانت السلطات البريطانية مزمعة على اتخاذ أي اجراء لحسم النزاع . كما أبلغ هنتر بالاستعدادات التي يقوم بها الجمعدار تمهيدا للهجوم .

ان ابرام القعيطي صلح المسندة ١٨٧٧ مع آل كثير ولمدة عشر سنوات ، قد حرم الكسادي من أية فرصة للاتصال بحضرموت الداخل وجلب قوات منهـا . اضافة الى ذلك ، فان النجاح السهل والذي احتل به القعيطي الديس والقـرن وشرمة وعدم مواجهته بأي معارضة ايجابية من الجانب الكسادي أو أي احتجاج عملي من قبل السلطات البريطانية ، قد شجع ذلك كله القعيطي على اتخاذ خطوة جريئة أعلن بها عن عدم قبـوله بالاتفـاقية الأولى والتي تقتـرح الغاء اتفـاقية المناصفة ، وقام بارسال حملة بحرية تمكنت من احتلال بـروم ، منتهجا بـذلك سياسة الأمر الواقع ، وخارقا قرار الحظر البريطاني المفروض عليه وعلى الكسادي بشأن العمليات العسكرية البحرية(١١٦) . ومع ذلك فان الحكومة البريطانية لم تقم باتخاذ اي اجراء فاعل ضد هذه الخطوة القعيطية ، وكل ما فعله المقيم السياسي هو توجيهه خطابا في ديسمبر ١٨٨٠ الى حكومة الهنـد أحاطهـا علما بـاحتلال القعيطي لبروم ، وطلب موافقتها على ارسال باخرة من عدن الى المكلا للحصول على هدنة لمدة عشرين يوما ، حتى يتمكن الرعايا البريطانيون من المغادرة اذا كان ذلك ضروريا(١١٧)

شكّل احتلال القعيطي لبروم تحديا سافرا للكسادي ، فلم يسع الأخير الا ان يطلب النجدة من آل كثير ، الذين وعدوه بالمساعدة ، ضاربين عرض الحائط

= على ساح ل البحر الاحمر الشرقي على الحدود بين شمال اليمن والسعودية) الى المكلا وطلب اليه مراقبة تحركه وابلاغه عن تنقله او لا بأول . وقد ارسل النقيب عدة رسائل في الفترة من اواخر عام ١٨٧٥ـ ١٨٧٨ تتعلق بتحرك فضل بن علوي .

عمل فضل على التوسط لدى الباب العالي لتقديم المساعدات العسكرية التركية للسلطان غالب بن محسن الكثيري . كما اتصل بالجمعدار عوض بن عمر القعيطي وحثه على بسط نفوذه على اقليم ظفار تحت السيادة التركية(٣٠) .

اتفاقية صلح المسندة ، املين بذلك الحد من شوكة القعيطي وايقاف العملية المتصاعدة بنجاح في بناء دولة له تكون المكلا جزءا هاماً منها . ان من الخطورة بمكان على آل كثير خضوع المكلا للقعيطي ، وفي هذه الحالة تصبح كل الموانىء الحضرمية الساحلية بيده مما يهدد تهديدا مباشرا المصالح الاقتصادية والسياسية لآل كثير . لذلك كله لبى آل كثير نداء الاستغاثة التي بعث به النقيب الكسادي اليهم ووعدوه بارسال النجدات .

في ٦ ديسمبر أرسل المقيم السياسي لوك ، صالح جعفر مساعده المحلي الى المكلا والشحر ، على متن الباخرة البريطانية فيلوميل Philoineil لتقصي الحقائق وعقد هدنة بين الطرفين ولتحذير الرعايا البريطانيين الذين يختارون البقاء في المكلا بأن هذا سيكون على مسؤليتهم . كما كلف صالح جعفر بابلاغ كلا الفريقين المتحاربين بأن الحكومة لن تسكت عن أية عمليات بحرية(١١٨).

أدركت السلطات البريطانية بأن الخطوة التالية للقعيطي ستكون احتلال المكلا . ولذلك قامت بارسال الباخرة الحربية فيلوميل بهدف عدم اعطاء الفرصة للقعيطي بالانفراد بذلك دون أن يكون لها دور الموجه ، ذلك انها اعتبرت أن انفراد القعيطي باحتلال بروم والمكلا بدون أن تلعب دورا في ذلك سيلحق الضرر بالمصالح البريطانية في تلك المنطقة باعتبار أنها لم تكن صاحبة فضل في هذا النجاح التوسعي للقعيطي .

اتفق الطرفان على وقف العمليات البحرية . ولم تظهر البرجوازية التجارية في المكلا أية امارات للقلق . ولم يقبل النقيب بعقد هدنة مع القعيطي ، استنادا الى النجدات الكثيرية التي طلبها . بينما كان القعيطي على استعداد لعقد هدنة لمدة ثلاثة أشهر يحاول خلالها استمالة الكثيري ويجعل من احتلال بروم أمرا واقعا(١١٩).

ارسل المقيم السياسي بعدن الى حكومة الهند ، تقريرا بنتائج بعثة صالح جعفر ، وأوصى في تقريره بقبول طلب النقيب للحماية ، واعطائه معاشا قدره خمسمائة ريال . وقد تبودلت مراسلات مطولة بين المقيم السياسي لوك وبين حكومة الهند بشأن وضع الامارة الكسادية تحت الحماية البريطانية . ويبدو من هذه المراسلات أن الحكومة البريطانية كانت ميالة الى تلبية الطلب الكسادي ، على أن

تكون مدة الحماية خمس أو سبع سنوات على ألا تتعرض الامارة خلالها للضم الى الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار(١٢٠) .

تلقى المقيم السياسي في منتصف شهر ديسمبر ١٨٨٠ رسالة من النقيب عمر بن صلاح يطلب فيها سرعة الرد على طلبه الحماية البريطانية ، محذرا انه اذا لم يصل الرد في خلال اسبوعين فسوف يجد نفسه مضطرا الى تسليم امارته لآل كثير أو لتركيا أو لسلطات زنجبا أو ولاية دولة أجنبية اخرى .

هدف الكسادي من وراء توجيه هذه الرسالة انقاذ امارته من التهديد القعيطي الذي بات وشيكا بعد أن احتل القعيطيون مرسي بروم ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فان الكسادي بتوجيه هذه الرسالة وما تضمنته من التلويح بوضع امارته تحت حماية دولة اجنبية اذا لم تقبل بريطانيا بحمايته ، كان مدركا بصورة واضحة أن بريطانيا الاستعمارية لن توافق اطلاقا على تواجد أية دولة أجنبية في منطقة تعتبرها حيوية بالنسبة لمصالحها . ومجالا حيويا لتوسعها الاستعماري انطلاقا من قاعدتها الاستعمارية في عدن . وبذلك يمكننا القول بأن الكسادي قد رغب في الضرب على الوتر الحساس في السياسة العليا للمصالح البريطانية آملا بذلك حث السلطات البريطانية على الاسراع بالوقوف الى جانبه وعلى فرض حمايتها عليه .

تشجع الكسادي واملأت نفسه ثقة ، وأصبح على ثقة بالفوز بالحماية البريطانية والنجاح في الحاق الهزيمة بالقعيطي . حدث ذلك عندما بلغته أخبار انتصار القوات الكثيرية على القوات القعيطية في موقعة التخم في ديسمبر ١٨٨٠ ، اذ اعترضت قوة قعيطية مكونة من خمسمائة مقاتل بقيادة المقدم عمر عوض القعيطي القائد العسكري للقوات القعيطية ، القوة الكثيرية وقوامها ألف وخمسمائة مقاتل ودارت معركة ضارية انتهت بهزيمة القوة القعيطية ومقتل قائدها عمر(١٢١)

استمر آل كثير في سيرهم نحو المكلا ، فوصلوا الحرشيات حيث طلب منهم النقيب التوقف فيها وذلك لخشيته منهم ، اذ كان في استطاعتهم الاستيلاء على المكلا . ولم يغب عن بال النقيب الرغبة الملحة لدى الكثيرين في الحصول على ميناء في منطقة حضرموت الساحل ، وقد حاولت القوات الكثيرية الاستيلاء على شحير

لكنها فشلت فعادت الى سيئون[١٢٢]

وجه النقيب عمر في الثالث والعشرين من ديسمبر ١٨٨٠ رسالة الى المقيم السياسي لوك أبلغه فيها نبأ انتصار آل كثير في التخم ، وأشار في الرسالة بأنه سيرسل أخبارا جديدة أخرى للمقيم مشيرا بذلك الى توقعه في دحر القعيطيين من بروم[١٢٣]

بات واضحاً للمقيم السياسي في عدن . أن تغيرات قد بدأت تطرأ بسبب هذا التحالف الكثيري الكسادي وانتصار القوات الكثيرية في التخم الذي ربما يكون فاتحة لانتصارات جديدة تنهي الصراع في حضرموت الساحل . ولذلك فقد غدا من الضرورة التحرك السريع من قبل المقيم خشية تفاقم الامور وخوفاً من أن يفلت الزمام من يد السلطات البريطانية . فتحرك على وجه السرعة وبعث الى المكلا في السابع والعشرين من ديسمبر ١٨٨٠ السيد صالح جعفر على ظهر الباخرة الحربية (داجمار) Dagmar حاملاً التعليمات من المقيم الى الطرفين ، وتقضي تلك التعليمات بتوقف الطرفان عن الحرب البحرية ، وبأن الباخرة داجمار سترغم الفريقين على قبول ذلك ، وتقديم النصح للنقيب بعدم اتخاذ أي قرار سريع مع آل كثير قبل استلامه رد حكومة الهند على طلبه بالحماية ، والسماح للرعايا البريطانيين بمغادرة المكلا حتى أرادوا وقد تضمنت التعليمات اقتراحاً غريباً يقضي بتقديم النصح للنقيب بأن يتعاون مع آل كثير لطرد القعيطي من بروم . وفي رأينا أن هذا الاقتراح قد جاء نتيجة للانتصار في التخم والى رغبة المقيم السياسي في طمأنة الكسادي الى أن القرار البريطاني سيكون في صالحه[١٢٤] .

بوفاة صالح بن عمر القعيطي في حيد ر اباد في نهاية ديسمبر ١٨٨٠ ، اصبح الجمعدار عوض المسئول الأول عن مصالح الأسرة في حيدر اباد الى جانب الشئون القعيطية في حضرموت التي شاركه في رعايتها أخيه عبد الله بن عمر . امام ذلك ، وبانتصار آل كثير في موقعة التخم وما ترتب على ذلك من دفع الروح المعنوية في معسكر آل كثير والكسادي ، رأى الجمعدار تعيين ابن عمه عبد الجيب بن عامر بن عوض القعيطي الضابط الكبير في جيش نظام حيد ر اباد قائداً للقوات القعيطية في حضرموت .

ان الخوف من تفاقم الأمور ومن افلات زمام الأمور من يد السلطات

البريطانية في عدن قبل ان تصل الحكومة البريطانية في الهند الى اتخاذ قرارها النهائي ، ومن أجل مداراة الكسادي ومنحه الثقة بأن الحكومة البريطانية تقف الى جانبه ، من أجل ذلك كله أشار لوك على النقيب بطرد القعيطي من بروم . وعندما عادت الباخرة داجمار في السادس من يناير ١٨٨٠ الى عدن بعد أن أكملت مهمتها في المكلا ، عادت وهي تقطر سفينتين شراعيتين تابعتين للقعيطي بحجة أنهما خرقتا الحظر المفروض على العمليات البحرية ، وان كان الهدف من ذلك هو حمل الكسادي على الثقة في أن القرار البريطاني سيكون في صالحه وثنيه عن التفكير بعمل مشترك مع الكثيري فيه تصعيد للنزاع وانهاء للتدخل البريطاني . وفي السادس من يناير أيضا ، صدرت الأوامر الى الباخرة الحربية سيجل Sigal بقيادة الكوماندر بايلس Byles بمراقبة الساحل الحضرمي ومنع الاعتداءات البحرية بين الفريقين المتخاصمين . كما كان من مهمة بايلس الطلب الى النقيب انتظار رد حكومة الهند . وصدرت الأوامر الى بايلس باعطاء التسهيلات اللازمة للحامية القعيطية في بروم لاخلاء بروم وقت الضرورة(١٢٥) .

في السابع من يناير ١٨٨١ أبرق لوك الى حكومة بومباي بان النقيب لا يزال في انتظار الرد على عرضه والذي هدّد فيه بانه في حالة عدم تلقيه الرد بالايجاب فانه سوف يسلم المكلا الى الكثيري او السلطان زنجبار أو الأتراك . فأسرعت حكومة الهند بتوجيه أوامرها في العاشر من يناير الى المقيم السياسي في عدن تفوضه فيها بتنفيذ قرارها رقم ٥٥٠٢ بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٨٧٩ ، وتنفيذ الاتفاقية الاولى والذي ينص على الغاء اتفاقية المناصفة . كما طلبت الحكومة من المقيم ان يحذر الكسادي من مغبة التخلي عن اماره لأي طرف دون موافقة الحكومة البريطانية ، وأخيرا طلبت حكومة الهند من المقيم عدم الاعلان عن النوايا النهائية للحكومة البريطانية حتى استلام تقرير المقيم السياسي .

وفي رأينا ، ان ما تضمنته هذه التعليمات وبصفة خاصة التوجه بتنفيذ المقترح الذي ينص على الغاء اتفاقية المناصفة قد جاء نتيجة للنجاحات التي بدأ الكسادي في احرازها ابتداء من تحالفه مع ال كثير والانتصار في موقعة التخم ، ونتيجة للعروض المتلاحقة التي قدم الكسادي خلالها امارته لتكون تحت الحماية البريطانية ، وأخيرا بسبب التهديد بوضع تلك الامارة تحت نفوذ أو حماية أية دولة أجنبية ما لم تقبل بريطانيا بطلبه الخاص بالحماية .

قام الجنرال لوك با رسال مساعده الكابتن هنتر F. M. Hunter عـلى متن الباخرة داجمار Dagmar الى المكلا والشحر ليعرض على الطرفين المتنازعين تنفيذ الاتفاقية الأولى ، وليخبر الطرفين أنه في حالة الرفض فان الحكومة البريـطانية تحتفظ لنفسها بحق التصرف والعمل بالطريقة التي تقررها وتراها ضرورية . وفي الحادي عشر من يناير ١٨٨١ عاد الكابتن هنتر وقدم تقريرا للمقيم ذكر فيه بان النقيب قد وافق على الاتفاقية ، الا ان عبد الله بن عمر القعيطي رفضها لعـدة اسباب منها ، أن مطالبه الخاصة بممتلكـاته وبيوته التي استولى عليها الكسادي في المكلا بعد طرده الجمعدار عوض منها لم يتم تسويتها بعد ، وأن بروم لم تعد الان في يد الكسادي انما هي في قبضة القعيطي ، وأنه يريد التشاور مع أخيه عوض بن عمر الموجود في حيدر اباد بشأن هذه الاتفاقية المقترحة . وقد اعترض هنتر على السبب الاول بأن حاكم عدن كان قد أسقط مطالب القعيطي بممتلكاته في المكلا عام ١٨٧٨ . كما اعترض هنتر على السبب الثاني موضحاً بأن بـروم تم احتلالها بالقوة عن طريق البحر متحدياً بذلك الاوامر .

نجح هنتر في عقد هدنة بين الطرفين لمدة خمسة عشر يوما ، وبقيت الباخرة سيجل في منطقة بروم لتراقب الموقف . وفيما بين ٢٦ـ ٢٨ يناير أصدرت الحكومة أوامرها بوقف النزاعات بطريق البحر ووعدت في اتصال مقبل بوقف النزاعـات بطريق البر ايضا .

وفي الخامس والعشرين من يناير ١٨٨١ رغبت الحكومة معرفة رأي الجنرال لوك عما اذا كان من المفيد عملياً ارسال سفن حربية الى الشحر وتهديدها لمنع أي اعتداء من القعيطي ضد المكلا . وقد أشار المقيم بأن الحكومة اذا رغبت في منح القعيطي من القيام بأي عدوان بحري ضد المكلا فان سفينة حربية بالقرب من المكلا تفي بتحقيق هذا الغرض .

ان تصرفات الحكومة البريطانية توضح مدى اهتمامها بالمكلا ورغبتها في عدم وقوعها وكذلك وقوع الشحر في قبضة أي قوى أوروبية او تركية لما في ذلك من تهديد لمصالحها سواء في عدن أو مسقط والخليج العربي. ولا شك ان استيلاء القعيطي على المكلا مفيد بالنسبة للمصالح البريطانية بعكس سقوطها في يد تلك القوى الاجنبية المنافسة(١٢٦) .

في الـــتاسع والعشرين من يناير أرسل المقيم السيـاسي الباخـرة داجمار لمحاولة تمديد الهدنة لفترة خمسة عشر يوما اخرى ، وعادت الباخرة في ٥ فبراير بعد أن وافق القعيطي على تمديد الهدنة لمدة تسعة أيام فقط .

بدأت حكومة الهند تغير من موقفها ازاء الكسادي وتتجه نحو القعيطي ، يبدو ذلك من استفسارها من القيم السياسي لوك اذا ما كان القعيطي يقبل بالحكم البريطاني لبلاده . وقد أجاب لوك بان القعيطي لم يقترح قبول الحكم البريطاني ، الا انه ربما لن يمانع في معاهدة او اتحاد فرعي[١٢٧]

١٧ ـ انحياز السلطات الاستعمارية البريطانية الى جانب القعيطي

في حيدر اباد اجتمع الجمعدار عوض بن عمر مع عبد الحبيب بن عـامر القعيطي ، وتباحثا في مسألة النزاع مع الكسادي ، واتفق الاثنان على الخطة التي يجب اتباعها لكسب التأييد البريطاني واثر ذلك وصل عبـد الجيب الى عدن في الثاني والعشرين من شهر فبراير ١٨٨١ حاملا معه المقترحات القعيطية لتسوية النزاع . وعلى عجل التقى بالمقيم السياسي لوك وقدم له المقترحات فاستحسنها لوك وقام على الفور بابلاغ حكومة الهند .

اقترح عبد الجيب بن عامر على لوك ان يقوم الجمعدار بشراء المكلا من النقيب مقابل ثلاثمائة الف روبية هندية اضافة الى المبلغ السابق وقدره ٢٤٠ الف التي لدى الكسادي . واشار عبد الجيب الى انه سيسعى من أجل الحصول على موافقة ابن عمه عبد الله بن عمر على هذا المقترح ، وانه اذا لم ينجح في ذلك فانه سيقنعه بقبول واحدة من الاتفاقيات الثلاثة التي اقترحها المقيم في ٣ يونية ١٨٧٩ م . وفي تلك المقابلة قدم عبد الحبيب الى لوك عرضا يتم بموجبه وضع الشحـر والمكلا ومتعلقاتهما تحت السيادة البريطانيـة وسيطرة بـريطانيـا على عـلاقات القعيطي الخارجية[١٣١] .

ومن الوثائق التي توفرت لدينا ، نجد الجنرال لوك يوجه في الثاني والعشرين من شهر فبراير ، وهو اليوم الذي قابل فيه عبد الحبيب بن عامر ، خطاباً الى كل من عبد الله بن عمر القعيطي والنقيب عمر بن صـلاح الكسادي . وفي خـطابه الى القعيطي ذكر بأنه التقى مع عبد الحبيب الذي طلب منه الموافقة على ارسال تموين في مركب من الشحر الى العساكر القعيطية الموجودة في بروم . وان الجنرال لوك لم يوافق على هذا الطلب . كما طلب المقيم من عبد الله بن عمر سحب القوات القعيطية من بروم، واشار الى انه طلب من بايلس Byles مراقبة تنفيذ هذا الطلب، واخيراً اشار في خطابه الى انه طلب من صالح جعفر زيارة المكلا والشحر على متن داجار Dagmar ، وفي خطاب المقيم الى عمر بن صلاح اخبره فيه بأنه طلب من عبد الله بن

عمر نقل جنوده من بروم الى الشحر وبان بايلس سيشرف على تنفيذ ذلك ، وبأن صالح جعفر سيقوم بزيارة المكلا والشحر(١٣٢) .

لا شك ان ما عرضه عبد الحبيب بن عامر في لقائه مع لوك قد جاء تنفيذاً للخطة التي رسمت خيوطها في حيدر اباد في الاجتماع الذي عقده مع الجمعدار عوض بن عمر . وان الهدف من هذا العرض الذي يتم بموجبه وضع الشحر والمكلا ومتعلقاتهما تحت السيادة البريطانية هو محو أي اثر قد تولد لدى السلطات البريطانية ازاء الطلب الكسادي للحماية البريطانية . وقد أهمل لوك فور تلقيه هذا العرض من قبل عبد الحبيب كافة الحلول السابقة التي كان قد اعدها على غرار الاتفاقية الأولى ، بالرغم ان برقية حكومة الهند في العاشر من يناير ١٨٨١ كانت تأمره بتنفيذها .

لم يقو المقيم السياسي لوك على مقاومة الاغراء القعيطي . فنجده في اليوم التالي من لقائه مع عبد الحبيب بن عامر، ينفذ المؤامرة القعيطية الانجليزية الخسيسة وبدون انتظار لتعليمات حكومة الهند، فيقوم في الثالث والعشرين من فبراير بارسال مساعدة صالح جعفر وبصحبته عبد الحبيب بن عامر الى حضرموت الساحل . وكانت التعليمات التي حملها صالح جعفر معه تقضي بالحصول على توقعيي الكسادي والقعيطي على ثلاثة حلول جديدة صاغها لوك باتفاق مع عبد الحبيب في ثلاثة اتفاقيات تحمل تاريخاً واحدا ٢٨ ربيع اول ١٢٩٨ هـ الموافق ٢٧ فبراير ١٨٨١*. نصت الاتفاقية الأولى على اعتبار اتفاقية المناصفة سارية المفعول وذلك بامتلاك القعيطي لنصف المكلا وبروم. ونصت على تنصيب ضابط انجليزي بماهية الف روبية او زيادة تدفع مناصفة من قبل الكسادي والقعيطي كما نصت على عدم احقية القعيطي بوضع قوات في المكلا وبروم، وحرية الطرفين في استخدام موانىء الاخر. اما النقطة الهامة التى تضمنتها الاتفاقية فهى موافقة الطرفين على عدم تأجير او رهن او بيع أي قسم من ممتلكاتهما، وعلى عدم اتصالهما مع الخارج والا يتم ذلك كله، الا بموافقة من الحكومة البريطانية.

اما الاتفاقية الثانية : فنصت على بيع النصف الثاني من المكلا للقعيطي

---

* يظهر لنا اشتراك عبد الحبيب بن عامر في وضع الحلول الثلاثة من رسالة وجهها عبد الله بن عمر الى المقيم لوك في ٢٧ فبراير ١٨٨١ .

بمبلغ ثلاثمائة الف ريال وان يسلم المبلغ على ثلاث دفعات تدفع الدفعة الاولى ومقدارها مائة الف ريال فورا ، وتدفع الدفعتان المتبقيتان على مدار السنتين التاليتين ويتم التسليم عن طريق المقيم السياسي بعدن ، وبعد أن يتم استلام الكسادي للثمن عليه ان يختار ما بين الاقامة في المكلا او السفر الى الهند او أي مكان اخر يرتضيه . ونصت الاتفاقية ايضا على التزام القعيطي بالسماح لآل كثير بدخول المكلا بهدف التجارة . واخيرا نصت الاتفاقية على عدم تأجير او رهن او بيع ارضه او قسم منها وكذلك اقامة علاقات صداقة او معاهدات او مراسلات مع أي دولة اجنبية دون موافقة حاكم عدن .

اما الاتفاقية الثالثة : فنصت على الغاء اتفاقية البيع وان يدفع عمر بن صلاح مبلغ مائة وستون الف ريال للقعيطي وان تسلم بروم للقعيطي مقابل ثمانين الف ريال تدفع للكسادي . كما نصت على حرية ال كساد في دخول الشحر ودخول القعيطيين المكلا . وان يسدد الكسادي مبلغ ١٦٠ الف ريال من نصف ايرادات المكلا السنوية عن طريق حاكم عدن . ونصت الاتفاقية أيضا على تعيين جمعية من التجار الهنود مهمتها الاشراف على ضبط ايرادات المكلا وتسليم نصف الدخل للقعيطيين ، واخيراً نصت الاتفاقية على تعهد الطرفين بعدم تأجير او رهن أو بيع اي جزء من اراضيه لأية دولة اجنبية ، وكذلك عدم اقامة علاقات مع أي دولة اجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية .

جاءت هذه الاتفاقيات الثلاثة في صالح القعيطي وبصورة واضحة حتى الاتفاقية الثالثة والتي نصت على الغاء اتفاقية المناصفة نجدها تعطي بروم للقعيطي ، رغم ان المقيم السياسي قد سبق له أن وافق على قيام الكسادي والكثيري بطرد القعيطي منها وبرغم ان الأوامر صدرت للقعيطي بالانسحاب منها .

وقع الكسادي على الاتفاقيات الثلاثة تحت تأثيرات الترغيب والترهيب التي مارسها صالح جعفر ولأنه كان لا يزال لديه أمل في نزاهة السلطات البريطانية . وفي رسالة بعث بها النقيب عمر بن صلاح الى الجنرال لوك في الثاني من مارس ١٨٨١ أوضح انه لم يكن راضياً عن توقيع الاتفاقيات وأنه وقعها وان كانت في غير مصلحته ، وذلك لخوفه من سعادة الحاكم . وفي هذه الرسالة اشار النقيب الى

استعداده بأن يدفع نصف ضرائب المكلا وبروم للقعيطي لسـداد الدين وذلك بضمان الحكومة البريطانية ، وبأنه يقبل بتعيين من تشاء للاشراف على ذلك .

واكد النقيب من جديد على عرضه أملاكه على بريطانيا على أساس معاهدة ، وضمن رسالته عبارات التقرب من بريطانيا وابراز موقفه الضعيف مطالبا برحمة بريطانيا (لأننا ولدكم ولا اقدر اخالف امر دولتكم ..) ، ثم كرر عدم رضائه على الاطلاق ببيع املاكه للقعيطي . وانهى النقيب رسالته بأن ترك للدولة العـظمى (بريطانيا) اختيار احد الاتفاقيات الثلاثة مشيرا الى أنه قد اولى المقيم السياسي (.. ارواحنا واملاكنا واي ما رأيتموه لصديقكم الاصلح الأمر او الدولة ونحن في ذمتها في ذمتها .. »[١٣٣] .

قبيل ان يوقع النقيب عمر بن صلاح الاتفاقيات الثلاثة كان قد وقع فريسة لايحاءات من المقيم السياسي في عدن بانحياز الحكومة الهندية اليه . تم ذلك، منذ

---

* اوضح الكسادي دوافع توقيعه الاتفاقيات الثلاثة وبصورة جلية في خطاب بعث به من منفاه في زنجبار في الحادي والعشرين من مارس ١٨٨٣ الى نائب الملكة بالهند نقتطف منه ما يلي « ... في شهر فبراير ١٨٨١ قدم الى المكلا السيد صالح جعفر المساعد المحلي لحاكم عدن وطلب مني ومن جع معدار الشحر الامضاء على مسودات ا ثلاث اتفاقيات كان قد وضعها هو وقد قال لي صالح جعفر ان هذه المسودات لن تكون ملزمة لي ولا للقعيطي لان كل مسودة اتفاقية تخالف المسودة الاخرى . وقال ايضا ان هذه المسودات الثلاثة سوف تقدم الى حاكم عدن للمصادقة عليها . وبعد ذلك ستكون لي حرية قبول اية واحدة منها وان الاتفاقية التي اختارها انذاك سوف تعمل على غراره اتفاقية نهائية وصحيحة لامضاي عليها والتزامي بنصوصها ، وقال لي فوق ذلك انه في حالة امضائي المسودات الثلاث ، فان جمعدار الشحر سوف يؤمر بالجلاء عن بندر بروم اذ ان الجمعدار كان محتلا بندر بروم حينذاك وهي جزء من بلادي . فبناء على ما قاله لي صالح جعفر امضيت الثلاث المسودات المذكورة وحملها السيد صالح جعفر الى حاكم عدن . وظهر لي الان من تطورات الموقف التي كنت ضحية خدعة ماكرة حينما وضعت امضائي على المسودات الثلاث وكم كانت دهشتب بالغة عندما بعث الى الكابتن هنتر مساعد حاكم عدن والسيد صالح جعفر المذكور في شهر مايو ١٨٨١ بوثيقة بيع الملاك باللغة الانجليزية وطلبا مني توقيعها فكان ودي عليها انني ما كنت قد قبلت مسودة الاتفاقية التي تنص على بيع المكلا حتى اقبل الان امضاء الوثيقة التي قدماها لي ، والتي لن اتخلى عن بلادي القديمة واتباعي الكثيرين والتي ارفض امضاء الوثيقة . والمرجو من كم باسعادة النـائب القاء نـظرة على الاتفـاقيات الثـلاث وسيظهـر لكم انها كتبت واخـذت الامضاءات عليها في أن واحد وانني لو كنت قد وافقت على بيع بلادي فما كان هناك أي داع لامضائي الاتفاقيتين الاخريين .. »*

* انظر كتاب في سبيل الحكم للاستاذ محمد عبد القادر بامطرف ص ١١١ـ ١١٨

ان بدأ التعاون بينه وبين آل كثير والانتصار الكثيري على القعيطي في موقعه التخم. وتم ذلك أيضا عندما نصحته السلطات البريطانية بشن حملة مشتركة كسادية كثيرية على بروم وطرد القعيطي منها. الى جانب ذلك فانه لم يتوان في رسائله الأخيرة عن عرضه بتبعيته وخضوعه للانجليز وطلبه المتكرر بالحماية واعتقاده بأن هذا الطلب سوف يسيل لعاب السلطات البريطانية.

وكان واضحاً من خلال رسالة النقيب في الثاني من مارس ١٨٨١ اكده بأن مصير بلاده معلق في يد الحكومة البريطانية، وقد أكد وبشكل حازم بأنه لن يبيع بلاده وذلك قبل ان تتخذ الحكومة البريطانية قرارها بفرض اتفاقية البيع في شهر مايو ١٨٨٣ . لقد كان النقيب صادقاً عندما ذكر بأن السبب في توقيعه على الاتفاقيات الثلاث ، كان بدافع ارضاء السلطات البريطانية والبرهنة على حسن نوايا المستعمرين الانجليز نحوه(١٣٥) .

بادر عبد الله بن عمر القعيطي فور توقيعه على الاتفاقيات التي حملها صالح جعفر اليه للتوقيع عليها في السابع والعشرين من فبراير ١٨٨١، بالكتابة الى المقيم السياسي الجنرال لوك موافقاً على الامتثال لأمر المقيم بنقل القوة القعيطية من بروم الى الشحر. وتسليم بروم الى بايلس. وذكر عبد الله بن عمر في رسالته الى المقيم بأنه قد وافق على الاتفاقيات الأربعة التي قدمت له وانه وقع عليها. ثم ضمن رسالته بعبارات تؤكد على الصداقة والمودة والطاعة.

ان الاتفاقية الرابعة التي وقعها القعيطي مع الاتفاقيات الثلاث الأخرى، هي اتفاقية تمهيدية لمعاهدة الحماية البريطانية. ولم تقم السلطات البريطانية في عدن بتقديم مثل تلك الاتفاقية للنقيب عمر بن صلاح الكسادي.وواضح من مثل هذا التصرف وقوع الكسادي فريسة مؤامرة استعمارية ماكرة حاكتها الدوائر الاستعمارية البريطانية في عدن ، لقد تعهد القعيطي في هذه الاتفاقية بأنه في حالة شرائه للمكلا وبروم وتوابعهما بعدم اعطاء اي قسم منها ببيع اوهبة او تأجير او صدقة لأي طرف من اي دولة أجنبية الا بمعرفة حاكم عدن وموافقة الحكومة البريطانية. كما تعهد بأن يكون صديقا لدولة بريطانيا ، وتعهد باقامة معاهدة حماية معها * .

---

* انظر نص الاتفاقية ملحق رقم ١٠

ان ما تضمنته هذه الاتفاقية والزام القعيطي بالتوقيع عليها يدل على ان الحكومة البريطانية خططت من أجل انهاء الامارة الكسادية والوقوف الى جانب القعيطي ، وتدلل ايضا على ان السلطات البريطانية بات في نيتها الأخذ بالاتفاقية الثانية الخاصة ببيع المكلا وبروم للقعيطي .

ان السلطات البريطانيـة بتفكيرهـا الاستعماري قـد وازنت بين الفـوائد الاستعمارية العائدة عليها في حالة وقـوفها الى جـانب هذا الطرف او ذاك ، ان الممتلكات الكسادية محصورة فقط في المكلا وبروم ، بينما ممتلكات القعيطي سوف تشمل قسماً كبيراً من حضرمـوت الساحـل الى جانب الممتلكـات القعيطيـة في حضرموت الداخل ، وفي ظل معاهدة الحماية التي ستوقعهـا مع القعيـطي فان السلطات الاستعمارية البريطانية ستجني فوائـد اقتصاديـة من جراء ازدهـار التجارة ونموها . كما ان السلطات البريطانية ستضـع حداً لأي احتمال في التعاون بين القعيطي وفضل بن علوي او أي محاولة قد يقوم بها القعيطي في وضع نفسه تحت السيادة التركية .

بعد ان تسلم الجنرال لوك الاتفاقيات الثلاث التي وقعها كل من الكسادي والقعيطي وكذا تسلمه للاتفاقية الرابعة التي وقعها عبد الله بن عمر القعيطي، قام بكتابة تقرير بعد من أخطر التقارير التي قررت مصير النزاع القعيطي الكسادي. ففي الثامن من شهر مارس ١٨٨١ وجه لوك تقريره هذا الى حكومة الهند البريطانية لاقناعها برأيه في انهاء الامارة الكسادية، والتخلص من الكسادي وابرام معاهدة الحماية مع القعيطي. وقد ارفق لوك في تقريره الاتفاقيات الثلاث واتفاقية القعيطي الرابعة، وكذا الرسالتين اللتين تلقاهما من عبد الله بن عمر والنقيب الكسادي.

قام الجنرال لوك في تقريره باطلاق سيل من الشتائم والقذف بحق الكسادي مسوغاً بذلك لحكومة الهند ضرورة القضاء على الامارة الكسادية كما اراد لوك اشباع ميول حكومته الامبريالية وعلى حساب الطرفين المتنازعين، واوضح الفوائد التي ستعود على بريطانيا بانحيازها الى جانب القعيطي خصوصا بعد ان وافق وبتعهد مكتوب على وضع امارته تحت الحماية البريطانية، ولاهمية هذا التقرير نذكر اهم ما جاء فيه .

فبعد ان أكد في مقدمة التقرير على موافقة كلا الطرفين الكسادي والقعيطي

على الاتفاقيات وتركهما للحكومة امر اختيار واحدة منها ذكر « .. ان الفوائد التي سوف تعود على الحكومة البريطانية من بيع المكلا لحاكم الشحر فوائد كثيرة وجوهرية ، وهي ان حلا عادلاً ، وسهلاً ووديـاً في نفس الوقت ، سوف يمكن التوصل اليه لهذه الخصومات التي ، فيما يبدو ، لأحد لها ، وينتج عن ذلك اننا سوف نحسم مشاغبات كانت تلاحقنا من جراء تلك الخصومات ، وسوف تنشأ حكومة راسخة الأركان بحضرموت ، وسوف تزدهر التجارة (هـذا هو المهم) وبنعم كافة رعايا الحكومة البريطانية ، وكذا التجار المقيمون بالمكلا حاليا والذين تعرضوا للخراب على يد النقيب وحكمة السيء ، سوف ينعم هؤلاء التجار جميعهم بمزاولة اعمالهم التجارية دون تعرضهم لأذى الضرائب المتلاحقة التي عرضتهم للخسائر وسوف يحال دون وضع الدول او الشعوب الأخرى، اقدامها على ارض البلاد العربية وهذا هو المهم ايضا وذلك ما ينبغي لنا وناهضته بكل شدة، كما ان حدا سوف يوضع للمعونة التي يقدمها القعيطي للسيد فضل بن علوي في محاولته الاستيلاء على ظفار او محاولة القعيطي وضع نفسه تحت السيادة التركية ، وان الحكومة البريطانية سوف تتمكن من ابرام معاهدة مع القعيطي لحظر تجارة الرقيق ، وهو موضوع لم تنجح في تطبيقه الى الآن ، رغم رغبتنا الملحة فيه ، اما الفوائد التي سوف تعود على النقيب فهي انه سوف يتخلص من ديونه للقعيطي البالغة ١٦٠ الف ريال وسوف يتمكن ايضا من تسديد الديون الكبيرة التي عليه لآل كثير ولتجار اخرين كما وانه سوف يتمكن من العيش في رفاهية وراحة للمدة المتبقية من حياته . ان النقيب سوف لا يتخلص من مركز لم يكن قط لائقا له ، فحسب ولكن الشعب الذي يخضع لحكمه سوف يتنفس الصعداء من ازاحة كابوس حكمة الغاشم من على صدره ، ومن زوال ضرائبه وغراماته التي اضرت كثيراً بالتجار الذين تعرضوا للسجن في المكلا بسبب عدم قدرتهم على ادائها ، ومن بين هؤلاء عدد من التجار المشهورين .. انني اذكر هذا لاكشف النقاب عن الحالة السائدة في المكلا ولأظهر المشكلات التي سوف تتمخض عنها الأمور لو ان الحكومة قبلت عرض النقيب لادارة شئون المكلا او لو انها رفضت السماح ببيع المكلا للقعيطي وهذا الحل الأخير هو في رأيي الحل الأفضل . ان القبطان بايلز Byles قبطان السفينة الحربية البريطانية (سيجل) يرى انه لم يصادف في حياته شخصاً اضعف من نقيب المكلا الذي لا يقف الى جانبه فرد واحد من ذوى العقول

الراجحة يسعفه بالنصيحة . ان محمد بن صلاح الكسادي اخا النقيب عمر ، لا يقل عنه ضعفا اما وزيره وقائد قواته منهما عديما الفائدة . ويرى القبطان بايلز ان ترتيبات مناصفة المكلا سوف لن يكتب لها النجاح ، ذلك ان رجلين (كالكسادي والقعيطي) لا يتمتع احدهما كثيرا بالمبادىء النزيهة وبمقت كل منهما الأخرى اشد المقت سوف لن يستطيعا السير على وئام حتى ولوعين احد البريطانيين لرعاية شئونهما ، وارى لزاما على ان اوافق القبطان بايلز فيما اعرب عنها من اراء . وانني لست وحدي ارى هذا الرأي بل ان كل الذين عرفوا عن النقيب ضعفه وتردده وجشعه ومكره وسلوكه ، وسلوك وطاقات الأشخاص المحيطين به من الأعوان والمستشارين ، لن يروا غير هذا الرأي . وبالرغم من ان تعيين ضابط بريطاني مقيم في المكلا ، في حالة تطبيق المناصفة قد يصلح الأمور بين الطرفين روحاً من الزمن ، الا انني اخشى انه لن تمر عدة اعوام حتى يتغلب على النقيب ضعفه وحماقته ويتصرف بطريقة ترغم الحكومة البريطانية على ازاحته من الامارة لصالح القعيطي . وهكذا سوف تسقط المكلا في يد القعيطي دون ان يجني النقيب اي نفع منها يستعين به في الأيام الباقية من حياته .

ان النقيب كما وقد سبق ذكره ، رجل يعميه الطمع ، وهو من ذوى الطباع الماكرة ، الا انه يعلم انه غير قادر على الكيد للقعيطي بنجاح لأن ثروة القعيطي تمده بالمنعة ضد دسائس النقيب .

انني من أجل ذلك ، اعتقد ان شخصا في طمع النقيب عمر وخداعه حبه للراحة ، سوف لن يرفض عرض القعيطي البالغ ٣٠٠ الف ريال وعلى الأخص لأنه لا يدري الى أين يتجه للحصول على ما يحتاج اليه من المال الجاهز ، وان هذا المبلغ المدفوع لشراء المكلا لن يخلصه من مشكلاته الراهنة فحسب ، ولكنه أيضا سوف يمده بحياة ناعمة هانئة .

انني اشد ميلا الى الاعتقاد ان الأشخاص المحيطين بالنقيب ويشيرون عليه في تصرفاته ، يعلمون تمام العلم انه اذا تم بيع المكلا للقعيطي فانهم سوف يفقدون المصدر الذي يدر عليهم الثروة والجاه والقوة على حساب النقيب نفسه وعلى حساب رعاياه ان هؤلاء الاعوان يعلمون عن النقيب جشعه وضعفه فيوقعون في روعة انه بوضعه الصعاب في الطريق سوف يجبر القعيطي على رفع الثمن ، لذلك

اغروه بكتابة تلك الرسالة البلهاء المرفقة بهذا ، وهم لا يرومون من وراء كل ذلك غير خدمة اغراضهم الشخصية فقط .

اما الفوائد التي سوف تعود على القعيطي فهي ، ان حاكم الشحر بتملكه المكلا سوف يحقق حلما راوده سنين عديدة اي انه سوف يحصل على ميناء ينفعه في كافة فصول السنة ، وتلك حاجة طالما الحت على تجار الشحر الأمر الذي سوف يفتح باب التجارة على مصراعيه بين الساحل والداخل الحضرميين من جهة ، وبين حضرموت والموانىء الواقعة على طول ساحل جنوب الجزيرة العربية من جهة أخرى . وفوق ذلك فان ما تملكه المكلا سوف يزيد من ايراداته وسوف يعزز القوة القعيطية ايما تعزيز . هذه امور لا سبيل الى نكران منافعها الجمة التي سوف تعود على القعيطي . وان تحالفاً قعيطياً بريطانيا سوف يضع حدا والى الأبد لتلك الصعوبات الناجمة عن تصرفات نقيب المكلا والصعوبات الناجمة عن تصرفات الحكومة البريطانية بسبب النقيب ، كل ذلك سوف يجعل الحكم القعيطي يسير سيرا سهلا وسيحول دون تعرضه للضعف من قبل اية دولة اجنبية .

ومن ناحية اخرى ، فان المصائب التي سوف تقع لو أن الحكومة البريطانية قبلت عرض النقيب لادارة شئون المكلا ، اولو انها قبلت فكرة المناصفة مصائب لن يحصرها العد ، فستكون هناك صعوبة في التوفيق بين حاكمين يكره احدهما الآخر اشد الكراهية وذلك بغض النظر عن اية صعوبات اضافية ليس ببعيد احتمال وقوعها مما سيحول دون التوصل الى اية تسوية للامور. ان احتمال القيام بأعمال الكيد المستديمة ، والخصومات والشكاوي من الجانبين ، هذا اذا نظرنا الى ضعف النقيب وتردده والى طباع الى القعيطي الشديدة الهيجان ، سوف يقضى مضجع الضابط الاداري المسئول على سوء من ناحية عامة .

اما اذا تجاهلنا القعيطي والقينا به جانبا ، فانه ربما القى بنفسه في أحضان السيد فضل بن علوي واضعاً امارته تحت السيادة التركية . كل هذا ، اذا اضفناه الى الصعوبة التي سوف يجابهها من الفشل في تسديد الدين الذي على النقيب وقدره ١٦٠ الف ريال ومن تجدد العداوة بين الجانبين المتناحرين ، تذرعاً بأي سبب مهما كانت تفاهته ، اقنعني هذا ان اطلب بكل الحاح من الحكومة البريطانية ان تغتنم هذه الفرصة المواتية الآن لحل شئون المكلا والشحر حلا

دائماً ، وذلك بموافقتهها على بيع المكلا لحـاكم الشحر ، واما المخصص المالي السنوي التي ينبغي دفعه من قبل الحكومة البريطانية لحاكم الشحر ، فاني اوصى ان يكون في حدود ٣٦٠ ريالاً مخصصاً ثابتاً . وقد قيل لي ان عبد الله بن عمر القعيطي غير ميال ، في الواقع ، الى تلقي اي مخصص سنوي ، الا أنه يبدو لي اننا اذا جعلناه ضمن الذين يتلقون المخصصات منا فسيكـون اقدر عـلى السيطرة عليه ، مما لو اننا اكتفينا فقط بعقد معاهدة حمـاية معـه . ربما اننـا سنكون مسئولين عن تنفيذ الاتفاقية التي سوف يبرمها حاكم الشحر (اتفاقية بيع المكلا) اذا وافقت الحكومة البريطانية ، فان من الخير لنا وضع القعيطي تحت سيطرتنا لكي نشرف على قيامه بتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً ولكي نرغمه على تنفيذها اذا لزم الأمر ..)[١٣٦] .

كشفت هذه الرسالة الهامة وبصورة واضحة عن المنهج الاستعماري الذي يفكر به منفوا السياسة الاستعمارية البريطانية ، وأوضحت الرسالة ايضا جانبا هاما من طبيعة السياسـة البريـطانية ازاء المحميـات ومناطق النفـوذ في جنوب الجزيرة العربية . ان السياسة البريطانية تتكون وتتشكل حسب ما تمليه المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية البريطانية .

ان التفكير الليبرالي الذي كان ينهجه الحاكم المقيم لوك جعلته لا يتورع عن افتعال واختلاقها ، وكيل سيل من السباب والشتائم والحظ من قيمة هذا الحاكم او ذاك . فبالأمس وجه لوك نفسه التهم للقعيطي ونعته بصفات ليست حميدة في نظر السياسة الانجليزية وفي هذه الرسالة يكيل التهم للنقيب محاولاً بذلك تنفيذ فكرته في انهاء امارة الكسادي . ان هذه المسلكية للحاكم المقيم في نظرنا لا تتناقض قط مع الطبيعة الاستعمارية ، لقد رأى في مسلكه هذا خدمة لمصلحة بلاده .

في مناسبة سابقة وفي الفقرة العاشرة من خطاب لوك المؤرخ في ٢ نوفمبر ١٨٧٨ م الذي وجهه الى حكومة الهند قال ما يلي : « ... ان حاكم الشحر عبد الله بن عمر القعيطي واخاه عوض بن عمر معروفان بالحيل والخداع والتآمر وانهما اذا استوليا على المكلا فسوف تمتد مؤامراتهما الى القبائل المحيطة بالمكلا . الأمر الذي

سـوف يـؤدى الى متـاعب كبيـرة والى مضـاعفـات من الصعب جـداً التغلب عليها ..)* .

ان اطلاق هذا السيل من الشتائم الى النقيب عمر المقربين اليه بينت عجز لوك وادارته عن حل النزاع بصورة عادلة ومجردة عن الهوى والمصالح ، ان ما يهم لوك هو اشباع الميول التوسعية لحكومته وعلى حساب الطرفين المتنازعين .

ان الضمان الذي قدمه القعيطي في الاتفاقية الرابعـة ، والجوار المسبق الذي تم بين لوك وعبد الحبيب بن عامر القعيطي في عدن ، والعرض المقدم من الأخير بوضع الامارة القعيطية تحت الحماية والسيطرة البريطانية، قد رجحت كفة القعيطي لديه .

ان الحاكم المقيم لم يكن صادقاً مع نفسه ، ولامع حكومته ، عندما ذكر في رسالته ، بأن النقيب سوف يكون مسروراً جداً من عرض القعيطي مبلغ ٣٠٠ الف ريال اضافية من أجل شراء المكلا وبروم ، فقد برهن موقف النقيب رغم وسائل التهديد المختلفة التي مارسها عليه لوك ، ورغم المناقشات والمجادلات الساخنة التي تمت بين لوك نفسه والنقيب في عدن ، برهن على أنه لم يكن يطلب مالا وانه أصر على رفض بيع المكلا .

ان من الواضح ان ما كان ينشده لوك من خطابه ٨ مارس ١٨٨١ هو اقناع حكومته بتبني رأيه في الاخذ بالاتفاقية الثانية والمتعلقة ببيع المكلا وبروم للقعيطي مقابل ٣٠٠ الف ريال ، وبمعنى اخر ، كـان هدفـه هو تبني المـوقف القعيطي والانحياز الكامل لهذا الجانب ضد النقيب .

كان من بين المبررات التي حاول بها لوك اقناع حكومته بالانحياز الكامل الى جانب القعيطي ، هو الخوف من أن يتجه القعيطيون نحو فضل بن علوي لوضع امارتهم تحت السيادة التركية . ونود ان نشير هنا الى ان الدولة العثمانية وفي هذا الوقت بالذات لم يكن بمقدورها على الاطلاق الوصول الى الساحـل الحضرمي وفرض سيادتها على حضرموت ، في ظل التفوق البحري الكبير للاسطول البحري

---

* من تقرير بعث به لوك الى حكومة الهند اشار فيه الى تحركه بشأن عقد هدنة بين الكسادي والقعيطي ، كما اشار فيه الى طلب الكسادي الحماية البريطانية .

البريطاني علاوة على أن القعيطي لن يجارف بأي حال من الأحوال ويقدم على هذه الخطوةادراكاً منه ان مصالحه الاقتصاديـة الواسعة وامـلاكه الكبيـرة سوف تتعرض للمتاعب في حيدر اباد .

كذلك كان من بين المبررات التي تتطلب في رأي لوك تبني مصلحة القعيطي وبيع المكلا وبروم له ، هو عدم قدرة الكسادي على تسديد مبلغ ١٦٠ الف ريال . الا انه ورد في تقرير رفعه لوك الى حكومته في ٢١ مارس ١٨٨١ م ، ان ايراد المكلا ٦,٠٠٠ ريال تخصم منها ٢,٠٠٠ مصاريف الجند أي المتبقي ٤,٠٠٠ ريال ومعنى ذلك ان ايراد المكلا يصل الى ٤٨ الف ريال سنوياً ، معنى ذلك أن بامكان النقيب تسديد ال ١٦٠ الف ريال على اقساط في حدود ثلاث سنوات ، بمعنى آخـر ان النقيب لن يكون عاجزاً عن تسديد هذا الدين كما تصور وذكر لوك في رسالته .

بعد أخذ تواقيع كل من الكسادي والقعيطي على الاتفاقيات الثلاث ، وكذلك بعد توقيع القعيطي على اتفاقية يقبل بموجبها عدم تحويل ملكية المكلا والشحر الى اية دولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية ، قامت البـاخرة البـريطانيـة (سيجل) بنقل الحامية القعيطية من بروم الى الشحر ، أما عن النجدة التي أتت من الداخل لنصرة الكسادي فقد عادت الى المناطق الكثيـرية ، وظل القعيـطي والكسادي هادئين في انتظار أوامر السلطات البريطانية .

أثرت رسالة الحاكم المقيم لوك المؤرخة في ٨ مارس ١٨٨١م تأثيراً فعالاً في تحديد موقف الحكومة البريطانية . فقد قررت الأخذ بتوصية حاكم عـدن ببيع المكلا وبروم الى القعيطي ، وطلبت الحكومـة من لوك تقديم تقـرير مفصـل عن الطريقة التي سوف يتمكن بهـا القعيطي من تسـديد ال ٣٠٠ الف ريـال ثمن الصفقـة ، كما وجهت تعليمـاتها الى لوك بـأخذ اتفـاقية أخـرى من القعيـطي بخصوص دفع المبلغ .

دفع لوك تقريراً في الحادي والعشـرين من مارس ١٨٨١ استعـرض فيه الموقف المالي للمكلا والشحر ، وبين الطريقة التي سوف يسدد بها القعيطي الثمن على ثلاثة أقساط ، قيمة كل قسط مائة ألف ريال ، على ان يدفع القسط الأول فور انجاز البيع ، ويسدد القسطان الاخران في فترتين سنويتين .

وضح لوك في تقريره ايراد كل من المكلا والشحر ، فذكر بأن ايراد المكلا الشهري

يبلغ ٦,٠٠٠ ريال شهرياً (والمنتظر زيادته الى ١٠,٠٠٠ ريال شهريا بازدياد حركة التجارة) تخصم من هذا المبلغ مصاريف الجنود بالمكلا وبروم ومقاطعاتهما وقدره ٢,٠٠٠ ريال ، وستعتمد الأربعة الاف ريال الباقية لتسديد المبلغ المطلوب للكسادي ثمناً للمكلا وبروم . اما ايراد الشحر فذكر بأنه مبلغ ٦,٠٠٠ ريال شهريا ، من ذلك تخصم مصاريف الجند بالشحر ومتعلقاتها وقدرها ٤,٠٠٠ ريال ، نظراً لضخامة الحامية ، وسيعتمد المتبقي وقدره ألف ريال لتسديد المبلغ المطلوب للكسادي ثمنا للمكلا وبروم ، وبذلك يصبح ما في ايراد المكلا والشحر هو ٦,٠٠٠ ريال شهريا او ٧٢,٠٠٠ ريال سنويا ، اما مبلغ ٢٨,٠٠٠ ريال بقية المائة الف ريال فسوف يوفرها القعيطي من ايرادات اخرى او من المالية القعيطية الخاصة(١٣٧) .

وبهذا التقرير أضاف لوك ايضا ، امكانية تنفيذ الاتفاقية الثانية (بيع المكلا وبروم) بدون عوائق أو صعوبات مالية ، دافعا بذلك الحكومة البريطانية الى اتخاذ القرار النهائي بتنفيذ هذا القرار .

في الثالث عشر من ابريل ١٨٨١ ، وجه الجنرال لوك خطابا الى عبد الله بن عمر القعيطي أخبره فيه بأن برقية وصلت الى المقيم من حكومة الهند تطلب بالتوقيع على الاتفاقيات الخاصة ببيع المكلا للقعيطي ، كما أخبره بأنه مرسل لاتفاقيات مع هنتر وبايلس وصالح جعفر ، وأوضح له بأن الاتفاقيات تتعلق بكيفية تسلم المبالغ المطلوبة .

وفي نفس اليوم الثالث عشر من ابريل وجه لوك أيضا خطابا اخر الى النقيب صلاح بن عمر أخبره فيه بقرار الحكومة البريطانية ببيع المكلا وبروم للقعيطي ، وبرّر المقيم ذلك بانه لا قيمة للنقيب بدون المال وذلك بهدف اغرائه بقبول قرار البيع(١٣٨) .

في ١٥ ابريل ١٨٨١ غادر عدن الى الشحر الكابتن هنتر Hunter مساعد الحاكم ، على متن السفينة الحربية البريطانية سيجل ، وتمكن من الحصول على توقيع القعيطي على اتفاقية دفع المبالغ ، وعند مروره بالمكلا ، وجد أن النقيب منكرا اتفاقية بيع المكلا كلها ، ورفض اعطاء المكلا للحكومة البريطانية الا اذا وعدت بعدم اعطائها الى القعيطي(١٣٩) .

قـدم النقيب الى عدن بصحبـةهنتر ، بعـد أن علم بما قـررته الحكـومة البريطانية ، بموافقتها على بيع المكلا وبروم للقعيطي . وقام بتقديم رفضه لقرار الحكومة في مقابلات متعددة جرت بينه وبين لوك في مقر اقامته (دار الاعتماد). وقد فشل لوك في اقناع النقيب بقبول الاتفاقية . وبهذا الموقف الصلب من قبل النقيب أسقط في يد الحاكم المقيم . لقد سبق للمقيم لوك أن اشـار في رسالتـه المؤرخة في ٨ مارس ١٨٨١ الى أن النقيب سيرتاح ويكون راضيا بمبلغ ثلاثمائة ألف ريال . فخشي ان يحدث موقف النقيب الأخير هذا اثرا في مـوقف حكومـة الهند . فلم يسعه الا ان بعث بمساعده الاول الكابتن هنتر الى الهند لمقابلة حاكم ولاية بمباي لشرح موقف النقيب من قرار الحكومة البريطانية الذي كان مفاجأة غير سارة لها* .

في الثامن عشر من ابريل ١٨٨١ وقّع عبد الله بن عمر على اقرار بدفع مائة الف ريال قبل استلامه المكلا وبروم ، وبالتزامه بتسليم خزانة الحكومة البريطانية بعدن مبلغ ٨٣٣٤ ريال شهرياً . وانه في حالة العجز عن الدفع يحق للحكومة تعيين وكيل الاشراف على دخل المكلا والشحر وبروم للوفاء بثمن البيع** .

وفي السادس والعشرين من ابريل وجه عمر بن صلاح خطابـا هامـا الى الجنرال لوك ابلغه فيه ، بعدم رضائه اطلاقا على بيع بلاده ، وبأنه لا يعهد ببلاده لبريطانيا ، الا بشرط عدم تسليمها للقعيطي . كما ذكر الكسادي بأنه يقبل بواحدة من الاتفاقيتين الأخريين غير اتفاقية البيع ، كما أبلغ المقيم بأنه موافق على دفع مبلغ خمسمائة الف ريال .

---

* كانت شئون عدن والمناطق المجاورة لها تديرها حكومة الهند البريطانية وذلك حتى عام ١٩٣٧ عندما فصلت شئون عدن والمناطق المجاورة عن ادارة حكـومة بـومباي (الهن) ووضعت تحت ادارة وزارة المستعمرات البريطانية .

* شهد على هذا الاقرار كل من محسن بن عبد الله واحمد بن عبد الله وصالح جعفر وهنتر وبايلس .

٤ ـ لجوء السلطات البريطانية الى القوة وانهاء الامارة الكسادية

وصلت في ٩ مايو ١٨٨١ برقية من حكومة بومبي الى لوك تفوضه بمساعدة القعيطي ، إن كان ضرورياً ، لتنفيذ الاتفاقية الثانية الخاصة ببيع المكلا ، وأن يحتفظ النقيب ببروم على ان تنقص قيمة الشراء نسبياً . أي يخرج من المبلغ الثلاثمائة ألف ريال قيمة بروم . فتحرك لوك سريعا لتنفيذ تعليمات الحكومة ، فأرسل صالح جعفر على ظهر داجمار الى الشحر لتسليم رسالة للقعيطي يحثه فيها على تنفيذ اتفاقية البيع دون اللجوء الى القوة إن أمكن ، كما طلب الى عبد الله بن عمر بمنح الأمان ، وحماية الحقوق والأملاك لاتباع النقيب ورعايا بريطانيا ، كما اقترح المقيم في الرسالة النظر في احتفاظ النقيب ببروم على أن يخصم مبلغ ثمانين ألف ريال من المبلغ الذي سيدفع للنقيب(١٤٠) .

تحركت في نفس الوقت ، الذي سافر فيه صالح جعفر الى الشحر ، السفينة الحربية دراجون ، ومع قبطانها تعليمات بفرض حصار على المكلا وبروم ، وبعدم السماح بنزول أي شيء الى المكلا وبروم ، وأن يحث النقيب على السماح للقعيطي باحتلال المكلا بسلام . كما قام لوك في ذات الوقت ، بطبع منشورات واعلانات تم نشرها وتوزيعها في عدن على الجهات ذات الاهتمام بشئون حضرموت . وقد ذكرت تلك المنشورات بأن المكلا وبروم أصبحتا ملكاً للقعيطي ، وأنه تبعا لذلك أصبح محظورا ارسال أية سفينة اليها حتى صدور اشعار آخر . وهدف لوك من وراء ذلك هو فرض حصار اقتصادي على المكلا وبروم ، لاكراه النقيب واجباره على الخضوع والموافقة على قرار البيع . وفي الثالث عشر من مايو ، أبلغت حكومة الهند لوك ، بأن التعليمات الصادرة اليه ، تعطيه الحق في مساعدة القعيطي . وعليه توضيح ذلك بجلاء للنقيب ، وأنه في حالة استخدام النقيب للقوة فلن يحتفظ له ببروم . ولذلك أصدر لوك تعليماته الى السيد صالح جعفر وتضمنت الاتي :

١ ـ أن يحاول اقناع النقيب بالتوقيع على اتفاقية ، بتسليم المكلا وبروم الى القعيطي حسب الاتفاقية الموقعة في ٢٧ فبراير ١٨٨١ .
٢ ـ أو أن يقوم النقيب بتسليم المكلا وبروم الى الحكومة البريطانية .

٣ - أو أن يبيع المكلا للقعيطي ويحتفظ هو ببروم وتخصم ثمانين الف ريال من المبلغ الاجمالي وهو ٣٠٠ ألف ريال .

٤ - في حالة موافقة النقيب على تسليم المكلا بسلام وموافقة الجمعدار على ان يحتفظ النقيب ببروم ، على صالح جعفر أن يحصل على توقيع القعيطي على اتفاقية يذكر فيها رغبته أن يصبح تابعا للحكومة البريطانية ويتلقى مخصصا منها . كما فُوض صالح جعفر بأن يحاول اقناع القعيطي بامتلاك المكلا وبروم بسلام ، وذلك بكسب السكان في المكلا وبروم الى جانبه ، وأن يشرع في تنفيذ اتفاقية البيع بدفع القسط الأول .

كما طلب الى صالح جعفر ، أن يبلغ النقيب أنه في حالة مقاومته لاحتلال القعيطي للمكلا ورفضه لاقتراحات الثلاثة الاولى ، فان الحكومة البريظانية سوف تمنعه من الاحتفاظ ببروم، وتحرمه من الحصول على ثمن المكلا المقترح (أي مبلغ ٢٢٠ الف ريال).

من الواضح ان هذا التحرك الذي قام بـه لوك كان في اتجاه بيع المكلا وبروم ، وان التعليمات والاجراءات التي اتخذها تقضي جميعا بتجريد الكسادي من امارته ، وضمها نهائيا الى القعيطي ، سواء تم ذلك عن طريق الموافقة والتسليم ، أو تم بواسطة استخدام القوة .

كما ان هذا التحرك من قبل المقيم السياسي بعدن في هذا الاتجاه كان يهدف الى تحقيق أمرين :

أولهما : أن تعتمد حكومة الهند هذا الحل (بيع المكلا وبروم) وأن لا تتراجع عن ذلك .

ثانيا : فرض السيطرة البريطانية على امارة القعيطي ومن ضمنها المكلا وبروم .

في التاسع عشر من مايو ١٨٨١ وجه النقيب عمر رسالة أخرى الى لوك ، اخبره فيها بأنه وافق على التوقيع على الاتفاقيات الثلاثة ، على أن يكون له حق اختيار احداها . وفي هذه الرسالة ذكر النقيب بانه سيحارب القعيطي اذا اقترب من حدود بلاده . كما أحاط لوك علما بأن هلتن قد أمر جميع المراكب التجارية

بمغادرة المكلا وفيها مواد تتعلق برعايا الكسادي .

عـادت الباخـرة داجمار الى عـدن في ٢١ مايـو ورفض النقيب الرضوخ للضغط . وصمّم على رفض كل الاتفاقيات ، ويعني ذلك أنه لا بد من استخدام القوة لتنفيذ هذه الاتفاقية . ويبدو أن القعيطي لم يكن لديه في ذلك الوقت ، القوة الكافية لاحتلال المكلا وبروم دون مساعدة بارجة حربية ، وقد أوضح القعيطي ذلك في رسالة بعث بها عبد الله بن عمر الى لوك في التاسع عشر من مايو ، ذكر فيها بان الاستيلاء على المكلا وبروم بدون سفك دماء لن يتم الا اذا تم تفريغهما من الكسادي وجنده واتباعه . وذكر القعيطي بانه ليس لديه القوة للهجوم على المكلا وبروم ، وطالب بأن تقوم السلطات البريطانية بمحـاصرة الكسـادي من البحر وتشكيل قوة لمحاصرته براً(١٤١) .

اقترح الجنرال لوك ، المقيم السياسي بعدن ، أنه يجب مساعدة القعيطي بمدافع الباخرة دراجون ، وان يصبح القعيطي مالكاً لبروم . وأبلغ المقيم حكومة الهند في برقية بتاريخ ٢٢ مايو ١٨٨١ أنه عليه مساعدة الجمعدار القعيطي . وفي يوم ٢٤ مايو طلب الى حكومة الهند توضيح نوع المساعـدة التي سيقدمهـا الى القعيطي قبل اسعماله للقوة .

وجه لوك في ٢٣ مايو خطابا الى حكومة الهند ، وضـع فيه نتائج بعثة السيد صالح جعفر ، وأن قائد الباخرة دراجون قد وجه انذارا الـــى النقيب ، وبدأ بفرض الحصار البحري . وأن الحصار سوف يستمر الى ان يتمكن القعيطي من احتلال بروم . كما طالب لوك في خطابه بعدم اعطاء أي اهتمام لعريضة من التجار يحتجون فيها على تسليم المكلا للقعيطي* بناء على الطلب الذي تقدم بـه صالح جعفر للقعطي بشأن الاتفاقية ، قام القعيـطي على الفـور بتقديم طلب التبعيـة للحكومة البريطانية ، ودفع للمقيم السياسي بعدن أول قسط من ثمن صفقة البيع وهو مائة ألف ريال من مجموع ثلاثمائة الف ريال . وأوضح القعيطي للمقيم بأن طلب الاستيلاء على المكلا وبروم بطريقة سلمية ، طلب غير عملي ، وانه لن يقدر على ذلك بدون مساعدة بحريةخارجية(١٤٢)

* ربما كان دفع تلك العريضة قد تم بناء على ايعاز من النقيب ، او بمبادرة من البرجوازية التجارية التي خشيت على مصالحها ، بسبب تحول التجارة الى الشحر باعتبارها العاصمة للدولة القعيطية .

وفي السابع والعشرين من مايو ١٨٨١ . وجّه الجنرال لوك المقيم السياسي بعدن رسالة الى منصور بن غالب الكثيري ، أخبره فيها بأن عمر بن صلاح قد وافق على بيع المكلا الى القعيطي بمبلغ ٢٤٠ الف ريال ، وبأن القعيطي قد وافق على شراء المكلا وبروم بمبلغ ثلاثمائة ألف ريال وان ـ النقيب قد قبل بذلك . كما أن الحكومة البريطانية قد وافقت على اتفاقية البيع .

وذكر لوك في رسالتـه بأن الكسـادي بسوء سلوكـه قد أغضب السلطات البريطانية ، وعلى عكس ذلك كـان سلوك القعيطي طيبـا . مما دفـع الحكومـة البريطانية الى مساعدته . وطلب لوك من منصور بن غالب عدم مساعدة الكسادي ضد القعيطي . ومن أجل كسب آل كثير . أشار لوك الى أن اتفاقية البيع لن تضر بالمصالح الكثيرية ، لأن فيها بندا بحرية آل كثير التامة في الدخول والخروج من المكلا في أي وقت .

وفي برقية من المقيم بتاريخ ٢٨ مايو ورسالة بتاريخ ٣٠ مايو الى حكومـة الهند ، أشار لوك الى أن القعيـطي قد دفـع مائـة الالف ريال الاولى من المبلغ المطلوب ، وبذلك تجد الحكومة نفسها مسئولة عن تنفيذ الاتفاقية بحيث يصبح مالكا للمكلا ، واوصى لوك باعادة القعيطي الى بروم بمساعدة مدافـع البارجـة الحربية[١٤٣] . فقد ظهر لحكومة عدن ، أن القعيطي ليس بقدرته احتلال المكلا وبروم بدون مساعدة عسكرية بريطانية . وان قوته العسكرية موزعة على مناطق القعيطي بالشكل التالي :

الشـــحـــر	١٠٢٠	جنديا
تـــبـــالـــة	٥٠	جنديا
غيل باوزير	١٥٠	جنديا
معيان المساجدة	٥٠	جنديا
شحـــيـــر	١٠٠	جنديا
قصـــيـــعـــر	١٠٠	جنديا
الـــديـــس	٢٠٠	جنديا
الصـــداع	٤٠	جنديا
مراكز اخرى	١٠٠	جنديا
المجموع	١٨١٠	جنديا

يضاف الى هؤلاء الحامية القعيطية الكبيرة الموجودة في منطقة شبام والمناطق الاخرى بحضرموت الداخل ، والمكلفة بالتصدي لاية محاولة كثيرية لاسترداد شبام(١٤٤) .

أما النقيب فقد قدرت قوته العسكرية بثمانمائة جندي في منطقتي المكلا وبروم .

في الرابع عشر من شهر يونيه ١٨٨١ ، عادت الباخرة دراجون من المكلا الى عدن . وأبلغ قبطانها المقيم السياسي باستحالة مواصلة الحصار بسبب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية(١٤٥) .

في الثامن عشر من يونيو ١٨٨١ أرسل المقيم السياسي لوك مساعده الثاني والش L.P. Walsh الى الشحر على ظهر السفينة داجمار للتأكد من مدى استعداد القعيطي العسكري . وفي السابع والعشرين من يونيو وجه عبد الله بن عمر رسالة الى لوك أخبره فيها ، بأنه في حالة لجوء الكسادي للحرب ، فلن يدفع القعيطي الا ثمن الشراء السابق . وفي هذه الرسالة طلب القعيطي المساعدة من بريطانيا من جهة البحر ، وأوضح أن من رأيه أن يتم الاستيلاء على بروم أولا ، كما أشار عبد الله بن عمر الى أنه سيطلع المقيم السياسي بناء على طلبه ، على حجم القوات اللازمة للزحف على المكلا .

في الثلاثين من يونيه ، عاد والش الى عدن ، وذكر للمقيم بأن لدى القعيطي خمسمائة جندي على أهبة الاستعداد ، الا أن القعيطي غير ميال للتصادم مع النقيب ما لم تساعده بارجة حربية . وفي الرابع من يوليو ١٨٨١ وجه عبد الحبيب بن عبد الله وكيل عبد الله بن عمر القعيطي ، خطابا الى لوك يطلب فيه المساعدة بأخذ بروم أولا ، وبأن المكلا سوف تقع بسهولة ، كما رفع وكيل القعيطي في اليوم التالي تقريرا بأسماء القبائل المجاورة للمكلا وبروم المتحالفة مع القعيطي وهي :

قبيلة بني حسن ، قبيلة العكابرة ، قبيلة الحامدي ، قبيلة المحمدين ، قبيلة الشميسين ، قبيلة آل باحبارة ، قبيلة باحمران وقبيلة البهيشي ، وقدر عدد هذه القبائل بألفين وخمسمائة نفر(١٤٦)

وفي الخامس من شهر يوليو ١٨٨١ أبلغ المقيم السياسي حكومة الهند بان طلبات القعيطي هي :

١ ـ ان تساعده السفن الحربية البريطانية في قطر سفنه الشراعية المسلحة وناقلات جنوده من الشحر الى بروم .

٢ ـ فرض السفن الحربية البريطانية الحصار على المكلا لمنع وصول أية مساعدة الى النقيب عن طريق البحر .

٣ ـ أن يقوم الانجليز بالاستيلاء على بروم وتسليمها اليه .

٤ ـ أن يسمح للقعيطي بالحصول على المال والرجال والعتاد العسكري من الهند .

وقد أوصى المقيم لوك حكومة الهند بتلبية المطالب القعيطية باستثناء المطلب الرابع .

رغم كل هذا التحرك ، لم يتزحزح النقيب عمر بن صلاح الكسادي عن موقفه ، ظهر ذلك واضحا في رسالة بعث بها الى لوك في ٢٥ رجب ١٢٩٨ ، أخبره فيها عن موقفه بعدم رضائه عن البيع ولو أدى ذلك الى فنائه ونهايته . كما أشار الى أن الدولة العظمى (بريطانيا) لن تقهره على عزته . وقد أدت هذه الرسالة الى أن تقوم السلطات البريطانية بمراجعة خططها . وترتب على ذلك أن اقترحت الحكومة البريطانية الأخذ بالاتفاقية الثالثة بدلا من الاتفاقية الثانية التي كانت قد أبدتها ووافقت عليها بناء على توصية لوك . ومما يجدر ذكره ان الاتفاقية الثالثة تنص على الغاء اتفاقية مناصفة المكلا وبروم ، وعلى أن يعيد الكسادي الى القعيطي مبلغ مائة وستون ألف ريال ، وان تعتبر بروم ملكا للقعيطي مقابل الثمانين الف ريال التي استلمها النقيب عمر ، وعلى أن يسدد مبلغ المائة وستون ألف ريال من نصف ايرادات المكلا السنوية ، عن طريق المقيم السياسي بعدن ، وأن يعين النقيب لجنة من الهنود رعايا بريطانيا الموجودين بالمكلا للاشراف على ضبط ايرادات المكلا . الا ان السلطات الانجليزية أدخلت على هذه الاتفاقية تعديلا جديدا ، بأن يحتفظ القعيطي ببروم . في رسالة مؤرخة في ٤ أغسطس ١٨٨١م وجهها عبد الله بن عمر الى حاكم عدن رفض فيها قبول الاتفاقية الثالثة ، وقد أصر عبد الله بن عمر على موقفه رغم الضغوط التي مورست عليه لقبول الاتفاقية الثالثة[١٤٧] فتأزم الموقف

بين القعيطي والانجليز ، الذين اتصلوا بالجمعدار عوض بن عمـر بحيدر ابـاد للضغط عليه وعلى أخيه عبد الله بقبول الاتفاقية الثالثة ، فأرسل الجمعدار عوض ابن عمه عبد الحبيب بن عامر القعيطي للاتصال بحاكم عدن وبأخيه عبد الله بن عمـر في الشحر .

وفي الثالث عشر من أغسطس سافر عبد الحبيب وبصحبته والش على ظهر السفينة (داجمار) الى الشحر لاقناعَ عبد الله بقبول الاتفاقية الثالثة .

لم ينجح عبد الحبيب بن عامر باقناع ابن عمه عبـد اللطيف ، وحصلت مشادة عنيفة بينهما ، وكان عبد الحبيب في الواقع ، يتحدث بلسان الجمعـدار عوض ، وقد هدّد عبد الله بن عمر أنه اذا أصر أخوه عوض على قبول الحل الذي تعرضه الآن الحكومة البريطانية فانه سوف يعزل نفسه فورا ، عن جميع شئون الاسرة القعيطية ويذهب الى القطن تاركا الشحر وشئونها لتصرفات عوض(١٤٨) .

بعث عبد الله بن عمر في السابع عشر من أغسطس ، خطابا الى الجنرال لوك ، أكد فيه على حقه في المساعدة البريطانية لعدة أسباب منها الطاعة القعيطية ، والاستماع للأوامر البريطانية ، وكذلك دخول القعيطي في الحماية البريطانية ، (على حد رأي القعيطي) وقبول السلطات البريطانية اتفاقية البيع وشروطها ، وباعتراف المقيم السياسي بأن القعيطي حاكما على المكلا والشحر ، وبـاستلام السلطات البريطانية من القعيطي مبلغ مائة ألف ريال أول دفعة من ثمن المكلا وبروم ، وأخيرا بمحاصرة القوات البحرية البريطانية القائمة على المكلا وبروم ، وبسبب ذلك كله وفي نـظر عبـد الله بن عمـر استحق القعيـطيـون المسـاعـدة الانجليزية(١٤٩) .

اثر عودة والش الى عدن ، قام لوك في الثاني والعشرين من اغسـطس بابـلاغ حكومة الهند بفشل المحاولات التي بذلها للحصول على موافقة عبد الله بن عمر على الاتفاقية الثالثة ، وأشار لوك أنه اذا كانت حكومة الهند راغبة في ارغام القعيطي عـلى قبول الاتفـاقية الثـالثة فيمكن ذلك بـوضع المكـلا وبروم تحت الحمـايـة البريطانية . واقترح لوك أيضا أنه في حالة عدم التمكن من ارغام القعيطي بقبول الاتفاقية الثالثة ، يمكن السماح للقعيطي بوقت محدد ليتمكن خلاله من احتلال بروم ، يتم بعدها سحب الباخرة الحربية .

وفي الأسبوع الاخير من شهر أغسطس وصل الجمعدار عوض بن عمر الى الشحر قادما من الهند . وفي أول سبتمبر تلقى المقيم السياسي بعدن بـــرقية من حكومة الهند تضمنت التعليمات التالية :

١ ـ ان يضغط المقيم على القعيطي باصرار أشد ، على قبول الاتفاقية الثالثة .
٢ ـ قبل اعادة حصار المكلا البحري يعرض المقيم عـلى القعيطي ملكيـة بروم مقابل قبوله للاتفاقية الثالثة .
٣ ـ في حالة رفض القعيطي فلن تسمح له حكومة الهند باستئناف أية عمليات بحرية أو برية ضد النقيب .
٤ ـ في حالة قبول القعيطي للاتفاقية الثالثـة ، يذهب مـوظف من ادارة المقيم السياسي في عدن الى المكلا بغرض تنفيذ الاتفاقية الثالثة بدلا من الاتفاقية الثانية .
٥ ـ في حالة معارضـة النقيب يعاد حصـار المكلا بحـريا الى أن يتم استيـلاء القعيطي لبروم .

في هذه الاثناء حدثت في مياه بروم حادثة ، فقد أطلق جندي كسادي النار على هلتن Hulton قبطان السفينة الحربية دراجون التي كانت متواجدة آنذاك قرب ميناء بروم ، غير أن هلتن لم يصب بأذى ، وكان قائد الحامية الكسادي ببروم حين وقوع الحادثة ، هو المقدم عبد الحبيب بن عبد الله الكسادي .

في السابع عشر من سبتمبر ١٨٨١ أبلغت حكومة الهند المقيم السياسي بعدن بان ينفذ التعليمات التي قد استلمها ، وأن يرسل ضابطا من ادارته مـع هلتن ليخبر النقيب أنه في الوقت الذي ترغب فيه الحكومة تعديل شروط الاتفاقية ، الا ان معاملة الكوماندر هلتن والاعتداء عليه كان أمرا خطيرا وسيكـون موضـوع اتصالات مقبلة . وبناء على ذلك فقد قام لوك في الثاني والعشـرين من سبتمبر بتوجيه رسالة الى عمر بن صلاح تتعلق بشكوى الكابتن هلتن بسبب الاعتداء عليه واثنين من ضباطه عند بروم بتاريخ ١٠و ١١ سبتمبر من قبل القوات الكسادية ، وطالب لوك النقيب بتوضيح المسألة .

في الرابع والعشرين من سبتمبر ١٨٨١ سافـر والش على متن السفينـة داجمار ترافقها دراجون الى المكلا لابلاغ النقيب أوامر الحكومة ، وكذلك الذهاب

الى الشحر للحصول على موافقة القعيطي بقبول الاتفاقية الثالثة التي تتعلق ببيع بروم له بمبلغ ثمانين الف ريال ، واسترداد مبلغ مائتين وستون الف ريـال من الكسادي . طلب والش من النقيب الالتقاء به على متن داجمار ، الا ان النقيب عرض عليه النزول الى المكلا والاجتماع به فيها* ورفض النقيب الاتفاقية ، كما ان الجمعدار عوض بن عمر طلب مهلة مدتها اسبوع للتفكير ومشاورة اخيه عبد الله في الامر(١٥٠) .

أصّر الجنرال لوك ومن خلفه حكومة الهند ، على تنفيذ الاتفاقية الثالثة ، برغم ان عبد الله بن عمـر ومن بعده النقيب عمـر بن صلاح الكسـادي رفضا الاتفاقية ، ولا ندري سببا لهذا الاصرار البريطاني غير رغبتها في فرض الارادة البريطانية .

ان تنفيذ الاتفاقية الثالثة يتناقض مع الرغبة المعلنة غير الصادقة من قبل السلطات البريطانية في احلال السلام وانهاء النزاع بين الطرفين ذلك ان استيلاء القعيطي على بروم دون المكلا سيكون مثارا لخلافات مستـديمة بـين القعيطي والكسادي . فاتصال القعيطي ببروم لن يتم الا عن طريق البحر ما دامت المكلا في يد النقيب ، ولن يكون ذلك الاتصال سهلا في كل فصول السنة ، فان حركة السفن الشراعية تتعطل في فصل الخريف ، اذ تكون الرياح الموسمية الجنوبية الغربية على اشدها مسببة الامواج العالية على طول الساحل الجنوبي لجزيرة العرب . ومن ثم لن يكون أمام القعيطي في الشحر للاتصال بحاميته في بروم الا عن طريق المكلا مما يضع احتمالات كبيرة لحدوث الاحتكاك بين الطرفين . كما ان القعيطي سيكون بامكانه اغلاقِ ميناء بروم في وجه السفن الشراعية الكسادية ، في حالة اضطرارها للرسو في الميناء بسبب الرياح الموسمية التي تستم ر ما بين شهر مايو وشهر أغسطس .

في بداية الامر ، اصر القعيطي عـلى تنفيذ اتفـاقية المنـاصفة ، ولم يكن اصراره مستندا الى عدالة الاتفاقية ، ذلك ان النقيب قد وقعها مجبرا ومضطرا ولم يكن هذا الاصرار القعيطي مبعثة الشعور بالمرارة من جراء طرده من المكلا على

---

* يبدو ان النقيب قد فقد الثقة بالسلطات الانجليزية ، فخشي ان يمارس عليه والش ضغطا لقبول الاتفاقية او ان يتعرض للقبض عليه .

يد الكسادي ، لكن اصراره في نظرنا هو طمعه في ممتلكات الكسادي واعتبار تنفيذ اتفاقية المناصفة خطوة على طريق تحقيق اهدافه التوسعية وانفراده بالسيطرة على الساحل الحضرمي .

ان القعيطي وهو يتطلع الى المكلا وبروم ، يدرك بان اهميتها تكمن في مكانتهما التجارية مع داخل حضرموت . وكذا التجارة الخارجية عبر البحار . ويدرك القعيطي بان التجارة البحرية لا يمكن لها النجاح ما لم تكن هناك علاقات ودية وصداقة جيدة مع الحكومة البريطانية صاحبة السيادة البحرية في تلك المنطقة . كما ان القاعدة العسكرية البريطانية الضخمة في عدن يجب ان يحسب لها القعيطي الف حساب وانه اذا ما فكر في طلب المعونة الاجنبية فلا شك أن السفن الحربية الانجليزية سوف تنطلق وبسرعة الى حضرموت الساحل لتحول دون وصول مثل تلك المعونة .

من هنا جاء العرض من قبل عبد الحبيب بن عامر القعيطي بوضع الامارة القعيطية ومن ضمنها الامارة الكسادية تحت السيطرة والحماية البريطانية .

عرض القعيطي وضع امارته ،بعد ضم ممتلكات الكسادي اليها ، تحت سيطرة بريطانيا وحمايتها ، ليدفعها في اتجاه الوقوف الى جانبه . مما جعل الانجليز يتخبطون في سياستهم ، ويقدمون قرارا بالأخذ بالاتفاقية الثالثة المعدلة ، آملين بذلك ، ضمان بقاء القعيطي معتمدا على الحكومة البريطانية في حل مشاكله وقضاياه[١٥١]

في ٣ أكتوبر ١٨٨١ ، عاد المستر والش من المكلا الى عدن حاملا رفض النقيب للاتفاقية الثالثة المعدلة ، وحاملا طلب الجمعدار عوض باعطائه مهلة أسبوع ، كما ذكر بأن النقيب قد قدّم اعتذارات مرضية للكومأندر هلتن ، وأعرب عن مودته وصداقته ، وسلم قائد حاميته في بروم عبد الحبيب للانجليز .

أن الحكومة البريطانية وهي تضع اللمسات الأخيرة على وضع القرار النهائي ، القرار الذي يخدم سياستها التوسعية ومصالحها الاقتصادية الاستعمارية ، باعتبار ان المكلا والشحر تشكلان عمقا خلفيا وقائيا لتأمين الاحتلال البريطاني لعدن ، كانت تضع نصب عينها ما جاء في الفقرة التاسعة من خطاب لوك المؤرخ في الثاني من نوفمبر ١٨٧٨م وهو أن « .... التعامل مع أمير

واحد قوي أفضل من التعامل مع أميرين ضعيفين .. »

ان وقوف بريطانيا الى جانب القعيطي وتمكينه من ضم الامارة الكسادية سيجعل الساحل الحضرمي بمينائيه الشهيرين خاضعين لحاكم واحد موالي لبريطانيا وقادرا على تأمين سلامة الخط التجاري البريطاني مع الهند وقادر أيضا على التصدي للهجمات الكثيرية . وبذلك أيضا تستطيع بريطانيا ان تبقي حضرموت مجزأة الى منطقتين ، منطقة كثيرية ، وأخرى قعيطية ، لان توحيد حضرموت يشكل خطورة على المصالح البريطانية وضربا لسياستها الاستعمارية القائمة على مبدأ فرق تسد ، ذلك أن نجم القعيطي بدأ يسطع في حضرموت ، وبات من المؤكد قدرته على حسم الصراع القبلي لصالحه ولذلك لم تشأ السلطات البريطانية ان يتفرد القعيطي بذلك . ان بريطانيا بانحيازها الى جانب القعيطي لم تكن منحازة الى جانب العدالة التي يجب توفرها في الوسيط ، لقد انحازت بريطانيا الى جانب مصالحها اولا ، فوقفت الى جانب القعيطي بحجة انه الاقوى بامكانياته وزعمت بأنها حلت المشكلة على أساس ضم المكلا وبروم للشحر ، وهذا عمل في حل هذا الخلاف الكسادي القعيطي بالطريقة والنهاية التي تم بها حسم هذا الصراع . فاذا كان هدفها حقا القضاء على التجزئة فكان عليها اما ان تقضي على القعيطي والكسادي معا لصالح الكثيري او تنهي الكثيري والكسادي لصالح القعيطي وبذلك تخلق دولة حضرموت الموحدة لكنها الطبيعة الاستعمارية البريطانية والتي تنفذ مبدأ شهيرا في سياستها الاستعمارية وهو مبدأ فرق تسد .
في رأينا ان السلطات البريطانية كانت تدرك حجم الممتلكات والعقارات التي يمتلكها القعيطي في حيدر اباد ، وانها بذلك تستطيع تهديده في أي وقت يحاول فيه التمرد على ادارتها والخروج عن نفوذها . ان بريطانيا قادرة على قطع أي اتصال بحري يتم بين القعيطيين في حضرموت واهلهم واملاكهم بحيدر اباد . كما انها بامتلاكها القوة البحرية قادرة على فرض حصار بحري يحول دون نمو الحركة التجارية وازدياد ايرادات القعيطي ، كذلك فان السلطات البريطانية أدركت بان التجزئة القائمة ببقاء الامارة الكسادية في المكلا وبروم ، وبقاء الشحر وملحقاتها خاضعة للقعيطي سوف تساعد هذه التجزئة للساحل الحضرمي ، والصراع القائم بين الامارتين على قيام الكثيري الموالي للأتراك بالهجوم على هذه او تلك من الامارتين مما يعرض المصالح البريطانية للخطر .

لا شك ايضا أن الحكومة البريطانية ، تعرف جيدا بأن حل هذه المشكلة ولصالح القعيطي سيؤدي الى ازدهار الحركة الاقتصادية وانتعاشها في حضرموت مما يسهم اسهاما جيدا في عملية تصريف المنتجات الانجليزية في اسواق حضرموت ويسهم في خلق الطبقة الكومبرادورية في وقت نما فيه الانتاج البضائعي الكبير في بريطانيا وازدادت حاجة المصانع البريطانية الى الاسواق .

منذ أن سيطر الانجليز على قبرص في ابريل ١٨٧٨م ، وبدأوا يخططون لاحتلال مصر ، انتهت السياسة البريطانية القائمة على المحافظة على أملاك الدولة العثمانية . وعلى ذلك فقد فكّر العثمانيون في مدّ نفوذهم على المناطق اليمنية المختلفة ، خاصة وأنهم كانو يدّعون بسيادتهم الاسمية على حضرموت ، من هنا كان لا بد للسلطات الانجليزية من التحرك السريع في اتخاذ القرار الذي يحول دون امتداد النفوذ العثماني للمنطقة .

لكل ما سبق ، قررت الحكومة البريطانية عدم الأخذ نهائيا بالاتفاقية الثالثة المعدلة ، والوقوف الكامل الى جانب القعيطي وانهاء الامارة الكسادية .

ان هذا القرار الحاسم ، والتغيير الفاصل والنهائي في السياسة البريطانية ، يعود كما زعمت الحكومة البريطانية في خطابها المؤرخ في التاسع والعشرين من سبتمبر ١٨٨١م والموجه الى حاكم عدن ، الى أن النقيب عمر بن صلاح قد طلب الحماية التركية ، ومن ثم لم يعد النقيب متمتعاً بعطف بريطانيا ، ولهذا فلا داعي لاكراه القعيطي على قبول الاتفاقية الثالثة ، وأن يقدم الحاكم المقيم الى القعيطي كل مساعدة ممكنة لاحتلال بروم وأن لا يسمح له بشن هجوم بحري وبري على المكلا لمدة لا تتجاوز الستة أشهر(٦٣) .

وقد ذكرت وزارة الخارجية البريطانية أنها تلقت طلبا من وزارة الخارجية التركية بالسماح للسيد فضل بن علوي بالذهاب الى المكلا بوصفه واليا عليها لان النقيب عمر بن صلاح أحد رعاياها طلب حماية دولتهم التركية وأن الامارة الكسادية سوف تضم الى اقليم ظفار الذي يحكمه السيد فضل المذكور باسم الباب العالي .

ومما يجدر ذكره ان الكسادي قد سبق وأن طلب أكثر من مرة وضع امارته تحت الحماية البريطانية ولم يجد طلبه الاستجابة من بريطانيا بل انه هدّد بتسليم

امارته لال كثير أو لتركيا أو لسلطان زنجبار أو لأية دولة أجنبية اخرى . ولم تفعل بريطانيا شيئا ، فلماذا اتخذت بريطانيا قرارها بانهاء امارة الكسادي متعللة بطلب الكسادي حماية تركيا ؟ ان الحكومة البريطانية تعرف جيدا ان وضع امارة الكسادي تحت الحماية التركية لن يكون من السهولة وهي المسيطرة وصاحبة السيادة في تلك المنطقة ، وأن الاتراك أعجز من أن يقوموا بتلك المهمة .

كما أننا نستغرب ما ذكرته وزارة الخارجية من أن تركيا طلبت منها السماح لفضل بن علوي بالذهاب الى المكلا ، فهل يعني ذلك أن هناك اتفاقا سابقا بين الانجليز والاتراك ، انه في حالة طلب امراء المنطقة الحماية ، على الطرف الآخر أن يشعر بذلك وان يأخذ الاذن والموافقة ، ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ان النقيب عمر نفى نفيا قاطعا أنه طلب حماية الأتراك ، واتهم الانجليز باختلاق هذه الذريعة . ان بريطانيا تحاول تحميل الكسادي جريرة عدم الاستقرار وتردي الأوضاع الاقتصادية والحاق الضرر بمصالح رعاياها الهنود ، وكذا احتدام الصراع في منطقة الساحل الحضرمي . كما انها وجهت الاتهامات للكسادي ، وحجتها في ذلك أنه هدّد بطلب الحماية من أية قوة أجنبية ، ومن خلال ، أنه طلب الحماية التركية . ان القاء نظرة عابرة على سير الحوادث يوفر كل المسوغات التي أكدت على أن هذه الاتهامات بحق الموقف الكسادي خالية من الصحة ، ولا تستند الى أساس أن رسالة الكسادي اذا وجدت وتهديده أيضا ان وجد ، فان تنفيذ هذا التهديد من قبل الكسادي كان مشروطا بعدم اتخاذ موقف ايجابي من بريطانيا لحل القضية .

يبدو لي ان ذكر الاستنجاد بالاتراك من قبل الكسادي في رسالته الى المقيم البريطاني بعدن ، كان من باب ممارسة الضغط ، حتى يشير بريطانيا ويستحثها على انهاء المشكلة مع القعيطي لصالحه ، لمعرفة النقيب بما بين بريطانيا والأتراك من تنافس في منطقة جنوب اليمن . على أية حال فقد سافرت الى تركيا وزرت مكاتبها خاصة مكتبة استنبول ودار الوثائق بهدف البحث عن هذه الرسالة المزعومة إلا أنني لم أعثر اطلاقا على هذه الرسالة ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فلم أعثر على هذه الرسالة في كل الوثائق الموجودة في لندن أو في عدن أو في المخطوطات الحضرمية المعاصرة .

أبلغ الحاكم المقيم حكومته بنتائج بعثة والش واقترح أنه قبل السماح للقعيطي بالبدء بالعمليات العسكرية عليه أن يعد بدفع معاش كاف للنقيب .

وفي الخامس من اكتوبر ١٨٨١م ، صدرت التعليمات للحاكم المقيم بألا يستعمل القوة ضد بروم أو المكلا حتى اصدار أوامر اخرى . وفي السادس من أكتوبر أبلغ لوك حكومته ، بأن القعيطي على أتم استعداد للقيام بعمليات عسكرية برا وبحرا دون مساعدة .

وفي الثامن عشر والتاسع عشر من أكتوبر ١٨٨١م أبلغ الحاكم المقيم حكومته بأنه حسب توسلات النقيب قد وضعت السلطات التركية المكلا تحت اشراف السيد فضل موبلا (فضل بن علوي)، واقترح وضع بارجة حربية في المكلا في الحال ، وردت الحكومة برقيا على اقتراح الحاكم ، فأمرته بوضع بارجة حربية في المكلا وتجديد الحصار ، ومنع أي شخص خاصة ، السيد فضل من النزل.

وفي الحادي والعشرين من أكتوبر ، أصدر الحاكم العام تعليماته لمساعدة الجمعدار على اعادة احتلال بروم في الحال بدون استعمال القوة ان أمكن ، وبارسال البوارج الحربية لاستمرار الحصار ، ومتى ما أصبحت بروم في حوزة القعيطي ، يقتصر دور البوارج على منع القرصنة فقط ، وأن يسمح للقعيطي لستة أشهر فقط يكمل فيها الغزو ، وأن يلتزم بترتيب معاش للنقيب .

وفي الثاني والعشرين من أكتوبر ١٨٨١ ، سافر الكابتن هنتر على ظهر البارجة (داجمار) الى المكلا ، وأبلغ النقيب أنه اذا وضع نفسه تحت رحمة الحكومة فانه يمنح معاشا ، واذا رفض الاستسلام بدون قيد أو شرط ، فانه يعتبر عدوا بمحض اختياره .

رد النقيب عمر على هنتر بأنه يرفض تهديد الحكومة البريطانية التي يعتبرها السبب الأول والأخير في تدهور الموقف ، وذكر النقيب بانه أشرف من أن يلقي بنفسه تحت رحمة الحكومة البريطانية أو أن يستسلم وتقدم عدد من تجار المكلا وأعيانها من الموالين للكسادي بمذكرة استنكار ،

قدمت لهنتر لتصرفات الحكومة البريطانية ضد النقيب وأعلنوا عن ولائهم ووقوفهم الى جانب النقيب(١٥٣) .

قررّت الحكومة البريطانية تجاهل هذا الاستنكار ، وبدأت بتنفيذ خطتها الهادفة الى طرده من امارته وتسليمها للقعيطي ، فعملت على مغادرة الرعايا البريطانيين المكلا ، وتوجه هنتر الى الشحر ، حيث الاستغلال البشع والاصطياد في الماء العكر ، وطلب من القعيطي التوقيع على اتفاقيتين ، الأولى أن يظل خاضعا للحكوة ، ا والثانية : أن يتحمل ترتيبات للنقيب تحت أية ظروف .

لجأت الحكومة البريطانية الى استخدام القوة العسكرية في تنفيذ قرارها بانهاء الامارة الكسادية وفيما يلي ذكر العمليات العسكرية كما جاء في التقرير العسكري الذي رفعه الى الحكومة البريطانية الكوماندر هلتن القائد البريطاني الذي تولي القيام بتلك العمليات ضد النقيب الكسادي ، وقد ذكر المؤرخ اليمنى الأستاذ محمد عبد القادر بامطرف في كتابه في سبيل الحكم بعض الفقرات التي وردت فيه اليوم الأحد ٢٣ اكتوبر ١٨٨١م :

وصلت البارجتان البريطانيتان (داراجون والعربي) بميناء المكلا في الساعة السادسة صباحا لغرض حصار على المكلا وبروم وكان بميناء المكلا ما يقرب من ثلاثين سفينة شراعية تجارية . وقد صدرت الأوامر من القائد البريطاني لهذه السفن التجارية بأخذ ما يلزم لها من زاد وماء وبتصفية حساباتها مع سلطات الميناء وبالاقلاع من ميناء المكلا الى أعالي البحار .

الاثنين ٢٤ اكتوبر ١٨٨١م .

غادرت المكلا البارجة (العربي) الى بروم لغرض حصار عليها وقبل شروق الشمس وضع قائد العمليات زورقين على رأس بروم لمنع اية سفن قادمة من جهة الغرب من دخول بروم على ان يستمر عمل هذين الزورقين الى ما بعد الغروب ، كما وضع القائد زورقين اخرين على رأس المكلا لمنع أية سفن قادمة من جهة الشرق من الاقتراب من منطقة العمليات . وفي منتصف الساعة الثالثة بعد الظهر وصلت السفينة داجمار الى المكلا من عدن وكان على ظهرها الكابتن هنتر .

الثلاثاء ٢٥ اكتوبر :

صعد على ظهر البارجة البريطانية (داراجون) اثنان من اقرباء الجمعدار القعيطي وسافرت بهما من المكلا الى الشحر ليحثا القعيطي على الاسراع باستعداداته العسكرية وليخبراه بأن النقيب فضل الحرب على الاستسلام . وقد وجهت انذارات الى الرعايا البريطانيين المقيمين بالمكلا بالصعود هم وعائلاتهم الى السفن الحربية البريطانية .

الأربعاء ٢٦ اكتوبر :

سافرت السفينة الهندية (داجمار) الى الشحر وعلى ظهرها الكابتن هنتر . الاستعدادات في المكلا وبروم قائمة على قدم وساق الخنادق تحضر واعمال التحصين بالمتاريس وأكياس الرمل تسير سيرا حثيثا وتحركت بعض المدافع الكسادية من مواقع الى مواقع اخرى اكثر ملاءمة للمقاومة .

الخميس ٢٧ اكتوبر :

استولت السفن الحربية البريطانية على سفينتين شراعيتين يملكها النقيب احداهما تسمى (درب الامان) والأخرى (فتح الخير) .

الجمعة ٢٨ اكتوبر :

وردت معلومات من الشحر بأن الاستعدادات العسكرية سائرة هناك على ما يرام وان القوة القعيطية سوف تتحرك يوم الأحد مساء ٣٠/١٠/١٨٨١ السبت ٢٩ اكتوبر : غادرت ميناء المكلا ثلاث سفن شراعية تجارية .

الأحد ٣٠ اكتوبر :

ابتدأ قصف بروم بالمدافع . ودمرت بعض الحصون . غادرت ميناء المكلا اربع عشرة سفينة شراعية تجارية ، ولحقت بها بعد الظهر ثلاث عشرة سفينة تجارية . استولت السفن البريطانية على سفينة شراعية ثالثة تابعة للنقيب واسمها (الزاهر) . هناك ثلاث سفن شراعية اخرى تابعة للنقيب راسية بالقرب من صخور (القالدة) وغادرت الشحر ١٢٠٠ رجل ووصلوا بمعونة السفينة دراجون وداجمار متجهين الى بروم . وقابل الكابتن هنتر القائد الكسادي الذي رفض اخلاء المكان

الاثنين ٣١ اكتوبر .

قطرت السفن الحربية ثلاث سفن شراعية الى بروم ، وهذه السفن تابعة للكسادي . وصل الجمعدار عوض على رأس قوة عسكرية تحملها ثلاث سفن شراعية ويرافق هذه السفن عدد من الزوارق لانزال الجنود . توجه الجمعدار عوض رأسا الى بروم مع سفينة ناقلة الجنود . رفض المقدم محمد عبد الرب الناخبي قائد حامية بروم الكسادية التسليم ، كما رفض الاصغاء الى أية نصيحة ، مع علمه بأنه سوف يقاتل قوة متفوقة عليه تفوقاً كبيراً وان مقاومته لن تجدي نفعاً . .

الثلاثاء ١ نوفمبر ١٨٨١م :

ابتدأت القوة القعيطية النزول في بروم تحت قيادة عبد الحبيب بن عامر القعيطي . الحصون الكسادية تطلق نيران مدافعها على السفن وعلى القوة القعيطية . ردت السفن البريطانية باطلاق نيرانها على الحصون الكسادية . اخذ الجنود القعيطيون يحتلون اجزاء من بندر بروم ، وقد اتموا الاحتلال في الساعة الثامنة والنصف صباحا اذ كانت بداية نزولهم في منتصف الساعة السادسة صباحاً . حجم القوة القعيطية الفاً واربعمائة مقاتل . نزلت القوات القعيطية في موجات كل موجة ٣٥٠ جندياً تقريباً . الحامية الكسادية عدد رجالها مائة جندي يحتلون مواقع استراتيجية هامة . اطلقت السفن البريطانية مدافعها عليهم ... مقاومة كسادية شديدة تصدر من حصنين كساديين احدهما به مدفعان والآخر به مدفع واحد فقط .

سقطت بعض القنابل الكسادية على بعد عشر ياردات وعلى بعد ١٥ باردة من السفن البريطانية ، بعض الطلقات النارية الكسادية تمر فوق السفن البريطانية وبعضها يتساقط بين الزوارق والسفن القعيطية . استطاعت السفن البريطانية اسكات حصن كسادي به مدفع واحد حاول رجال الحصن الكسادي ازالة المدفع من موقعه غير ان النار البريطانية منعتهم من ذلك . سقطت قنابل كسادية على بعد عشرين باردة من السفينة (داجمار) ومن السفينة الشراعية التي كان يستقلها الجمعدار عوض . فشل الجنود القعيطيون عدة مرات في محاولاتهم احتلال الحصون الكسادية . بعد ان تم احتلال احد الحصون الكسادية وجد به اربعة

قتلى من حاشية الكسادي التابعين لحامية بروم ، ووجد قتيل خامس تحت انقاض الثكنة التي اطلقت منها النار على الكومندار هلتن في شهر سبتمبر الماضي .

الأربعاء ٢ نوفمبر :

قام الجمعدار عوض بن عمر بتفقد بروم . اصدر القائد البريطاني امراً للجمعدار بالتحرك الى قرية فوه* وعاد الكابتن هنتر الى عدن تاركاً الجمعدار ومعه ٢٠٠٠ رجل لمهاجمة النقيب البالغ عدد قواته حوالي ٧٠٠ رجل . وطلب الكابتن هنتر من الكوماندر هلتن أن يقدم للنقيب وخاصة الأمان واللجوء اذا طلب ذلك .

تجمعت القبائل حول الجمعدار، ذلك انها اختارت الجانب المنتصر. تحركت السفن الحربية البريطانية والقت مراسيها امام قرية فوه نزل الى البر من احدى السفن البريطانية احد التراجمة العرب حاملاً علماً بريطانيا** ، ظهر في الأفق ثلاثون رجلاً وسلموا انفسهم . قاومت حصون فوّه بعض الوقت ثم غادرها رجالها في الساعة العاشرة مساء . قابل كومندار سفينة حربية بريطانية عدداً من البدو زعموا انهم من قبيلة العكابرة، فأخذهم القائد الى ظهر سفينته وقدم لهم القهوة، وبعد أن تناولوا القهوة على ظهر السفينة ارسلهم القائد على احدى السفن البريطانية الى بروم لمقابلة الجمعدار عوض .

الخميس ٣ نوفمبر :

الحصون الكسادية في فوّه خالية ، وصل الجمعدار عوض بن عمر الى قرية فوهّ واستلم القرية من الانجليز ، توجهت السفن الحربية البريطانية الى المكلا . بلغت القوة القعيطية بما فيها الذين التفوا حولها من البدو الفي مقاتل . السفن الشراعية القعيطية تتحرك الان صوب المكلا . النقيب عمر يوجه رسالة الى هنتر يطلب فيها ايقاف الزحف القعيطي وانه مستعد لقبول الشروط . وافق قائد العمليات على طلب الكسادي وأمر الجمعدار عوض بالتوقف عن الزحف على بعد ميلين من المكلا*

---

* تقع قوة على الساحل على بعد خمسة اميال الى الشرق من بروم .
* * دلالة على ان العمليات العسكرية تتم تحت العلم البريطاني .
* لم يتم الزحف القعيطي من جهة الحرشيات تم من القرب من جهة بروم وفوه .

شروط التسليم :

قدم قائد العمليات شروط التسليم في ٣ نوفمبر ١٨٨١ م الى النقيب عمر بن صلاح الكسادي وهي كما يلي :

أ ـ ابتداء من الغد لن يرفع العلم الكسادي .

ب ـ على النقيب ان يسلم الى قائد العمليات البريطاني مدينة المكلا وجميع الحصون الواقعة في المكلا والبقرين .

جـ ـ يمنع أي شخص ، رجلا كان ام امرأة ام طفلاً من الذهاب الى فوّه وكل من يخالف امر المنع سوف تطلق عليه النار .

د ـ على الجنود الكسادية الخروج من جميع التحصينات الواقعة خارج المكلا مع شروق الشمس (غدا) وعليهم جلب المدافع التي لديهم الى القلعة (النوبة) الواقعة على الساحل الغربي وان توضع هذه المدافع خارج القلعة المذكورة وفوهاتها متجهة صوب قارب المكلا

هـ ـ على الحصون الواقعة على (قارة) (جبل) الغار الأحمر وعلى المشراف وكذلك الخمسة حصون المؤدية الى البقرين عليها كلها ان ترفع الاعلام البيضاء .

و ـ اذا شاء الكسادي تسليم البلاد للقائد الانجليزي فله ذلك وسوف يمنع القعيطي من احتلال البلاد الا بعد التسليم .

ز ـ الجنود الكساديون لهم مهلة ٤٨ ساعة ليجلبوا خلالها مدافعهم الى القلعة المذكورة في الفقرة (د) اعلاه .

جـ ـ سفن النقيب التي استولت عليها السفن الحربية البريطانية تعتبر غنائم حرب ، الا أنه مسموح للنقيب استعمال اي منها لنقل افراد عائلته .افراد العائلة هؤلاء وكذا بحارة السفن الشراعية بمعيتهم سوف تعطى لهم الحماية التامة . السفينة الشراعية التي يمتلكها عبد الحبيب بن علي الكسادي (قائد القوات الكسادية) تعتبر غنيمة حرب وكذا المدفعان الموجودان بهذه السفينة . وافق النقيب على هذه الشروط .

ط ـ النقيب عمر واثنان من افراد اسرته يجب ان يسافروا الى عدن على متن السفينة الحربية البريطانية (دراجون) . وسوف توفر لهم السلامة التامة خلال الرحلة .

ي ـ سوف يعامل النقيب بكل احترام وستقوم الحكومة بدفع ما يلزم له من اعاشة .

ك ـ الطريقة التي تسلم بها القوة الكسادية سوف تقدم مفصلة الى النقيب فيما بعد وقد طلب النقيب عمر مهلة للنظر في هذه الشروط وحددت له مقابلة مع القائد البريطاني في الساعة الثامنة صباح الغد .

الجمعة ٤ نوفمبر :

اعيدت ثلاث سفن كسادية من بروم الى المكلا .

في الساعة الثامنة صباحاً ، عقد اجتماع بين القائد البريطاني والنقيب ، حضره سكرتير النقيب الشيخ مبارك باني . طلب النقيب السماح له بالسفر من المكلا رأسا الى زنجبار . رفض القائد البريطاني هذا الطلب ، وطلب النقيب من القائد البريطاني استلاماً بالمدافع والمؤون والذخائر التي استولت عليها القوة القعيطية ، رفض القائد البريطاني هذا الطلب . اعطي النقيب مهلة ثمانية أيام (من يوم السبت ١١ / ذي الحجة ١٢٩٨ هـ الى يوم السبت ١٨ ذي الحجة ١٢٩٨ هـ الموافق ٥/ ١٢ نوفمبر ١٨٨١م) ليكون خلالها هو وعائلته ومن معه من اتباع وخدم وما معه من امتعة على ظهر السفن في ميناء المكلا .

وطلب النقيب ثلاث سفن اضافية لنقل امتعته ، فوافق القائد البريطاني على طلب النقيب ، وامر القعيطي بدفع اجرة (نولون) هذه السفن الثلاث الاضافية ، وطلب النقيب ان تعاد اليه سفنه على ان تقطرها السفن البريطانية الحربية الى عدن ، فوافق القائد البريطاني على هذا الطلب .

وبناء على الفقرة (ك) من شروط التسليم ، اصدر القائد البريطاني الى النقيب امراً يقضي باخراج جميع الجنود الكسادية من حصون المكلا والبقرين في صباح الثاني عشر من ذي الحجة ١٢٩٨ هـ الموافق ٥ نوفمبر ١٨٨١ م ليحل محلهم جنود بريطانيون ، وسيحتل جنود قعيطيون حصون الديس ، وحصن ثمي . وسيحتل الجنود البريطانيون الحصون الستة (حصن النقع حصن المنورة ، حصن الغار الأحمر ، حصن الشرج ، حصن باحوش وحصن المشراف) التي تسيطر على مداخل المكلا من جهة البقرين وسيبقون بها الى ان يغادر النقيب المكلا(١٥٤)

واصدر القائد البريطاني الى النقيب امرا بأن تجلو الوحدات الكسادية عن الحرشيات وروكب وثله في صباح اليوم الثالث عشر من ذي الحجة (٦ نوفمبر) وكتبت هذه الشروط في وثائق ، ثم عرضت على عبد الحبيب بن عامر القعيطي (قائد القوات القعيطية) للمراجعة . وبعدها ، اخذت التوقيعات عليها . واعطى النقيب الأصل وسلمت نسخة للجمعدار عوض .

في هذا اليوم شحنت امتعة النقيب في الثلاث سفن الكسادية ، هذه السفن هي (الزاهر) (وفتح الخير) (درب الامان) .

السبت ٥ نوفمبر :

اعطى الجنود البريطانيون زاداً يكفيهم ستة أيام وماءا يكفيهم يومين من السفن البريطانية ثم نزلوا الى المكلا . لم يحضر الكسادي وقت نزولهم .

جاء عبد الحبيب بن علي الكسادي بعد ان ارسل القائد البريطاني في طلبه . قام النقيب بالجلاء عن جميع الحصون طبقاً للاتفاق . احتل الجنود القعيطيون المراكز العسكرية المنصوص عليها في وثيقة التسليم . بلغ عدد رجال القوة القعيطية الفين واربعمائة مقاتل ، وقد مرت في طوابير تحت العلم البريطاني وأدت التحية لهذه الطوابير ثلة من الجنود البريطانيين كانت تحي العلم البريطاني حين مرور القوة القعيطية تحته .

الأحد ٦ نوفمر : تم احتلال روكب والحرشيات وثلة بسلام .

الاثنين ٧ نوفمبر : قابل القائد البريطاني عدداً من تجار المكلا واعيانها ومقاومتها ، وكان بينهم سبعة من مقاومة العساكر الكسادية . طلب هؤلاء الحماية من القائد البريطاني . مات جنديان بريطانيان متأثرين بمرض الكوليرا ، كفنا والقي بجثثيهما في البحر .الأخبار تفيد بانتشار مرض الكوليرا في المكلا .

الثلاثاء ٨ نوفمبر : الحالة هادئة .. لم يحدث شيء يستحق الذكر .

الأربعاء ٩ نوفمبر : ابتدأ خدم النقيب واطفاله يصعدون الى ظهر السفينة الشراعية ، النساء سوف يصعدن الى ظهر السفينة بعد غروب الشمس .

الخميس ١٠ نوفمبر : ارسلت السفينة (داجمار) للاتصال بالسفينة (دراجون) . سلم النقيب القلاع واحدة بعد الأخرى الى الكوماندر هلتن ، وقد

---

* يلاحظ ان المناطق الواقعة ما بين المكلا ـ الشحر أصبحت بيد القعيطي .

احتلها الجمعدار بسرعة، واصبحت المكلا في ١٠ نوفمبر في قبضته. وظهر وباء الكوليرا في المكلا على ظهر الباخرتين (عرب) و(دراجون) . تلقى القائد خبراً من النقيب مفادة ان جميع اتباعه قد صعدوا الى ظهر السفن . وحين طلوع النقيب الى ظهر السفينة الحربية سلم سيفه الى القائد البريطاني ، وتبعه القائد عبد الحبيب بن علي الكسادي فسلم سيفه الى القائد البريطاني (دلالة على ان الكساديين قد استسلموا للانجليز) .

اقلعت السفن بالنقيب وجماعته من المكلا في الساعة الثامنة مساءاً قاصدة ميناء عدن .

الجمعة ١١ نوفمبر : السفينة دراجون تسحب عشرة مراكب صغيرة .
السبت ١٢ نوفمبر : وصل النقيب وحاشية باب عدن في الساعة العاشرة والدقيقة ثلاثين مساءا بصحبة الباخرة دراجون .
الأحد ١٣ نوفمبر :

دخلت السفن وعددها ١٣ سفينة شراعية ميناء عدن وتوجهت رأساً الى الحجر الصحي ، وكان عدد اللذين في رفقة النقيب لدى وصوله عدن ٢٨٠٠ شخص فيهم عدد من الجنود الذين فضلوا الرحيل من المكلا .

لم تسمح السلطات في عدن لأحد من رعايا النقيب وحاشيته بالنزول في عدن الا بعد اثنين وعشرين يوماً ، ورفض طلب النقيب بمقابلة حاكم عدن ولو لمدة خمس دقائق : وقد صعد كل من الكابتن هنتر وصالح جعفر الى ظهر السفينة الشراعية التي يستقلها النقيب وقدما اليه وثيقة بيع المكلا وبروم مكتوبة باللغة الانجليزية للتوقيع عليها فرفض النقيب[١٥٦] سمح لبعض من كان من النقيب بالنزول فمنهم من اتجه الى لحج او بالحاف او يافع ومنهم من عاد الى المكلا . اما النقيب فقد غادر عدن في السابع من ديسمبر ١٨٨١ ومعه الف من اتباعه متوجها الى زنجبار [١٥٧]

في الثامن عشر من يناير ١٨٨٢ م وصل النقيب عمر الى زنجبار حيث قوبل مقابلة كريمة من قبل سلطانها السيد برغش بن سعيد وقرر له مرتباً شهرياً قدره الف ريال .

ومن منفاه في زنجبار بعث عمر بن صلاح الكسادي برسالة مؤرخة في ٣١

مارس ١٨٨٣ الى نائب الملكة بالهند ، اشار فيها الى قرار الحكومة البريطانية الظالم بنفيه من بلاده واعطاء بلاده بدون وجه حق للقعيطي ، كما نفي انه طلب الحماية التركية ، الحجةٌ التي اتخذت منها السلطات البريطانية ذريعة لانحيازها الى جانب القعيطي وتنفيذ قرارها القاضي باقصائه . كما تحدث فيها عن التهديدات العسكرية البريطانية والحصار البريطاني البحري للمكلا وبروم . كما اشار الى المعاملة السيئة من قبل حاكم عدن له ولجماعته عند وصولهم عدن وعدم السماح لهم بالنزول في عدن الا بعد اثنين وعشرين يوماً . وفي نهاية رسالته طالب بتنفيذ العدالة البريطانية باعادة امارته اليه .

غير ان النقيب عمر بن صلاح لم يتلق ردا من نائب الملكة على رسالته . الا ان سكرتير حكومة الهند البريطانية (قسم الشئون السياسية الخارجية) بعث برسالة الى المعتمد البريطاني بزنجبار ارفق معها نسخة من رسالة النقيب المذكورة اعلاه ، طالبا اليه فيها مقابلة النقيب السابق وتفهيمه باستحالة اعادة المكلا اليه ، وان عليه ان يتقبل مصيره ، وان يعيش على المبالغ الموضوعة باسمه لدى حاكم عدن ومن المبالغ المستثمرة في سندات حكومة الهند .

وقد أجاب المعتمد البريطاني بزنجبار على هذه الرسالة بخطاب مؤرخ في ٢١ يوليو ١٨٨٣ ، بأنه ابلغ النقيب فحوى خطاب سكرتير حكومة الهند واشار الى ان النقيب يرفض الموافقة على بيع بلاده ، والى انه كان متفوقاً على القعيطي في القوة ، ورفض استلام اي مبلغ من القعيطي ثمناً لبلاده ، واوضح ان النقيب لم يقدم بلاده مختاراً ولم يفرط فيها (اشارة الى استخدام القوة ضده)[١٦٨] .

وبهذه الرسالة أُسدل الستار على النزاع الكسادي القعيطي الذي استغرق حوالي عشرة أعوام ، حيث حسم الصراع بين الفريقين لصالح القعيطي بسبب الانحياز الكامل من قبل بريطانيا نحوه واستخدام القوة العسكرية البريطانية .

كان نتيجة تلك العمليات هو التسوية الكاملة والسريعة لعملية الصراع الكسادي والقعيطي . وبهذه العمليات ومن خلال الموقف المنحاز البريطاني استطاع القعيطي ان يحرز السيطرة الكاملة على الساحل[١٦٩] . ويستولي على مدينة المكلا ، المدينة الرئيسية والتي سيتخذها القعيطيون عاصمة لسلطنتهم .

خلال عام ١٨٨٣ وجه النقيب عمر بن صلاح بن محمد عدة رسائل الى

الحاكم المقيم جنرال جيمس بلير Brigadier General James Blair يرغب فيها اعادة النظر في قضيته، فأبلغه المقيم السياسي بأن الحكومة وقد قررت الأمر بعد دراسة شاملة فانه لا يستطيع التدخل، وحث النقيب على أن يقبل الوضع، وان يعمل الترتيبات لسحب المبلغ الذي وضع لمصاريفه(١٧٠).

وفي اليوم الثاني من شهر ديسمبر عام ١٨٩٨ م تلقت الحكومة البريطانية من المعتمد البريطاني بزنجبار البرقية التالية :

(بمزيد من الأسف ننعي اليكم وفاة عمر بن صلاح الكسادي النقيب السابق للمكلا) .

هوامش الفصل الرابع

١ - I.O.R. R/20 AIA/ 684. A den Records. Political Residency General Shehr and Mukalla .

٢ - Political Department Bombay Castle, (24 March 1874) No. 1599.

٣ - I.O.R. R/20 AIA/ 684: Op. Cit.,

٤ - I.O.R. R/20 AIA/ 684: Ibid.

٥ - Hunter, F.M.: The Arab Tribes in the Vicinity of Aden in Arabia,. P. 128.

٦ - A.S.L. 26 (30 April 1873) Citing Govt. of India to Govt. of Bombay 418 (13 February 1844) .

وانظر

Hunter, F.M.: Op. Cit., P. 129.

٧ - Gavin, R.J.: Aden Under the British Rule. P.167 - 168-

٨ - Hunter, F.M.: Op . Cit., P.128.

٩ - Hunter, F.M.: Ibid, P.130.

وانظر

A.S.L. 26 (30 April 1873): Op.Cit.,.

١٠- I.O.R.R./20 AIA/ 684: Op. Cit.,.

١١- Gavin R.J.: Op. Cit, P.168.

١٢- I.O.R.R./20 AIA/ : Op. Cit.,.

١٣- Hunter, F.M.: Op. Cit., P.129.

١٤- I.P. and S.L. 62 (26 October 1874).

١٥- P. and S.L. 73 (31 March 1876) and Enclosurers

١٦- I.P. and S.L. 39 (11 September 1876).

١٧- I.O.R.R/20 AIA/ 684: Op. Cit.,.

١٨- Shiraj Ali: Hyderabad Under Salar Jung. P.51.

١٩- Hunter, F.M.: Op. Cit. , P.131.

٢٠- I.O.R. R/20 AIA/ 684. Op. Cit.,.

٢١- I.S.L. No. 162 (19 March 1874) From Hyderabad Resident to Govt. of India.

٢٢- Hunter, F.M.: Op. Cit., P.132.

٢٣- Aitchison (C.11): Op. Cit., P.169.

٢٤- I .O.L.N. 23 Political and Secret Dep: Secret Letters from India No. 16 Shehr and Mukalla. A.W.M. (2 February 1881)

٢٥- Hunter, F.M.: Op. Cit., P. 133.

٢٦- Garvin, R.J.: Op. Cit., P. 171

٢٧- I.O.R.R./20 AIA/ 857 Aden Records: Political Residency

٢٨- Hunter, F.M.: Op. Cit., P.134.

٢٩- I.O.R. R/20 AIA/ 684 (17 April 1875).

٣٠- محمد عبد القادر بامطرف : في سبيل الحكم ، ص١٠٢ .

٣١- محمد عبد القادر بامطرف : نفس المصدر، ص١٠٣ .

Hunter, F.M. Op. Cit., P. 134.

٣٢- Hunter, F.M. Op. Cit., P.134.

٣٣- محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ص ١٠٣ ـ ١٠٧ .

٣٤- جاد طه (دكتور) : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ص ٢١٢

٣٥- محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ص١٠٧ .

٣٦- مجهول المؤلف والعنوان : المركز اليمني للابحاث الثقافية والآثار ـ مخطوط .

٣٧- عبد الواسع بن يحيى الواسعي : تاريخ اليمن ، ص٤٣ .

٣٨- محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ص١٠٩ .

٣٩- Hunter, F.M. : Op. Cit., P. 135.

٤٠- Hunter, F.M. : Ibid. P. 135 - 136.

٤١- I.O.L.N. 23 Political and Secret Dep. Op. Cit., .

٤٢- Hunter, F.M.: Op. Cit., P. 136.

٤٣- Gavin, R.J. Op. Cit., P. 171

٤٤- I.O.R. R/20 AIA/684 ... (17April 1875)

٤٥- I.O.R. R/20 AIA/857. Aden Records. Political Residency

٤٧- Gavin, R.J. Op. Cit., P. 171 - 172.

٤٧- محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ١٢٢ ـ ١٢٦ .

٤٨- محمد عبد القادر بامطرف : نفس المصدر ، ص١٢٧ .

٤٩- I.O.R. R/20 AIA/857.: Op. Cit.,.

٥٠- Hunter, F.M.: Op. Cit., P. 138.

٥١- Hunter, F.M.: Ibid. P. 138.

٥٢- I.O.R. R/20 AIA/857. Op. Cit.,.

٥٣- محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ص١٠٣ .

٥٤- Hunter, F.M. Op. Cit., P. 139.

٥٥- I.O.R. R/20 AIA/857 Op. Cit.,.

٥٦- Hunter, F.M.: Op. Cit., P.140.

٥٧- I.O.R. R/20 AIA/857. Op. Cit.,.

٥٨- محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ص١٣٢ .

٥٩- I.O.R. R/20 AIA/857 Op. Cit.,.

٦٠- Hunter, F.M.: Op. Cit., P.141.

٦١- محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

٦٢- Hunter, F.M. : Op. Cit, P.141..

٦٣- محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ص١٤٢ .

٦٤- وثائق اسرة النقيب عمر بن صلاح الكسادي

٦٥- I.O.R. R/20 AIA/857 (21 March 1883).

٦٦- I.S.L. No. 60 (14 July 1882)

٦٧- محمد عبد القادر بامطرف : المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

٦٨- Gavin, R. J.: Op. Cit., P. 171.

٦٩- Hunter, F.M.: Op. Cit., P. 143.

الفصل الخامس

- اتفاقية الحماية بين السلطات البريطانية والدولة القعيطية .
الخلاف الأسري القعيطي على السلطة وتنظيم مسألة وراثة العرش .
- السياسة القعيطية التوسعية في حضرموت الداخل والساحل (١٨٦٨ - ١٩١٩)
-العلاقات القعيطية الكثيرية (١٨٦٧ - ١٩١٩) .
- الصراع البريطاني التركي حول جنوب اليمن وتأثيره على حضرموت (١٨٧٢ - ١٩١٩) .

١ ـ اتفاقية الحماية بين السلطات البريطانية والدولة القعيطية

نجح القعيطيون في تحطيم الوجود الكسادي في المكلا* ، وذلك بفضل المؤازرة العسكرية البريطانية والتي تمثلت بالتهديد العسكري المباشر بفرض الحصار البحري العسكري والحصار الاقتصادي على الامارة الكسادية ، ذلك ان السلطات البريطانية كانت تعي جيداً ان الحركة الاقتصادية وازدهارها في الأمارة تكمن في فتح مينائي المكلا وبروم امام الحركة التجارية مما يزيد من مقاومة الكسادي ويطيل امد الحرب مما يلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية البريطانية . وبفضل تلك المؤازرة البريطانية اضطر النقيب عمر بن صلاح الكسادي مجبراً ومكرهاً الى التخلي عن ممتلكاته في المكلا وبروم وضواحيهما لينتهي بذلك الصراع الكسادي القعيطي والذي استمر قرابة عشرة اعوام .

وفي رأينا ، ان سبب لجوء السلطات البريطانية الى استخدام اسلوب القوة كان من أجل ان تثبت تلك السلطات ان بمقدورها استخدام هذه القوة في اي وقت ضد كل من يتعرض لمصالحها او يقف موقفاً معادياً منها ليتحدد في أثر ذلك طبيعة العلاقة بين القعيطي والسلطات البريطانية القائمة على انصياعه التام وولائه المطلق لها .

جنى البريطانيون ثمار سياسة التلويح بالقوة ، وثمار مؤازرتهم للقعيطي ، فعقدوا معه معاهدة صداقة في التاسع والعشرين من مايو ١٨٨٢ م . وابرم الانجليز هذه المعاهدة ضماناً لمصالحهم الاقتصادية في المنطقة ، وضماناً لعدم وجود أي خطر جديد يتمثل في احتمال تدخل أجنبي في شئون المنطقة ، كما جاء ابرام المعاهدة تنفيذاً للسياسة الاستعمارية البريطانية والتي رسمت معالمها منذ مطلع القرن التاسع عشر ازاء جنوب الجزيرة العربية .

وقع المعاهدة عن الجانب القعيطي ، عبد الله بن عمر ووقعها عن الجانب البريطاني المقيم السياسي بعدن البريجادير جنرال جيمس بلير James Blair وبموجبها وافق عبد الله بن عمر عنه وعن أخيه وورثتها على قبول النصيحة

---

* في عام ١٩١٠ اصبحت المكلا عاصمة السلطنة القعيطية .

البريطانية في معاملاتها مع القوى الخارجية ، وعلى عدم بيع او رهن اي جزء من الممتلكات القعيطية لأي جهة سوى الحكومة البريطانية . وتقرر ان تقدم الحكومة البريطانية للحاكم القعيطي مبلغاً من المال قدره ثلاثمائة وستون ريالاً مرتباً سنوياً . وتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل سكرتير حكومة الهند في السادس والعشرين يوليو سنة ١٨٨٢ . وفي السادس والعشرين من شهر اغسطس ١٨٨٢ م ابلغ جيمس بلير عبد الله بن عمر بمصادقة الدولة البريطانية العظمى على المعاهدة . وفي السادس مايو ١٨٨٣ ، بعث بلير المعاهدة مع القبطان مسلي الى عبد الله بن عمر للتوقيع عليها من قبله ولتصبح سارية المفعول *.

في رأينا ، أن عقد معاهدة الصداقة بين بريطانيا والقعيطي قد حددت موقف هذه الدولة الاستعمارية ازاء تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية في حضرموت . فبفضل هذه المعاهدة وضعت بريطانيا قدمها الأولى في المنطقة وعملت على ترسيخ هذا القدم من خلال الزيارات التي اخذت السلطات البريطانية في عدن القيام بها للمكلا والشحر . قام القعيطي فور استيلائه على المكلا بوضع يده على املاك بعض الرعايا الكساديين ، وبدأ يخطط من أجل زيادة العشور على الواردات الى حضرموت ، ليعوض بذلك ما دفعه من اموال في عملية الاستيلاء على المكلا وبروم ، فدفع هذا الاجراء التجار الهنود من رعايا بريطانيا الى تقديم شكوى احتجاجية الى المقيم السياسي بعدن[١] . كما ان الجمعدار عبد الله بن عمر عمل على توجيه ضربة لخصمه اللدود القابع في سيئون وتريم فأمر باغلاق مينائي الشحر والمكلا في وجه تجارة ال كثير ، مما اضطرهم الى الكتابة الى المقيم السياسي يسألونه اصدار الأمر للقعيطي للسماح لهم بالتنقل وباستخدام المينائين في ضربة كاملة .

في أول يناير ١٨٨٢ . قام فرانسيس لوك المقيم السياسي بعدن بايفاد المسترولش مساعده الثاني والسيد صالح جعفر المساعد البلدي الى الشحر والمكلا بهدف الطلب الى الجمعدار باعادة بعض الأملاك للرعايا الكساديين ودراسة سير الحركة التجارية والتأكد من صحة الشكوى الكثيرية . وفي السادس من ابريل ١٨٨٢ وجه الجنرال جيمس بلير المقيم السياسي بعدن رسالة الى الجمعدار عبد

---

* انظر نص المعاهدة في الملاحق ملحق رقم (١٠).

الله ، يخبره بشكوى آل كثير ويطلب اليه تحسين علاقته معهم وفتح الطريق التجاري امامهم . وفي نفس الوقت كتب بلير الى قبائل آل كثير يخبرهم بأنه طلب من القعيطي ان يفتح الطرق التجارية امهم[٢] .

لا شك ان هذا التحرك البريطاني

لا شك ان هذا التحرك البريطاني ، قد تم من منطلق الحرص على المصالح الاستعمارية البريطانية ، اذ ان ما يهم السلطات البريطانية وفي المقام الأول هو فتح الأسواق امام انتاجها البضائعي .

في يناير ١٨٨٣ قام ولش وصالح جعفر بزيارة المكلا والشحر ورفعا تقريراً الى المقيم السياسي في عدن اكدا فيه بأن القعيطي لم يحدث أي تغييرات في نظام الضرائب ، كما أكد التقرير بأن الكثيري لن يجرؤ على القيام بأي هجوم على الشحر والمكلا ، ذلك أن آل كثير استمدوا قوتهم في المدة الأخيرة من تحالفهم مع النقيب الكسادي ، فاذا ما فكر ال كثير بالهجوم فمن المؤكد ان تقف بريطانيا الى جانب القعيطي ، خاصة وان ميول آل كثير وبدعم من العلويين نحو الأتراك في الستينات والسبعينيات من القرن التاسع عشر جعلت السلطات الانجليزية تتحامل عليهم [٣] . لقد اطمأن الانجليز بعد توقيع معاهدة الصداقة الى ولاء القعيطي وانصياعه لأوامرهم، وكان من الطبيعي ان يلقوا بثقلهم خلفه في وجه أي هجوم خارجي تتعرض له الدولة القعيطية وبصفة خاصة من آل كثير الذين احسوا بخطورة موقفهم بعد استيلاء القعيطي على المكلا وبعد أن تأكد لهم ان امورهم الاقتصادية اصبحت تحت رحمته، ففكروا في الهجوم على الشحر لكنهم رأوا قبل اقدامهم على تلك الخطوة جس نبض السلطات البريطانية . فبعثوا في اواخر سنة ١٨٨٣ بالمدعو عبد الله بن صالح الكثيري لزيارة المقيم السياسي بلير، وللتأكد من الموقف الذي ستتخذه الحكومة البريطانية في حالة هجوم آل كثير على حضرموت الساحل، كما كلف عبد الله بن صالح بزيارة زنجبار ومقابلة النقيب عمر بن صلاح في محاولة للحصول على مساعدات مالية .

في مارس ١٨٨٤ أمرت حكومة الهند ، المقيم السياسي ، بأن ينذر آل كثير بأن أي هجوم من قبلهم على الشحر والمكلا سينظر اليه باستياء عظيم ، وبأنه عمل عدواني سيؤدي الى ان تقوم السلطات البريطانية بارسال سفينة حربية لمساندة

القعيطي[٤] . وفي نفس الوقت اكدت السلطات البريطانية للقعيطي، بأنها سوف تهب لمساعدته في حالة وقوع أي هجوم كثيري على حضرموت الساحل . وقد حمل هذا التأكيد للمكلا والشحر المقيم السياسي بعدن ، والذي عمل على الاستفادة من هذه الزيارة لتوطيد الصلات وتقويتها مع القعيطيين .

ان هذا التحذير البريطاني السافر لآل كثير من مغبة قيامهم بأي هجوم على املاك القعيطي في الشحر والمكلا ، ينبع بالأساس من حماية المصالح البريطانية في تلك المنطقة فبريطانيا تدرك جيداً بأن الأمن والاستقرار في حضرموت سوف يساعد على نمو الحركة التجارية ويسهم في ترويج البضائع الانجليزية . كما ان الهجوم الكثيري على الشحر والمكلا في حالة حدوثه ، سوف يؤدي الى عودة الصراعات القبلية التي انتهت بريطانيا منها للتوّفي حضرموت الساحل بقضائها على الامارة الكسادية ، مع احتمال تدخل قوى اجنبية في ذلك الصراع وبصفة خاصة الأتراك العثمانيين .

على ان التحذير البريطاني لآل كثير كان ينطوي على خبث ودهاء عظيمين دأبت السياسة البريطانية الاستعمارية على سلوكهما في مستعمراتها ومحمياتها ، ذلك ان التحذير البريطاني لم يكن تعزيزاً وانتصاراً للقعيطي بقدر ما كان فهماً واعياً لنتائج حرب محسومة فقد توقع الساسة البريطانيون ان تؤدى الحرب المرتقبة الى هزيمة آل كثير وبسط النفوذ القعيطي على ممتلكاتهم في سيئون وتريم وما جاورهما ، وبذلك يطبق القعيطيون على حضرموت كلها وهذا اشد ما تخشاه بريطانيا لأنه يتناقض وسياستها (فرق تسد) .

وعلى أي حال ، فقد لقى التحذير البريطاني اذاناً كثيرية صاغية فانصرفوا مرغمين عن دق طبول الحرب وقبعوا في حدود سلطنتهم الصغيرة بحضرموت الداخل ، بعيدا عن الساحل ، مما جعل القعيطي يتحكم كثيراً في تجارتهم الخارجية وكذا رعاياهم المسافرين عبر البحر[٥] .

أما المحذرون الانجليز فقد فازوا بالسيئات كلها التي هي حسنات في العرف الاستعماري ، فقد ابقوا على حضرموت ممزقة غير موحدة ، وفتحوا أبوابها لبضائعهم وتجارتهم ونشروا في ربوعها قدراً كبيراً من نفوذهم صنائعهم ، وفرضت عليهم معاهدات صداقة كالتي عقدتها مع القعيطي سنة ١٨٨٢م . الا أن

معاهدة الصداقة هذه لم تكن كافية لتوطيد اقدام بريطانيا في الممتلكات القعيطية في ظل تزايد الأطماع التركية في جنوب اليمن . فقد استطاع الأتراك العثمانيون ان يعيدوا فتح اليمن في عام ١٨٧٢ م ، فتطلعوا الى جنوب اليمن وسعوا من أجل مدّ نفوذهم وبسط سيطرتهم على مناطقه . ورأت الحكومة البريطانية في هذا التطلع التركي تهديداً خطيراً لمصالحها خصوصاً وان الأتراك العثمانيين كانوا متمسكين بالسيادة على كل الجزيرة العربية(٦) . كما ان العلاقات التركية البريطانية أخذت في التوتر بسبب خروج بريطانيا عن المبدأ الذي يقوم على المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية To Preserve the Integrity of Ottornan Empire والذي عملت بريطانيا به منذ مطلع القرن التاسع عشر .

أدرك الساسة الانجليز ان معاهدات الولاء والصداقة مع سلطنات ومشيخات جنوب اليمن ليست بكافية لمنع التدخل التركي في المنطقة ، واقترح الميجور هنتر F. M. Hunter مساعد المقيم السياسي في عدن ، بضرورة عقد معاهدات حماية مع القبائل والسلطنات المحيطة والمجاورة لعدن لمنع النفوذ التركي من التقدم نحو الجنوب . وقد ايد المقيم السياسي في عدن البريجادير شنايدر Bri-gadier General J. W.Schenider. وجه نظر هنتر ، ورفع تقريراً بذلك الى حكومة الهند(٧) ، التي وافقت على ذلك، وأوصت بعقد معاهدات الحماية لتشمل كل القبائل والمناطق الممتدة من الشيخ سعيد* حتى حدود عمان لمنع أي تدخل اجنبي في المنطقة . واكدت توصيات حكومة الهند على « ...انه يجب انفاق كمية قليلة من المال كي نقيم فوراً حماية قوية على القبائل العربية من الشيخ سعيد حتى حدود عمان وبذلك يمكن تلافي اي فرصة للتدخل الأجنبي في عدن او بين عدن ومسقط .. »(٨) . ومن الجدير بالذكر ، ان عقد معاهدات الحماية مع زعماء وسلاطين الجنوب العربي لم يكن هدفه بطبيعة الحال حماية العرب من الأتراك ، بل كان ابرام هذه المعاهدات من أجل الدفاع عن عدن وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للمصالح البريطانية .

تمشياً مع قرار حكومة الهند بعقد معاهدات الحماية ولتوطيد اقدام بريطانيا في الدولة القعيطية ، اجرت السلطات البريطانية اتصالات مكثفة مع عبد الله بن

---

* الشيخ سعيد : جزيرة صغيرة تقع في باب المندب على مقربة من رأس البحر اليمني .

عمر القعيطي الذي كان يرعى مصالح الأسرة القعيطية في حضرموت ، ومع أخيه الجمعدار عوض بن عمر المقيم في هيدر اباد . وقد نجح الساسة الانجليز في ابرام معاهدة حماية مع القعيطيين وتوقيعها في مدينة الشحر في الأول من شهر مايو ١٨٨٨م* .

نصت المعاهدة على قبول القعيطي الحماية البريطانية للشحر والمكلا ومتعلقاتهما ، وعلى عدم قيام القعيطي بالاتصال او ابرام معاهدة مع أية دولة اخرى بدون معرفة بريطانيا وسماحها بذلك كما تعهد القعيطي بأن يشعر السلطات البريطانية عن اي محاولة من قبل اية دولة اخرى للتدخل في شؤون المكلا والشحر** .

والملاحظ ان توقيع هذه المعاهدة قد تم ضمن الاستراتيجية العامة للحركة الاستعمارية البريطانية في القرن التاسع عشر للحصول على الأسواق والمواد الخام علاوة على الفوائد الأخرى التي جنوها ، اذ فرضوا سياجاً من العزلة حول قسم كبير من ساحل جنوب الجزيرة العربية ، وتمكنوا من أبعاد الساحل عن اهتمام الدول الأخرى ونجحوا من خلال سياسة عقد معاهدات الحماية في تكبيل حكام جنوب اليمن وتقييد حريتهم في عقد معاهدات أو اقامة علاقات خارجية مع اية دولة أجنبية .

---

* وقع معاهدة الحماية عن الجانب البريطاني البريجادير جنرال ادم جورج فوريس هوج Brigadier General A. S G. Hogg المقيم السياسي بعدن ، ووقعها عن الجانب القعيطي عبد الله بن عمر نيابة عنه وعن اخيه عوض بن عمر . وتم اقرار المعاهدة من قبل نائب الملكة والحاكم العام للهند في السادس والعشرين من فبراير ١٨٨٩م حيث وقعها و . ج كنتجهام القائم بأعمال سكرتير حكومة الهند لشؤون الادارة الخارجية .

** انظر نص معاهدة الحماية في الملاحق ملحق رقم (١٠)

٢ ـ الخلاف الأسري القعيطي على السلطة وتنظيم مسألة وراثة العرش

على كل حال فقد قدم البريطانيون خدمات جيّدة للقعيطي بعد توقيع المعاهدة ، فقد وقفوا الى جانب الجمعدار عوض بن عمر في محنة النزاع الذي كاد يفرط عقد الأسرة القعيطية . ففي سنة ١٨٩٦م وقع نزاع خطير بين أفراد الأسرة القعيطية ، التي تمكنت من خلال تماسكها وتضامنها أن تؤسس وتشيد سلطتها القعيطية في حضرموت . وكاد هذا النزاع أن يطيح بهذه السلطنة ويفتت كيانها ، مما يعطي الفرصة لخصومها آل كثير الولوج من هذا الباب لتحقيق أهدافهم .

يرجع هذا النزاع الى أن ابناء عبد الله بن عمر وهما حسين ومنصر رغبا في أخذ حقهما من ممتلكات أبيهما ، وذلك بتقسيم الممتلكات القعيطية ، مما أدى الى خلافهما مع عمهما الجمعدار عوض بن عمر . وحدث ان قام الجمعدار عند وفاة أخيه عبد الله* ، الذي كان يتولى أمر الشحر ، بتعيين ابن اخيه حسين بن عبد الله على نصف مدينة الشحر ، وأقام الى جانبه ابنه غالب بن عوض الذي كان يشغل في نفس الوقت النيابة على المكلا** ، وسبب هذا الاجراء الذي اتخذه الجمعدار عوض في ترتيب حكم الشحر لولده وابن اخيه تخوفه من تفرد ابن اخيه بحكم الشحر واستقلاله بها ، مما يُهدد مصير السلطنة القعيطية الفتية بالخطر . وفي رأينا ان ما قام به الجمعدار عوض كان من شأنه ان يؤدي الى نشوب الخلاف لان اشتراك غالب بن عوض وحسين بن عبد الله في حكم الشحر كان سيؤدي لا محالة الى اثارة المشاكل ، وأن احدهما سيسعى لاقصاء الآخر*** .

زعم الاخوان ، حسين ومنصر أولاد عبد الله بن عمر ، ان لوالدهما نصف أملاك السلطنة القيعطية بحضرموت ، وأنه لا يكفي ان يكون حسين حاكما لنصف الشحر ، وأن يكون منصر حاكما على غيل باوزير . واتسع الخلاف بين الطرفين ، وعانى أهل الشحر كثيرا من جراء هذا الخلاف الأسري . كما انحاز فريق من آل الموسطة الى ابناء عبد الله بن عمر ، وانحاز فريق من آل الظبي الى جانب الجمعدار

---

* توفي عبد الله بن عمر في نوفمبر عام ١٨٨٨ ، ودفن بالشحرة .

** كان الجمعدار عوض بن عمر يقضي معظم وقته في حيدر اباد .

*** وهذ ما حدث قبل عندما اشترك القعيطيون مع منصور بن عمر الكثيري في حكم شبام .

عوض بن عمر ، ولا شك أن اتساع رقعة الخلاف سيؤدي الى هدم الوحدة اليافعية القعيطية، مما دفع بالجمعدار عوض لتحاشي ذلك الى التحرك السريع قبل أن يفلت الزمام من يده ، ويتهدم بنيان السلطنة الذي بذل الجهود الواسعة لتشييدها .

لجأ الجمعدار الى حلفائه الانجليز لحل مشكلة النزاع هذه ، ومن الطبيعي ان يقف الانجليز الى جانبه . وقد انتهز الجمعدار فرصة زيارة المقيم السياسي كنجهام Brigadier- General S. A. Kinghom لموانىء الساحل الحضرمي آنذاك ، وطلب اليه التدخل لحل الخلاف ، غير أن المقيم السياسي لم يتوصل الى تسوية ، مما أدى الى سفر منصر الى بومباي ولحق به حسين . وهناك تخاصما مع عمهما عوض حول مطالبهما التي اعتبراها متساوية في جميع الجوانب مع مطالب اولاد عوض بن عمر ، ولما لم يجدا حلا عادا الى الشحر ، فلحق بهما الجمعدار عوض وذلك في شهر يونيه ١٨٩٦م . وفي الشحر فرض الجمعدار حلا اعتقد انه سينهي المشكلة ويحافظ به على تماسك السلطنة ، اذ قام بتعيين ولده غالب حاكما على السلطنة القعيطية نيابة عنه ، ورتّب لولدي أخيه معاشات صغيرة ثم قفل عائدا الى حيدر اباد(٩) .

لم تنته هذه المشكلة كما أرادها الجمعدار ، بل استمر ابناء عبد الله بن عمر في المطالبة بحقهما في الحكم . وأخذا في مضايقة غالب بن عوض . وفي عام ١٩٠١ سافر الجمعدار عوض الى الحجاز لأداء فريضة الحج ، وأعلن انه سيتخذ اجراءات عنيفة ضد ولدى أخيه ما لم يحسنا من تصرفاتهما مع ولده .

وقد أدرك المقيم السياسي الجديد البريجادير جنرال ميتلاند - Brigadier General P. J Maittand بأن النزاع الأسري القعيطي قد استفحل ولا بد من التدخل الحاسم لحله ، كي لا يكون هناك أي مجال للتدخل من قبل القوى المحلية أو الخارجية . فقام بزيارة المكلا والشحر في محاولة منه لايجاد تسوية بين الجمعدار عوض وولدي أخيه ، لكنه لم يفلح في مساعيه . وطلب الى الطرفين بالسفر الى الهند لعرض القضية على حكومة الهند . وبالفعل سافر الطرفان الى هناك لكنهما لم يتمكنا من حل الخلاف . وعند عودتهما في فبراير ١٩٠٢ عقد اجتماع بين حسين واخيه منصر والجمعدار عوض بن عمر في عدن وبحضور ميتلاند ، وقد مني هذا الاجتماع ايضا بالاخفاق(١٠) .

عند ئذ ألقت السلطات البريطانية بثقلها الى جانب الجمعدار ، فقررت في سنة ١٩٠٢ منحه لقب السلطان الشحر والمكلا ومتعلقاتهما ، وتقديم التحية له بتسع طلقات مدفعية ، وقرّرت الغاء لقبه (الجمعدار)، وبـررت ذلك بأن لقب الجمعدار قد ناله عوض بن عمر بصفته موظفا لدى نظام حيدر اباد ، وهو الان يمتلك الشحر والمكلا ومتعلقاتهما ، وقد أبرم مع السلطات البريـطانية معـاهدة حماية ، فلا بد من ان يظهر بمـظهر السلطان المستقـل ، وان يكون له صفتـه القانونية ولقبا جديدا يتناسب ووضعه الجديد ، وان ينتهي التعامل معـه بلقبه الجمعدار الذي يمثل وضعه الوظيفي في حيدر اباد . ومن أجل تعزيز هذا اللقب الجديد والاعلان عن المساندة البريطانية للسلطان قام المقيم السياسي ميتـلاند ومعه السلطان عوض ترافقهما قوة مسلحة بزيارة الشحر . وذلك في شهر يونيه ١٩٠٢ حيث تم احضار حسين بن عبد الله بن عمر عنوة وترحيله الى عدن ، ثم لحق به اخوه منصر بعد وقت قصير .

وفي عدن تم الاتفاق على أن يقوم منصب عينات أحمد بن سالم بن سقاف بالتوسط بين الطرفين والحكم بينهما . فحكم المنصب بمبلغ كبير من المال لابنى عبد الله بن عمر ، الاانهما رفضا قبول هذا الحكم الذي اقتصر على المال فقط ، وطالبا بأن يكون الحكم شاملا للمال والأرض والسلطة أيضا .

وفي أثناء ذلك جمع السلطان عوض بن عمر عددا من العلماء وعرض عليهم وثيقة مبمرمة بينه وبين أخويه عبد الله وصالح تنص على انه اذا توفى أحدهم يؤول الملك المتضربين ما عدا الاملاك الشخصية . وهذا يعني انه بوفاة عبد الله بن عمر ومن قبله صالح بن عمر* فان السلطة أصبحت لاخيهما عـوض بن عمر ، أمـا الأملاك الشخصية من أموال وعقارات الخاصة بأخيه عبد الله فهي من نصيب ولديه حسين ومنصر .

كانت الوثيقة موضع شك من قبل الكثيرين من اعيان حضرموت. فقال عنها المؤرخ باحسن ان (فيها وما فيها) بمعنى ان المرء لا يأخذها على علاتها بدون تمحيص* . وشكّك بعض العلماء فيها ، فذكروا أنه لا يعقل ان يوافق عبد الله بن

---

* توفي صالح بن عمر القعيطي في حيدر اباد سنة ١٨٨٠م .

* من حديث دار بين المؤلف والأستاذ محمد عبّد القادر بامطرف في منزل الأخير بالمكلا .

عمر أو حتى عوض بن عمر على تلك الوثيقة أساسا ولهما عدد من الأبناء . ولنا ان نتساءل عن السبب الذي جعل عوض بن عمر يخفي أمر هذه الوثيقة ولم يبرزها في اجتماعاته السابقة مع ولدي اخيه ؟.

اما الانجليز فقد وقفوا الى جانب السلطان ، وأيدوا ما جاء في الوثيقة . ولما عرضت هذه الوثيقة على منصب عينات أصدر حكمه بعد سنتين من اطلاعه عليها ، مما يدلّل على تشككه فيها ، وقضى المنصب لحسين ومنصر بمائتين وخمسين ألف روبيه ، لكنهما رفضا الحكم ولم يقبلان به ، وظلا متمسكين بموقفهما ، فقامت السلطات البريطانية بعد أن ضاق ذرعها بنفيهما الى الهند في شهر يوليو ١٩٠٤ . وعندما توفي حسين بن عبد الله بن عمر عام ١٩٠٦ حاول منصر فتح المسألة من جديد ، لكنه لم ينجح في ذلك ولم يجد آذانا صاغية لشكواه .

بعد أن نجح الجمعدار عوض في ارساء قواعد سلطنته في حضرموت ، وبعد ان اطمأن الى التأييد البريطاني للقعيطيين من خلال ابرام معاهدتي الصداقة والحماية ، كتب الجمعدار وصيته في عام ١٨٩٨م تناول فيها مسألة وراثة العرش القعيطي فحددت الوصية الأربعة خلفاء للجمعدار عوض وهم : غالب بن عوض وعمر بن عوض وصالح بن غالب والابن الأكبر لعمر بن عوض . فنصت الوصية على أن يكون ابنه غالب خليفته من بعده ، يليه ابنه الثاني عمر ، ويتولى الخلافة بعد عمر صالح بن غالب وبعده ابن عمر بن عوض . وهذا يعني ان الجمعدار حدد الخلافة في أبنائه وأحفاده . وقد نصت الوصية أن يكون عمر نائبا عن غالب الى جانب كونه كبير موظفي السلطنة[١١] . وذكرت الوصية على ان يكون مقر النائب في الشحر اذا اتخذ الحاكم من المكلا مقرا ، واذا كانت الشحر هي المقر فيكون مقر النائب في المكلا ، وورد في الوصية ايضا ضرورة تعيين نواب عن الحاكم في المدن ، وحددت واجباتهم المتمثلة في تقديم الحسابات للحاكم عن أوجه الدخل والصرف . كما تطرقت الى ضرورة اهتمام الورثة بجباية العشور والرسوم الجمركية ، والى ضرورة الاهتمام بأملاك السلطنة وصيانتها والعمل على زيادتها واتساعها سواء في حضرموت أو حيدر اباد . كما جاء في وصية الجمعدار أنه يجب على كل حاكم توفير الغذاء الكافي واللباس والسكن ودواب النقل وغيرها لخلفائه ولابنائه واقربائه ، وعلى الحاكم أن يقرر لأبناء وأحفاد آل القعيطي الذين يقيمون في المكلا والشحر وشبام وحورة وتوابعها الغذاء واللباس والسكن ودواب النقل شريطة ان يظل

هؤلاء تحت امرة الحاكم . كما تطرقت الوصية أيضا الى الأراضي والعقارات التي يمتلكها القعيطي في حيدر اباد .

من الملاحظ أن الوصية قد أولت اهتماما كبيرا بالاسرة القعيطية الارستقراطية الحاكمة ، وركزت تركيزا واضحا على ذلك ، بينما لم تعط أدنى اهتمام لحقوق ومصلحة الطبقات الأخرى من المجتمع الحضرمي . كما يلاحظ أيضا ان الوصية قد خلت من أي نص حول خلق سلطة استشارية او تشريعية الى جانب سلطة الخليفة أو النائب .

نفذ الحكام القعيطيون هذه الوصية فيما يتعلق بمخصصات أفراد الاسرة الحاكمة ، وكذلك فيما يتعلق بوراثة العرش ، اذ تم تنفيذ ما ورد فيها من اسماء الخلفاء الذين سبق ذكرهم . فعندما توفي السلطان عوض بن عمر في ديسمبر ١٩١٠ خلفه على عرش السلطنة ابنه غالب ، وعندما توفي غالب خلفه عمر بن عوض ومن بعده تولى عرش السلطنة صالح بن غالب . وكان من المفترض طبقا للوصية أن تتعاقب الخلافة بين عائلات ولديه غالب وعمر الا ان السلطان صالح بن غالب أبطل ذلك النظام عندما جعل وراثة العرش محصورة في عقبة ، مما أدى الى اثارة النزاع في عام ١٩٣٧ بينه وبين أبناء عمه السلطان عمر بن عوض* وهذا أشد ما كان يخشاه الجمعدار عوض ، فقد كتب وصيته وحدد اسماء خلفائه لكي تبقى سلطنته وطيدة لثلاثة أجيال على الاقل[١٢] .

على ان الذ ي نود ان نلفت الانتباه اليه أن الجمعدار عوض لم يحدد عاصمة ثابتة للسلطنة القعيطية ، بل ترك أمر اختيارها لخلفائه من بعده . ومن المعروف ان الشحر كانت مقر الحاكم القعيطي منذ ان احتلها القعيطيون سنة ١٨٦٧ وحتى وفاة السلطان عوض بن عمر ١٩١٠ ، فاختار خلفه غالب بن عوض مدينة المكلا مقرا له وعاصمة للسلطنة القعيطية ، ثم سار على منواله السلاطين الآخرون من ال القعيطي . وفي رأينا ان اختيار المكلا عاصمة للسلطان غالب ، يرجع الى الأمن والاطمئنان الذين يجدها غالب فيها أكثر من الشحر التي كثيرا ما تعرضت من قبل للهجمات الكثيرية . كما ان القبائل المجاورة للشحر ومنهم الحموم كثيرا ما هددوا الشحر من خلال عمليات قطع الطرق والغارات المتكررة . كما ان اختيار المكلا

---

* انظر شجرة الاسرة القعيطية في الملاحق .

عاصمة يرجع الى موقعها المتوسط بين الممتلكات القعيطية في حضرموت الساحل وقربها الى عدن الخاضعة للسلطات البريطانية التي تربطها مع القعيطي اتفاقية صداقة ومعاهدة حماية . اضافة الى ذلك فقد رغب السلطان في الابتعاد عن الشحر التي احتدم فيها الخلاف بين والده وابناء عمه ، والذي بقي عالقا في الاذهان . وثمة عامل آخر شجع السلطان غالب على اختيار المكلا عاصمة له وهو نمو الحركة التجارية في ميناء المكلا وزيادة دخله العائدة من فرض الرسوم الجمركية علاوة على اكتظاظ المكلا بالبرجوازيين من الهنود الذين مارسوا حرفة التجارة وغيرها من الحرف حتى اصبحت اللغة الهندية تسمع في شوارعها[١٣] . ولم تذكر المصادر شيئا عن وجود مثل هؤلاء بالشحر الذين اطمئنوا الى سلامة اموالهم في ظل السلطنة القعيطية التي لها مصالحها المختلفة في الهند .

على ان اختيار السلطان غالب المكلا عاصمة لسلطنته وبما كان عائدا لأسباب طبيعية ، ذلك ان الرياح الجنوبية الغربية الموسمية تهب من المحيط الهندي على ساحل جنوب بلاد العرب بين شهر مايو واغسطس فترتفع امواج البحر وتتعطل الملاحة الشراعية تماما في ميناءي الشحر والمكلا ، ولكنها تظل ممكنة في ميناء بروم الواقع على مسافة قصيرة من المكلا[١٤] ولهذه الاسباب مجتمعة كان اختيار السلطان غالب المكلا عاصمة له ، وفي تقديري انه كان اختيارا صائبا .

٣ ـ السياسة القعيطية التوسعية في حضرموت الداخل والساحل

ان ما ورد في وصية الجمعدار عوض بن عمر سنة ١٨٩٨م من تأكيد على ضرورة الاهتمام بأملاك السلطنة وصيانتها والعمل على زيادة رقعتها ، ما يؤكد على سياسة التوسع التي انتهجها الجمعدار وخلفاؤه من بعده ، فهو لم يكتف بما حققه من بسط السيادة القعيطية على الشحر سنة ١٨٦٧ وعلى المكلا وبروم ١٨٨١م ، بل عمل على مد نفوذه وهيمنته على مناطق أخرى في حضرموت سواء في مناطق الداخل أو الساحل ، ما تعدّت مطامعه التوسعية حدود حضرموت الى سلطنات أخرى ساهمت أوضاعها الداخلية وأهميتها الاقتصادية في لفت انظار القعيطي نحوها وطمعه فيها .

سبق وان ذكرنا ، ان الكساري تمكن من مد نفوذه على جزء من منطقة دوعن ، وبعد ان نجح القعيطي بمؤازرة السلطات البريطانية في القضاء على الامارة الكسادية والاستيلاء على المكلا وبروم ، تطلّع بأنظاره نحو منطقة دوعن المضطربة التي كان يحكمها آل العمودي الذين جمعوا في يدهم لمدة طويلة السلطتين الدينية والدنيوية . وقد بلغت درجة النفوذ الروحي عند آل العمودي حدا جعلهم لا يشعرون بالولاء او التبعية لأية سلطة سياسية في حضرموت . ولذا اخذوا يفكرون بالاستقلال ، فعارضوا من قبل ، السلطان بدر طويرق الكثيري في توجهه لنسج علاقات ودية من الأتراك العثمانيين ، وانحازوا الى جانب الامام الزيدي في اليمن في محاولة لتكوين جبهة سياسية معارضة لتوجهات بوطويرق . وفي أواخر الربع الثالث من القرن التاسع عشر وقع صراع على السلطة بين رؤساء آل العمودي الامر الذي دفع البعض منهم الى اللجوء للنقيب صلاح بن من الكسادي . ويذكر ابن حميد أن صلاح بن محمد رغب في استغلال حالة الفوضى القائمة ليمد نفوذه في منطقة دوعن(٥) . فأرسل قوة من جيشه بقيادة محجم بن احمد الكسادي وذلك في عام ١٨٦٩ تمكنت من السيطرة على قسم كبير من وادي دوعن الأيمن بما فيه مدينة الخريبة أهم مدن الوادي(١٦) غير أن العمودي سرعان ما تمرد على الغزاة مستغلا النزاع القعيطي الكسادي ، فأخذ في تحريض القبائل

في دوعن ضد السياسة الكسادية والتي كان يمارسها الجند في المنطقة وكان هدف العمودي ، هو انهاء السيطرة الكسادية لوادي دوعن الايمن .

اما الجمعدار القعيطي ، فقد استغل هذا الصراع أحسن استغلال ، ليس بهدف تحطيم نفوذ خصومه الكساديين فحسب ، بل لتمهيد السبيل أمام بسط نفوذه في المنطقة ، فانتصر لآل العمودي وحرضهم على الثورة في وجه الكسادي* . وقد نجح العموديون في التخلص من الوجود الكسادي بفضل المساعدة المالية التي قدمها القعيطي لهم ، فانسحبت القوة الكسادية من وادي دوعن الأيمن عام ١٨٧٣ . غير أن الفوضى ما لبثت أن عادت وانتشرت في دوعن من جديد ، فتطلع سكان دوعن الى السلطة القعيطية الفتية لتخلصهم من هذه الحالة المضطربة ، فتقدم بعض سكان دوعن بطلب مساعدة القعيطي لاحلال الأمن ووضع حد لحالة الفوضى ، وفي مقابل هذه الرغبة التي أبداها بعض السكان سارع الحاكم العمودي في الخريبة بدوره بالطلب الى القعيطي امداده بقوات عسكرية لتساعده في نشر الامن والعدل ، غير أنه لم يطلب القيام باحتلال بلاده ، مما دعا القعيطي الى عدم الموافقة على طلبه ، بهدف استغلال تلك الاوضاع المضطربة من اجل بسط سيطرته على دوعن دون ان يشاركه في ذلك أحد ، ومن أجل ذلك ، استقدم الجمعدار الى المكلا الشيخ عبد الرحمن بن عبد الكريم العمودي احد رؤساء آل مطهر ، واتفق معه ان تكون السلطة القعيطية هي المسؤولة الاولى عن الامن في منطقته ، وقرر له راتبا شهريا ، فشكل الاتفاق بداية التدخل الفعلي للقعيطي في دوعن ، ما شكّل بداية النهاية لحكم آل العمودي الطويل للمنطقة .

لم يدم طويلا ، اتفاق عبد الرحمن العمودي والجمعدار عوض ، اذ سرعان ما خرج عليه الاخير عندما سنحت الفرصة ، فقد دأب العمودي على ارهاق الرعايا بالضرائب الفادحة ، علاوة على حبك الدسائس واثارة الفتن ضد الرؤساء الاخرين من آل العمودي ، فوقف الجمعدار الى جانب عمر بن أحمد باصره* حاكم

---

* سبق ان ذكرنا ان محجم بن احمد قائد القوة الكسادية في دوعن ، قد بعث للنقيب عمر بن صلاح بعض الرسائل التحريضية والتي بعث بها عبدالله بن عمر القعيطي الى رجال من قبيلتي القثم والخامعة الدوعنيتين يحثهم فيها على التمرد ومنع القوة الكسادية من العودة سالمة الى امكلا والفتك بها في وادي دوعن ، كما قدم القعيطي المساعدة المالية لآل العمودي لمشاغلة القوة الكسادية ومحاصرتها في المنطقة .

* عميد أسرة باصرة ، تلقى علومه في مصر وتمكن من ان يصبح حاكما على منطقة دوعن وعن ١٨٩٥

قرية الرشيد الذي اعلن ولاءه للقعيطي ، وتم الاتفاق بينهما على انهاء حالة الفوضى والاضطراب في المنطقة ، ولتحقيق ذلك امده الجمعدار بالاسلحة وعدد من رجال المدفعية والجنود بقيادة عبد الخالق الماس . كما طلب الجمعدار عوض الى صلاح بن محمد القعيطي حاكم شبام ارسال قوات من عنده للاشتراك في محاربة العمودي والسيطرة الكاملة على دوعن . وقد تم للجمعدار ما أراد ، فلحقت الهزيمة بالعمودي في عام ١٨٩٩ ، وخضعت الخريبة وسائر قرى وادي دوعن الأيمن تحت سيطرة السلطة القعيطية[١٧] . وأسند الجمعدار عوض الى المقدم عمر بن باصرة حكم الوادي الأيمن ، فبذل جهودا واسعة لبسط السيطرة القعيطية على الوادي الأيسر ايضا ، وتم له ذلك في عام ١٩٠٣ ، عندما نشب الخلاف بين آل هبري يؤازرهم عمر بن احمد بلحمر رئيس الوادي الايسر وبين الخناشبة الذين استنجدوا بالمقدم باصره ، فدارت المعارك بين الطرفين ، ادت في النهاية الى خضوع بلحمر للقعيطيين وذلك في عام ١٩٠٧** ، الا ان المعارك ما لبثت ان اندلعت من جديد في عام ١٩١٠ ، غير انها انتهت في العام التالي حيث ابرم الصلح بين القعيطي وقبائل سكان الوادي الايسر ، وتم الاتفاق على خضوع تلك القبائل للقعيطي[١٨] .

لت تمض بضع سنوات على احتلال دوعن حتى تمكن القعيطي من بسط نفوذه على ساه*** . فقد رغب أهالي ساه في وقت سابق في الانضواء تحت لواء احدى القوتين الرئيسيتين في حضرموت انذاك ، وهما السلطة القعيطية والسلطة الكثيرية ، بهدف التخلص من الفوضى وعمليات قطع الطرق المستفحلة في منطقتهم . فعرضوا على آل كثير أولا بسط حمايتهم عليهم ، الا انهم رفضوا العرض لما ستكلفهم تلك الحماية من جهد ومال في ظل وجود قبيلة آل جابر المجاورة وهي من قبائل حملة السلاح[١٩] . أمام الرفض الكثيري لعرض أهالي ساه اتجهوا الى الحكام القعيطيين طلبا للحماية ، فاتصلوا بوزير السلطنة القعيطية حسين بن حامد المحضار فوافق على طلبهم ، وقامت القوات القعيطية باحتلال منطقتهم . وفي عام ١٩١٨ طالبت السلطنة الكثيرية بالمنطقة ، مما أثار النزاع بينها وبين السلطنة القعيطية ولجأ الطرفان الى التحكيم فكان القرار في صالح

---

* * انتزع القعيطي منطقة قرن باحكيم بالقوة العسكرية وذلك في ١٩٠٨ .

* * * تقع ساه الى الجنوب الشرقي من سيئون على مسافة عشرة اميال تقريبا .

السلطنة القعيطية ، اذ أبرز القعيطيون وثيقة تثبت ان احتلالهم لصاه قد تم بناء على طلب مكتوب من قبل أهاليها[٢٠]

وقعت السلطنة القعيطية في عام ١٩١٨ اتفاقا مع قبيلة آل تميم* وجاء ذلك تجسيدا للاسلوب الذي اتبعته السلطنة في نشر سلطتها ونفوذها في حضـرموت والقائم على عقد المحالفات مع القبائل الحضرمية ، وقد وقع هذه الاتفاقيـة عن الجانب القعيطي ، الوزير حسين بن حامد المخصار ، ووقعها عن آل تميم علي بن احمد بن يماني وعشرات من رؤساء الفخائد التميمية ، وتم الاتفاق على التعاون في نشر الأمن في المنطقة السفلى من وادي حضرموت[٢١] .

بهذه الأعمال التـوسعية تكـون المناطق الداخليـة في حضرمـوت الداخل باستثناء أراضي السلطة الكثيرية ، قد خضعت للسيطرة القعيطية .

تميزت السياسة القعيطية التوسعية باستخدام كافة الاساليب والطرق من شراء والحاق قسري وابرام المعاهدات للحصول على اراض جديدة . وقد اكتسبت اراضي الواحدي أهمية خاصة في حسابات القعيطي التوسعية لوقوعها على ساحل بحر العرب جنوب غربي حضرموت ، ولصلاحيتها للزراعـة . وقد ظهـرت فيها بعض السلطنات ، من أشهرها ميفعة وبير علي وبلحاف** .

كان من الطبيعي ـ نظرا لهذه الاهمية ـ ان تكون أراضي تلك السلطنات الصغيرة مطمعا لجاراتها من السلطنات القوية ، فتطلع عبدالله به على العولقي الى شراء بير علي وغيرها من أراضي الواحدي عندما كان يحاول تأسيس دولة له في جنوب الجزيرة العربية ، كما طمع القعيطي في الاستيلاء على هذه المناطق ليحكم قبضته على الساحل الحضرمي وما جاوره من الثغور الهامة وبصفة خاصـة ، ميفعة وبير علي وبلحاف ، التي كانت تعتبر المنـافذ الرئيسيـة لعمليات تهـريب السلاح والتجارة فيه . ولذلك سعى القعيطيون الى احتلال ميفعـة وغيرهـا من مـوانىء الواحدي ليتحكمـوا هم في هذه التجـارة المربحـة ويعملوا على ضبـط أمورها[٢٤] اضافة الى نهب خيراتها الزراعية وزيادة رقعة سلطنتهم . وقد حظي

* يقطن الى تميم المناطق المجاورة لمدينة تريمالخاضعةللسلطنة الكثيـرية ، وبهـذا الاتفاق يستـطيع القعيطي توجيه التهديد المباشر للسلطنة الكثيرية .

** تقع ميفعة على بعد خمسين ميلا تقريبا الى الجنوب الغربي من المكلا وتشتهر بخصوبة ارضـها .

هذا التوجه القعيطي في أغلب الأحيان بموافقة السلطات الانجليزية التي تربطها بالقعيطي علاقات قوية ظلت كذلك الى ما بعد الحرب العالمية الاولى[٢٣] .

لجأ القعيطي بعد احتلاله للشحر الى اجراء مفاوضات مع طالب بن هادي لشراء بير علي ، مما أثار سلاطين الواحدي الاخرين ، فبعثوا بخطاب في شهر يناير ١٨٧٨ الى الجنرال لوك المقيم السياسي بعدن مطالبين تدخل السلطات البريطانية للحيلولة دون قيام طالب بن هادي ببيع بير علي ، لما يشكّله ذلك من خطورة على وجودهم وتهديد لمتلكاتهم ، بسبب ما يمتلكه الجمعدار عوض بن عمر من امكانيات مادية ، وارفقوا خطابهم طلبا برفع العلم البريطاني على بلحاف حماية لهم من الأطماع القعيطية .

في هذه الأثناء ، كان الخلاف القعيطي الكسادي على أشده ، ولم يكن قد تقرر بعد المصير النهائي للامارة الكسادية ، ولذلك طلب لوك من طالب بن هادي عدم الموافقة على بيع بير علي للقعيطي . وفي رأينا ان موقف المقيم السياسي ينسجم مع السياسة البريطانية القائمة على سياسة فرق تسد ، ذلك أن امتلاك القعيطي لمنطقة بير علي سيسهم في سيطرته على قسم كبير من ساحل جنوب الجزيرة العربية مما يهدد المصالح البريطانية ، خاصة وان العلاقة القعيطية الانجليزية لم تكن قد تبلورت بعد بشكل ترضى عنه السياسة البريطانية . فقامت بريطانيا بعقد معاهدة حماية مع كل من سلطان بير علي وسلطان بلحاف ، وبموجب معاهدة الحماية تعهد كل منهما بعدم الدخول في اتفاقات مع أية دولة اجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية[٢٤] . غير أن هاتين الاتفاقيتين لم تثنيا القعيطيعن التفكير في السيطرة على تلك المناطق ، فواصل مساعيه في هذا السبيل ، ونجح في شراء ميفعة من آل بالمزاحم وآل باحفيظ وآل بامعبد وذلك في سنة ١٨٩٩ . ولما علم آل عبد الواحد (الواحدي) بذلك قدموا شكوى الى السلطات البريطانية في عدن ، غير ان الأخيرة أعلنت عن موافقتها على شراء القعيطي لميفعة في ١٩٠٠م دون مراعاة لاتفاقيتي الحماية وموقف بريطانيا هذا يتفق والعلاقة الحميمة التي أصبحت تربطها بالقعيطي ، بعد أن وقعت معه معاهدتي الصداقة والحماية* . ومن الملاحظ ان القعيطي لجأ الى أسلوب الضغط الاقتصادي لاكراه الواحدي على الموافقة على بيع ميفعة ، ففرض الحصار على موانىء الواحدي حتى اضطره الى قبول القرار البريطاني[٢٥] .

في عام ١٩٠٤ حاول القعيطي السيطرة على بلحاف ، فاشترى اسهما في ميناء بلحاف من صالح بن عبدالله سلطان الواحدي ، غير ان الحكومة الانجليزية رفضت الموافقة على ذلك ، مما وضع حدا للمطامع القعيطية في تلك المنطقة .

في عام ١٩١٠ نجح السلطان غالب بن عوض القعيطي في ابرام اتفاقية مع السلطان محسن بن صالح سلطان بلحاف ، وافق فيها الأخير على السماح بمرور الجند والمواد شبه حربية والبضائع القعيطية عبر أراضيه . غير ان هذه المعاهدة لم يتم العمل بها ، فأصبحت بحكم المنتهية[٢٦] .

اما منطقة حجر الخصبة والواقعة الى الشمال من ميفعة . فقد تطلع السلطان عوض بن عمر الى السيطرة عليها . وكان يقطن فيها قبائل نوح وهي من حملة السلاح . وبسبب ذلك فقد كان الأمن مضطربا فيها .

لجأ السلطان القعيطي الى استخدام أسلوب المفاوضة مع قبائل منطقة حجر لاخضاعها لنفوذه ، الا ان تلك المساعي السلمية لم تنجح[٢٧] . فعمد القعيطي الى استخدام أسلوب القوة ، فقام ابتداء من عام ١٩٠٢ بتوجيه عدة حملات قوبلت بمقاومة عنيدة من قبائل نوح الذين انتهجوا اسلوب حرب العصابات والحقوا بالقوات القعيطية المهاجمة هزائم متلاحقة ، فزاد ذلك في اصرار السلطان عوض على ضم حجر الى ضياعه ، ففرض نوعا من الحصار الاقتصادي على قبائل نوح وضيق عليهم في معيشتهم ، واستمر القعيطيون في حصارهم هذا لمدة اثني عشر عاما تقريبا ، مما دفعهم في النهاية الى طلب الصلح واللجوء الى حل الخلاف بالتحكيم بينهما ، فوافق غالب بن عوض نيابة عن أبيه على قيام كل من العلويينَّ حسين بن أحمد العطاس حاكم عمد* واحمد بن حسن العطاس حاكم حريضة** على التحكيم بين الطرفين فجاء حكمها لصالح القعيطي*** اذ تقرر ان يكون وادي حجر ونواحيه تحت سلطة السلطنة القعيطية ، مقابل منح قبائل نوح اعفاء اموالهم الخاصة من جميع الرسوم ، ووافقت نوح على وضع رهائن لدى السلطان القعيطي ضمانا لعدم خروجهم على السلطنة[٢٨] . وقد وصل خبر الاتفاق الى

---

* تقع عمد في المنطقة الغربية من حضرموت .

** تبعد حريضة عن سيئون الى الغرب مسافة ثلاث ساعات بالسيارة تشتهر بمعبد

*** من الملاحظ ان القعيطي قد حصل على بعض المناطق عن طريق التحكيم ، ويبدو انه كان يحسن استخدام المال في تحقيق اهدافه .

السلطان عوض وهو على فراش الموت . وبالسيطرة على وادي حجر تكون السلطنة القعيطية قد اكملت توسعها في المنطقة الغربية من الساحل الحضرمي .

أما عن المنطقة الشرقية للساحل الحضرمي ، فقد تطلع اليها الجمعدار عوض بعد احتلاله للشحر ، فوجه قواته الى مناطق رأس باغشوه والقرن والديس ، فاستولت عليها ١٨٧٢ ، وواصلت تلك القوات زحفها حتى سيطرت على قصيعر والريدة**** . الا أن القوات القعيطية انسحبت من تلك المناطق لتواجه التحالف الثلاثي الذي شمل الكسادي والعولقي والكثيري والذي كان يهدد تهديدا مباشرا الوجود القعيطي بالشحر . وقد تمكن القعيطي من الحاق الهزيمة بأطراف ذلك التحالف وانتزع منهم مدينة غيل باوزير ومنطقة معيان المساجدة والريان . ومع بداية عام ١٨٧٨ أعاد القعيطي فتح المناطق الشرقية من الشحر ، ضاربا عرض الحائط بالهدنة التي اقامها المقيم السياسي شنايدر بين الكسادي والقعيطي*****وبرّر القعيطي تلك

وبرّر القعيطي تلك الخطوة التوسعية بان ملكية تلك المناطق قد آلت اليه بحكم الاتفاقية المبرمة بينه وبين الكسادي في ٢٤ رمضان ١٢٨٣ فبراير ١٨٦٧*

في الثالث عشر من يناير ١٨٧٨ أرسل النقيب عمر بن صلاح خطابا الى المقيم السياسي لوك ، أشار فيه ، الى ان الديس والحامي وما تعلق بهما هي من أملاكه ، وأرفق بالخطاب نسخا من تحالفه مع قبائل الديس والحامي ، وطلب تدخل السلطات البريطانية لوضع حد لخروقات القعيطي للهدنة[٢٩] فأرسل لوك في الحادي والثلاثين من يناير ١٨٧٨ خطابا الى النقيب أبلغه فيه بأن السلطات البريطانية لن تتدخل في مسألة ملكية القعيطي للديس[٣٠] واتخذت السلطات البريطانية هذا الموقف ادراكا منها أن السادات كان يولي مسألة الحفاظ على المكلا وبروم الأولوية ، وادراكا منها أيضا ، بأنه لن يتمكن من القيام بأي اجراء عملي ضد القعيطي في تلك المناطق وأخيرا اعترافا من تلك السلطات بالأمر الواقع الذي

---

* * * * تم في عهد السلطان غالب بن عوض القعيطي منح اهل قصيعر والريدة الأمان والاعفاء من الرسوم .

* * * * * ابرمت هذه الهدنة في ديسمبر ١٨٧٦ .

* يلاحظ ان الاتفاقية المذكورة نصت على ان تكون الشحر ومتعلقاتها للقعيطي ولم تحدد الاتفاقية تلك المتعلقات بينما ذكرت شرمة على انها تابعة للشحر .

فرضه القعيطي من خلال امتلاكه لتلك المناطق وسيطرته عليها بالقوة المسلحة . وامام هذا الموقف الواضح لم يبد الكسادي اي اعتراض جديد مما مكن القعيطي من ترسيخ أقدامه وتأمين الشحر من الجهة الشرقية الساحلية . ولم يبق أمامه الا منطقة قبائل الحموم لتصبح المنطقة الشرقية بأسرها خاضعة لنفوذه وسيطرته

اشتهرت قبائل الحموم بمواقفها المعادية للقعيطي** . وبعد أن نجح القعيطي في السيطرة على المكلا عمل على بسط نفوذه على قبائل الحموم للحد من شوكتهم ولانهاء الاضطرابات التي كانوا يثيرونها بهجومهم المتواصل على مدينة الشحر . وقد تم أول اتصال بين القعيطي والحموم على يد عبدالله بن سعيد الكسادي صاحب الحامي*** ، فأبرم معهم معاهدة في عام ١٨٧٩ ومعاهدة ثانية في العام التالي قررت تبعية قبائل الحموم للسلطات القعيطية . وفي عام ١٨٨٨ أبرمت معاهدة جديدة تقرر بموجبها ان تكون مصالح الأرض الحمومية للقعيطي مقابل مرتب شهري قدره أربعون ريالا تدفع لمقدم القبيلة الحمومية . ومع ذلك فقد ظل الحموم يعكرون صفوا من السلطنة القعيطية في المنطقة الشرقية . كما ان السلطنة الكثيرية كانت تقوم بتحريضهم ضد القعيطي وتشجعهم على العبث بالأمن على الطرق العامة ، بل ان السلطنة الكثيرية أعلنت عن فتح سوق مدينة سيئون لبيع وشراء المنهوبات التي يأتي الحموم من المناطق القعيطية[٣١] .

استمرت السلطنة القعيطية في اتباع أسلوب عقد المعاهدات مع الحموم بين الحين والآخر ، وتدفع لهم المبالغ السنوية من المال مقابل عدم قيامهم بترويع الناس ونهبهم وسلبهم ، وبمعنى آخر أن السلطنة القعيطية كانت تقوم بشراء الامن من قبائل الحموم .

في عام ١٩١٨ انتهت فترة الصلح بين الحموم والسلطنة القعيطية ، وطالب الحموم بعقد صلح جديد تدفع فيه السلطة مبلغا أكبر ، ومن أجل الضغط على القعيطي لقبول ذلك ، وسع الحموم اطار نشاطهم ، فلجأوا الى اعمال القرصنة ضد السفن التي تدخل موانىء القعيطي . امام ذلك ، أمر السلطان غالب بن

---

* * كانت قبائل الحموم تقيم في المنطقة الشرقية المجاورة للشحر ، وقد مر بنا ذكر هذه القبائل اذ وقفت الى جانب آل كثير عندما هاجموا الشحر ١٢٨٣هـ الموافق ١٨٦٦ . و كما لعب الحموم دورا بارزا في القضاء على الحملة الكسادية القعيطية المشترك ة والتي اتجهت صوب تريم (معركة الغييضات)

* * * الحامي : تقع بالقرب من الديس وسميت كذلك نسبة الى ينابيع المياه الساخنة .

عوض نائبه في الشحر ناصر أحمد بوبك باستئصال شأفة الحموم . وقد تمكن بوبك من القاء القبض على أربعمائة منهم أثناء وجودهم في مدينة الشحر ، وقام باعدام سبعة وعشرين منهم ، ولقي قرابة المائة وسبعة حتفهم في السجن ، وتم اطلاق سراح ما تبقى بعد أن اطمأنت السلطنة القعيطية لضعف شوكتهم(٣٢) .

بذلك يكون القعيطي قد فرض سيطرته الكاملة على طول الساحل الحضرمي ، علاوة على بسط نفوذه على مساحات واسعة من مناطق حضرموت الداخل* .

* انظر الخارطة رقم (٣)

و٤ ـ العلاقات القعيطية ـ الكثيرية
١٨٦٧ ـ ١٩١٩

بذل ال كثير العديد من المحاولات من أجل احياء دولتهم الكثيرية فتشمل مساحة واسعة من حضرموت ، غير ان تلك المحاولات تحطمت امام قوة اطماع السلطنة القعيطية وسياستها التوسعية مدعمة بالامكانيات المادية التى تمتلكها الأسرة القعيطية في حيدر اباد ، ومعززة بالعصاندة الكبيرة من قبل السلطات البريطانية والتي اكدت في اكثر من مناسبة دعمها للسلطنة القعيطية ، وجعلت من نفسها حامية لها* .

ظلت العلاقات السيئة بين الدولتين القعيطية والكثيرية قائمة طيلة اواخر القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، فكان آل كثير يراقبون بعين شذرزيادة رقعة الممتلكات القعيطية واتساع نفوذها في حضرموت دون ان يتمكنوا من التصدي للمسياسة التوسعية التي انتهجها القعيطيون منذ ان بدأوا في أرساء سلطنة لهم في حضرموت . وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى ، ودخلت تركيا الحرب الى جانب المانيا ضد انجلترا وحليفاتها نشط آل كثير بهدف تحقيق بعض المكاسب ، كما نشط الأتراك في اليمن في بث دعايتهم التحريضية في حضرموت ضد السلطات البريطانية ومنيعتها السلطنة القعيطية . وقد اثار تحرك السلطان منصور بن غالب بن محسن الكثيري ومعه الارستقراطية الدينية العلوية لصالح الأتراك ، وتوقيعهم على وثيقة بها بسيادة الدولة العثمانية ويعلنون دخولهم في طاعتها [٣٣] اثار ذلك كله استياء السلطات الاستعمارية البريطانية ، فاتخذوا من السلطة القعيطية رأس رمح موجها الى السلطنة الكثيرية وسيفاً مصلطاً رقاب كل من يتحرك في معاداة النفوذ البريطاني . وطلبت تلك السلطات من السلطة القعيطية العمل على محاصرة السلطة الكثيرية . باغلاق موانيها في وجه التجارة الكثيرية ومنع رعايا السلطة الكثيرية من الاتصال بالعالم الخارجي .

---

* سبق ان تحدثنا عن التحذير الشديد والواضح الذي وجهته السلطات البريطانية في مارس ١٨٨٤ ، عندما تساءل ال كثير عما سيكون عليه الموقف البريطاني في حالة قيامهم بالهجوم على حضرموت الساحل ، اذ اجابت السلطات البريطانية بأنها سوف ترسل سفينة حربية الى المكلا والشحر لتشهد فشل ذلك الهجوم . لقد كان هذا الرد البريطاني بمثابة رادع قوي لأي تفكير كثيري يهدف التعرض للمصالح الاقليمية للسلطنة القعيطية .

سبقت الاشارة الى ان اهل حضرموت اشتهروا بالهجرة الى خارج بلادهم تحت وطأة وضغط الحروب القبلية والصراعات السياسية والتمايز الاجتماعي البغيض ، اضافة الى العامل الطبيعي المتمثل في الجفاف وشح الموارد الطبيعية[٣٤] . وزادت الهجرة الحضرمية بشكل واضح في القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، وكانت اندونيسيا والهند وشرقي افريقيا هي المناطق المفضلة لهؤلاء المهاجرين . وبعد قيام السلطنة القعيطية وسيطرتها على حضرموت الساحل ، كان لا بد من تنظيم عملية الهجرة ، بهدف ابراز السلطنة القعيطية بمظهر الدولة المستقلة التي تأخذ بالأساليب الحديثة في شؤون الادارة . وفي رأينا ان الهدف الحقيقي من وراء عملية التنظيم هذه هو احراز الكسب المادي وجني الثروات ، فعمل السلطان غالب بن عوض على اصدار جوازات سفر للمسافرين من أهل حضرموت . ولتحقيق ذلك سافر الى حيدر اباد لمناقشة الأمر مع أخيه عمر بن عوض وولده صالح بن غالب ، وتم الاتفاق بينهم على انشاء ادارة لشؤون الجوازات في المكلا ، وفي طريق عودته من حيدر اباد توجه الى عدن وقابل الميجر جنرال سيتورات المقيم السياسي بعدن وطلب اليه الموافقة على هذا المشروع . فأبدى سيتورات موافقته بشرط اعتراف السلطنة الكثيرية بالسيادة القعيطية على حضرموت ، ذلك ان المهاجرين لن يكونوا فقط من رعايا السلطنة القعيطية . وقد هدف سيتوارت من ذلك هو جعل كل حضرموت بما فيها السلطنة الكثيرية تدين بالولاء للسلطات البريطانية[٣٥] .

سعى السلطان غالب بن عوض جاهداً للحصول على اعتراف آل كثير بسيادة الحكومة القعيطية على حضرموت ، وبعث بوزيره الداهية حسين حامد المحضار الى آل كثير في محاولة لاقناعهم بأهمية المشروع والموافقة على الشرط البريطاني بالاعتراف بالسيادة القعيطية على حضرموت . ونجح الوزير في مهمته وحصل على موافقة الأسرة الحاكمة من آل عبد الله ، غير أن قبائل آل كثير الأخرى ابدت معارضتها ، واعلنت رفضها للسيادة القعيطية . ولم يوفق المحضار في اقناع هذه القبائل ، وساهم في فشله في تحقيق ذلك ، الرسائل التي كان يبعث بها القائد التركي علي سعيد باشا من لجج الى السلطان منصور بن غالب الكثيري وكبار رجال السلطنة الكثيرية . وجعلت رسائل علي سعيد التحذير من دسائس الانجليز في حضرموت ، واشارت احدى رسائله الى أن مهمة حسين حامد المحضار تهدف الى

ربط كل حضرموت بالشحر والمكلا ، وان ذلك يعني خضوع السلطنة الكثيرية للسلطنة القعيطية الموالية للعدو البريطاني[٣٦] .

نتيجة للفشل الذي مني به الوزير حسين حامد المحضار ، وبتحريض كل من بريطانيا وتركيا نشب القتال بين السلطنتين القعيطية والكثيرية والتي عرفت باسم (حرب قسبل) ولم تكن حرباً بمعنى الكلمة ، فقد كانت أشبه بالمناوشات الطفيفة والمتقطعة ، هدفها اعلان مظاهر الولاء لكل من الطرفين المتخاصمين للاتراك والانجليز . ولجأ السلطان غالب الى سياسة الحصار الاقتصادي ، فمنع الصادرات والواردات من والى السلطنة الكثيرية ، وحاصر الثغور ومنع لرعايا آل كثير من السفر للخارج ، وحال دون وصول العائدين منهم الى حضرموت[٣٧] .

وقفت السلطات البريطانية في عدن الى جانب القعيطي مشاركة في عمليات الحصار الاقتصادي الموجهة ضد السلطنة الكثيرية . اذ قام المقيم السياسي بعدن بحجز واردات آل كثير من الحوالات المالية ، ومنع وصولها الى أصحابها ، مما جعل الموقف الاقتصادي لآل كثير حرجا للغاية .

توقع آل كثير ، قدوم نجدة تركية تساعدهم في فك الحصار وتنقذهم من ضائقتهم الاقتصادية ، الا أنهم لم يتلقوا غير الرسائل التحريضية من علي سعيد باشا المرابط في لحج طالبة اليهم تلك الرسائل الصمود والصبر ، وواعدة بأن القوات التركية سوف تسحق وتدمر معاقل السلطنة القعيطية[٣٨] .

استمرت حرب قسبل أكثر من عام دون أن تؤدي الى نتيجة حاسمة ، وقد تضررت السلطنة القعيطية منها ، حيث تعطلت الحركة التجارية الى حد ما في موانيها ، فأشار حسين المحضار على السلطات البريطانية في عدن بأن تقوم بدور الوساطة بين الطرفين[٣٩] ، وقد وافق المقيم السياسي ستيوارت على القيام بدور الوساطة رغبة من السلطات البريطانية في استتباب الأمن والاستقرار في حضرموت لترويج بضائعها ، خاصة وان الحرب العالمية قد قاربت على الانتهاء ولصالح الحلفاء ، كما وافق سيتوارت على التوسط بهدف التوصل الى فرض الحماية على السلطنة الكثيرية والابقاء على حالة التجزئة السياسية القائمة في حضرموت .

طلب سيتوارت من الطرفين المتنازعين ايقاف القتال ، وارسال ممثلين عنهما الى عدن للتفاوض حول اتفاق يقبله الطرفان لانهاء النزاع ، كما قام ستيوارت

باستدعاء بعض كبار البرجوازية التجارية من آل كثير المتواجدين في جاوه وسنغافورة ليشتركوا في المفاوضات ، ووصل عدن عن الجانب الكثيري سالم بن جعفر وسالم بن محمد بن طالب وصالح عبيد بن عبدات ، وعن الجانب القعيطي ، الوزير حسين بن حامد المحضار .

اسفرت المفاوضات عن اتفاق على مسودة معاهدة ذات احدى عشرة مادة حُرّرت في السابع والعشرين من شهر شعبان ١٣٣٦ هـ (١٩١٨م) .(*) ، وفي هذه المعاهدة المشروع ، تم تحديد نفوذ سلاطين آل كثير في ست مناطق وهي تريم ، الغرف ، سيئون ، مريمه تريس وغيل بن يمين . ويذكر السقاف بأنه تم في مسودة المعاهدة الاقرار بأن الشنافر تابعون لسلاطين آل عبد الله ، والشنافرهم آل عمروآل عامر والفخائد آل كثير والعوامر وآل جابر وآل باجري وما شملته حدودهم ، وهذا يعني اتساع رقعة المنطقة الكثيرية(٤٠) .

كان لا بد من مصادقة القعيطي والسلطان الكثيري على المعاهدة لتصبح سارية المفعول . ولذا توجه الوزير حسين المحضار الى سيئون محاولاً توضيح مزايا المعاهدة للسلطان منصور بن غالب وكبار رجال سلطنته ، وابدى السلطان منصور موافقته عليها وبعث برسالة الى الميجر سترونج المساعد الأول للمقيم السياسي بعدن ، وذلك بتاريخ العاشر من ذى القعدة سنة ١٣٣٦ هـ(١٩١٨) ، اخبره فيها تسوية الخلاف الذي كان قائماً بينه وبين القعيطي ، وتلقت السلطات البريطانية ذلك بارتياح كبير ادراكاً منها بحلول موعد بسط نفوذها على السلطنة الكثيرية . فوجه سترونج في الثامن عشر من سبتمبر ١٩١٨ خطاباً الى السلطان منصور أعرب فيه عن سروره البالغ بتسوية الخلاف . وطلب الى السلطان وأخيه محسن بن غالب زيارته في عدن(٤١) .

تقاسم السلطان منصور بن غالب مع أخيه محسن بن غالب حكم السلطنة الكثيرية بوثيقة حررت بينهما في فاتحة رجب ١٣٣٦ هـ . وبموجبها اصبحت سيئون ومريمة وتريس وما تعلق بها للسلطان منصور واولاده من بعده ، واصبحت تريم والغرف للسلطان محسن ولأولاده من بعده(٤٢) ...

بناءً على الدعوة الموجهة من سترونج ، طلب السلطان منصور بن غالب من

* انظر نص المعاهدة في الملاحق ملحق رقم ١١

ولي عهده على بن منصور السفر الى عدن للمصادقة على المعاهدة نيابة عنه ، كما توجه سالم بن عبود بن سالم الى عدن حاملاً توكيلاً من محسن بن غالب لامضاء المعاهدة نيابة عنه .

استقبل السلطان غالب بن عوض القعيطي وبحفاوة بالغة كلا من علي بن منصور وسالم بن عبود عند مرورهما بالمكلا في طريقهما الى عدن ، وقام باصطحابهما وبرفقته وزيره المحضار وبعض كبار رجال السلطنتين القعيطية والكثيرية الى عدن ، ووصلوا جميعاً الى عدن على متن باخرة انجليزية بعث بها المقيم السياسي الى ميناء المكلا[٤٣] ، وفي دار الاقامة وبحضور المقيم السياسي سيتوارت تم التصديق على المعاهدة من قبل الطرفين[٤٤] .

بالقاء نظرة سريعة على المعاهدة ، يتضح لنا مدى النجاح الذي احرزه المقيم السياسي لصالح السلطات الاستعمارية البريطانية من خلال استغلاله لدور الوساطة ، والاشراف على ابرام المعاهدة . فقد تمكن بهذه المعاهدة من فرض الحماية البريطانية على كل حضرموت من خلال التزام السلطنة الكثيرية بمعاهدة الحماية المبرمة بين الحكومة البريطانية والسلطنة القعيطية عام ١٨٨٨م . وبذلك نجحت السلطات البريطانية في ابعاد اي نفوذ اجنبي منافس لها ، وانفردت بالهيمنة على هذه المنطقة الهامة من جنوب الجزيرة العربية .

اعطت المعاهدة ، الحكومة البريطانية حق التدخل في حالة قيام أي خلاف بين السلطنتين ، ومن باب حق التدخل هذا ، استطاعت بريطانيا تحقيق كافة مصالحها في الساحل الحضرمي اثناء فترات الصراع ما بين الكسادي والقعيطي ، وبحق التدخل هذا الذي اقر في هذه المعاهدة الجديدة ، تستطيع السلطات البريطانية فرض القرارات التي تتفق ومصالحها العليا . اضافة الى ذلك فان المعاهدة الجديدة قد نصت في أحد موادها على أن يكون الاقليم القعيطي وكذا الكثيري اقليماً واحداً من متعلقات الدولة البريطانية .

منحت معاهدة ١٩١٨ امتيازات واسعة للسلطنة القعيطية هي في حقيقة الأمر امتيازات للسلطات الاستعمارية البريطانية وكأنها لم تبرم بين طرفين متكافئين . فنصت المعاهدة على ان السلطان القعيطي وسلاطين آل كثيري يوافقون على أن يكونوا اقليما واحداً تابعاً لسلطان الشحرو والمكلا . ونصت

المعاهدة ايضا ، على أن تتم جميع معاملاتهم ومراسلاتهم مع السلطات البريطانية بواسطة السلطان القعيطي ، وهذا يعني ان المعاهدة قد اعطت القعيطي حق الاشراف على الشؤون الخارجية للسلطنة الكثيرية . وقد حددت المعاهدة مناطق السلطنة الكثيرية ، بينما لم تقم بتحديد مناطق السلطنة القعيطية ، فتركت بذلك الباب مفتوحاً أمامها لتوسيع ممتلكاتها ، وحجبت هذا الحق عن الكثيرين ولهذه الأسباب ، وامام تحريض الأتراك في لحج للسلطان منصور ، رفض آل كثير الاعتراف بالمعاهدة بعد عودة الوفد الكثيري ، فتحرك القعيطيون على عجل كي يحافظوا على الامتيازات التي حصلوا عليها من المعاهدة ، ورأوا أنه بامكانهم الحصول على الاعتراف الكثيري بالمعاهدة عن طريق الحوار المباشر أولاً ، واوكلوا مهمة المفاوضات الى وزيرهم المحضار ، الا أنه فشل في مساعيه مما ادى الى أن يرفع السلطان غالب بن عوض الأمر الى المقيم السياسي في عدن ، الذي بعث برسالة مؤرخة في السابع من يناير سنة ١٩١٩ الى السلطان منصور بن غالب ، اخبره فيها بأنه موفد اليه الكابتن لي وارنر ، الذي له معرفة بعدد من رجال حضرموت ، وذلك من أجل اجراء محادثات تعود بالمصلحة على آل كثير ، على حد مزاعم المقيم ، وطلب اليه أن من أجل اجراء محادثات تعود بالمصلحة على آل كثير ، على حد مزاعم المقيم ، وطلب اليه أن يحسن معاملة المبعوث ما يحتاجه من مساعدة[٤٥] .

نجح المبعوث البريطاني في مهمته ، وبعث ولي العهد على بن منصور كتاباً في ابريل ١٩١٦ عن طريق السلطان غالب بن عوض القعيطي الى المقيم السياسي بعدن ، انبأه فيه بنبأ الاتفاق من جديد والاعتراف بالمعاهدة . ورداً على هذا الكتاب ، وجه الميجر رايلي نيابة عن المساعد الأول

نجح المبعوث البريطاني في مهمته ، وبعث ولي العهد على بن منصور كتاباً في ابريل ١٩١٦ عن طريق السلطان غالب بن عوض القعيطي الى المقيم السياسي بعدن ، انبأه فيه بنبأ الاتفاق من جديد ، والاعتراف بالمعاهدة . ورداً على هذا الكتاب ، وجه الميجر رايلي نيابة عن المساعد الأول للمقيم السياسي رسالة مؤرخة في ١١ يونيه ١٩١٩ الى علي بن منصور وسالم بن عبود ، اخبرهما فيها باستحسان الدولة البريطانية لاتفاق الطرفين . وتمشياً مع السياسة البريطانية الرامية الى

تحقيق المصالح الاستعمارية لجأ المقيم السياسي الى اتباع السياسة الاستعمارية القائمة على Prestige and Money لكسب الحكام واخضاعهم لنفوذها ، اذ بعث الى كل من علي بن منصور ومنصور بن غالب واخيه محسن بن غالب وسالم بن عبود بمبلغ من المال مقداره ٧٥٠٠ روبية ، وبعدد من البنادق مع ذخيرتها(٤٦) .

وفي نفس التاريخ ١١ يونيه ١٩١٩ ، وجهت رسالة موقعة باسم المقيم السياسي الجنرال بيني الى السلطان منصور بن غالب وأخيه محسن بن غالب يخبرهما فيها بتسلمه رسالتهما المؤرخة في ٢٧ جماد اول وهي التي تحمل أخبار اتفاقهما مع القعيطي ، واوضح لهما المزايا والفوائد التي سيحرزها الكثيريون من خلال تمتعهم بصداقة واحسان الدولة البريطانية وعربونا على ذلك بعث اليهما بمبلغ من الماء(٤٧) .

ذكر البكري ، انه تم توقيع معاهدة صداقة وولاء بين القعيطي والكثيري في شهر شوال من عام ١٣٣٧ هـ ، وان السلطان منصور بن غالب واخيه محسن وقعاها عن آل كثير : ووقعها الوزير المحضار نيابة عن السلطان القعيطي . وذكر البكري ان المعاهدة نصت على رغبة الطرفين في التعاون والتكاثف لاصلاح البلاد ونشر الأمن في ربوع حضررموت(٤٨) .

بتوقيع المعاهدة القعيطية الكثيرية ١٩١٨ واقرار العمل بها، انتهى مؤقتاً نصل من فصول الصراع الطويل الذي احتدم بين الطرفين قرابة نصف قرن ، واصبحت حضرموت مقسمة بين السلطنتين اللتين ترتبطان ببريطانيا بعلاقات الحماية . وسوف تبقى هاتان السلطنتان قائمتان حتى سقوطهما في شهري سبتمبر واكتوبر من عام ١٩٦٧ . ولتصبح حضرموت جزءاً من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (محافظة حضرموت) هذه الجمهورية التي تكونت من سلطنات وامارات ومشيخات الجنوب اليمني ، وذلك في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧ يوم استقلالها الوطني .

---

* لم نعثر على نص هذه الاتفاقية .

٥ ـ الصراع البريطاني ـ التركي حول جنوب اليمن وتأثيره على حضرموت

ازداد التدخل التركي في جنوب اليمن بعد اعادة احتلال الاتراك لشمال اليمن في عام ١٨٧٢ ، وعملوا على مد نفوذهم وسيطرتهم على جنوب اليمن ، مستغلين في ذلك الدين الاسلامي ، والظروف الداخلية لمشيخاته وسلطناته . ففي التاسع والعشرين من أغسطس ١٨٧٢ ، كتب القائد التركي في اليمن الى فضل بن محسن العبدلي سلطان لحج ، باعتباره من أهم الرؤساء في منطقة جنوب الجزيرة العربية يدعوه الى صنعاء بغرض تقديم فروض الطاعة والولاء للباب العالي ، فاعتبرت السلطات البريطانية ذلك تعرضاً لمصالحها ، وخطرا على وجودها ، كما زأت في هذه السياسة التركية الرامية الى التغلغل في جنوب اليمن تهديداً مباشراً للسياسة البريطانية في الحفاظ على الطريق التجاري الهام المؤدي الى الهند ه الشرق الأقصى عبر البحر الأحمر والشواطىء الجنوبية لبلاد العرب .

لذلك طلبت الحكومة البريطانية من سفيرها في الآستانة اليوت H.Elliot أن يوضح لبباب العالي « ... انه لضمان سلامة الأراضي البريطانية في عدن ، فانه من الخطورة بمكان حدوث أي تدخل من جانب السلطات التركية في هذه المنطقة ضد حكام اصدقاء لبريطانيا العظمى ... »[٥٢] . كما اوضحت الحكومة البريطانية للباب العالي « بأن حكومة جلالة الملك ترغب في احترام استقلال الرؤساء الوطنيين المقيمين بجوار عدن ، وان حكومة جلالة الملكة لن تقف مكتوفة الايدي اذا ما حدثت اية محاولة للانتقاص من سيادتهم »...[٥٣] .

استمرت الاتصالات الدبلوماسية بين الحكومة البريطانية والدولة العثمانية حول مسألة التدخل التركي في جنوب اليمن طيلة عام ١٨٧٣ . اذ توصل السفير البريطاني في الآستانة الى الحصول على تأكيد من الحكومة التركية بأن التعليمات المرسلة للسلطات التركية في اليمن تنص على عدم التدخل في شؤون القبائل والسلاطين الذين لهم علاقات مع الحكومة البريطانية .

ادت عودة الأتراك لليمن ، الى جانب توتر العلاقات بين الدولة العثمانية وبريطانيا وخروج الأخيرة عن القاعدة التي كانت تتبعها ازاء الممتلكات العثمانية ،

القائمة على مبدأ المحافظة على أملاك الامبراطورية العثمانية وذلك باحتلالها قبرص عام ١٨٧٨ ومصر ١٨٨٢م ، الى تخوف السلطات البريطانية وخشيتها من قيام العثمانيين باجراءات من شأنها أضعاف النفوذ البريطاني في منطقة جنوب اليمن ، مما دفع حكومة بريطانيا الى الاسراع بعقد معاهدات الحماية والتي لم تقصد منها بريطانيا بطبيعة الحال حماية القبائل والسلطنات ذاتها من الأطماع التركية ، بل كان هدفها الأساسي حماية مصالح السلطات الاستعمارية البريطانية وابعاد اي نفوذ أجنبي منافس لها في جنوب الجزيرة العربية .

دفعت السياسة التركية التوسعية الرامية الى مد النفوذ التركي نحو جنوب اليمن والتدخل في شؤون السلطنات والمشيخات المجاورة لعدن ، الى قيام الميجور هنتر F. M. Hunter المقيم السياسي المساعد في عدن ، بالاقتراح على حكومة الهند بضرورة عقد معاهدات حماية مع القبائل والسلطنات المحيطة والمجاورة لعدن ، وقد وافقت حكومة الهند على ذلك ، انطلاقا من أن فرض الحماية البريطانية على القبائل والمناطق من الشيخ سعيد* حتى حدود عمان سيمنع أي تدخل أجنبي في المنطقة ، وسيضطر الاتراك العثمانيون الى الموافقة على تحديد خط للحدود بين منطقتي النفوذ البريطانية والعثمانية مما يساعد على ايقاف التدخل التركي في المنطقة[٥١] . فتم توقيع معاهدات حماية ، ومن بين تلك السلطنات كانت سلطنة القعيطيين في حضرموت ، اذ تم توقيع معاهدة الحماية معها في عام ١٨٨٨م .

لقد ابتدع الانجليز نظام الحماية وطبقوه في جنوب الجزيرة العربية تحقيقاً لمصالحهم الاستعمارية المتمثلة في عمليات السلب والنهب ، وتأمين سلامة الطريق التجاري الهام الذي يصل بريطانيا بمستعمراتها في الشرق ، وتأمين عدن ذات الأهمية الاستراتيجية الاقتصادية بالنسبة لبريطانيا ، وكذلك تأمين الطرق الداخلية الموصلة الى عدن لضمان وصول المواد الغذائية اللازمة للقوات الاستعمارية ، وانتظام حركة التبادل التجاري لاجل تسويق الانتاج البضائعي للمصانع البريطانية . وأخيرا فان السلطات الانجليزية قد لجأت الى نظام الحماية من أجل ابعاد المنطقة عن أي نفوذ اجنبي خصوصاً النفوذ التركي المتواجد في شمال اليمن .

---

* الشيخ سعيد : جزيرة صغيرة تقع في باب المندب على مقربة من رأس البحر اليمني .

قضى نظام الحماية ، بأن يطلب الى السلاطين او الأمراء المجاورين لعدن بتوقيع اتفاقيات أبدية مع انجلترا ، نيابة عن انفسهم وورثتهم ، بأن لا يبيعوا او يرهنوا أو يؤجروا او يهبوا شيئاً من مناطقهم الى أحد من أمراء العرب او الأجانب دون استشارة او استئذان الحاكم في عدن ، ومقابل هذا يتعهد الانجليز بحماية هؤلاء السلاطين والأمراء من أي تهديد خارجي(٥٢) . وذكر أمين سعيد ، بأن معاهدات الحماية استهدفت بريطانيا من ورائها تحقيق ثلاث مقابل ثلاث ، فهدفت السلطات البريطانية تحقيق الخضوع المطلق ، وعدم الاتصال بأية دولة أجنبية وعدم بيع أو رهن اي أرض من ممتلكاتهم مقابل راتب شهري ضئيل واطلاق المدافع وأداء التحية عند زيارتهم لعدن والتعهد (ضمنيا) بعدم اثارة مشاكل داخلية(٥٣) . وبهذه السياسة نجحت السلطات الأستعمارية في جعل السلاطين والمشايخ يتصدون بأنفسهم لمحاولات التدخل التركي ، كما تمكنوا من خلال تلك السياسة من عزل كل من يظهر ميلاً نحو الأتراك .

كانت معاهدات الحماية المفروضة من قبل الحكومة البريطانية على السلطنات والامارات في جنوب الجزيرة متشابهة في محتواها . فقد اكدت جميعها على موافقة هؤلاء السلاطين والأمراء على عدم الاتصال او ابرام اي اتفاق مع أية قوى أو دول اجنبية الا بعد موافقة السلطات البريطانية . وبذلك اعتبرت السلطات البريطانية نفسها المسؤولة عن السياسة الخارجية وحتى الداخلية لهؤلاء الحكام المحليين . كما تضمنت معاهدات الحماية بنوداً يتعهد فيها السلاطين وزعماء القبائل بعدم التنازل او بيع او رهن او تأجير اية قطعة من بلادهم لأية دولة أجنبية فيما عدا الحكومة البريطانية(٥٤) .

هدفت الحكومة البريطانية بنظام معاهدات الحماية وتحت ستار الدفاع عن السلطنات والامارات ان تكتسب حقاً قانونياً للتدخل في العلاقات بين السلطنات والامارات بل وفي العلاقة بين السلاطين ورعاياهم* . فكانت السلطات البريطانية تتدخل في شؤون القبائل اذا ما شعرت بأن هذا التدخل ضرورياً لحماية مصالحها(٥٥) .

---

* ان هذا الحق يقوم اساسا على الباطل ، وليس لهذا الحق القانوني اي صفة شرعية ، اذ ان معظم المعاهدات كانت مفروضة من قبل السلطات الاستعمارية على السلاطين الضعاف .

استغلت السلطات الاستعمارية البريطانية الصعوبات الاقتصاديـة التي كان يعاني منها اغلبية هؤلاء السلاطين في نص معاهدات الحمـاية ، فـلا يكاد معظمهم يجد ما يكفيه من ضروريات المعيشة بسبب حروبهم القبلية التي كانت تأكل الأخضر واليابس ، كما عملت السلطات البريطانية على ممارسة الضغط على الزعماء او استغلال نقاط الضعف الناجمة عن المشكلات والنزاعات القبلية التي كانت تنشب وباستمرار بين السلطنات والقبائل المختلفة ، فتقوم تلك السلطات بالاصطياد في الماء العكر ، وتبرم اتفاقيات الحماية لتشعر الطرف الآخر بـأنها المنقذ والمحافظ على عرشه وسلطنته واستقلاله . وتمكن الانجليـز من استغلال التهديد التركي لبعض السلطنات في فرض معاهدات الحماية عليها . ولم يمض عام ١٨٩٦ الا وكانت معاهدات الحماية التي ابرمتها الحكومة البريطانية في جنوب اليمن قد تمت مع سبعة عشرة سلطنة وامارة من بين العشرين سلطنـة وامارة المتواجدة في جنوب اليمن(٥٦) .

بفضل معاهدات الصداقة والولاء والحماية بين الحكومة البريطانية وحكام جنوب اليمن، كاد النفوذ التركي ان يكون معدوماً في منطقة جنوب اليمن. وفي تلك الفترة كانت الدولة العثمانية من الضعف الى درجـة لم يكن بمقدورهـا تجسيد ادعائها بالسيادة على جنوب الجزيرة العربية ، بل ان صفوت باشا وزير الخارجية التركية طلب من الحكومة البريطانية حماية الملاحة التجارية العثمانية في منطقة جنوب اليمن والموانىء المطلة على الساحل الحضرمي ، وذلك عندما كان الصراع محتدماً بين القعيطيين والامارة الكسادية في المكلا وتم ابلاغ ذلك الطلب الى وزارة الهند في لندن، وهذا الطلب التركي يتناقض تماما مع ادعاء الأتراك العثمانيين بسيادتهم على جنوب الجزيرة العربية(٥٧) . وبهذا الطلب التركي، انتقل التنافس البريطاني- التركي حول عـدن وجنوب اليمن من مشكلة تحـديد حق السيـادة العثمانية الى مشكلة تحديد الحدود بين منطقتى نفوذ كل من الجانبين، مما أثار الحاجة الى التوصل الى تسوية الخلاف بينهما في هذه المسألة(٥٨) .

ادركت السياسة البريطانية انه من الضروري تحديد خط للحدود يكون فاصلاً بين منطقتي النفوذ البريطاني والنفوذ التركي ، من أجل وضع حد للسياسة التركية الهادفة الى التغلغل في جنوب اليمن مما يهدد المصالح البريطانية . وقد تأكد

لحكومه الهند أن ازدياد نمو النفوذ التـركي في منطقـة جنوب اليمن، ومحـاولة السلطات البريطانية ايقاف هذا التغلغل سيؤدي حتماً الى زيـادة حجم القوات البريطانية في عدن مما يحملها اعباء مالية جديدة ، ويظهر هذا واضحاً ، من خلال ما أبداه المقيم السياسي البريطاني بعدن الميجر جنرال براث major Seneiat E. De Brath لحكومة الهند من ضرورة تقـوية الحـامية البـريطانيـة بعدن لمـواجهة (مؤامرات الأتراك) التي تريد بسط السيطرة العثمانيـة على جنـوب اليمن ، وتهديد القـاعدة البـريطانيـة في عدن عن طريق تنفيـذ ما سمـاه (بالبـرنامـج الاسلامي) The Islamic Programe والذي عمل العثمانيون بموجبه على كسب القبائل اليمنية الى جانبهم بدعوى الجهاد في سبيل الله .

لم تكن منطقة النفوذ البريطاني ومنطقة النفوذ التركي ثابتـة منذ عـودة الاحتلال التركي لليمن عام ١٨٧٢ وحتى عام ١٩٠٢ . الا أنه في الفترة من عام ١٩٠٢ الى عـام ١٩٠٤ تم اجراء مفـاوضات واتصـالات بين الطرفـين التركي والبريطاني ، اسفرت عن الاتفاق بينهما ، على تحديد خط الحدود بين المنطقتين ، وذلك بواسطة لجنة أنجلو ـ تركية . وفي شهر مارس من عام ١٩١٤ تم تـوقيع الاتفاقية نهائياً ، وتم التصديق عليها في لندن في الثالث من شهر يونية ١٩١٤ . ومع أن هذه الاتفاقية قد اقرت تسـوية مشـاكل الحـدود بين الدولة العثمـانية وبريطانيا ، الا أن الأتراك العثمـانيين ظلوا متمسكـين بالسيـادة النظريـة على الجزيرة العربية بأكملها ، وان كانوا يعترفون بخضوع عدن والمناطق المجاورة لها للحماية البريطانية(٥٩) .

دفعت جملة من الأسباب الحكومة التركية الى الموافقة على عقد الاتفاقية المذكورة ، ومن هذه الأسباب ، المشاكل التي واجهتها الدولة العثمانية والناجمة عن الحرب الايطالية التركية وكذا الحروب البلقانية ، فقد أعلنت ايطاليا الحرب على تركيا في التاسـع والعشرين من سبتمبـر ١٩١١ ، وقامت بمهـاجمة المـدن الساحلية للشاطىء الليبي ، كما عملت ايطاليا على توسيع نطاق الحرب فضربت بمدفعية اسطولها ، بيروت ورودس وجزر الدوديكانيز ، وأضبط الأتراك الى توقيع صلح لوزان ١٩١٢ وجلائهم عن الساحل الليبي(٦٠) ولم تكد الحرب الايطالية ـ التركية تنتهي ، حتى اندلعت الحرب البلقـانية التي الحقت بـالأتراك خسـائر

فادحة ، فقدت تركيا بموجبها سيادتها وممتلكاتها في البلقان . لذلك رأى الساسة الأتراك من الاتحاديين انه لا بد من تسوية المشاكل والخلافات التركية مع الدول المختلفة كي يحولوا دون انهيار الدولة العثمانية واضمحلالها . وكان ابراهيم حقي باشا رئيس الوزراء التركي على رأس الداعين الى اتباع (سياسة التسوية) والاتفاق مع الدول بشأن انهاء القضايا المعلقة ، وخاصة المشاكل القائمة بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية(٦١) .

تولى ابراهيم حقي باشا المفاوضات مع بريطانيا والتي اجريت في لندن ، وتم التوقيع على الاتفاق كما ذكرنا ، في التاسع من شهر مارس ١٩١٤ ، والتصديق عليها في الثالث من شهر يونية من نفس العام . وقد وقعها عن الجانب التركي ابراهيم حقي ، وعن الجانب البريطاني (السير ادوارد جراى) وعرفت باسم اتفاقية المحميات وحضرموت . وبموجبها تم الاتفاق على تحديد الحدود بين مناطق نفوذ الدولتين . كما تخلت الدولة العثمانية عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب في حضرموت(٦٢) . وقد اعترفت الدولة العثمانية في الاتفاقية ، بالحماية البريطانية على جنوب الجزيرة العربية . واتخذت الحكومة البريطانية من هذه الاتفاقية سنداً قانونيا تمسكت به لابقاء تلك الحدود المتفق عليها ، على ما هي عليه في محاولة منها لابعاد أي نفوذ اجنبي عن جنوب اليمن(٦٣) .

ادى تغير السياسة البريطانية القائمة على المحافظة على كيان الدولة العثمانية والتي اتبعتها بريطانيا منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى مؤتمر برلين في يونية ١٨٧٨ ، الى تقارب بين الدولة العثمانية والامبراطورية الألمانية التي اتبعت ومنذ عام ١٨٩٠ سياسة عالمية Well Politik ، طالبت ألمانيا بمقتضاها أن يكون لها (مكانا تحت الشمس (٦٤) . وقد ادى هذا التقارب التركي الالماني الى خشية الانجليز وتخوفهم على مصالحهم في الجزيرة العربية . فقد بات واضحاً ، أن تركيا سوف تدخل الحرب لا محالة الى جانب المانيا اذا ما اندلعت الحرب . كما أدرك الانجليز ان الصراع سيكون عنيفاً بين الحلفاء والدولة العثمانية في منطقة الجزيرة العربية(٦١) .

في بداية نوفمبر ١٩١٤ اعلنت تركيا الحرب على دول الحلفاء ، فحرص كل معسكر على اتخاذ الخطوات الدبلوماسية والعسكرية لكسب الحرب . وانحصر

الصراع في منطقة البحر الأحمر واليمن بين الأتراك والبريطانيين ، نظراً لما كان لكل من الجانبين من مصالح ونفوذ وقوات في تلك المنطقة . واتخذ كل من الطرفين موقفاً معيناً حيال القوى الموجودة في الجزيرة العربية سواء أكان هذا الموقف يقوم على التقرب والتودد او التهديد والوعيد[٦٦] . ونشطت الدبلوماسية الانجليزية وكذا التركية لكسب عرب الجزيرة العربية ، وبذلت مجهودات كبيرة من الطرفين المتحاربين لأهمية هذه المنطقة العربية الحيوية في تحقيق الانتصار ، فأصدرت السلطات البريطانية في عدن ، منشوراً وعدت فيه العرب بالمحافظة على حرمة البلاد المقدسة وحريتها ، في محاولة منها لكسب عرب جنوب الجزيرة الى جانبها . وبالمقابل تركزت الدعاية التركية على الناحية الدينية ، واثارة الحمية الدينية كما ورد في اعلان الجهاد الاسلامي ضد الحلفاء . وناشد الأتراك عرب جنوب الجزيرة ان يهبوا (لنصرة الدين الحنيف) وهدف الأتراك من وراء دعايتهم الى كسب السلاطين والمشايخ في الجنوب لتشكيل جبهة عثمانية تحارب البريطانيين في عدن[٦٧] .

بدأت الاتصالات بين السلطنة الكثيرية في حضرموت والدولة العثمانية اثر دخول الاتراك مباشرة الحرب ضد الحلفاء . وقد ساهم الشريف عبد الرحمن بن حسين علوي امير مأرب في هذه الاتصالات فقد تم عن طريقه اول اتصال بين الوالي التركي في اليمن محمود نديم والسلطان منصور بن غالب الكثيري .

ففي ربيع أول من عام ١٣٣٣ هـ وجه الشريف عبد الرحمن بن حسين امير مأرب رسالة الى السلطان منصور بن غالب الكثيري أخبره فيها بعدم وجود مشاكل او خلافات بين الدولة العثمانية والامام يحيى[٦٨] . وأرفق مع رسالته خطابا من الوالي محمود نديم للسلطان الكثيري منصور بن غالب ، وأمل امير مأرب من ذلك الحصول على تأييد الكثيري للاتراك . وقد نجح امير مأرب في تحقيق هذا الهدف ، اذ كتب السلطان منصور بن غالب رسالة اليه مؤرخة في ربيع اخر عام ١٣٣٤هـ ، ابلغه فيها سروره لارتباط الشريف عبد الرحمن بن حسين بالدولة العثمانية ، وأعلن عن ولائه للدولة العثمانية وحبه للدولة الاسلامية[٦٩] .

وفي معرض رده على رسالة الوالي محمود نديم ، اعرب السلطان منصور بن غالب عن فرحته بتبعيته للدولة العلية وذكر بأنه سيبذل جهده من أجل دعم الدولة

العلية حسب قدراته . وأشار السلطان منصور في رسالته أيضا ، الى أن القعيطي موالي للانجليز وانه فرض حصاراً اعلامياً على السلطنة الكثيرية ليمنع عنها اخبار الحرب(٧٠) .

وفي رسالة مؤرخة في ١٢ رجب عام ١٣٣٤هـ* وجه والي اليمن محمود نديم باشا رسالة الى منصور بن غالب الكثيري رداً على رسالة الأخير اليه ، والمؤرخة في ربيع اخر ١٣٣٤ هـ التي أبدى فيها الكثيري ارتباطه بعرش الخلافة والدولة العلية ، احاط الوالي السلطان منصور الكثيري بانتصارات الدولة العثمانية في القفقاس والعراق(٧١) .

ذكر السقاف ، بأن المراسلات بين الوالي التركي محمود نـديم والسلطنة الكثيرية ظلت قائمة حتى فتح الأتراك (لحج) ، فأشار محمود نديم بأن تكون المخاطبات عن طريق علي سعيد باشا(٧٢) ..

وقف الامام يحيى من أطراف الحرب العالمية الأولى موقفاً محايداً . وحدّد أحمد فضل العبدلي ، موقف الامام من الأتراك والانجليز وحربهم في لحج بأن قال (... اما سياسة الحضرة الأمامية آنئذ فكانت التأني والتظاهر بالحياد المشرب بالعطف والميل الى حكومة محمود بك نديم والي اليمن ، دون ان يتعرض لعداء بريطانيا العظمى وحلفائها ، وانتظار الفرص المناسبة للاستفادة من هذه الحرب بمقتضى تغير الأحوال ومساعدة الظروف ..)(٧٣) .

وفي رسالتين بعث بهما الامام المتوكل على الله يحيى، في الثاني والعشرين من شهـر ربيع الأول سنـة ١٣٣٢ هـ والعاشر من رمضـان سنة ١٣٣٣ هـ ، الى السلطان منصور بن غالب بن محسن الكثيري ، اظهر فيهما حرصه على الشريعة الاسلامية ولم يحدّد موقفه من الحرب الدائرة سواء بالانحياز الى جانب الانجليز او الانحياز الى جانب الاتراك(٧٤) .

ان هذا الموقف الحيادي من قبل الامام لم يساعد الأتراك في دعايتهم لكسب السلاطين وزعماء القبائل في جنوب اليمن الى جانبهم ، ولم يتشجع السلاطين على اتخاذ موقف معادي لانجلترا ، خصوصاً وأن معظمهم تربطهم ببريطانيا معاهدات

---

* التاريخ المقارب للتاريخ الهجري . وهو تاريخ رومي كان يعمل به في اليمن .

حماية ، ولذلك فان الرسائل التي بعث بها والي اليمن محمود نديم وكذلك القائد التركي على سعيد لهؤلاء السلاطين لم تلق الاستجابة الا لدى القلة منهم .

ان الاتصالات التركية مع السلطنة الكثيرية والتي اجريت من خلال الرسائل المتبادلة، قد هدفت الى اثارة الشعور في حضرموت ضد بريطانيا، والتحريض على نشوب الانتفاضات في حضرموت ضد المصالح البريطانية المتمثلة بحليفها السلطان غالب بن عوض القعيطي ، مما يدفع ببريطانيا الى تشتيت قواتها في جنوب اليمن دفاعاً عن نفوذها في الدولة القعيطية مما يسهل على الأتراك التقدم نحو عدن .

كان على سلاطين وامراء جنوب الجزيرة العربية ، تحديد موقفهم من هذه الحرب ، ونعرف ان معظم السلاطين حكام الجنوب قد ارتبطوا بمعاهدات حماية مع السلطات البريطانية، فعمل هؤلاء السلاطين على الوفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم للحكومة البريطانية، وقد املى عليهم اتخاذ هذا الموقف ظروف معينة، منها معاهدات الصداقة والحماية التي تربطهم بالحكومة البريطانية، والمرتبات التي كانت تدفعها السلطات البريطانية في عدن لهؤلاء السلاطين. وعجز هؤلاء السلاطين عن القيام بأي عمل معاد للانجليز، وخوفهم من قيام الانجليز بفرض حصار بحري مما يعرض سلطناتهم لمشاكل اقتصادية خاصة وأن الأتراك العثمانيين لا يملكون قوة بحرية يستطيعون بها الوصول الى سواحل جنوب الجزيرة وتقديم الدعم الفاعل لفك مثل ذلك الحصار.

لم تتردد السلطنة القعيطية ، ومنذ بداية الحرب العالمية في اعلان موقفها بالوقوف الى جانب الحكومة البريطانية ، ويعود ذلك الى ارتباطها بمعاهدة حماية مع الانجليز ولأن الساحل الحضرمي بميناءيه الشهرين المكلا والشحر سيكونان معرضان لحصار بحري من قبل البحرية البريطانية ، وأهم من هذا ، خوف القعيطي من تعرض ممتلكاته بحيدر اباد للخطر .

لم تقف السلطات البريطانية مكتوفة اليدين ، بل قامت بدور نشط لافشال الدعاية التركية ، فأجرت اتصالات واسعة مع هؤلاء السلاطين لتوضيح موقفها وللطلب اليهم بعدم تأييد الأتراك . وكما ذكرنا ، فقد أصدرت منشورا عاما أكدت فيه على احترامها للحرمين الشريفين ، وأكدت فيه أيضا بأنها ليست عدوة للعرب .

ساهم في نجاح الدعاية البريطانية ، وافشال الدعاية التـركية في جنـوب اليمن ، مجيء شيخ السادة بمكة المكرمة محمد بن علوي السقـاف الى عدن ، مندوبا لشريف مكة الى كافة العرب بالقطر اليماني ، من أجل الدعوة الى تأليب العرب ضد الأتراك ، تجسيدا لموقف شريف مكة في الثورة ضد الأتراك . وقد ذكر البريجادير جنرال والتن في تقريره الذي رفعه في التاسع والعشرين من مايو ١٩١٦ الى سكرتير حكومة الهند ، أن الشريف حسين أمير مكة قد أخذ على عاتقه مهمة ترتيب قيام ثورة عربية عامة ضد الاتراك اثر مراسلاتـه مع هنـري مكماهـون المندوب السامي البريطاني في مصر والتي انتهت بآخر رسالة وجهت في ١٠ مارس ١٩١٦ ، وقام شريف مكة باعلان الثورة على تركيـا في العاشر من شهـر يونيـه ١٩١٦ ، وعزز اعلانه بمنشور عام اتهم فيه الاتحاديين بالخروج على الشريعة الاسلامية(٧٥) .

قدم المقيم السياسي الميجور جنرال استيومارت — G. M. Stewart Magor General لمندوب شريف مكة محمد بن علوي السقاف كل مساعدة ممكنة لانجاح مهمته في جنوب اليمن ، انطلاقا من ادراكه لأهمية دعمهم للشريف حسين ليعلن الثورة على الترك ، باعتباره القوة العربية العسكرية والدينية التي بامكانها القيام بدور فعال ضد الاتراك العثمانيين ، ولأن الدعاية التي سيقوم بها منـدوبه الى اليمن محمد بن علوي السقاف سوف تساعد في احباط محاولات الأتراك في جنوب اليمن لتحريض القبائل على الثورة ضد بريطانيا . ومن بين الذين كاتبهم محمد بن علوي السقاف ، السلطان الكثيري منصور بن غالب ، ففي التاسع والعشرين من شهر محرم ١٣٣٥هـ وجه السقاف رسالة الى السلطان منصور طالبا اليه الثورة على الاتراك ، وأرفق برسالته المنشور الذي أصدره شريف مكـة ، يشرح فيـه أسباب نهضته لأبعاد الطفاة الأتراك مثل أنور وطلعت والعمل من أجل احياء المجد العربي(٧٦) .

ساعد بريطانيا في نجاح دعايتها أيضا وافشالها للدعاية التركية ، الموقف السلبي لسكان عدن الذين لجأوا الى السكينة والهدوء ، فلم يقوموا بأي شكل من اشكال النضال ضد الوجود الانجليزي خلال الحرب العالمية الأولى ، بل أعلنوا انحيازهم الى جانب انجلترا واخذوا في بث الدعاية لها(٧٧) . وفي رأينا ان اتخاذ هذا الموقف من قبل سكان عدن ، قد فرضته عليهم ظروفهم الاقتصادية ، كونهم

يـرتبطون بمعيشتهم ومصـالحهم الاقتصاديـة بالوجـود البـريـطاني ووجـود البرجوازية الأجنبية من الهنود ، الى جانب الاهتمام الكبير الذي تبديه السلطات البريطانية لعدن ، فعملت على تركيز قواتها فيها لقمع أي محاولة قـد يقوم بهـا المواطنون في هذا الموقع الاستراتيجي . ولهذا فقد استطاع الانجليز دحر القوات التركية من الشيخ عثمان القريبة جدا من عدن ، مما لم يتح أية فرصة لأهالي عدن للانتفاضة والقيام بأي عمل ضد الوجود البريطاني في مدينتهم ، ولذلك فقد أعلن قاضي عدن عبد الله عيدروس أن تركيا ارتكبت خطأ بدخولها الحرب الى جانب المانيا ضد انجلترا الصديقة الحميمة للمسلمين ، كما أشاد بحكومة عدن ، واعتبرها بأنها أحسن وأعدل من عملت من أجل الاسلام(٧٨) .

منذ أن أعلنت تركيا الحرب على دول الحلفاء في شهر نوفمبر ١٩١٤ ، لم يعد لاتفاقية الحدود التي وقعت في لندن في مـارس ١٩١٤ بين تـركيا وانجلتـرا أي اعتبار . وقد توقعت السلطات البريطانية في عدن قيام الاتراك بالهجوم على لحج وعدن ، فعملت على تحريك بعض العناصر العربية الموالية لها في المنطقة ، مثل سلطان لحج لخدمة مصالحها بطريق غير مباشر .

بدأت القيادة التركية في اليمن في الاعداد للهجوم على لحج وعدن . وحاولت تلك القيادة كسب سلطان لحج الى جانبها تسهيلا لمهمتها وخطتها في مهاجمة لحج وعدن ، فطلب قائد القوات التركية علي سعيد باشا من سلطان لحج علي بن أحمد العبدلي الموافقة على مرور القوات التركية عبر لحج ، الا أن السلطان رفض هذا الطلب خشية وقوع لحج تحت السيطرة التركية من جهة ، وخوفا من القـوات الانجليزية من جهة ثانية ، وخوفا من قيام القوات البريطانية في عدن بفرض حصار اقتصادي على لحج من جهة ثالثة ، وأخيرا التزام السلطان العبـدلي بمعاهـدة الحماية الموقعة بين سلطنته وبريطانيا في عام١٨٨٢ .

بدأ الهجوم التركي على لحج في مطلع عام ١٩١٥ ، ويعتبر هذا الهجوم جزءا من الخطة العامة التي رسمتها الدولة العثمانية ودول الوسط ا لمهاجمة الانجليز في قناة السويس ومصر وحرمان بريطانيا من استخدام الشريان الرئيسي في خطوط مواصلاتها الى الهند والشرق الاقصى(٧٩) . كما هدف الأتراك من توجيه حملتهم ، مشاغلة الانجليز في تلك المنطقة ، ومن ثم تقليل فاعلية أي مساعدة قد ترسلها

حكومة الهند البريطانية الى منطقة قناة السويس ، وأكد ذلك المؤرخ اليميني أحمد فضل العبدلي عندما ذكر بأن العثمانيين في اليمن « ... وصلتهم أوامر مشدّدة من أنور أن يقلقوا راحة الانجليز في عدن ، ويجبروهم على ارسال عسكر اليها ، وان يشغلوهم في اليمن بقدر الامكان ، وكأنهم أرادوا بذلك ان ـ يشغلوا في عدن جانبا من المدد الذي يظنون أن الهند سترسله الى السويس لكبح جماح حملة احمد جمال باشا على مصر ..... »[٨٠] .

لقد أصبحت القوات العثمانية في اليمن ، عند اندلاع الحرب العالمية شبه محصورة بسبب محاصرة الانجليز للسواحل اليمنية ، وقطعهم للمواصلات بين اليمن وباقي الامبراطورية العثمانية ، وأمام ذلك ، فان حملة لحج التركية قد هدفت الى ايجاد مخرج لها كي لا تقع في ضائقة اقتصادية اذا ما طال أمد الحرب ، فبامكان الأتراك عن طريق احتلالهم للحج وغيرها من مناطق الجنوب اليمني . ان يوفروا الخيرات والامكانات اللأزمة لتواجدهم في اليمن .

تمكنت الحملة التركية التي تكونت من الفي جندي تركي وستة الاف من اليمنيين[٨١] وبقيادة علي سعيد باشا من تحقيق الانتصار على قوات سلطان لحج علي بن أحمد العبدلي في معركة (الدكيم)، وذلك في الخامس من يوليو ١٩١٥ والموافق ٢١ شعبان ١٣٣٣هـ[٨٢] وتمكن الأتراك على اثر هذه المعركة من دخول الحوطة عاصمة لحج ، وقد فر السلطان علي ومعه بعض اتباعه اتجاه عدن ، فظنتهم القوات الانجليزية طلائع الجيش التركي فأطلقت النار عليهم ، فأصيب السلطان بجرح مات متأثرابه[٨٣]

واصل الأتراك بعد دخولهم لحج زحفهم نحو عدن ، واستطاعت القوات التركية من احتلال الشيخ عثمان أحد ضواحي عدن . ولكنها اضطرت الى اخلائها امام ضغط القوات الانجليزية وذلك في الحادي والعشرين من شهر يوليو ١٩١٥ ، وقامت السلطات البريطانية بعزل البريجادير جنرال برايس Brice المقيم السياسي بعدن بسبب عجزه عن تقديم المساعدة لسلطان لحج للدفاع عن سلطنته ، وايقاف الهجوم التركي ، وعينت بدلا عنه الميجور جنرال سيتورات .

شن الأتراك ابان زحفهم على جنوب اليمن حربا دعائية واسعة ، فاطلقوا الاشاعات باستيلائهم على قناة السويس بل وعلى مصر كلها ، وبأنهم نجحوا في

اغلاق باب المندب ، وهدفهم من وراء ذلك هو التظاهر بأن هدف هجومهم هو احتلال عدن وتحريرها من الانجليز(٨٤)

وكما رأينا ، فان الانجليز لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام الدعاية التركية ، فعملوا على ابطال مفعولها بكافة الوسائل ، سواء بالترغيب أو الترهيب أو بالضغط الاقتصادي او العسكري ، وعملت جاهدة من أجل كسب العرب الى جانبها ضد الأتراك وليست مراسلات الشريف حسين هنري مكماهون ١٤ يوليو ١٩١٥ الى ١٠ مارش ١٩١٦ الا مثالا على ذلك . وعمل الانجليز أيضا على التأكيد لحاكم جنوب الجزيرة العربية ، على خطأ دخول تركيا الحرب ضدهم ، وهم اصدقاء العرب الأوفياء . ووجد الانجليز في حلفائهم المخلصين أمثال السلطان العوذلي وقاضي بيحان وغالب بن عوض القعيطي خير معين في بث الدعاية لهم ، غير أن انتصار الأتراك في لحج ، أدى الى تغير في مواقف بعض سلاطين جنوب اليمن ، وبسبب اقتراب الاتراك من أراض هؤلاء السلاطين ، وبسبب عدم قيام الانجليز بالتصدي وبقوة فاعلة للهجوم التركي على لحج ، رغم معاهدة الحماية ، وكذلك عدم قيام الانجليز بأية محاولة لطرد الأتراك من لحج . كل هذا جعل بعض هؤلاء الحكام يترددون في اتخاذ موقف واضح يؤيدون فيه بشكل كامل السلطات الانجليزية . وسعى الاتراك جاهدين الى تحريض هؤلاء السلاطين على التمرد والثورة ضد الانجليز ، وطالبوهم برص الصفوف وتوحيد المواقف ، وتقديم الدعم للقوات التركية في لحج واعلان الولاء والطاعة للسلطان العثماني .

كانت حضرموت من المناطق التي اهتم بها الاتراك وعملوا على تحريض أهلها للوقوف الى جانبهم ، ومما يجدر ذكره ان القائد التركي علي سعيد لم يقم بمراسلة السلطان القعيطي الا نادرا لمعرفته بالعلاقات الوطيدة التي تربطه بالانجليز ، ولذلك ترددت الرسائل بين القائد التركي والمنافس الرئيسي للقعيطيين في حضرموت ، السلطان الكثيري منصور بن غالب بالاضافة الى بعض سادة واعيان السلطنة الكثيرية .

ففي رسالة موجهة من القائد التركي علي سعيد الى السيد احمد بن حسن العطاس* مؤرخة في ٣٠ جماد الاخرة عام ١٣٣٤هـ ورد فيها بأن انجلترا قد

---

* صاحب بلدة حريضة في حضرموت .

أدخلت جميع الحدود الحضرمية تحت حمايتها ، وبأن هذه الحماية لن تنته الا باجتماع كلمة اهل حضرموت على رفض بريطانيا . وطلب القائد التركي من العطاس جمع تواقيع رؤساء القبائل وغيرهم للمطالبة برفض بريطانيا . كما ذكر علي سعيد في رسالته ان الدولة العثمانية تعتبر جزيرة العرب ملكا لها ، وان الدولة العثمانية لن تتركها او تتخلى عنها ، وانها ستعمل على محاربة من يخرج من على ارادتها ويقف الى جانب انجلترا . وفي نهاية الرسالة اشار علي سعيد الى نجاح الاتراك في احتلال لحج ، وانهم سيعاقبون كل من دخل تحت حماية الاجانب[٨٥]

وقد حملت رسالة أخرى نفس المعنى ، مؤرخة في جمادى الاخرة ١٣٣٤هـ بعث بها علي سعيد الى السلطان منصور بن غالب ، نبهه فيها الى غدر الدولة الانجليزية ومكرها والتي ادخلت الحدود الحضرمية تحت حمايتها ، وطلب اليه رفض الحماية البريطانية بتوقيع وثيقة مع أعيان حضرموت وارسالها بعد امضائها وختمها من قبل السطان الى القائد التركي بلحج[٨٦] .

كما ذكر عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف أنه وصلته في ١٣٣٤هـ رسالة من قائد الجيوش العثمانية بلحج علي سعيد باشا يطلب اليه فيها اعتراف سلاطين حضرموت بأنهم تابعون للدولة العلية . وذكر السقاف بأنه الح على الأمير محسن بن غالب بن محسن شقيق السلطان وعلى الامير علي بن منصور بن غالب بصفته ولي عهد ابيه ، بالتوقيع على الوثيقة المكتوبة بذلك المعنى (الاعتراف بالتبعية للدولة العلية)، كما عمل السقاف على اخذ تواقيع المناصب والرؤساء ، وقد نجح في ذلك ، وقام بارسال الوثيقة التي تحمل التواقيع الى القائد التركي بلحج[٨٧] .

كما بعث علي سعيد برسالة مؤرخة في الرابع عشر من ذي القعدة عام ١٣٣٤هـ الى السلطان منصور ردا على رسالة الأخير الذي طلب فيها (ارسال قوة لتدمير العصاة من الامراء الموالين للكفار). وذكر علي سعيد في رسالته هذه بأن الامراء العاصيين قد انقادوا لطاعة الدولة العثمانية سرا وجهرا . وانه لم يبق من العصاة (غير الامارة القعيطية ولا بد ان نرسل لهم خاصة قوة تسحقها وتدمر معاقلها وسوف تكون يدنا واياكم واحدة) وفي نهاية الرسالة اوضح علي سعيد ، بأن هدف الدولة العلية من ذلك هو وحدة حضرموت تحت سلطان واحد هو السلطان الكثيري[٨٨] .

ان ما ذكره علي سعيد أسال لعاب السلطان منصور بن غالب ، وأعتقد بأنه سينهي قريبا الوجود القعيطي في حضرموت ، بفضل هذه القوة التركية التي وعد بها القائد التركي لسحق وتدمير الامارة القعيطية . فكتب السلطان منصور رسالة في ٢٢ رجب ١٣٣٥هـ وبعث بها على عجل الى القائد علي سعيد يستحثه فيها على ارسال هذه القوة التركية ، غير ان هذا الأمل تبخر عند استلامه رسالة من علي سعيد مؤرخة في ٢١ صفر ١٣٣٦هـ افاد فيها بعدم قدرته على ارسال القوات العسكرية العثمانية الى حضرموت ، لسبب عدم وجود قوة اضافية لديه نتيجة انقطاع المدد من الاستانة ، واشار علي سعيد في رسالته الى ضرورة محاربة القعيطي ولن يكون في ذلك خروج على الشريعة الاسلامية لأنه يحارب حليفا لانجلترا الكافرة ، وعمل القائد التركي على رفع الروح المعنوية لدى الكثيري فطمأنه بأن وزارة الحربية التركية قد أبلغته برقيا بأنها عازمة على ارسال جيش ليتم به فتح عدن وتأديب الأمراء الموالين لانجلترا(٨٩) .

ويبدو ان السلطان منصور بن غالب قد كتب للقائد التركي ، ملفتا نظره الى احتمال تعرض مصالحه ومصالح رعاياه للخطر بسبب تآمر القعيطي مع الانجليز ، فطمأنه علي سعيد بأن امواله وأموال رعاياه ستكون في مأمن في جاوه ، مشيرا الى أن هولندة دولة محادية .

وفي رسالة مؤرخة في الرابع عشر من شعبان عام ١٣٣٦هـ من قائد القوة التركية بلحج علي سعيد ، أوضحت الطريقة التي كان يلجأ اليها الأتراك لنشر دعايتهم وكسب الانصار في حضرموت(٩٠) كما بعث علي سعيد برسالة مؤرخة في ١٢ رمضان ١٣٣٦هـ الى اعيان الجهة الحضرمية من مختلف القبائل ، أوصاهم فيها بالتبعية لخليفة الاسلام السلطان محمد رشاد ، كما طلب اليهم تحريض الاهالي على القتال ، وان يتجنبوا كل صداقة أو محالفة لانجلترا الكافرة ومن والاها(٩١) .

وفي السادس من شهر شوال ١٣٣٦هـ وجه علي سعيد رسالة الى منصور بن غالب الكثيري سلطان حضرموت ، ذكر فيها أنه وجه رسالة للامير غالب بن عوض* القعيطي* طالبه فيها برد عتاد سلبه من أحد الرعايا . كما أشار علي سعيد

---

* يلاحظ ان القائد التركي اعتبر منصور بن غالب هو سلطان حضرموت وان غالب القعيطي هو مجرد امير فقط .

في الرسالة الى أن الأمير غالب بن عوض لم يرتبط بالدولة العثمانيـة مبررا ذلك بأعذار واهية[٩٢] ويبدو من هذه الرسالة بأن الأتراك قد راسلوا السلطان غالب بن عوض القعيطي من أجل كسبه الى جانبهم ضد انجلترا ، ولكنهم فشلوا في ذلك اذ وقف القعيطيون الى جانب انجلترا تمشيا مع مصالحهم .

حـذر علي سعيـد من الدسائس التي تحيكهـا السلطات البـريـطانيـة في حضرموت ، وأبلغ السلطان منصور ، بأن حسين حامد المحضار وزير السلطنة القعيطية قد توجه الى حضرموت (الداخل) يصحبه عدد من آل كثير القادمين من ((جاوا) وهدفه أن يربط كل حضرموت بالشحر والمكلا ما عدا تريم وسيئون (المدينتين الرئيسيتين بالسلطنـة الكثيريـة) وان هذا التحـرك فخل بسيـاسة العثمانيين . بحضرموت ويشكل اعتداء على نفوذ السطان الكثيري . وفي نهاية رسالته ذكر علي سعيد بأن ربط حضرموت (الداخل) بالساحل معناه ارتبـاط السلطنة الكثيرية بالامارة القعيطية التابعة لانجلترا[٩٣] .

لم تقم السلطات البريطانية بأية محاولة جادة لاخراج القوات التركية من لحج برغم التقارير التي رفعت من قبل السلطات البريطانية في عدن الى حكومة بومباي . ففي مذكرة لجاكوب المساعد الأول للمقيم السياسي في عدن مؤرخة في التاسع من سبتمبر ١٩١٥ أرفقت بكتاب رفعه الميجور جنرال يونجها سبند Youn-ghusband Magor - General Sir George المقيم السياسي الى حكومة بومباي ، ذكر جاكوب في تلك المذكرة ، بأن الوجه السياسي للمنطقة المحيطة بعدن سوف يتغير تغيرا جذريا بعد انسحاب الأتراك من اليمن ، وأوصى بضرورة انشاء خط للسكك الحديدية خاصة ما بين عدن ولحج ، كما قـدم عدة اقتـراحات لتـدعيم النفوذ البريطاني في عدن والمناطق المجاورة لها ، مثل زيادة المرتبات التي تدفع للسلاطين والشيوخ ، وتجنيد بعض رجال القبائـل اليمنية لخـدمة السلطات البـريطانيـة بعدن ، وطالب جاكـوب في مذكـرته انشـاء مدرسـة لأبناء السـلاطين والأمراء والشيوخ وطبعهم على الولاء للتاج البريطاني ، كما أوصى بضرورة ايفاد بعثات طبية لاجتذاب السكان الى جانب انجلترا[٩٤] .

تساءل جاكوب عن الاسباب التي تحول دون قيام البـريطانيـين بزيـارة سواحل حضرموت ، خاصة وأن تلك المنطقة كانت مطمعا للباب العـالي والامام

يحيى في تلك الفترة . وأشار جاكوب الى نشاط الأتراك والامام يحي في حضرموت . وذكر جاكوب في مذكرته المثل العربي القائل بأن (عقل العربي يستقر في بصره) ولهذا فان العربي في رأي جاكوب لا يستطيع أن يشعر بوجود دولة ونفوذها وهيبتها ما لم تكن حاضرة أمام بصره ، ولذا فقد طالب بضرورة التأكيد على هذا الوجود البريطاني في المنطقة . وتطرق جاكوب الى احتمال توفر امكانات هائلة على ساحل حضرموت في التعدين والنفط فضلا عن أهمية الساحل الحضرمي بميناءيه الشهيرين المكلا والشحر وأهميتهما للحركة التجارية . وذكر جاكوب الى أن المقي السياسي يونجها سبند مقدر لهذه الأهمية ، وانه حاول زيارة السلطان غالب بن عوض القعيطي ، الا أن تلك الزيارة قد تأجلت بسبب ظروف الحرب القائمة .

يبدو جليا من خلال مذكرة جاكوب ٩ مارس ١٩١٥ الى حكومة بومباي ، أن حكومة الهند لم تبد اهتماما كبيرا بحضرموت خلال الحرب العالمية الاولى ، بل انصب اهتمامها على عدن ولحج وكيفية مجابهة نتائج احتلال الاتراك لمنطقة لحج ، والحيلولة دون تقدم الأتراك الى أبعد من لحج . فحكومة الهند تعتبر حضرموت بعيدة عن مسرح العمليات العسكرية وفي منأى عن وصول القوات المعادية اليها . وقد ذكر جاكوب أن السلطان غالب بن عوض القعيطي عرض على الانجليز بأن يرسل لهم فرقة من قواته القعيطية لتشارك في طرد الأتراك من لحج ، الا أن الانجليز لم يوافقوا على هذا العرض واكتفوا بتوجيه الشكر على هذا الموقف الذي أبداه السلطان غالب ، الذي حدد فيه موقفه بصورة واضحة من الحرب الدائرة بين الانجليز والاتراك في اليمن ، وأعلن عن انحيازه التام الى جانب الانجليز(٩٨)

في الرابع عشر من شهر مارس ١٩١٦ رفع والتن W. C. Walton المقيم السياسي بالنيابة ، خطابا الى سكرتير حكومة الهند في بومباي ، ضمنه تقريرا من جاكوب مؤرخا في ١٠ مارس ١٩١٦ وجاء فيه بأن هيبة البريطانيين ومركزهم في عدن والمناطق المجاورة في جنوب اليمن قد تدهورتا الى حد كبير منذ احتلال العثمانيين للحج في الرابع عشر من يوليو ١٩١٥ ، وأشار جاكوب في التقرير الى أن العثمانيين احتلوا لحج ليؤكدوا لسكان جنوب اليمن أن مصلحتهم في الدفاع عن الاسلام تقتضي انضمامهم للأتراك لمحاربة بريطانيا ومحاصرة قواتها المتمركزة في عدن(٩٦)

لم تتعد العمليات العسكرية في جنوب اليمن اكثر من مناوشات صغيرة ، فلم يحاول الأتراك توجيه حملة كبرى نحو عدن بعد احتلالهم لحج ، ولم يسع الانجليز بدورهم الى طرد الاتراك من لحج . وقد ظل هذا الوضع قائما حتى اعلان هدفه

موندروس في ٣٠ اكتوبر ١٩١٨ بين الأتراك والحلفاء. وخلال الثلاث سنوات التي مكثتها القوات التركية في لحج كانت هناك علاقات اقتصادية قائمة بين لحج وعدن، فقد سمح القائد التركي علي سعيد باشا بمرور القوافل التجارية، مقابل الضرائب، كما ان الانجليز وافقوا بدورهم على انتقال البضائع ومرورها من عدن الى لحج، ان هذه العلاقات وعدم القيام بعمليات عسكرية من الطرفين، جعلت بعض المؤرخين يعتبرون ان الصلح بين ممثلي الحلفاء وممثلي دول الوسط في عدن وفي لحج قد تم بينهما قبل انتهاء الحرب بعامين(٩٧) .

ان وجهة نظر القيادة البريطانية في عدم قيامها بعمل عسكري حاسم ضد الوجود التركي في لحج ، يتلخص في انه لن يكون هناك أي فائدة عسكرية بالنسبة لمجرى الحرب العالمية ونتائجها ، وان من المفيد بقاء قسم من القوات التركية معطل ولا يقوم بأي دور فاعل في الحرب . ولذلك فلم تكن بريطانيا مقتنعة بجدوى بذل الجهود في اخراج الأتراك من لحج لأن ذلك لن يرجح من كفتها في الحرب العالمية ، بل انها كانت واثقة من أن انتصارها في ميادين أخرى كفيل بتحقيق انتصارها النهائي على الدولة العثمانية . وقد أوضح وجهة النظر البريطانية هذه، المنشور الذي أصدره ولتن القائد البريطاني في عدن في شهر مايو ١٩١٦ وتم توزيعه على قبائل جنوب اليمن . وقد أورد العبدلي نصوصا منه « انه ليس لضعفنا امتنعنا عن حرب الاتراك الذين في لحج ، ولكن مملكة الدولة الانجليزية واسعة جدا ويلزمنا معاملة الميادين التي فيها العدو واحدا بعد الاخر بالتعاقب بحسب الخطط التي وضعتها الدولة ، فنحن قد استولينا على أرض الكمرون ، وعلى الجزائر الكائنة في البحر الاوقيانوس ، وعلى افريقيا الجنوبية والغربية ، والان نحارب الالمان في افريقيا الشرقية ، وعندما ينجز عملنا هناك وسينتهي في مدة اشهر قليلة ، بعد ذلك سيأتي الوقت الذي تفكر فيه بمصير الاتراك في ارض العرب ، وعلى كل حال لن تكون الموقعة الفاصلة في أرض العرب بل هي في فرنسا »(٩٨) .

و ذكر المؤرخ لينوفسكي ان العمليات الحربية التي دارت في اليمن اثناء الحرب العالمية الاولى لم تكن ذات أهمية فقال « ان التحركات التركية في اليمن لم تكن متناسقة مع العمليات الحربية الرئيسية للخطط العسكرية التي وضعتها الدولة العثمانية وحليفتها المانيا في الحرب العالمية الأولى ، ولذلك كانت غير ذات تأثير على سير الحرب بصفة عامة »(٩٩)

من هنا نرى السلطات البريطانية لا توافق على مجيء قوات من السلطنة القعيطية ، عندما عرض عليها ذلك السلطان غالب بن عوض القعيطي ، على اعتبار أن وجود الأتراك في لحج لن يؤثر على الوضع الاقتصادي أو العسكري لبريطانيا في منطقة جنوب الجزيرة العربية ، وطلبت السلطات الانجليزية من القعيطي أن يكون حذرا من الدعاية التركية التي ينفذها في حضرموت السلطان الكثيري . وطلبت من السلطان غالب مشاغلة آل كثير خشية ان يقوموا بأي عمل من شأنه مساعدة الأتراك ، مما يعرض المصالح البريطانية للخطر . ولذلك فقد اشتعلت الحرب بين السلطنتين الكثيرية والقعيطية والتي عرفت باسم حرب (قسبل)، ولم تكن حربا حقيقية فعلية بقدر ما كانت اعلانا عن مواقف عدائية متبادلة ، واعرابا عن تأييد آل كثير للأتراك ، والقعيطي للانجليز .

هوامش الفصل الخامس

١ ـ Hunter, F.M. The Arab Tribes in the Vicibity of Aden in Arabia, P. 145.

٢ ـ I.O.R. R/20/881: Aden Records. Political Residency General. Mukalla and Shehr (10 January 1882 - April 1882).

٣ ـ Gavin , R.J: Aden under the British Rule (1839 - 1967) p. 172.

٤ ـ Aitchison (C.U.) : Acollection of Treaties , Engagements and Sanads, Relating to India and Neighbouring Countries, p. 106.

٥ ـ عبد الحميد البطريق (دكتور) : من تاريخ اليمن الحديث ، ص ٢٠٢ ..

٦ ـ I.O.L., Secret and Political Dep. B. 98, Confidential Memorandum on the Proposal Turkish Telegraph line from Taiz to Aden (12 April 1882)

٧ ـ I.O.L., B 30, Memorandum by Lieutenant - General J.W. Schenider, C.B., October 1885.

٨ ـ I.O.L., Secret and Political Dep B41 Secret, British Protectorate over the Arabian Coast, From Sheikh Said to Oman , E.N., (1 November 1887).

٩ ـ Hunter , F.M.: Op. Cit., P. 145.

١٠ ـ صلاح البكري : تاريخ حضرموت السياسي ج٢ ، ص ٢٠١ .

١١ ـ سعيد عوض باوزير : صفحات من التاريخ الحضرمي ، ص ٢٤٢ .

١٢ ـ Aitchison (C. U.): Op. Cit., P.33.

١٣ ـ Bent , Theodore: Southern Arabia, p. 75.

١٤ ـ محمد عبد القادر بامطرف : في سبيل الحكم ، ص ١٣٤ .

١٥ ـ سالم بن محمد سالم بن حميد : العدّة المفيدة ، مخطوط ص ١٥٨ .

١٦ ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : ادام القوت في معجم بلدان حضرموت ، مخْطوط .

١٧ ـ صلاح البكري : المصدر السابق ، ص ١٨ .

١٨ ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : المصدر السابق ..

١٩ ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : نفس المصدر

٢٠ ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : بضائع التابوت في تاريخ حضرموت ، مخطوط

٢١ ـ المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

٢١ ـ المصدر السابق ، ص٢٠٤ .

٢٢ ـ Hunter, F.M.: Op. Cit., P.146.

٢٣ ـ Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 174.

٢٤ ـ Aitchison, (C.U.): Op. Cit., P.176.

٢٥ ـ P.P. Hunter, F.M.: Op. Cit., P.145.

٢٦ ـ Aitchison, C.U.: Op. Cit., P.30.

٢٧ ـ علوي بن طاهر بن عبد الله بن طه الحداد : الشامل في تاريخ حضرموت ومخاليفها ، ص٨٠ .

٢٨ ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : ادام القوت في معجم بلدان حضرموت ، مخطوط .

١٩ ـ I.O.R. R/20 AIA/ 684, Aden Records. Political Residency General Shehr and Mukalla.

٣٠ ـ I.O.R. R/20AIA/684: Ibid.

٣١ ـ صحيفة الرابع عشر من اكتوبر ، السنة العاشرة ـ العدد ٣٠٣٧ ـ عدد ٢٣ نوفمبر ١٩٧٧ .

٣٢ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : المصدر السابق ، مخطوط .
٣٣ـ انظر نص الرسالة في الملاحق رقم (١٤) .
٣٤ـ سعيد عوض باوزير : الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي ، ص ١١١ .
٣٥ـ صلاح البكري : المصدر السابق ، ص ٣٧ .
٣٦ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم (٢٤) .
٣٧ـ صلاح البكري : في جنوب الجزيرة العربية ، ص٢٠٢ .
٣٨ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم (١٧) .
٣٩ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : بضائع التابوت في تاريخ حضرموت ، مخطوط .
٤٠ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : ادام القوت في معجم بلدان حضرموت : مخطوط .
٤١ـ انظر نص الرسالة في الملاحق رقم (٣٠)
٤٢ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : بضائع التابوت في تاريخ حضرموت ، ص ٤٠ .
٤٣ـ صلاح البكري : المصدر السابق ، ص٤٠ .
٤٤ـ Aitchison, C.U. : Op. Cit., P.157.
٤٥ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ٢٧ .
٤٦ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ٢٩ .
٤٧ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ٢٨ .
٤٨ـ صلاح البكري : في جنوب الجزيرة العربية ، ص ٢٠٤ .
٤٩ـ P.P.,F. 126, C.R.T.P. , No.2, Earl Granville To Sir H. Elliot (23 January 1873).
٥٠ـ P.P.F. 126, C.R.T.P., No. 2, Earl Granville To Sir H. Elliot (7 January 1873).
٥١ـ I.O.L., B. 30 Memorandum by Lieutenant, General J.W. Schenider, C.B., October 1885.
٥٢ـ سلطان ناجي : التاريخ العسكري لليمن ، ص ٢٩ .
٥٣ـ أمين سعيد : اليمن ، ص ١٧٧ .
٥٤ـ Aitchison, C.U.: Op. Cit., P.158.
Harold Jacot: Kings of Arabia, P. ـ 252
٥٦ـ امين سعيد : المصدر السابق ، ص ١٧٧ ـ ١٧٨ .
٥٧ـ Marston, Thomas, E.: Britain's Imperial Role in the Red Sea Area, P.454.
٥٨ـ Marston Thomas, E,: Ibid. P.456.
٥٩ـ فاروق عثمان اباظة (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ، ص ٥٥٢ ،
٦٠ـ فلاديمير بوريسر فيتش لوتسكي : تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ص ٣٦٨ .
٦١ـ ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص٢١٠ .
٦٢ـ Aitchison, C.U.: Op. Cit , P.42.
٦٣ـ فاروق عثمان اباظة (دكتور) المصدر السابق ، ص ٥٥٧ .
٦٤ـ بيير دونوفن : تاريخ القرن العشرين ، ص ١٠ .
٦٥ـ السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ١٩٧ .
٦٦ـ السيد مصطفى سالم (دكتور) : نفس المصدر ، ص ٢٠٢ .
٦٧ـ احمد فضل العبدلي: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ، ص٢٠٩ .
٦٨ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ١٣ .
٦٩ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ١٥ .
٧٠ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ١٤ .

٧١ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ١٦ ، وكذا رقم ١٨ .
٧٢ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : ديوان السقاف ، ص ٤٠٧ .
٧٣ـ أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .
٧٤ـ انظر الرسالة في الملاحق ، رقم ١١ وكذا رقم ١٢ .
٧٥ـ فاروق عثمان اباظة (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٦٤٦ .
٧٦ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ١٩ .
٧٧ـ السيد مصطفى سالم (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢١٦ .
٧٨ـ Harold Jacot : Op. Cit., P. 161 .
٧٩ـ Lenczowski, George: The East in T the World Affairs, P.61.
٨٠ـ أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٠ .
٨١ـ محمد يحيى الحداد : تاريخ اليمن السياسي ، ص ٣٦١ .
٨٢ـ أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٦ .
٨٣ـ أحمد فخري (دكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ١٦٩ .
٨٤ـ أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٢ .
٨٥ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ١٩ .
٨٦ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ٢٠ .
٨٧ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : ادام القوت في معجم بلدان حضرموت ، مخطوط .
٨٨ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ١٧ .
٨٩ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ٢٢ .
٩٠ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ٢١ .
٩١ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ٢٣ .
٩٢ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ٢٥ .
٩٣ـ انظر نص الرسالة في الملاحق ، رقم ٢٤ .
٩٤ـ I.I. 9B. 216 Secret , From Major General Sir George Younghusbond, K. C. I. F. C. B, Political Resident Aden to the Secretary to Government of Bombay, Political Department, No. C. 684, Aden Residency 10 th. - 23 rd. Sep. Hinterland, by H.F.Jacob, Lieutenant Colonel First Assistant Resident , Aden , 9 th. September 1915, P.P. 4—7.
٩٥٩٥ـ سلطان ناجي : المصدر السابق ، ص١٦٢ .
٩٦ـ I.O. 1182/ 16. No. C. 273 Secret. From Brigadier General William C. Walton, Acting Political Resident Aden, to the Secretary, to Government Political Department, Bombay 14 March 1916. P. I. Inclosure Present Political Situation in the Hinterland and beyond the border, by H.F. Jacob, Lieutenant Colonel, First Assistant Resident Aden, 10 thMarch 1916 p.2.
٩٧ـ امين الريحاني ، ملوك العرب أو رحلة البلاد العربية ، ص ٤٠٣ .
٩٨ـ أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٤٠٣ .
٩٩ـ Lenczowski, George : Op. Cit. P. 60.

ملحق رقم
معاهدة الغاء الرقيق

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

الغرض من عقد هذه المعاهدة هو أنه بالنظر الى الدوافع الانسـانية والى الرغبة في اقتفاء المبادىء التي سارت عليها الحكومة البريطانية العـظمى ، فقد استمعنا الى مقترحات صديقنا المخلص البريجادييرويليام ماركوس كوجلان حاكم عدن بأن نعاهده على الغاء ومنع توريد وتصديـر الرقيق من أو الى أي جزء من منطقتنا أو الى أي مكان في افريقيا أو اسيا أو غيرهما .

وبناء عليه ، انا الموقع اسمي وختمي على هذه الوثيقة أعلن بكل قداسة امام الله والناس انني قررت أن أمنع بكل وسيلة استطيعها صادر ووارد الرقيق ، وانني لن اصدر أو استورد أي رقيق ، ولن اسمح لرعيتي بذلك . واية سفينة تـابعة لرعيتي توجد حاملة رقيقا سوف يلقى القبض عليها وتصادر من قبلي او من قبل اية سفينة تابعة لحكومة صاحبة الجلالة ملكة انجلترا وسوف يطلق سراح الرقيق .

هذه المعاهدة تصبح سارية المفعول بانتهـاء عام واحـد من هذا التـاريخ والسلام .

امضاء : صلاح بن محمد مهر الكسادي
حاكم المكلا
امضاء : و . م . كوجلان
المقيم السياسي بعدن
حرر في المكلا ١٤ مايو ١٨٦٣ م الموافق ٢٥ ذى القعدة ١٢٧٩ هـ
الشهود : عمر بن سالم قيسان
هـ . رسام مساعد المقيم السياسي

ملحوظة :

ابرم علي بن ناجي بن بريك حاكم الشحر ، معاهدة مماثلة ، في نفس التاريخ .

ملحق رقم (٢)

التزام ابرمه جمعدار الشحـر لالغاء وارد وصـادر الرقيق الى ومن ميناء الشحر ومتعلقاتها عام ١٨٧٣م . ·

في هذا اليوم السـابع عشر من نـوفمبر ١٨٧٣م المـوافق لليوم السـادس والعشرين من رمضان ١٢٩٠ هـ انا عبد الله بن عمر القعيطي حاكم الشحر ، اعاهد الحكومة الانجليزية بأن الغي وامنع وارد وصـادر الرقيق الى ومن ميناء الشحر وجميع متعلقاتها ومن هذه المناطق الى أي مكان في افريقيـا او اسيا او غيرهما ، وبما ان صاحب السعادة السيد هنري بارتل فريـر المندوب الخـاص لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية بين لي اهمية وفوائد الالتزام الى الأبد بنصوص المعاهدة التي كان قد ابرمها علي ناجي حاكم الشحر مع البريجادير ويليم ماركوس كوجلان بتاريخ ١٤ مايو ١٨٦٣ م الموافق ٢٥ ذى القعدة ١٢٧٩ هـ انا عبد الله بن عمر القعيطي واخوأي عوض وصالح عن انفسنا وعن ورثتنا وخلفائنا نعرب هنا عن تأييدنا والتزامنا بنصوص تلك المعاهدة .

امضاء : عبد الله بن عمر القعيطي
عوض بن عمر القعيطي
شاهد : سلطان نور أحمد بيادر
امضاء : البريجادير جنرال شنايدر
المقيم السياسي بعدن .
شاهد : برايدو : مساعد المقيم السياسي بعدن .

صار اقرار هذه المعاهدة من قبل صاحب السعادة نائب الملكة والحاكم العام للهند في مدينة كالكتا في اليوم الحادي عشر من فبراير ١٨٧٤م .

امضاء : اتشيسون : سكرتير حكومة الهند
(ادارة الخارجية)

ملاحظة : ابرم النقيب عمر بن صلاح الكسادي حاكم المكلا التزاماً مماثلاً في نفس التاريخ فيما يخص المعاهدة التي كان قد ابرمها والده النقيب صلاح .

ملحق رقم (٣)

من المكلا الى حيدر اباد الدكن

تاريخ ١ شعبان ١٢٨٣ هـ الموافق ١٦ ديسمبر ١٨٦٦م . الى الجمعدار عوض والجمعدار صالح ابني عمر بن عوض ابن عبد الله القعيطي ،

بعد التحية ،

نحرر لكم هذه الرسالة وكنا قد تلقينا رسالتكم المؤرخة في ١٧ رجب وقد أحطنا علما بمحتوياتها .

لا ريب انكم قد علمتم بأخبارنا ، الا أننا كنا قد ارسلنا لكم اربع رسائل اوضحنا فيها ما وجب رفعه اليكم : من ذلك اننا ذكرنا لكم وضعنا الجنود في قرية الحرشيات حينما علمنا بأن الكثيري عازم على غزونا .

وفي فجر يوم الأربعاء ٢٠ رجب ١٢٨٣ هـ الموافق ٥ ديسمبر ١٨٦٦ م هجم آل كثير على الحرشيات وحدثت مناوشة بسيطة بينهم وبين حامية هذه القرية بقيادة الولد عمر بن سالم الكسادي . وبعد ذلك عقد اتفاق بين الولد عمر وآل كثير ونكث الكثيريون العهد ، والقوا القبض على الولد عمر وعلى اربعة من العبيد من رجال الحامية .. ثم ذبح آل كثير العبيد الأربعة وزجوا بعمر بن سالم في السجن .

وفي ظهر يوم السبت ٢٣ رجب ١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦٦/١٢/٨ هجم آل كثير على البقرين ودارت بيننا وبينهم معركة حامية الوطيس بالسلاح الأبيض تكبد الجانبان فيها خسائر فادحة . واستمرت المعركة الى صباح يوم الأحد ، وهزم الكثيري وولي الأدبار الى غيل باوزير ومنها الى الشحر مع من بقي من جنوده . والكثيري يهدد بأنه سيعاود الكرة على المكلا .

ذكرتم في رسالتكم انكم ، حينما بلغكم نبأ سقوط الشحر في يد الكثيري ، ونظراً لما علمتم عن أطماعه ، امرتم يافع بالقدوم الينا تحت امرة واحد من اخوتكم لأن العدو مسيطر وطموحه في ازدياد .. لقد احسنتم .

فعليكم ايها الأخوة التحلي بالشجاعة والوصول الينا بسرعة .... اننا نأمل ان تكونوا الآن في طريقكم الينا ، لأن الموقف لا يحتمل التأخير والناس والقبائل يقفون الآن الى جانب الكثيري ، بعد ان سقطت الشحر في يده ، انه الخوف

والطمع . كما تعلمون .

وذكرتم ان الوالد علي بن ناجي بن بريك كتب اليكم ذاكراً ان محادثة جرت بينه وبين الحكومة البريطانية لمساندته . هذا الخبر لا أساس له من الصحة ... صحيح ، انه اتصل بالحكومة البريطانية وعرض عليها الشحر ، بيد أن الحكومة البريطانية لم تقبل منه ذلك العرض وهو الآن في أحور .

ان بريطانيا لا تساند احداً ، ولا ينبغي لنا أن نتوقع منها أي نجدة ، بقية الأخبار سوف تعلمونها منا شفوياً .. فحذار من التأخير ... اليوم يوم شجاعة ، وذلك ما هو معروف عنكم ، حذار ان تلتفتوا الى أقاويل الناس واشاعاتهم .

السرعة : السرعة ، السرعة ، حذار من التأخير .

عليكم ان تولوا الموقف كل اهتمام .

هذه الرسالة نبعث بها اليكم بيد الوالد جابر بن سعيد وهو سوف ينقل اليكم ما فيه الكفاية ، والسلام .

امضاء :

النقيب صلاح بن محمد الكسادي

ملحق رقم (٤)

الاتفاقية الأولى بين صلاح بن محمد الكسادي والجمعدار عوض بن عمر القعيطي

سنة ١٢٨٣ هـ

الاتفاقية الآتية:

في يوم الخميس الرابع والعشرين من شهر رمضان ١٢٨٣ هـ الموافق ٧ فبراير ١٨٦٧ م حصل التحالف بين النقيب صلاح بن محمد الكسادي اصالة عن نفسه ونيابة عن قبيلته من جهة وبين الجمعدار عوض بن عمر القعيطي اصالة عن نفسه ونيابة عن اخوته وجميع افراد قبيلته من جهة اخرى ، وذلك ليساعد كل منهما الآخر في تحقيق العدالة وتأييد الشريعة الاسلامية ودعم الشئون الدينية وأحوال الرعية . واقسم المتحالفان بالله العظيم انهما يد واحدة وان اراضيهما وبلادهما واحدة ، وعدوهما وصديقهما واحد . وتعاهدا على القيام مشتركين ضد غالب بن محسن الكثيري وقبيلته وبلاده الواقعة في حضرموت ، وعلى العمل يداً واحدة بشن حملة عسكرية على الشحر ثم على وادي حضرموت . واتفقا أن يكون رأيهما موحدا ، وان ـ تكون المصاريف التي تنفق في هذا السبيل مناصفة بينهما ، ولكي يقوما بالحملة العسكرية على الشحر وسيئون وتريم وغيرهـا من ممتلكات الكثيري ، فان على كل واحد منهما تقديم خمسين الف ريال ، مجموع ذلك مائة الف ريال ، تسلم الى وكلاء النقيب والقعيطي ، وعلى هؤلاء الوكلاء ضبط حسابات مرتبات الجنود والزاد والعتاد الحربي وغير ذلك من مستلزمات الحرب . واذا كتب الله للشحر وحضرموت السقوط في ايديهما في الحال ، كان بها واذا لم يكتب الله ذلك واستمرت الحرب ونفذت النقود قبل الاستيلاء على الشحر وحضرموت ، فان على النقيب أن يقدم خمسين الف ريال اخرى ، وعلى القعيطي ان يقدم خمسين الف ريال توضع في ايدي الوكلاء الذين لهم التصرف في هذه المبالغ تحت ارشادات النقيب والقعيطي ، على أن يكون الاتفاق لنفس الغرض الذي انفقت فيه المائة الف الأولى، فاذا تم الاستيلاء على الشحر فانها تصبح ملكا من ممتلكات الجمعدار الحاج عمر بن عوض القعيطي وليس للنقيب صلاح أي حق او جزء فيها أو في

الجهات المتعلقة بها ، وتعتبر ناصفة النقيب من النقود المنصرفة في الاستيلاء على الشحر مساعدة من النقيب للقعيطي لأن الشحر هي خط الدفاع عن المكلا ضد اعدائها . واتفق المتحالفان على انهما اخوان وصديقان وان بلدانهما واحدة فالشحر كالمكلا والمكلا كالشحر ، وعدوهما واحد وصديقهما واحد . وعلى النقيب صلاح بن محمد والجمعدار عوض بن عمر مرافقة الحملة العسكرية وعمل كل ما في طاقتهما لطرد العدو من الشحر ولارسال ما يلزم ارساله من زاد وعتاد وغيرهما الى الشحر اما بالنقل على ظهور الجمال ووسائل النقل الأخرى ، وعلى الجمعدار عوض القيام ببقية الواجبات اللازمة .

وبعد الاستيلاء على الشحر ، فان على النقيب صلاح تولي قيادة الحملة العسكرية ضد الكثيري في حضرموت ، على أن يرافق النقيب صلاح الجمعدار عوض أو احد أخويه ، وهما محمد بن عمر وعبد الله بن عمر ، والكل مسؤولون امام الله من وقوع اي خداع أو مكر أو غدر او خيانة ، وهم جميعهم اخوة ، وللنقيب صلاح ارسال وكيل عنه الى اخوي الجمعدار عوض وهما محمد وعبد الله المذكوران (المقيمان بالقطن) ليشرف على حسابات مصروفات الحرب التي تشن ضد الكثيري في الداخل للحيلولة دون ارسال المساعدة الى الشحر من آل كثير المقيمين في حضرموت وعلى وكيل محمد بن عمر وأخيه عبد الله بن عمر آل القعيطي ووكيل النقيب صلاح مسك دفاتر حسابات المصاريف التي يتم صرفها في الداخل . واذا تعذر على النقيب صلاح ارسال وكيل عنه الى الداخل فان وكيل محمد وعبد الله ابني عمر بن عوض القعيطي يعتبر كافيا ، وبعد الاستيلاء على الشحر فان على النقيب صلاح الذهاب الى حضرموت بنفسه كما ان عليه « أيضا » ان لا يسمح بدخول او قبول أي شخص في المكلا ، عن طريق البحر أو البر ، يعمل ضد الجمعدار عوض أو ضد مصالح الشحر أو حضرموت ، وكذلك فان على الجمعدار عوض ، أن لا يسمح بدخول او قبول أي شخص في الشحر ، عن طريق البحر او البر يعمل ضد النقيب صلاح أو ضد مصالح المكلا او متعلقاتها ، وعلى الطرفين المتحالفين ضم الأيادي في وجه العدو . واذا حصل خطأ من النقيب صلاح علي بدوي او رعوي قعيطي او اذا حصل خطأ من الجمعدار عوض علي بدوي او رعوي كسادي فان على الطرفين حسم النزاع بما توجبه العدالة ، واذا قام النقيب على أحد بدون حق فان على القعيطي الامتناع من مساعدته في ذلك واذا قام الجمعدار

على أحد بدون حق فان على الكسادي الامتناع من مساعدته في ذلك ، واذا رست سفينة قعيطية في ميناء المكلا في أي وقت من الأوقات ، فان النقيب لن يأخذ عليها رسوم ميناء اما اذا رست سفينة من سفن الرعايا القعيطية في أيام الشمال (الرياح الموسمية) في ميناء.بروم ، فان للنقيب ان يفرض عليها ستة ريالات . ولن يفرض النقيب رسوما على البضائع المحملة في السفن الرأسية في ميناء بروم او ميناء المكلا ، مهما طالت مدة رسوها ، اذا لم تنزل تلك البضائع الى البر ، واذا نزلت فله فرض عشور عليها بما جرت به العادة . اما بضائع القعيطي او بضائع قبائله النازلة في ميناء المكلا فلن يأخذ النقيب رسوما وذلك حسب العادة الجارية . وعلى القعيطي تطبيق نفس المعاملة فيما يخص بضائع النقيب وبضائع قبائله وسفنه وسفن رعاياه في الشحر . واتفق الطرفان المتحالفان ان شرمه تابعة للشحر . واذا رست في شرمه سفينة من سفن النقيب او من سفن اقاربه او أتت اليها للترميم فلن يأخذ القعيطي رسوماً على تلك السفينة واذا تم الاستيلاء على تريم وسيئون وغيرهما من الممتلكات الكثيرية ، فهذه تقسم بالتساوي بين المتحالفين ، وكل ما يكون بها من حصون وديار وايرادات وغير ذلك ، وما يصرف في سبيل ذلك من مال ، فانه مناصفة بين الحليفين . وللنقيب وللجمعدار التصرف ، في البلدان التي يتم الاستيلاء عليها بالرأي المشترك وطبقا لما يتفقان عليه سواء كان بالبيع أو بالحكم الثنائي او بتسليمها كهبة الى أي شخص أوجهة . وعلى المتعاقدين القيام بما يريانه مناسبا لنجاح حملة الشحر العسكرية ، واتفق الطرفان على ان تكون مناصفة بينهما كل مصاريف جلب السفن الشراعية والبخارية ومرتبات الجنود المجلوبين عن طريق عدن أو شقره او غيرهما من الموانىء والمجلوبين من حضرموت الداخل، واذا تعرضت سفينة شراعية او بخارية للتلف او الضرر فان اصلاح مثل تلك السفينة تكون تكاليفه مناصفة بين المتعاقدين . واتفق الطرفان المتحالفان على تنفيذ هذه الاتفاقية اعتبارا من شهر شوال ١٢٨٣ هـ (١٤ فبراير ١٨٦٧م) . واذا غاب أحد المتعاقدين . قام الحاضر منهما مقام الغائب واصبح ما يفعله بنظره ، وكأنه ابرم بمصادقة الطرف الغائب اما الديون الموضحة في أي رسالة او وثيقة على النقيب المغفور له محمد بن عبد الحبيب الكسادي وذلك ما قد صار دفعه له على يد محمد بشهير او الماس بن عمر او الشيخ علي باوجيه ، نيابة عن عمر بن عوض القعيطي فهي لاغية ، اكراماً

للرقيب صلاح بن محمد الكسادي كمساعدة وقد التزم الجمعدار عوض بن عمر القعيطي بهذا الشرط اصالة عن نفسه ونيابة عن اخوته الغائبين اما الديون التي للقعيطي على النقيب بصفة رهون في بيوت او اراضي او نخيل فهذه تبقى على ما هي عليه . وقبل الطرفان المتعاقدان هذه الشروط كلا برضا واختيار ، والله على ذلك رقيب وشهيد وكان الاتفاق بين الطرفين المتحالفين بنية حسنة وقلب صاف من أجل العمل بالعدل واجتناب الظلم واذا مات أحد الطرفين المتعاقدين ، فان على ورثته الالتزام بنصوص هذه الاتفاقية وتنفيذها .

كتب ذلك عمر بن سالم قيسان برضا الطرفين المتعاقدين .

الامضاء : النقيب صلاح بن محمد الكسادي

الامضاء : الجمعدار عوض بن عمر القعيطي

الشهود : النقيب عمر بن صلاح الكسادي

جابر بن سعيد بن علي النقيب القعيطي

سليمان بن عوض بن شرف

ملحق رقم (٥)

في اليوم الخميس السادس من جمادي الاولى ١٢٨٤هـ سبتمبر ١٨٦٧م حصل الاتفاق بين النقيب صلاح بن محمد الكسادي والجمعدار عوض بن عمر القعيطي على القيام مشتركين ضد العدو بن عبدالله الكثيري في سيئون وتريم وغيرهما وطرده ان شاء الله من هذه المدن .

واقسم الطرفان على التعاون فيما بينهما بالأمانة والعدل في حربهما ضد آل كثير بحضرموت ، وعلى أن يتولى كل من النقيب صلاح والجمعدار عوض شخصيا قيادة الحملة ضد سيئون وتريم وعلى أن يرصدا لهذه الحرب مائة وعشرين ألف ريال يدفع كل طرف منهما ستين ألف ريال . واذا كتب الله النصر لهما او اذا لا سمح الله وفشلت الحملة فان ستين الف ريال تكون على حساب النقيب وستين الف ريال على حساب الجمعدار واذا استطاع النقيب دفع شيء من النقود خلال أيام الحملة العسكرية فيسدد ذلك من حسابه والمتبقي عليه دفعه بعد انهاء العمليات العسكرية أقساطا سنوية مبلغ كل قسط ألفان من الريالات ، وعلى كل طرف من المتعاقدين عمل كل ما في طاقته بجعل الحملة ناجحة . واذا اتت من يافع أو من أي شخص آخر مساعدة مالية في الحملة العسكرية المعنية فان تلك المساعدة تضم لصالح الطرفين المتعاقدين من مجموع المبلغ المعتمد السالف الذكر وقدره مائة وعشرون الف ريال .

كتب ذلك سالم بن عمر قيسان برضا الطرفين المعاقدين .

الامضاء : النقيب صلاح بن محمد الكسادي
الامضاء : الجمعدار عوض بن عمر القعيطي
الشهود : سليمان بن عوض بن شريف
سالم بن علي بن حسين هرهرة
النقيب عمر بن صلاح الكسادي
الامير محمد بن عمر القعيطي

ملحق رقم (٦)

اتفاقية المناصفة

في يوم الاربعاء الثالث من رجب ١٢٩٠هـ الموافق السابع من سبتمبر ١٨٧٣م ، اشترى الكرام عبدالله وصالح وعوض ابناء الحاج عمر بن عوض القعيطي ، واصبحوا يمتلكون نصف بندر المكلا بجميع تحصيناته ونصف بندر بروم ، من النقيب عمر وأخيه النقيب محمد ابني المرحوم النقيب صلاح بن محمد الكسادي بمبلغ مائتين واربعين الف ريال خصم من هذا المبلغ مائة وستون الف ريال وهي الدين الذي على والدهما النقيب صلاح القعيطي ، ودفع لهما المتبقي من الثمن وقدره ثمانون الف ريال . ان مجموع الثمن مئتان واربعون الف ريال ، ونصف ذلك المجموع مئة ـ وعشرون الف ريال . وقد باع كل من النقيب عمر والنقيب محمد ابني المرحوم النقيب صلاح نصف بندر المكلا ونصف بندر بروم كما سبق ذكره بكل ما اشتمل عليه النصفان المذكوران من حقوق داخلية وخارجية واصبح البيع ثابت لمن ذكرت اسماؤهم وهم عبدالله وصالح عوض أبناء الحاج عمر بن عوض القعيطي . وبهذا البيع سقطت جميع الديون التي لآل القعيطي على المرحوم النقيب صلاح بن محمد الكسادي ، ولم يبق منها في ذمته شيء ، واية مطالبة بتلك الديون بعد اليوم تعتبر لاغية . وتقرر بين الطرفين أن يكون النقيب عمر حاكما على المكلا ، على ان يحكم بالعدل طبقا للشريعة الاسلامية وان يجلب النفع ويمنع الشر . وان لا يجوز على الرعية او غيرهم واذا حصلت خلافات بين البحرة (صيادي الاسماك) فعليه صرفهم الى مقاومتهم ، اما فيما يتعلق بالقضايا الشرعية فهذه مردها الى القضاء الاسلامي . وعلى خيرالله تابع (مملوك) المرحوم النقيب صلاح ، مزاولة جميع قضايا السوق ، وعلى النقيب عمر بن صلاح مزاولة جميع القضايا الصغرى بالعدل والانصاف . اما القضايا ذات الاهمية (الكبرى) فعلى النقيب عمر مشاورة أي واحد من ابناء الحاج عمر بن عوض القعيطي فيها . واذا كانوا كلهم متغيبين فان عليه مشاورة وكلائهم ، وليس للنقيب عمر ابرام أي شيء من مثل تلك القضايا الهامة بدون هذه المشاورة ، كما ان ليس له ان يراسل الدولة العثمانية العليا أو حكامها أو الحكومة البريطانية أو حكامها أو أية دولة أخرى بدون مشاورة القعطة او وكلائهم ، وليس للنقيب عمر

مقابلة أي ممن ذكر من الدول أو الحكام بدون حضور القعطة أو وكلائهم واتفق الطرفان ان رأيهما واحد وصوتهما واحد ، وليس للنقيب عمر حق التصرف في أي شيء بدون هذه المشاورات. واذا جار النقيب عمر على أي شخص فان على القعطة أو وكلائهم ان ينصحوه ، فاذا لم يمتثل لنصيحتهم منعوا تصرفه غير المستند الى الحق ، وللطرف القعيطي الحق في وضع حاميته في نصف الحصون الموجودة بالمكلا . كما ان له الحق في وضع جنوده في الدار المسمى الدار النجدي الواقع بالقرب من القلعة البحرية وفي القلعة الشرقية وفي الحصون الكائنة خارج المكلا وهي حصون البقرين وئمي ، وللنقيب عمر وضع جنوده في حصون النقع والديس . أما بقية الحصون فهي مناصفة بيهم ، وللقعيطي الحق في وضع حامية في بندر بروم تأكيدا للنصف الذي يمتلكه فيها وعلى النقيب عمر ان يعطي القعطة دارا مناسبة يسكنون فيه ولهم ان يبنوا ديارا لكتبتهم الذين يعملون في الجمارك والسدة ويضبطون حسابات الصادر والوارد . اما الايرادات العائدة من المصادر الأخرى ، فهي مناصفة بين الطرفين . وللقعيطي حق السكن في الدار المعروفة بدار النقيب عبدالله الكسادي لمدة سنة الى ان يبتني القعيطي دارا لسكناه ، جرت هذه الاتفاقية ـ اتفاقية البيع ـ برضى الطرفين واختيارهما بدون اجبار او اكراه ، وقد استلم النقيب عمر والنقيب محمد ثمن البيع واذن الطرفان المتعاقدان لمن يشهد عليهما والله خير الشاهدين .

الامضاء : النقيب عمر بن صلاح الكسادي

الامضاء : النقيب محمد بن صلاح الكسادي

الامضاء : عوض بن عمر القعيطي عن نفسه وعن أخويه

الشهود : سالم بن عمر شماخ

بوبك بن حسين بن هرهرة

وكيل حاجي بهاي لالجي	عمر بن سالم قيسان
احمد بن صالح المساوي	داتو بهاي دوساني
سالم بن عوض الكسادي	عبد الله بن احمد باعييس
حاج قاسم صرام	عمر بن سالم الكسادي
عبد الله سعيد الكسادي	سالم عبد الله الجهودي
عبد الحبيب بن علي الكسادي	عبد الله بن شاهر

ملحق رقم (٧)

اتفاقية التعاون

في يوم الاربعاء الثالث من شهر رجب عام ١٢٩٠هـ الموافق السابع من شهر سبتمبر ١٨٧٣م ، اتفق الكرام عبدالله وصالح وعوض ابناء الحاج عمر بن عوض القعيطي من جهة والنقيب عمر والنقيب محمد ابن المرحوم صلاح بن محمد الكسادي من جهة اخرى ، على ان يتعاونوا ويطيعوا الشريعة الاسلامية واقسموا بالله العلي العظيم على الوفاء لبعضهم البعض وعلى جلب النفع ومنع الضر ، صديقهم واحد وعدوهم واحد ، والمكلا مناصفة بين القعيطي والكسادي ، والمكلا والشحر واحدة وكذلك حضرموت الداخل وحضرموت الساحل . عدو القعيطي عدو للنقيب وعدو النقيب عدو للقعيطي وليس لاعدائهم ملجأ في بلدانهم ، وللقعيطي الحق في المصالحة مع اعدائه اذا اراد ذلك . واذا كان للقعيطي حق فله المطالبة به والحصول عليه الا اذا كان ذلك الحق قد تلف او احترق . واتفق الطرفان على ان القعيطي هو الاب وان النقيب الابن ، وان على النقيب الطاعة لأوامر القعيطي . والطرفان شيء واحد يجلب كل منهما الخير لصاحبه ويبعد عنه الشر . وليس للنقيب عمر عقد صداقة مع الكثيري او العولقي ، والاتفاقية التي أبرمت بين المرحوم النقيب صلاح وعوض بن عمر القعيطي سارية المفعول على النقيب عمر الا فيما يتعلق بالدراهم المذكورة في تلك الاتفاقية لان تلك الدراهم قد صار تسديدها ببيع نصف المكلا ونصف بروم حسب الاتفاقية المختصة بذلك العقد . كان ذلك برضا الطرفين واختيارهما من غير اجبار أو اكراه والله خير الشاهدين .

« الامضاءات متعاقدين وشهودا ، كما في اتفاقية المناصفة »

نحن الموقعين نوافق على ما جاء في هذه الاتفاقية وعلينا القيام ضد المخالف لما صار الاتفاق عليه وكل من يطلبنا الى جانبه فان عليه تحمل مصاريفنا حسب العادة الجارية .

« امضاءات ثلاثين من مشائخ ومقاومة يافع العليا »

ملحق رقم (٨)

اتفاقية صلح المسندة

بدأ بوفاء ما ذكر احمد بن عبدالله بن يماني التميمي ، بدأ بوفاء ما ذكر المنصور بن غالب بن محسن وعبدالله بن محسن وعبود بن سالم وعبد الله بن صالح آل عبدالله .

بدأ بوفاء ما ذكر عبدالله بن عمر بن عوض عنه وعن اخوانه صالح وعوض ابناء ابناء عمر بن عبدالله القعيطي اليافعي .

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن اوفا بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجرا عظيما . الحمد لله الذي جعل الصلح والصلاح من أفضل أسباب الخير والفلاح وجعل في ضمن ذلك الأمن والفوز والأرباح وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الداعي الى سبيل الرشاد والنجاح وعلى آله وصحبه ما تعاقب الغدو والرواح . وبعد لما كان فاتحة شهر جمادي الاول عام ١٢٩٤هـ اربع وتسعون ومائتين والف من الهجرة المصطفوية على مشرفا افضل الصلوات الزكية فقد انعقد الصلح الصحيح الاكيد بالموافقة والمعاهدة والمزيد بعهد الله الوثيق وميثاقه السديد بين الاكرام آل عمر بن عوض القعطة والمقدم احمد بن عبدالله ابن يماني والاكرام آل عبدالله ومن في كفلهم على يد القائم في ذلك والمنتدب لما هنالك السالك في ذلك خير المسالك رغبة في تسكين الفتن واتباعا لما امر به جده المؤتمن صلى الله عليه وسلم السيد الفاضل علي ابن عمر بن عبدالله ابن ابي بكر بن الشيخ الحسن بن الحبيب حسين ابن الشيخ ابي بكر نفع الله بهم بجاه الله تعالى وجاه الانبياء والاولياء والسلف الصالح والشيخ ابي بكر بن سالم والصلح بين الاكرام آل عمر بن عوض وهم عبدالله وصالح وعوض ابناء عمر بن عوض بن عبدالله القعيطي اليافعي واصحابهم وكافة يافع والمقدم احمد بن عبدالله بن احمد بن يماني وكافة آل تميم والاكرام آل عبدالله وهم المنصور بن غالب ابن محسن وعبدالله بن محسن بن احمد وعبود بن سالم بن محمد وعبدالله بن صالح بن محمد آل عبدالله واصحابهم وكافة آل كثير والعوامر وآل باجري وآل جابر صلح عشر سنين من حال التاريخ الى غاية سلخ ربيع ثاني عام الاربع بعد

الالف والثلاث المائة ١٣٠٤ صلح في دم وفرث وشايم ولايم وامان لشريف وشيخ ورعوي وضعيف ومسكين وسارح وضاوي وعابر طريق صلح الصدق والوفاء والطيب والنقا والصلح ما بين المذكورين وكل في محله وما ينسب اليه من بلدان ومتعلقاتهن ليس يكون من الثاني اعتراض عليه بلدان الاكرام آل عمر بن عوض بندر الشحر وتعلقاته الجميع من جملتهن قصيعر والريدة وغير ذلك وما يتعلق بهن وينسب اليهن وشبام وجورة والهجرين وتعلقاتهن والقطن ومناوي يافع وبلدان المقدم وآل تميم ومثاويهم ليس يكون من آل عبدالله او من الصلحاء تقديم او تأخير ولا عصب ولا طلق على الاماكن المذكورة وتعلقاتهن الجميع أمرهن وتصريفهن لآل عمر بن عوض في جهاتهم وأماكنهم والمقدم وآل تميم في جهاتهم واماكنهم ليس يكون من مال عبدالله واصحابهم ومن في كفلهم ولا من الصلحاء الجميع اقدام على شيء من الاماكن الجميع الذي بجهة الساحل وحضرموت ويكونون في اماكنهم كافلين ومكفولين من غيل بن يمين وهابط وان حصل اقدام من آل عمر بن عوض على شيء من الاماكن الذي في جهة الساحل على الكسادي او على خلافه لا يكون من آل عبدالله ولا من كفلهم ولا من جميع الصلحاء المذكورين اعتراض على آل عمر ابن عوض ولا تقديم ولا تأخير ولا سعدة لا بمال ولا برجال لا لقريب ولا لبعيد ولا لحليف ولا لصليح ولا لخصم ولا لصديق لهم في جهة الساحل كأين من كان وبلدان الاكرام ال عبدالله تريم والغرف وسيئون وتريس وتعلقاتهن وغيل بن يمين ومثاويهم ومثاوي مآل كثير والعوامر وآل باجري وآل جابر ليس يكون من آل عمر بن عوض اومن المقدم او من كل صليح اعتراض ولا غصب ولا طلق على الاماكن المذكورة امرهن وتصريفهن لآل عبدالله والقبائل المذكورين كل في جهته وكل ينصف من المذكورين من بينه وبين الله وفي جهته وفي من ولاه الله عليهم من المسلمين وينظرونهم بعين الرحمة والشفقة ومن لا رضي ولا دخل في الصلح من يافع وآل تميم ومن آل كثير والعوامر وآل باجري وآل جابر ولا طرح مبداه في خط الصلح ليس هو داخل في الصلح وكل من يدخل من الصلحاء الى مكان صليحة او يعدى في جهته يكون بسيادة ومن جاء بلا سيادة ووقع في شيء ليس يعلق بالوجه ومن جاء في ظنه الخصم ووقع في شيء ليس يعلق بالوجه وان حد مسافر من آل عبد الله او من الصلحاء وبايتعدا بندر الشحر فلا عليه مانع ولا خلاف وان معهم طالع او نازل من البر أو من البحر حمل او حمول فلا عليه مانع الا ما كان من آلة الحرب فهي ممنوعة واذا

وصل المسافر من المذكورين من البر او من البحر يكون النبأ منه على من كان من آل عمر بن عوض في بندر الشحر قبل قدومه اليه لشـأن الذي من طرفهم يوافقـه والصلح المذكور في الوجيه وكل شال ومتحمل بوفا ما ذكر بوجهه وعهد الله وميثاقه ورسول الله والسلف الصالح والشيخ ابي بكر بن سالم جرى ذلك بحال الرضى والاختيار من غير اكراه ولا اجبار وبه وقع الاشهاد وكفى بالله شهيدا . شهد بذلك وكتبه بيده عبدالله بن علي بن عبود بن طاهر لطف الله به آمين شهد بذلك الحبيب عبدالله بن علوي بن احمد بن الشيخ بوبكر بن سالم عفى الله عنه شهد بذلك احمد بن سالم بوفطيم شهد بذلك السيد ابـو بكر بن عبـد الرحمن ابن شهاب الدين سامحه الله آمين شهد بذلك عبدالله بن سعيد بن عبدالله بافضل لطف الله به شهد على ذلك صالح بن عائض بن سالم بن عامر بن جخير العامري .

ملحق رقم (٩)
معاهدة الصداقة البريطانية
لعام ١٨٨٢م

ابرمت هذه الاتفاقية بين الحكومة البريطانية ممثلة في البريجادير جنرال جيمس بلير المقيم السياسي بعدن من جهة وبين عبد الله بن عمر بن عوض القعيطي عن نفسه وعن أخيه عوض بن عمر من جهة اخرى .

وبما أن عبد الله بن عمر بن عوض القعيطي واخاه عوض بن عمر تمكنا من الاستيلاء على مينائي بروم والمكلا ومن الاستيلاء على المناطق التي يحتلها النقيب عمر بن صلاح الكسادي .

وبما أن الحكومة اغدقت عليهما (عبد الله بن عمر واخيه عوض بن عمر) اكراميات اخرى من وقت لآخر .

وبما أن الحكومة البريطانية وافقت ان تدفع لعبد الله بن عمر وأخيه عوض بن عمر وورثتهما وخلفائهما مبلغا سنويا قدره ثلاثمائة وستون ريالا(٣٦٠) .

المادة الأولى

بهذا يتعهد الطرفان المتعاقدان ويتفقان كل مع الآخر بالأسلوب الآتي اي :

يلزم عبد الله بن عمر عوض القعيطي المذكور نفسه واخاه وورثتهما وخلفاءهما بألا يبيع أو يرهن او يتصرف بشكل آخر في ممتلكاته الشحر والمكلا وبروم والمناطق المتعلقة بها على الساحل الحضرمي من بلاد العربي او في جزء من هذه الممتلكات والمناطق لأي شخص او دولة غير الحكومة البريطانية ، والا يدين بالولاء لأية دولة او يعترف بسيادتها بدون الموافقة الصريحة من لدن الحكومة البريطانية .

المادة الثانية

بما أن المناطق التي يمتلكها النقيب عمر بن صلاح الكسادي بالمكلا قد انتقلت الى يد عبد الله بن عمر بن عوض القعيطي ، وبما ان عبد الله بن عمر

القعيطي المذكور دفع الى المقيم السياسي بعدن مائة الف ريال للانفاق على النقيب عمر بن صلاح الكسادي ، فان المبلغ المذكور سوف يصرف حسب نظر المقيم بعدن على النقيب عمر بن صلاح الكسادي المذكور وعنه .

المادة الثالثة

يوافق عبد الله بن عمر بن عوض القعيطي عن نفسه وأخيه عوض بن عمر وورثتهما وخلفائهما أن يتمثل نصيحة الحكومة البريطانية وان يلبى رغباتها في جميع الأمور المتعلقة بعلاقاته مع الرؤساء المجاورين ومع الدول الأجنبية .

المادة الرابعة

تدفع الحكومة البريطانية الى عبد الله بن عمر وأخيه وورثتهما مبلغا سنويا قدره ثلاثمائة وستون ريالا طالما ظل عبد الله بن عمر بن عوض القعيطي واخوه المذكور وورثتهما وخلفاؤهما منفذين الشروط السالف ذكرها هنا ، وان اول دفعة من هذه الدفعات سوف تجري في اليوم الأول من شهر ابريل القادم .

حررت في المكلا هذا اليوم التاسع والعشرين من شهر مايو عام ١٨٨٢م ـ الموافق ١٢ رجب عام ١٢٩٩ هـ .

امضاء :

عبد الله بن عمر بن عوض بن عبد الله القعيطي

جمعدار المكلا والشحر

امضاء :

جيمس بلير

المقيم السياسي بعدن

الشهود :

صالح محمد جعفر

سي ، هـ . سيلي

امضاء

ريبون

نائب الملكة والحاكم العام للهند

صار اقرار هذه الاتفاقية من قبل صاحب السعادة نائب المملكة والحاكم العام للهند . في مدينة سيملا في اليوم السادس والعشرين من شهر يوليو عام ١٨٨٢ .م .

الامضاء

سي . جرانت

سكرتير حكومة الهند (ادارة الخارجية)

ملحق رقم (١٠)

معاهدة الحماية لعام ١٨٨٨

بما أن الحكومة البريطانية وعبد الله بن عمر بن عوض القعيطي عن نفسه وعن أخيه عوض بن عمر يرغبان في المحافظة على تقوية علاقات الأمن والصداقة القائمة بينهما .

فقد اسمت وعينت الحكومة البريطانية البريجادير جنرال ادم جورج فوريس هوج (سي ، بي) المقيم السياسي بعدن ان يبرم اتفاقية بهذا الغرض .

وعليه اتفق البريجادير جنرال آدم جورج فوريس هوج (سي ،بي) المذكور وعبد الله بن عمر بن عوض القعيطي عن نفسه وعن أخيه عوض بن عمر القعيطي السالف الذكر وابرما المواد الآتية :

المادة الأولى

ان الحكومة البريطانية تلبية لرغبة الموقع على هذه الاتفاقية عبد الله بن عمر بن عوض القعيطي تتعهد ان تشمل المكلا والشحر ومتعلقاتهما الواقعة تحت سلطتهما ونفوذهما باحسان صاحبة الجلالة الملكة الامبراطورة الكريمة وحمايتها .

المادة الثانية

يوافق عبد الله بن عمر بن عوض القعيطي المذكور ويعد عن نفسه وعن أخيه عوض بن عمر القعيطي وخلفائهما وورثتهما ان يمتنع عن الدخول في أي مراسله او اتفاق او معاهدة مع أي شعب أو أية دولة بدون معرفة وسماح الحكومة البريطانية بذلك .

ويعد أيضاً ان يشعر في الحال المقيم بعدن او ضابطاً بريطانياً آخر عن محاولة أي دولة اخرى التدخل في المكلا والشحر ومتعلقاتهما .

المادة الثالثة

تصبح هذه المعاهدة المذكورة اعلاه سارية المفعول من هذا التاريخ . ووقع

الطرفان المتعاقدان امضائيهما وختميهما عليها بالشحر هذا اليوم الأول من شهر مايو ١٨٨٨م .

امضاء : البريجادير جنرال هوج ـ المقيم السياسي بعدن

امضاء : عبد الله بن عمر بن عوض بن عبد الله القعيطي

الشهود :

امضاء : الكومندار بالاسطول البحري الملكي
جبسن
قائد السفينة الحربية اوزيري

امضاء : محمد صالح جعفر
المساعد المحلي للمقيم

امضاء : لاندسون
نائب الملكة والحاكم العام للهند

صار اقرار هذه المعاهدة من قبل نائب الملكة والحاكم العام للهند في المجلس في المكان المعروف بقلعة وليم (فورث وليم) في اليوم السادس والعشرين من شهر فبراير ١٨٨٩م .

امضاء : و . ج . كنجهام
القائم بأعمال سكرتير حكومة الهند
(الادارة الخارجية)

ملحق رقم (١١)

اتفاقية القعيطي ـ الكثيري ١٩١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد قال الله تعالى في كتابه العزيز « كنتم خير امة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » وقال الله تعالى « الذين ان مكناهم في الأرض اقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور » وها نحن ولله الحمد مؤمنون ، ومتبعون لهدى نبينا محمد ﷺ ، ومعتقدون بأن في جماع الكلمة ما يعود للمسلمين، وصلاح العباد والبلاد، وراغبين فيما يوجب الأمن والراحة للاهالي ورفاهيتهم في داخل البلاد وخارجها فلهذا الدول الكرام القعيطية وآل عبد الله عقدوا بينهما معاهدة مؤبدة الى أن يشيب الغراب ويفنى التراب وهما السلطان السير غالب بن عوض بن عمر ، وعمر بن عوض بن عمر القعيطى عن انفسهما وورثائهما وخلفائهما ومن يكلفهما من جهة ، والسلاطين منصور بن غالب ، ومحسن بن غالب آل عبد الله عن انفسهما . وورثائهما وخلفائهما ومن يكلفهما من جهة وجعلوا الشروط الآتية :

الشرط الأول :

يرتضي السلطان القعيطي مولى الشحر والمكلا وسلاطين ال عبد الله كثير أن يكون اقليم حضرموت اقليما واحدا وان الاقليم المذكور هو من متعلقات الدولة البريطانية تابعا لسلطان الشحر والمكلا .

الشرط الثاني :

يقر السلطان القعيطي مولى الشحر والمكلا ان سلاطين آل عبد الله هم سلاطين الشنافر، ولكن آل عبد الله يحكمون في داخل حضرموت على مدن وقرى سيون وتريم وتريس والغرق ومريحة والغيل ، وصار الاعتراف ان تتخذ الشنافر الآتي ذكرهم تابعون لسلاطين آل عبد الله وهم آل عمر وآل عامر والفخايذ آل كثير والعوافر، وآل باجري، وآل جابر وما شملته حدودهم وهي معروفة مشهورة.

الشرط الثالث :

تعهد السلطان القعيطي مولى الشحر والمكلا عن نفسه وورثائه وخلفائه من الجهة الأولى بأن يقر ويعترف بالحقوق والسيطرة لسلاطين آل عبد الله وورثائهم وخلفائهم في المدن والقرى المذكورة وعلى فخائذ الشنافر المذكورة في الشرط الثاني المذكورة اعلاه ، وانه لن يعترض لهما في أي امر كان مطلقا ، وانهم سلاطين مستقلون في بلادهم المعينة بالشرط الثاني .

الشرط الرابع :

يقبل سلاطين آل عبد الله عن انفسهم وورثائهم وخلفائهم من الجهة الأخرى بأنهم لن يعترضوا بأي طريقة كانت للحكم على حضرموت ما عدا المدن والقرى المذكورة في الشرط الثاني وكذلك الفخذ المذكورة في الشرط المذكور ويقروا ـ ويعترفوا ويقبلوا بأن ليس لهم حق في التعرض في محلات اخرى .

الشرط الخامس :

يرتضي سلاطين ال عبد الله أن يقبلوا ان المعاهدة المنعقدة بين الدولة البريطانية ودولة القعيطي في سنة ١٨٨٨ م رابطة لهم وكأنهم جعلوها ومرتضون بأن تمثلوا شروطها بأمانة ، ويرتضون ايضا أن تكون جميع معاملاتهم ومراسلاتهم مع الدولة البريطانية بواسطة السلطان القعيطي مولى الشحر والمكلا .

الشرط السادس :

كلا الفريقين يقبلان ان يوقفا الفتن في الحال والاستقبال حالا ويقبلان ان يوقفا الفتن في الحال والاستقبال حالا ويقبلان أن ينسيا ويعفيا عن كل ما سلف وان لا يصير من احدهما انتقام او مطالبة في عوض ويرتضيان ان يحافظا في المستقبل على الأمان في السبل الكائنة في صدورهما المعروفة ، واجراء العدالة طبقا للشريعة واحترام السادة العلوية ، واسعاف المظلوم ، واقامة العدالة العامة في حدودهما المعروفة .

الشرط السابع :

يقبل المذكورون ان يساعد بعضهم بعضا اذا حصل خلاف من أحد الحزبين على رعاياهم واصحابهم ، ومن تعلق بهم او على شريف ، او عابر سبيل او قاصرين ويقبلوا ان يحافظوا على ارواح واموال بعضهم بعضا واتباعهم ورعاياهم ومن يلوذ بهم ما داموا في حدودهم المعروفة وان يعاملوهم بالعدل والانصاف كمعاملتهم لغيرهم من اصحابهم .

الشرط الثامن :

يرتضي المذكورون بأن تكون الحرية المطلقة للتجارة وأن تؤخذ العشورات بالمقدار المرتب على جميع الناس سواء كانوا رعايا ايا كان من السلطانين المذكورين .

الشرط التاسع :

اذا رغب احد السلطانين المذكورين اعلاه ان يزور الاخر ينبغي ان يخبر بمراده حتى يكون الاستعداد لمقابلته بالاحترام الواجب ويحتاج ان لا يزيد في أي حالة كانت مقدار العسكر عن خمسين نفرا اتقاء لحدوث الفتنة بين العسكر .

الشرط العاشر :

سلاطين القعيطي وسلاطين آل كثير يقبلون بالسوية بأن يعاون بعضهم بعضا بحسب مقدرتهم واستطاعتهم في أي تدبير فيه صلاح حال حضرموت ورقيها .

الشرط الحادي عشر :

فمقابلة لقبول الشروط المذكورة اعلاه من لدن سلطان الشحر والمكلا ، وسلاطين آل عبد الله آل كثير سوف تجتهد الدولة البريطانية ان تصلح جميع المخاصمات الناشئة في المستقبل بين المذكورين بعد تاريخ هذه المعاهدة بالتحكيم بواسطة والي عدن .

حرر في ٢٧ شعبان سنة ١٣٣٦ هـ

صحيح

غالب بن عوض القعيطي

شهد بذلك

حسين بن حامد المحضار

شهد على اقرار المذكورين

ناصر بن عمر بن يماني بن مرعي بن طالب

وهذه امضاءات نسخة اخرى من هذه المعاهدة

صحيح

المنصور بن غالب بن عبد الله الكثيري

شهد بذلك

حسين بن حامد المحضار

صحيح

محسن بن غالب بن مهير بن أحمد بن عبد الله

شهد بذلك

سالم بن جعفر بن طالب

صحيح

غالب بن عوض بن عمر

شهد بذلك

ناصر بن عمر بن طالب

المصادر

اولا ـ مصادر باللغة العربية

١ ـ مخطوطات ووثائق غير منشورة :

١ ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : ادام القوت في معجم بلدان حضرموت تم الانتهاء منه ١٣٦٧هـ في سيئون ـ حضرموت .

٢ ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : بضائع التابوت في تاريخ حضرموت ـ انتهى تأليفه في شعبان ١٣٦٠هـ

٣ ـ سالم بن محمد بن سالم بن حميد : العدة المفيدة ، الجامعة لتواريخ قديمة وحديثة ـ موجود بمكتبة الشعب في المكلا بحضرموت ـ توفي ابن حميد ١٢٩٠هـ عدد صفحات المخطوط ٣٢٦ .

٤ ـ مجهول المؤلف والعنوان : المركز اليمني للابحاث الثقافية والآثار ـ عدن .

٥ ـ باحسن : تاريخ الشحر ـ مكتبة الشعب بالمكلا حضرموت .

٦ ـ باعباد : مجهول العنوان ـ مكتبة الشعب بالمكلا حضرموت .

٧ ـ وثائق آل الشيخ ابي بكر بن سالم مولى عينات .

٨ ـ وثائق محمد بن محسن بن غالب بن محسن الكثيري .

٩ ـ وثائق آل الحضرمي .

١٠ـ وثائق اسرة النقيب عمر بن صلاح الكسادي .

١١ـ كتاب (رسالة) من امير المؤمنين المتوكل على الله يحي موجهة الى السلطان منصور بن غالب بن محسن الكثيري بتاريخ ٢٢ ربيع الاول عام ١٣٣٢هـ .

١٢ـ كتاب من امير المؤمنين المتوكل على الله يحي موجهة الى السلطان منصور بن غالب بن محسن الكثيري ١٠ رمضان عام ١٣٣٣هـ .

١٣ـ كتاب من الشريف عبد الرحمن بن حسين علوي صاحب مأدب موجهة الى حليفه السلطان منصور بن غالب الكثيري ربيع الاول ١٣٣٤هـ .

١٤ـ كتاب من الامير منصور بن غالب بن محسن الكثيري موجهة الى والي اليمن محمود نديم بتاريخ ربيع الآخر عام ١٣٣٤هـ .

١٥ـ كتاب من الامير منصور بن غالب بن محسن الكثيري موجهة الى امير مأدب ـ الشريف عبد الرحمن بن حسين علوي بتاريخ ربيع آخر عام ١٣٣٤هـ .

١٦ـ كتاب من قائد القوة العثمانية الاسلامية بلحج امير آلاي سعيد باشا محردة من ١٠ جماد آخر عام ١٣٣٤هـ .

١٧ـ كتاب من قائد القوة العسكرية العثمانية بالحج امير اللواء علي سعيد موجهة الى السلطان منصور بن غالب الكثيري في ١٤ ذي القعدة ١٣٣٤هـ .

١٨ـ كتاب من والي ولاية اليمن العثماني محمود نديم موجهة الى الامير منصور بن غالب بن محسن الكثيري ١٢ رجب عام اس ٣٣٢ .

١٩ـ كتاب من شيخ السادة بمكة المكرمة محمد بن علي بن احمد السقاف موجهة الى السلطان منصور بن عبد الله الكثيري ٢٩ محرم عام ١٣٣٥هـ .

٢٠ـ كتاب من قائد الجيوش العثمانية الاسلامية بالحج علي سعيد موجهة الى الامير منصور بن غالب الكثيري . التاريخ هكذا ٢٠ حا ٣٣٢و/ ١٠ جمادى الاخرة ٣٣٤ .

٢١ـ رسالة من قائد القوة العثمانية بلحج امير اللواء علي سعيد التاريخ ١٤ شعبان عام ١٣٣٦هـ .

٢٢ـ رسالة من قائد القوة العثمانية بلحج امير اللواء علي سعيد موجهة الى الامير منصور بن غالب الكثيري التاريخ ٢١ صفر ١٣٣٦هـ .

٢٣ـ رسالة من امير اللواء علي سعيد قائد القوة العثمانية بلحج الى السيد عمر بن عبد الرحمن العيدروس وآخرون (عدد الاسماء ٣٣ شخصا) مؤرخة في ١٢ شهر شعبان ١٣٣٦هـ .

٢٤ـ رسالة من قائد القوة العثمانية بلحج امير اللواء علي سعيد موجهة الى الامير منصور بن غالب بن محسن سلطان حضرموت ٦ شوال عام ١٣٣٦هـ

٢٥ـ وثائق عابدين ـ محافظ الحجاز ـ القاهرة ١٢٥٥هـ محفظة رقم ٢٦٧ ـ وثيقة رقم ٩٤ حمراء .

٢٦ـ معروف محمد باجمال الشيباني : الفوائد المفيدة ـ نسخة مخطوطة مصورة ـ المركز اليمني للابحاث الثقافية والآثار والمتاحف ـ عدن .

٢٧ـ رسالة من الجنرال ستيوارت والي عدن الى السلطان منصور بن غالب الكثيري ـ دار حكومة عدن ـ سري رقم ١٩ بتاريخ ٧ يناير ١٩١٩ .

٢٨ـ رسالة من الجنرال بيني المقيم السياسي بعدن الى السلطان منصور بن غالب والسلطان محسن بن غالب سلاطين آل عبد الله آل كثير ـ دار حكومة عدن ـ سري رقم ٤٧٩ ـ بتاريخ ١١ يونيه ١٩١٩ .

٢٩ـ رسالة من الميجر رايلي بالنيابة عن والي عدن الاول الى السلطان علي بن منصور وسالم بن عبود ـ دار حكومة عدن ـ سري رقم ٤٧٨ بتاريخ ١١ يونيه ١٩١٩ .

٣٠ـ رسالة الميجر سترونج معاون والي عدن الاول الى السلطان منصور بن غالب بن عبد الله الكثيري ـ دار حكومة عدن سري رقم ١٠٤٠ بتاريخ ١٨ سبتمبر ١١٨ ١٩ .

٢ ـ البحوث والمؤلفات :

٣١ـ التوراة: سفر التكوين ـ الاصحاح العاشر ـ اخبار الايام الاولى ـ الاصحاح الاول قاموس الكتاب المقدس.

٣٢ـ القرآن: سورة الاحقاف.

٣٣ـ امين الريحاني: ملوك العرب او رحلة البلاد العربية ـ بيروت ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ جزأن.

٣٤ـ انور الرفاعي وبسام كرد علي: جزيرة العرب جغرافيا ـ مطبعة العلوم والآداب دمشق ١٩٤٩.

٣٥ـ احمد عوض باوزير: شهداء القصر ـ قصة اول انتفاضة شعبية ضد الحكم الانجلو سلاطيني ـ ادارة الثقافة والسياحة في م/ الخامسة ـ المكلا ـ قسم التراث ١٩٧٧.

٣٦ـ احمد فخري (دكتور): اليمن ماضيها وحاضرها ـ معهد الدراسات العربية جامعة الدول العربية ـ القاهرة ١٩٥٧.

٣٧ـ امين سعيد: اليمن ـ تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري القاهرة ـ دار احياء الكتب العربية ١٩٥٩.

٣٨ـ احمد فضل العبدلي: هدية الزمن في اخبار ملوك لحج وعدن ـ المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٣٥١هـ

٣٩ـ ابو محمد الحسن بن احمد بن يعقوب الهمداني: صفة جزيرة العرب ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٩٥٣ .

٤٠ـ السيد مصطفى سالم (دكتور): تكوين اليمن الحديث ـ اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ـ١٩٤٨) معهد الدراسات العربية ـ جامعة الدول العربية القاهرة ١٩٥٧ .

٤١ـ بونداريفسكي : سياستان ازاء العالم العربي ـ دار التقدم ـ موسكو ـ ترجمه الى العربية خيري الضامن ١٩٧٥ .

٤٢ـ بيير رونوفن : تاريخ القرن العشرين ـ تعريب نور الدين حاطوم ـ دار الفكر الحديث ـ لبنان ١٩٦٥ .

٤٣ـ جان ارنولد : دعوى الاستعمار ـ مترجم الى العربية ـ باريس ١٩٥٨ .

٤٤ـ جاد طه (دكتور) : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ـ دار الفكر العربي القاهرة ١٩٦٩ .

٤٥ـ جمال حمدان (دكتور : دراسات في العالم العربي ـ مطبعة النهضة القاهرة ١٩٥٨ .

٤٦ـ جمال زكريا قاسم (دكتور): الخليج العربي ـ دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٨٤٠ـ ١٩١٤) مطبعة جامعة عين شمس ـ القاهرة ١٩٦٦ .

٤٧ـ جواد علي (دكتور): المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام .

٤٨ـ حسين بن احمد العرشي : بلوغ المرام ـ في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وامام ـ مطبعة البرتيري ـ القاهرة ١٩٣٩ .

٤٩ـ حمزة علي لقمان : معارك حاسمة من تاريخ اليمن ـ مركز الدراسات اليمنية ـ صنعاء ـ الطبعة الاولى ١٩٧٨ .

٥٠ـ حمزة علي لقمان : تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية ـ دار مصر للطباعة القاهرة ١٩٦٠ .

٥١ـ حسين مؤنس (دكتور): الشرق الاسلامي في العصر الحديث ـ مطبعة حجازي ـ القاهرة ١٩٣٨ .

٥٢ـ روبرت سارجنت (دكتور): مختارات من الادب العامي الحضري (اشعار ومقامات وخطب) طبع على نفقة معهد الدراسات الشرقية بجامعة لندن ١٩٥٠ .

٥٣ـ ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ـ دار العلم للملايين ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٩٦٠ .
٥٤ـ سعيد عوض باوزير : لمحات في تاريخ الجزيرة العربية ـ منشورات مؤسسة الصبان وشركاه عدن ـ الطبعة الثانية ١٩٦٦ .
٥٥ـ سعيد عوض باوزر ير : صفحات من التاريخ الحضرمي : المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٩٥٧ .
٥٦ـ سعيد عوض باوزير : الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي ـ دار الطباعة الحديثة القاهرة ١٩٦١ .
٥٧ـ سلطان ناجي : التاريخ العسكري لليمن (١٨٣٩ـ ١٩٦٧).
٥٨ـ صلاح البكري : تاريخ حضرموت السياسي : الجزء الاول ـ الطبعة الثانية ـ مطبعة الحلبي ـ القاهرة ١٩٥٦ .
٥٩ـ صلاح البكري : تاريخ حضرموت السياسي : الجزء الثاني ـ الطبعة الأولى مطبعة الحلبي ـ القاهرة١٩٣٦ .
٦٠ـ صلاح البكري: في جنوب الجزيرة العربية ـ الطبعة الاولى ـ مطبعة الحلبي القاهرة ١٩٤٩ .
٦١ـ صلاح العقاد (دكتور): القيادات السياسية في الخليج العربي ـ مكتبة الانجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٦٥ .
٦٢ـ صالح بن علي الحامد : تاريخ حضرموت ـ الجزء الاول ـ الناشر مكتبة الارشاد جدة ١٩٦٨ .
٦٣ـ عبد الحميد البطريق (دكتور): من تاريخ اليمن الحديث (١٥١٧ـ ١٨٤٠) معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ١٩٦٩ .
٦٤ـ عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : ديوان السقاف ـ مطبعة لجنة البيان العربي ـ القاهرة ١٩٥٩ .
٦٥ـ عبد الواسع بن يحي الواسعي : تاريخ اليمن ـ المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخاليمن ـ مطبعة حجازي ـ القاهرة ١٩٤٧ .
٦٦ـ علوي بن طاهر بن عبد الله بن طه الحداد : الشامل في تاريخ حضرموت ومخاليفها ـ طبع في سنغافورة ١٩٤٠ توجد نسخة مصورة بالمركز اليمني للابحاث الثقافية عدن .

٦٧ـ عمر عبد العزيز عمر (د) دراسات في تاريخ العرب الحديث ـ دار الثغر ـ الاسكندرية ١٩٧١ .

٦٨ـ عبد القادر محمد الصبان : الزعيم العمالي حمود باضاوي ـ تحت الطبع سيئون

٦٩ـ فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي : تاريخ الاقطار العربية الحديث ـ معهد الاستشراق باكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي ـ دار التقدم موسكو ١٩٧١

٧٠ـ فاروق عثمان اباظة (دكتور): عدن والسياسة البريطانية في البحر الاحمر (١٨٣٩ـ ١٩١٨) ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٦ .

٧١ـ محمد انيس (دكتور): الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ـ ١٩١٤) مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة ١٩٦٣ .

٧٢ـ محمد بن احمد بن عمر الشاطري : ادوار التاريخ الحضرمي ـ الجزء الثاني مكتبة الشعب بالمكلا ـ الطبعة الاولى ١٩٧٢ .

٧٣ـ محمد بن احمد بن عيسى العقلي : تاريخ المخلاف السليماني او الجنوب ـ العربي في التاريخ جزآن ـ طبع الجزء الاول بمطابع الرياض ١٩٥٨ . والجزء الثاني دار الكتاب بالقاهرة (١٩٦١)

٧٤ـ محمد بن علي بن سعيد باحنان : جواهر ـ تاريخ الاحقاف ـ الجزء الثاني مطبعة الفجالة الجديدة ـ القاهرة ١٩٦٢ .

٧٥ـ محمد بن هاشم : تاريخ الدولة الكثيرية ـ الجزء الاول ـ قام بالاشراف على طبعه محمد علي الجفري ١٣٦٧هـ ١٩٤٨ .

٧٦ـ محمد رجب حراز (دكتور): الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب (١٨٤٠ـ ١٩٠٩) ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة ١٩٧٠ .

٧٧ـ مجموعة علماء سوفييت : موجز تاريخ اليمن ـ ترجمة : اسامة عبد الرحمن النور (دكتور) جامعة عدن ـ كلية التربية ـ مارس ١٩٧٧ .

٧٨ـ محمد عمر الحبش (دكتور): اليمن الجنوبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . دار الطليعة ـ بيروت ـ الطبعة الاولى ١٩٦٨ .

٧٩ـ محمد عبد القادر بافقيه : تاريخ اليمن القديم ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٣ .
٨٠ـ محمد عبد القادر بامطرف : في سبيل الحكم : دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٩٧٤ .
٨١ـ محمد عبد القادر بامطرف : المعلم عبد الحق الشاعر الشعبي الاول ـ دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٩٧٤ .
٨٢ـ محمد عبد القادر بامطرف : الشهداء السبعة ـ دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٩٧٤
٨٣ـ محمد عبد القادر بامطرف : المختصر في تاريخ حضرموت العام ـ ابتداء من السنة الهجرية الاولى ـ المكلا ـ مكتبة الشعب بمحافظة حضرموت .
٨٤ـ محمد مصطفى صفوت (دكتور): انجلترا وقناة السويس (١٨٥٤ـ ١٩٥٦) المكتبة التجارية الكبرى ـ القاهرة ١٩٥٦ .
٨٥ـ محمد يحي الحداد : تاريخ اليمن السياسي : عالم الكتب القاهرة ـ الطبعة الثالثة ١٩٧٦ .

٣ ـ دوريات وصحف وجرائد رسمية :

٨٦ـ صحيفة الرابع عشر من اكتوبر : السنة العاشرة ـ العدد ٣٠٣٧ ـ عدد ٢٣ نوفمبر ١٩٧٧ .
٨٧ـ مجلة المؤرخ العربي : تصدرها الامانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب ـ العدد الخامس ـ مطبعة حكومة الكويت ـ بغداد .
٨٨ـ مجلة كلية الآداب : عبد الامير محمد امين (دكتور): التنافس بين الشركات الانجليزية في منطقة الخليج العربي والأقطار المجاورة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ بغداد ١٩٦٣ .
٨٩ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية : العدد الثاني ابريل ١٩٧٥ ـ السنة الاولى والعدد السادس عشر ـ السنة الرابعة ـ جامعة الكويت اكتوبر ١٩٧٨ .
٩٠ـ مؤسسة الرابع عشر من اكتوبر ـ دراسات في تاريخ الثورة اليمنية .
٩١ـ مجلة التراث : مجلة المركز اليمني للابحاث الثقافية والآثار والمتاحف المجلد الاول ـ العدد الاول مارس ١٩٧٧ ـ عدن .

٤ ـ المعارف العامة :

٩٢ـ دائرة المعارف البريطانية .

٩٣ـ دائرة المعارف الاسلامية : اصدرت بالالمانية والانجليزية والفرنسية .. نقلها الى العربية احمد الشنتناوي وآخرون ـ مراجعة وزارة المعارف العمومية المجلد السابع .

٩٤ـ دائرة المعارف العربية ، تأليف المعلم بطرس البستاني ـ دار المعرف بيروت ـ لبنان ـ المجلد السابع .

ثانيا مصادر باللغات الأجنبية

1 - Documents

95 — I.O. L. sir R. Temple (Report on the Administration of the Govt of H. H. the Nizam in the Deccan (1868).

96 - I.O. Mss Eur. F. 78/ 38 Major more to sir C. Wood (6 january 1854).

97 - I.O.L. 69 - 365 (21 March 1881)Fram Political Resident of Aden to Govt. of India.

97 - (I.S.L. 185 (9 September 1870) Gout. of Bonday to Hyderabad Resident (18 December 1870) Bpmbay potitical letter 8 (Febrwary 1873) Prideaux's Report on Connections between Hyderabad and Hadhramint.

98 - I.O.L. 69 - 365 (21 A.R. Abrief Sketen Containing Mistorical and potitical unformation on Aden. Aden Rocords, Vol. I. II. p. 41

100 - I.P.F. 23. C.R.T.A. No. 16 - 18 Minute by the governor of Bombay (23 p september 1837)

101 - I.O.R. Home Miscelaneous 841 . p.p.155 - 156.

102 - I.O.B.8. Confidential, Memorandum on the Turkish claim to sovereignty over the Eastern shores of the Redsea. p: p. 4 - 5.

103 - I.S.L. 114 (10 June 1870) Govt of India to Govt of Bombay 799 p (15 July 1870).

104 - I.S.L. 185 (9 September 1870) Enclosing Salar Jung to Hyderabad Resident (30 novemher 1866).

105 - I.S.L. Fisst Assistant of the Resident at Hyderabad to the Indian Govt No, 1657/ A (6 Semtember 1877).

106 - I.O.R. R/20/ AIA/ 684. Aden Records . Political Residency General Shehr and Mukalla.

107 - A.S.L. 26 - (30 April 1873) citing govt., of India to gout of Bombay. 418 (13 February 1844).

108 - I.S.L. 136 (28 June 1875)

109 - I.O.R. R/ 20/ A/ A/ 684 ... (17 April 1875)

110 - I.P.S.L. 62 (26 October 1874)

111 - P. S.L.73 (31March 1876) and enclosurers

112 - A.S.L. 67 (3 October 1876)

113 - I.P. S.L. 39 (11 September 1876)

114 - I.S.L. No 162 (19 March 1879) From Hyderabad Resident to Gout of India.

115 — I.O.L.N. 23 Political and Secret Dep. , Secret Letters From India No . 16 Shehr and Mukalla . A.W.M.. (2 February 1881) p.5

116 - I.O.R. R/20 A/ A/ 857. Aden Records. Political Residency.

117 - Political Department Bombay Castle, (24 March 1874) No. 1599.

118 - Letter from the political Resident at Aden, No. 39 - 135 - 156 (2 March 1874).

119 - I.S.L. No. 60 (14 July 1882).

120 - I.O.R. R/ 20 /881. Aden Records. Political Residency General. Mukalla and shehr (10 January 1882 - April 1882.)
121 - I.O.L., Secret and Political Dep. , B. 98 Confidential Memorandum on the Proposal Turkish Telegraph line from Taiz to Aden (12 - April 1882)
122 - I.O.L., B.30 Memorandum by lieutenant, General J. W. Schenider, C. B., October 1885.
123 - I.O.L. Secret and Political Dep. B.41 Secret, British Protectorate over the Arabian coast. from Sheikh Said to Oman, E.N., (I November 1887
124 - P.P., F. 126, C.R.T. P ., No . 2 Earl Granville To sit H. Elliot (23 January 1873)
125 - P.P., EF. 126 C. R. T.P., No . 2 , Earl; Granville to Sir H. Elliot. Z . January 1873)
126 - - I.O. B. 216 Secret , From Major General Sir George Yaunghusbond, K. C.I.F.C.B. , Political Besident Aden to the secretary to Government of Bombay , Political Department , No. C. 694, Aden Residency 10 th - 23 rd sep. Histerland, by H.F. Jacob, Lieutenant Golonel First Assitant Resident, Aden, 9 th September 1915 pp.. 4 - 7.
127 - I.O. 1182 / 16. No. C. 273 Secret From Brigadier General William C. Walton, Acting Political Resident Aden, to the S secretary to government Political Demartment, Bombay 14 th March 1916 P.I. Enclosure Present Political Situation in our Hinterland and beyond the border, by H.F. Jacob cutenant colonel, First Assistant Resident Aden, 10 the March 1916 P.2.

2 - Texs

128 - Adolf Leidlmair : Hadhramaut 1961
129 - Bent, Theodore: Southern Aiabia. London 1900
130 - Bury G.W.- Arabia infelix or the turks in Yemen, Macmillan, London 1915.
131 - Chrisitie, HJ. Colera Epidemics in East Apica London 1876
132 - Eric Mzrco: Yemen and the Western World London G. Hurst.
133- Gavin R.J.: Aden Under the British Rule (1839 1967). C. Hurst and Company First published London 1975.
134 - Gordon Waterfield: Sultans of Aden . John Murray, London 1968.
135 - Graham Gerald,s : Great Britain in the Indian Ocean. Oxford 1967.
136 - Geary G. : Hyderabad Politics . Bombay 1884.
137 - Harold Jacob F. Kings of Arabia - Arabia - London Mills and Boon 1923.
138 - Heikanbotham, Tom : Aden . London Constable 1958.
139 - Hoskins Halford : British Routes to India , Longmans green 128
140 - Hunter , F. M. : The Arab Tribes in the Vicinity of Aden in Arabia . Government Press, Bombay 1909
141 — Ingrams ; Harold ; Arabia and the Isles . (1966 Edition) London, John Murray.
142 - Areport on the social Economic and Political condition of the Hadhramout. Issued by the coloniel Office Aden Projetorate London 1937

143 - The Yemen : Imams, Rulers and Revolution London , John Murray 1933 . G.E.
144 - Kirk, G.E.: Ashort history of the middle east from the rise of Islam to Modern times. New york. 1960.
145 - Lenczowski, George : The East in World affairs . Third edition New York 1962.
146 - Little , Tom: South Arabia Arena of conflict, London, Pall Mall press 1968 r
147 - Little, O.H. : The Geography and Geology of Mukalla. Cairo Government 1925.
148 - Marston, Thomas , E. Britain' slmperial Role in the Red sea Area (1800 - 1878) The shoe string press Inc . on Hamden, Connectincut, U.S. A.
149 - Meulen , Van Der,: Aden To Hadhramout , Ajournoin South Arabia London, John Murray 1947.
150 — Naval IntelligenceDivison Western Arabia and the Red Sea London 1946.
151 - Geographical Handbook Series for offccial use only r
152 — Playfair , Rebort L.: Ahistory of Arabia Felix or Yemen. Bombay 1859.
153 - Shiraj Ali : Hyderabad under Salar Jung. Vol . 1 - 12
154 - Sir W. L. Warner : The native States of India (London 1910)
155 - Sir R. Temple . Report on the Administration of the covernment of H. H. the nizams in the Deccon (1868)
156 - Aitchison (C. U. Acollection of treaties Engugements and sanads Relating to India and Neighbouring countries 12 , Vol. Calcuta 1892.
157 - Van den berg . Hadhramout and the Arab colonies in the East India Archipelago (Bombay 1881)
158 - C, leary : Arabia before Mohammed
159 - Wellested J. R. Travels in Arabia . Vol . 12 London Murray 1837
160 - Mr. H.M.Heald . Report on the Resources Agriculture of Hadhramout. Cairo Government 1925.
161 - The Encyclopaedia Britanica, 1960.

٩ ـ في القصة والرواية الفلسطينية: ابراهيم خليل، ١٦٠ صفحة من القطع المتوسط، الطبعة الاولى ايار (مايو) ١٩٨٤، الثمن دينار.

١٠ـ غوركي والمرأة: الدكتور عبدالقادر الشيخلي، ١٣٢ صفحة من القطع المتوسط. الطبعة الاولى حزيران (يونيو) ١٩٨٤، الثمن دينار.

١١ـ الحياة بعد الموت: الدكتور بشار عبدالهادي، ١٦٠ صفحة من القطع المتوسط، الطبعة الاولى نيسان (ابريل) ١٩٨٤، الثمن دينار.

١٢ـ وقت، روايـة: جمال نـاجي، ٢٠٨ صفحات من القـطع المتوسـط، الطبعة الاولى ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤، الثمن دينار ونصف.

١٣ـ زمن التيه، رواية: صلاح احمد سعيد، ١٢٤ صفحة من القطع المتوسط، الطبعة الاولى كانون اول (ديسمبر) ١٩٨٤، الثمن دينار.

١٤ـ نظام لغة الكوبول (الكمبيوتر) ـ بالانجليزية: الدكتور شجاعت علي شاه، ١٦٠ صفحة من القطع الكبير، الطبعة الاولى كانون اول (ديمسبر) ١٩٨٤، الثمن ديناران.

١٥ـ تجربة الشيخ عز الدين القسام ـ الجزء الاول: علي حسين خلف، ٨٤ صفحة من القطع المتوسط، الطبعة الاولى شباط (فبراير) ١٩٨٥، الثمن نصف دينار.

١٦ـ توفيق عبدالعال، سيرة ونقد تشكيلي: علي حسين خلف، ٨٠ صفحة من القطع المتوسط، الطبعة الاولى شباط (فبراير) ١٩٨٥، الثمن نصف دينار.

١٧ـ بين الفكرين العربي والصهيوني: الدكتور احمد جمال ظاهر والدكتور محمود علي الزعبي، ٢١٦ صفحة من القطع الكبير، الطبعة الاولى شبـاط (فبرايـر) ١٩٨٥، الثمن ديناران ونصف.

١٨ـ الغربال، قصص: علي حسين خلف، الطبعة الاولى تشرين اول (اكتوبر) ١٩٨٣، الثمن دينار، نفد.

كتب الأطفال

١٩ـ احمد حسن ابو عرقوب: عصافر المخيم، قصص، ملون، رسوم علي احمد ابراهيم، الطبعة الاوى تشرين اول (اكتوبر) ١٩٨٤، الثمن نصف دينار.

٢٠ـ الاخوان جريم: موسيقيو مدينة بريمن، ترجمة الياس فركوح، الرسوم الاصلية، الطبعة الاولى تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٨٤م، الثمن ٣٠٠ فلس.

صدر عن

دار ابن رشد

للنشر والتوزيع

صندوق بريد ٩٩١١ هاتف ٦٥٢١٢٦

جبل اللويبدة، عمان / الاردن

١ ـ العلاقات السرية بين النازية وقيادة الحركة الصهيونية: الدكتور محمود عباس، ٢٥٦ صفحة من القطع الكبير، الطبعة الاولى شباط (فبراير) ١٩٨٤، نفد، الثمن ثلاثة دنانير، الطبعة الثانية ايار (مايو) ١٩٨٤.

٢ ـ الحصار، يوميات بيروت ٨٢: علي حسين خلف، ٢٤٠ صفحة من القطع الكبير، الطبعة الاولى تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٨٣، الثمن ثلاثة دنانير، نفد

٣ ـ مشكلات في العلوم السياسية: الدكتور احمد جمال ظاهر، ١٤٨ صفحة من القطع الكبير، الطبعة الاولى نيسان (ابريل) ١٩٨٤، الثمن دينار ونصف.

٤ ـ رحلات في الاردن وفلسطين: ترجمة وتعليق سليمان موسى، ٢٠٤ صفحات من القطع المتوسط، الطبعة الاولى تشرين اول (اكتوبر) ١٩٨٤، الثمن دينار ونصف، نفد.

٥ ـ العطر والتراب «رواية»: حسني فريز، ١٤٤ صفحة من القطع المتوسط، الطبعة الاولى نيسان (ابريل) ١٩٨٤، الثمن دينار، نفد

٦ ـ الصهيل «قصص» علي حسين خلف، الطبعة الثالثة تشرين اول (اكتوبر) ١٩٨٣، الثمن دينار ونصف، نفد.

٧ ـ عبدالله بن الزبير والانتفاضة الثورية في عهد بني امية: الدكتور شحاده علي الناطور. ٢٠٨ صفحات من القطع الكبير، الطبعة الاولى تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، الثمن ديناران.

٨ ـ الرجال والرفض، رواية المقاومة الايطالية: ايليو فيتوريني، ترجمة الدكتور عيسى الناعوري، ٢٤٠ صفحة من القطع المتوسط، الطبعة الاولى كانون ثاني (يناير) ١٩٨٤، الثمن ديناران.

تحت الطبع

٣٤ـ نبيل سليمان: اسئلة الواقعية والالتزام، نقد ادبي، الثمن دينار اردني.

٣٥ـ محمد سعيد مضيه: البيولوجي والاجتماعي في الابداع الفني، مقالات مترجمة، نقد ادبي، الثمن دينار ونصف.

٣٦ـ علي حسين خلف: مدن وغريب واحد، قصص قصيرة، الثمن دينار.

٣٧ـ معين بسيسو: قصائد مختاره، شعر، الثمن دينار.

٣٨ـ نايف ابو عبيد: وقال الراوي، شعر شعبي، الثمن نصف دينار.

٣٩ـ محمود عيسى موسى: الفنان محمد مريش سيرة ونقد تشكيلي، الثمن ديناران.

٤٠ـ الدكتور ابراهيم الخطيب: قناديل للنهار المطفأ، شعر، الثمن نصف دينار.

كتب الاطفال

٤١ـ محمود شقير: الجندي واللعبة، قصص الثمن ٣٠٠ فلس.

٤٢ـ احمد عودة: الكلب المخدوع، قصص، الثمن ٣٠٠ فلس.

٤٣ـ د. شحادة الناطور: عرسان بياع السوس، قصة، الثمن ٣٠٠ فلس.

٤٤ـ هاني الطيطي: حصار عراق المنشية، قصة، الثمن ٥٠٠ فلس.

٤٥ـ احمد جبر: الافعى والفيل، قصة، الثمن ٥٠٠ فلس.

٤٦ـ ابراهيم العبسي: اعداء العصافير قصص، الثمن ٥٠٠ فلس.

٢١ـ جينادي سينجريوف: حكايات عن طيور البطريق، ترجمة يوسف ضمره، رسوم منال حدادين الطبعة الاولى ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤، الثمن ٢٥٠ فلسا.

٢٢ـ محمد الظاهر: اطفال الوطن الجميل، شعر للاطفال رسوم ماجد حلمي حجازي الطبعة الاولى آب (اوغسطس) ١٩٨٤ الثمن ٢٥٠ فلسا

٢٣ـ ابراهيم نصر الله: اشياء طيبة نسميها الوطن، رسوم محمود عيسى، الطبعة الاولى تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، الثمن ٢٥٠ فلسا

٢٤ـ علي حسين خلف: الحسون يكتشف السر، قصة الصور الفوتوغرافية لراشيل مينسون، الطبعة الاولى تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، الثمن ٣٠٠ فلس.

٢٥ـ علي البتيري: اطفال فلسطين يكتبون الرسائل، شعر، الرسوم عبدالفتاح ناجي، الطبعة الاولى كانون اول (ديمسبر) ١٩٨٤، الثمن ٣٠٠ فلس.

٢٦ـ عيسى الجراجره: السيارة العجيبة، قصة، رسوم عبدالفتاح ناجي، الطبعة الاولى شباط (فبراير) ١٩٨٥، الثمن ٣٠٠ فلس.

٢٧ـ محمد الظاهر (ترجمة): الاخوة السبعة، حكاية من الصين، رسوم الدكتور كايد عمرو، ملونة، الطبعة الاولى اذار (مارس) ١٩٨٥، الثمن نصف دينار.

٢٨ـ اتجاهات شعراء شمالي الاردن ١٩٢٠ـ١٩٨٠: محمود مهيدات، الطبعة الاولى تموز (يوليو) ١٩٨٥، الثمن ثلاثة دنانير.

٢٩ـ التحليق على ارتفاع منخفض: ادوارد حداد، شعر، الطبعة الاولى، تموز (يوليو) ١٩٨٥، الثمن ٤٠٠ فلس.

٣٠ـ قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت ١٨٣٩ـ١٩١٨، الدكتور محمد عبدالكريم عكاشه، الطبعة الاولى ١٩٨٥، الثمن ثلاثة دنانير.

٣١ـ سليمان الازرعي: في القصة والرواية الاردنية، ١٦٠ صفحة من القطع المتوسط، الطبعة الاولى ايلول ١٩٨٥، الثمن دينار.

٣٢ـ محمد الرجوب: الزنزانة رقم ٧٠٤، ٢٤٠ صفحة من القطع المتوسط، الطبعة الأولى ايلول ١٩٨٥، الثمن ديناران.

٣٣ـ العقيد ابو الطيب، الذكرى الثالثة لمجزرة صبرا وشاتيلا، ٣٦ صفحة من القطع الصغير، الطبعة الاولى ايلول ١٩٨٥، الثمن ٣٠٠ فلس.

مطبعة الألـــــوان
تلفون ٨٩٧٧٧٩ ، ٨٩٧٧٧٨

المكتبة الالكترونية

بلا رفوف



لخدمات الطالب

والأرشفة الالكترونية (السريعة)

لذا نحتفظ بكل الأصول

للملازم والكتب الكترونيا (PDF)

طباعة + تصوير + تغليف ...



برمجة

وصيانة

الجوالات

العنوان : تريم – المحيضرة – عمارة باسالم مقابل محل أبو ماجد لمواد البناء ٧٣٥١٥٦٤٦١

عيادة دكتورة الأسنان

للنساء والأطفال فقط





أوقات الدوام

الصباح من ٩:٠٠ : سبت واثنين وربوع

المساء من ٤:١٥: أحد وثلوث

(حشو فضة وتجميلي-أطقم جزئي

وكامل-تراكيب ثابتة-جسور- تنظيف اللثة -تبييض بالليزر - - خلع ...)

إشراف دكتورة أسنان

بكالوريوس – كلية طب الأسنان - جامعة العلوم والتكنولوجيا

العنوان : تريم–المحيضرة– بجانب مستشفى تريم -عمارة باسالم - مقابل مسجد التوحيد

للحجز والاستفسار من قبل النساء ٧٣٣٠٠٢٥٩١ – للاستفسار رجال ٧٣٥١٥٦٤٦١